

مِنْ ذَخَائِرِ الْعَرُوضِ

الْعَيُونُ الْغَامِزَةُ عَلَى خَبَايَا الرَّامِزَةِ

لِلدَّمَامِينِ

بدر الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن أبي بكر

٧٦٣ — ٨٢٧

تحقيق

الحَسَنَانِي حَسَنُ عَبْدِ اللَّهِ

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

الطبعة الأولى

١٣٨٣ هـ - ١٩٧٣ م

الطبعة الثانية

١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

رقم الايداع

١٩٧٣ / ٤٠٧٣

مقدمة

١ — كلمة عامة :

هذا الكتابُ واحدٌ من كُتب كثيرةٍ في علم العروض ، وهو واحدٌ من آلاف الكتب في مختلفِ جوانبِ الثقافة العربية العريقة ، خلفها لنا قومٌ نحن منهم . أجل ، منهم وإن باعدتُ بيننا وبينهم مَحَنَ وآفَاتٌ ، فإذا هم — أكاد أجزمُ — قومٌ غيرنا . وما ذلك إلا لأن منزلةَ المنطق عندنا قد أصبحت غيرَها عندهم . كانت له السيادة . تشهدُ بذلك هذه الآلافُ من كتب التراث ، ودَعَاكَ من تفاوت قيمتها ، فإن التفاوتَ في طبائع الأشياء ، وانظرْ إلى دقة العبارة ، أو توخَى الدقة ، ثم انظرْ في أطنان كلامنا اليوم ، تعلمُ أن أوامرَ الدَمِ واللحم لا قبل لها ، بغير التعهدِ والرعاية والتنبيه ، باستنقاذ الصفاتِ الصالحة ، وأتينا في حاجةٍ قبل كل شيء ، إلى ضبط الكلام ، أى إلى ضبط الفكر .

فإذا قرَّبتنا كتبُ الأسلاف من تلك الغاية النائية فما أجدرها بالحياة . ولستُ أزعم أن الحركةَ الكبيرةَ المشهودة الآن في تحميم القديم ونشره كفيلةٌ ببعث الروح في الرميم ، ولكنى مؤقن أنها عاملٌ لا غنى عنه ، من عوامل لا غنى عنها ، لا بد من تضافرها لكي يعودَ العقل العربي إلى سابق عزه .

ولا تقلْ رجلٌ يغالى بصناعته ، فلستُ من أهل التحقيق ، ولا أظننى أكون . إنما أنا واحدٌ ممن يفتبطون باتساق الكلام ، وعمقه ، ونبله . وهى صفات عزَّت الآن ، ولكن في بطون الكتب القديمة منها شيء كثير .

وإن أعظم ما أرجوه أن أنهل ثم أنهل ثم أنهل . ولهذا أعرفُ للساهرين على
تصفية المورد فضلهم . لا أدري متى فطنتُ إلى جمال الوزن في الكلام . ولكني
أذكرُ متى ساقنتي المقاديرُ إلى معرفة العروض . كان هذا في سنٍّ مبكرة
بعض التبكير . ثم تقدّمت السنُّ فساقتني المقاديرُ مرةً أخرى إلى بعض
المعرفة بكتبه القديمة ، وبعض المعرفة بفن التحقيق ، فكان أن نشرتُ كتاباً
للخطيب التبريزي في مجلة معهد المخطوطات العربية ، أسماه « الكافي في
العروض والثواني » . وكان — بعدُ — أن جمعتني صداقةٌ بالحقق الكبير
الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . فلما علم اهتمامي بالعروض رغبَ إلى أن نشر
كتابين أحدهما هذا الكتاب : « الفائزة على خبايا الرامزة » ، فكان لرغبته
فعلٌ في الإقبال بي على عملٍ لا أجدني شغوفاً به ، وفي حَتَّى على الإنجاز .
جزاه الله ، وصحبه ، عن التصدّي للمهمة الشاقة أحسن الجزاء .

٢ -- الكتاب :

هو شرحٌ لقصيدة مقصورة من بحر الطويل، نظمها الشيخ ضياء الدين
— أبو محمد — عبد الله بن محمد الخرجي ، أحد علماء الأندلس ، تُسمى
بالرامزة تارةً ، لأنه عمّد إلى الرمز في كلامه عن التفاعيل والأبجر والدوائر ،
ربما طلباً للاختصار ، فهو يشيرُ مثلاً بقوله « أصابت » إلى « فعولان » وبالألف
فيه إلى أنها أولُ الأجزاء ، وبقوله « بسهميها » إلى « مفاعيلن » ، وبالباء فيه
إلى أنها ثاني الأجزاء ، وهكذا ، وإذا أراد أن يذكر دائرةً مختلفاً اكتفى
بذكر الخاء ، أو المؤنث اكتفى بذكر الفاء ، وهكذا . وتُسمى بالخرجية
تارةً نسبةً إلى لقبه ، وبالأندلسية تارةً نسبةً إلى موطنه .

وهذا الكتابُ على العكس من كتاب التبريزي ، عسيرٌ على القارئ
غير المتخصص . ولكن فوائده تستحق الصبر على صعوباته .

٣ - صاحب :

هو بلد الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر ابن محمد بن سليمان بن جعفر الخزومي القرشي ، المعروف بالداميني ، أو ابن الدماميني . عالمٌ بالنحو والعروض والفقه . لازم ابن خلدون ، وتصدّر لإقراء العربية بالأزهر . وُلد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ (١٣٦٢ م) ومات بالهند ، في مدينة « كلبرجا » سنة ٨٢٧ هـ (١٤٢٤ م) . انظر ترجمته ومراجعها في معجم الأعلام للزركلي ، وانظر خلافاً في ميلاده ووفاته في معجم المطبوعات (سر كيس) .

٤ - صفه النسخ :

اطلعت على أربع نسخ للكتاب . اثنتان منها مطبوعتان ، والأخران مخطوطتان . أما المطبوعتان فأحدهما صدرت من المطبعة العثمانية كما جاء في خاتمة النسخة ، وهي مطبعة الشيخ عثمان عبد الرازق كما جاء في فهرس دار الكتب ، وفي معجم المطبوعات ، في شهر رمضان سنة ١٣٠٣ هـ ، وبهامشها شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري . وجاء في آخرها هذه الخاتمة :

« وكان الفراغ من تبليض هذه النسخة بعد العصر من يوم الاثنين تاني شهر رجب الفرد سنة سبع عشرة وثمانمائة بنقادة من بلاد الصعيد ، وكان ابتداء تصنيف هذا الشرح بها يوم السبت أول جمادى الآخرة من السنة المذكورة ، أحمد الله عُمّابها . ثم قال : قال هذا كله وكتبه مؤلف الشرح المذكور محمد بن أبي بكر بن عمر الخزومي الدماميني المالكي . أضعف خلق الله وأحوجهم إلى عفوه ومغفرته ، حامداً ومصلياً على رسوله محمد وآله وصحبه ومسلماً . وحسبنا الله ونعم الوكيل . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . »

ثم قال الناشر : « أما بعدُ فقد تم بمعونة رب البرية طبعُ شرح العلامة
الدامميين على منظومة الخزرجية ، ... على دمة الفاضل الحاج فدا البكشميري
... وذلك بالمطبعة العامرة العثمانية التي محل إدارتها ومقرها حارة الفراخة بخط
باب الشعرية ... » ورقها في دار الكتب (٣٩ عروض) . وهناك نسخة
أخرى مثلها رقمها (٤٠ عروض) . وهي نسخةٌ تنوعت عيوبها ، وإن كان
لا بأس بها على وجه العموم . وقد سميها (أ) .

وثانية المطبوعتين صادرةٌ في شوال سنة ١٣٢٣ هـ من المطبعة الخيرية .
وهي النسخة السابقة نفسها ، إلا أن الأخطاء المطبعية فيها أكثر . وقد نص
الناشرُ على أنها « الطبعة الأولى » بالمطبعة الخيرية للملكها ومديرها السيد
عمر حسين الخشاب . ولعله يقصدُ الطبعة الأولى من مطبعته . وغيرُ موجودةٍ
في دار الكتب .

وهناك مطبوعة ثالثة صدرت من المطبعة اليمنية سنة ١٣٢١ هـ ، ليست في
دار الكتب ، ولم أستطع الاطلاع عليها .



وأما المخطوطتان فأحدهما في دار الكتب (٩٧ مجاميع) ضمن مجلده فيه كتبُ
أخرى . يبدأ الكتابُ من الورقة العاشرة وينتهي عند الورقة ٧٥ . والخط نسخ دقيق ،
ولكنه واضح مقروء ، والشكلُ فيها قليل جداً وفي بعضه خطأ . وفي الصفحة
٢٣ سطرًا . جاء في آخرها : « قال المؤلف ، وكان ابتداء تصنيف هذا الشرح
يوم السبت أول جماد الآخر (كذا) سنة سبع عشرة وثمانمائة أحمدُ الله
عقبها ، وكان الفراغُ من هذه النسخة رابعَ عشر شعبان سنة تسع وأربعين
وثمانمائة ، والحمدُ لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه

وسلم ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وكان الفراغ من كتابته على يد الفقير
عبد الرحيم بن الشيخ محمد غفر الله ولوالديه ولكل المسلمين أجمعين ، ليلة
الأربعاء لعشر بئين من شهر رمضان الذي هو من شهور سنة أربع عشرة
ومائة وألف ، والحمد لله على كل حال .

وواضح من هذا أن هذه النسخة نُقلت عن نسخة فرغ من كتابتها في

١٤ شعبان سنة ٨٤٩ .

وقد جاء في حواشيا بعض التعليقات أثبتتها في الموامش . وأخطاؤها

كثيرة تدل على جهل الناسخ بمعنى ما ينسخ . وقد سميتها (د) .

* * *

وثانية المخطوطتين مصورة في معهد المخطوطات العربية (٢٢ عروض)
في ٩٢ ورقة . وفي الصفحة ٢٣ سطرًا . وهي مأخوذة عن أصل في المكتبة
السلامية باستانبول . والخط فيها نسخ واضح متفاوت الحسن . جاء في
خاتمتها : « قال مؤلفه رحمه الله : وكان الفراغ من تببيض هذه النسخة ... قال
هذا كله وكتبه ... أضعف خلق الله ... والحمد لله وحده » . والكلام في
مواضع الفراغ مطابق لمقابلها في خاتمة (أ) . وقد جاء في بيان المعهد أنها بخط
المؤلف ، وهو أمرٌ ينفيه قوله في الخاتمة « رحمه الله » ، فإن الحى لا يدعو
لنفسه بمثل هذا ، ثم ينفيه أيضا أمران : أن أخطاؤها تدل على جهل مُطَبِّق .
وأن المؤلف معروفٌ بحسن الخط ، كما جاء في تراجمه ، ولكن خط النسخة
فيه تفاوت ، وتوسط على وجه العموم . وقد سميتها (م) . وفي دار الكتب
مخطوطة أخرى للكتاب (رقم ٣ عروض) وقطعة منه (٦٠ عروض) طلبتها
فقبل بعد بحثٍ إنهما غير موجودتين .

٥ - فظة العمل :

كان أُمَامِي بعدَ استبعادِ طبعة ١٣٢٣ هـ لأنها تكررُ لطبعة ١٣٠٣ هـ ثلاث نسخ (١) و (د) و (م) لم أستطعُ ترتيبها زمنياً لأن (م) فقط هي التي ذُكر فيها تاريخُ النسخ (١١١٤ هـ) . فرأيتُ أن أبدأ العملَ بالمطبوعة لأنني وجدتها دالةً على اجتهدِ ناشرها مع ما فيها من عيوب ، راجياً أن تزيلَ أخطاءها المقابلةُ بينها وبين المخطوطتين . وكشفتُ لي المقابلةُ عن عيوب في كل نسخة ، ولكن كثيراً ما كانت إحداها تصححُ الأخرى ، أما الذي لم تُفدَ فيه المقابلةُ فقد أفادَ فيه إما الرجوعُ إلى الكتب ، وهذا هو الشعرُ الذي اضطرب والتبسَ في كثير من المواضع ، وإما التحرُّى ، وهذا قسم قليل . كما كشفتُ عن زياداتٍ قليلة في (م) رأيتُ إثباتها في المتن ، لِقَلَّتْهَا مِنْ نَاحِيَةٍ ، ولأن النصَّ من نَاحِيَةٍ أُخْرَى كان أحياناً يستلزمُها . وعن بعض تعليقاتٍ في حواشي (د) وجدتُ من المفيد أن أوردَها في الهامش .

ثم نظرتُ في الأخطاء التي سجلتها فوجدتُ أني لو أثبتتها لتضاعفَ حجمُ الكتاب في غير نفع ، ولا سيما أن كثيراً منها من جهل النساخ ، ففعلتُ دوماً ما فَعَلْتُهُ مِنْ قَبْلُ في كتاب التبريزي : أثبتُ الصوابَ دون نصِّ على الخطأ . وفيما يلي أمثلةٌ من تلك الأخطاء :

— جاء في (د) و (م) : أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْ أَنْشَدَ :

« أَقْلَى اللُّوْمَ عَاذِلَ وَالْعَتَابُ »

تد حذفه ؟ (يعني حرفَ الإطلاق) فأظهرتُ (أ) حرفَ الإطلاق بحجارةٍ للرواية الشائعة ، وقالت « خَفَّفْهُ » بدلا من « حذفه » لأن الكلام كان يصدد تشديد والتخفيف ، مخمئة في الموضعين .

-- تقول : « أَوْرِيخْدُولُونْ فَالْسَمَاءُ سَمَاءُ » والصواب « يَخْدُولُونَا » .

والضبطُ في هذه النسخة على قلته فيه كثيرٌ من الأخطاء . فهي مثلاً تضبط الشطرَ الآتي من المقصورة :

خَ تَمَنَّ أَبْنُ زَهْرٍ وَلَهُ فَلَيْسَتْ

فتحذف همزة القطع في « أَبْنِ » ، وتُسكن الباءَ وتحرك النونَ ، وفي « زَهْرٍ » تشدد الهاءَ . والوزن بضبطها لا يستقيم .

— جاء في (أ) و (د) قوله : « . . . ماهو معهودٌ في الأذهان من الشعر » فقالت (م) الآذان .

أما أخطاء الضبط هنا فلا حصرَ لها . وإليك مثالين يدلان على الجهل المطبق :

تضبطُ قوله : « . . أن المراد . . » فتضع صمة على الدال . وتضبط قوله :

« . . . معترفاً بعجز الفكر وقصوره ، وكلال الذهن وفتوره » فتضع

صمة على الراء في « قصوره » و « فتوره » .

وفيما يلي أمثلةٌ على السقط :

جاء في (أ) قوله في مصطلح « الكشف » :

« سُمي الثاني كشفاً لأن أولَ الوجدان المفقود لفظُ السبب ، (وهنا

تسكتُ النسخةُ دون أن تُوردَ وجهَ التسمية) ، ثم تكللُ (م) و (د) :

« غيرَ أن وقوعَ التاء بعده يمنعُ أن يكون سبباً ، فإذا حذفت التاء انكشف وصار لفظُه لفظَ السبب .

جاء في (أ) و (م) قوله : « وَيَتُ أَخْبِنُ » في العروض الثانية :

لَمَّا التَقَوْا بِسُؤْلَافٍ

(فتنبؤه بسؤلاف) وزنه فعولان . وما بين التوسين ساقط من (د) .

— جاء في (أ) و (د) قوله :

« قال الشيخ : فدلّ هذا (على أن البدل لا يتكرّر ويتحدّ المبدل منه ،
ودل) على أن البدل من البدل جائز . وما بين القوسين ساقط من (م) .

ثم نظرتُ في فروقٍ بين النسخ وجدتها في بعض المواضع ، فلم أنصّ على
الخلافاً إلا حيث يفيد ، ومن قبيل ذلك :

— جاء في (م) و (د) قوله :

قوم يعصّون الثماد وآخرون نحورهم في الماء

وفي (أ) بطونهم . أما أن تقولَ (أ) مثلاً « كثرة الاستعمال في شعر
العرب » ، فتقول (م) « كثرة الورود » ، ففي مثل هذا اخترتُ ما رأيتُ
دون إثباتٍ لما تركتُ لأنّي وجدته تسكثيراً لا خير فيه .

وقد حرصتُ على الضبط ، ولم أُنذ فيه لآمن المطبوعة ولا من المخطوطتين ،
لأن المطبوعة خالية منه ، وخالية أيضاً من الفواصل التي توضّح ولو بعض التوضيح
تركيب الجمل ، ولأن الضبط في المخطوطتين كثر وكثرت فيه الأخطاء حتى
أصبح معوقاً بدلاً من أن يكون معيناً .

أما التخريجُ فقد سرتُ فيه على نحو ماسرتُ في كتاب التبريزي . قلّ
أن أحلتُ إلى أكثر من ثلاثة مراجع ، لأن الاستقصاء في كتاب كهذا

ليس لازماً ، غير أنى عدلتُ هنا بقائاً عن الرجوع إلى كتب العروض حتى حيث تسكتُ كتبُ الشعر واللغة ، لأنى وجدته لا يضيف جديداً ، إذ من المعلوم أن الشواهد في كتب العروض واحدة ، فأحالة بعضها إلى بعض - إلا لفرض - لا جدوى منها .

٦ - شكر :

يطيبُ لى وقد تم العملُ أن أجزلَ الشكرَ لأخى العزيز ، الأديبِ الكبير ، الأستاذ محمود محمد شاكر على تذييله كثيراً من الصعوبات التى اعترضتني . أبقاه الله مثلاً لخب العلم ، وقوّاه على الإخلاص فى البحث والبدن .

الحسنى حسن عبدالله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قال) الشيخ الإمام العلامة بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المحزومي رحمه الله تعالى ورضي عنه :

الحمد لله الذي شرح صدورنا لسلوك عروض الإسلام ، وجعل أفكارنا قافيةً لآثار العلماء الأعلام ، تمسكاً من محبتهم بأوثق الأسباب ، وتبركا بفضاهم الوافر الذي لا يعبئه إلا العالمون أولو الألباب . أحمدُهُ حمدَ مَنْ ذَلَّتْ له الصعابُ فنجا من مهالكها ، وظفر بكنوزها ، ورامت المشكلاتُ أن تتحجبَ عنه فاطلع على خباياها وكُشِفَ له عن رموزها . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له ، الذي نهى عما شان ، وأمر بما زان ، فقال وقوله الحق ﴿ وأقيموا الوزنَ بالقسط ولا تخسروا الميزان ﴾ وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الخليل الأعظم ، والسيد الذي لم تزل مناقبه في أبيات الشرف تحل ، وفي أسلاك السؤدد تنظم ، الذي أفاض على أهل البسيطة مديد فضله وبسيطه ، وهك المشركين حتى أصبحت دائرة السوء بهم محيطة :

يا لَهْ مِنْ رَسولِ حَقِّ كَرِيمٍ لَعِدَى وَالْهُدَى مُبِيدِ مُفِيدِ
إِنْ أَكُنْ بِالْمَدِيحِ أَشْمَرُ فِيهِ فاعترافى بالعجز بيت القصيدِ

صلى الله عليه ، وعلى آله وأصحابه ، ذوى الشيم التي هي فاعلات لكل جميل وكافلات للظفر من مراقبة الحق بغاية التأميل ، الذين أتمنوا تأسيس الدين ، وأحسنوا توجيه النفوس إلى مكارم الأخلاق ، وقيدوا الأوقات على هذا الصنع الجليل وما جرى مجراه فشكر لهم ذلك التقييد على الإطلاق . ووالى الصلاة وسلم وشرف ومجد وكرم .

أما بعدُ ، فلا يخفى أن العروضَ صناعةٌ تقيم لبضاعة الشعر في سوق المحاسن وزنا ، وتجعل تعاطيه بالتسطاس المستقيم سهلاً بعد أن كان حَزْناً . وقد كنتُ في زمن الصبا مشغولاً بالنظر إلى محاسن هذا الفن ، مولعاً بالتنقير عن مباحثه التي طَنَّ على أذني منها ما طَنَّ ، أطيلُ الوقوف بمعاهده ، وأترددُ إلى بيوت شواهد ، وأسبُح في بحاره سبْحاً طويلاً ، وأجد التعلُّق بسببه خفيفاً ، وإن كان الجاهل يراه سهلاً فتيلاً ، إلى أن ظفرتُ في أثناء تصفحي لكتب هذا العلم بالقصيدة المقصورة المسماة بالرامزة ، نظم الشيخ الإمام البارع ضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي نور الله ضريحه ، وأمدَّ بمدد الرحمة روحه ، فوجدتها بديعةً المثال بعيدةً المثال ، ورمتُ أن أذوق حلاوة فهمها فإذا الناسُ صيام ، وحاولتُ أن أفتَرع أبكارَ معانيها فإذا هي من المقصورات في الخيام . وطمعتُ منها في لين الاتياد فأبدتُ إباءً وعزاً ، وسامتهاً الأفهام أن تفصح عن المراد فأبتُ أن تكلم الناس إلا رمزاً ، فطفقتُ أطلق النوم لمراجعتها وأنازل السهر لمطالعتها ، مع أني لا أجد شيئاً أتطفلُ بقدرى الحقير على فضله الجليل ، ولا أرى خليلاً أشاركه في الفن ، وهيئات عدم في هذا الفن الخليلُ .

ولم أزلُ على ذلك إلى أن حصلتُ على حل معقودها ، وتحررتُ تمودها ، وسددتُ سهام البحث إليها ، وعطرتُ المحافل بنفحات الثناء عليها ، فقتلتها خُبراً وأحييتُ لها بين الطلبة ذكراً ، وعلمتُ عليها شرحاً مختصراً يضرب في هذا الفن بسهم مصيب ، ويقسم للطالب من المطلوب أوفى وأوفر نصيب .

ثم قدم علينا بعضُ طلبة الأندلس بشرح على هذه المقصورة للإمام العلامة قاضي الجماعة بغرناطة ، السيد الشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد الحسيني السبقي ، رحمة الله عليه ورضوانه ، فإذا هو شرحٌ بديعٌ لم يسبق إليه ، ومؤلف نفيس ملاءم من بدائع الحل بما يستحليه ذوق الواقف عليه ، ووجدته قد سبقتني إلى

ابتكار ما ظننتُ أني أبو عذرتي ، وتقدمني إلى الاحتكام في كثير مما خلتُ أني مالك إمرته ، فحمدتُ الله إذ وقفتُ لمواقفة عالم متقدم ، وشكرته على ما أنعم به من ذلك ، ولم أكن على ما فات من السبق بمتندم ، لكنني أعرضتُ عما كنتُ كتبته ، وطرحته في زوايا الإهمال واجتنبته ، إلى أن حركت الأقدار عزمي في هذا الوقت إلى كتابة شرح وسيط ، فوق الوجيز ودون البسيط ، جمعتُ فيه بين ما سبق إليه من المعنى الشريف ، وما سنع بعده للفكر من تالد وطريف ، وبعض ما وقفتُ عليه لأئمة هذا الشأن ، متحرراً لما زان ، متحرراً عما شان ، معترفاً بعجز الفكر وقصوره ، وكلال الذهن وفثوره .

ولما حوى هذا الشرح عيوننا من الثنكت تطيل على خفايا المقصورة غمزها ، وتكشفُ للأفهام حُجُبها المستورة وتظهر رمزها ، سميته « بالعيون الغامرة على خبايا الرامزة » والله أسأل أن ينفع به ويصل أسباب الخير بسببه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

قال الناظم رحمه الله تعالى :

وللشعر^(١) ميزانٌ تُسمى عروضه بها النقصُ والرجحانُ يدرهمه الفتي

(١) في هامش د : قوله « للشعر » ، وفي بعض النسخ « وللشعر » بإثبات الواو ، فيكون الجزء موفوراً . قال أبو العباس أحمد النقاشي « لا إشكال في عدم الواو ، إلا أنه قبيح كما ستعرفه ، وأما على إثباتها ففيه إشكال لأنها ليست بعاطفة : إذ لا مطوف عليه ، ولا للاستيناف ، لأنه فيما تذكر كونه مطوفاً ومتصلاً بما قبله متمماً لمعناه أو غير متمم حسبما عرف في موضعه ، فيؤتى بالواو لبيان استيثاقه لدفع ذلك الوهم . فلم يبق إلا زيادتها ، وسيبويه وصحبه منوها . والجواب أنها عاطفة لما بعدها على ما أضمر الناظم في نفسه من السؤال المقدر ، فكأنه سئل : هل للشعر ميزان ، فقال بجيباً عاطفاً لجوابه عليه : « وللشعر ميزان » ، وهو مثل جوابهم في واو « رب » الواقعة في أول القصائد عند من أبقاها على أصلها من العطف ولم يجعلها عاملة الجر مثل « رب » . وقوله في التلخيص « يجب ترك الواو مع الجملة الخارجة مخرج جواب السؤال » فذلك عند أهل البيان لا عند النحاة » ، انتهى . قال أبو عبد الله محمد بن مرزوق « لا أعلم مجوزاً =

أقول : أورد كلامه في هذا البيت على وجه يُشعر بتعريف العروض ، وكأنه يشير إلى ما عرفه به بعض الفضلاء حيث قال : « العروض آلة قانونية يُتعرف منها صحيح أوزان الشعر العربي وفاسدُها » .

فإن قلت : الشعر في هذا التعريف مقيدٌ بالعربي وهو في البيت غير مقيد به ، فأتى يُشعر كلامُ الناظم بذلك ؟ قلتُ : لا مُ التعريف من قوله للشعر هي العهد الذهني ، وذلك أن الشعر الذي يعرض فيه العروضيون كلامهم إنما هو العربي ، ولما كان الناظم منهم عُلِمَ بقرينة الحال أن مراده بالشعر ما هو معهود في الأذنان من الشعر المتعارف عند القوم الدائر فيما بينهم ، وليس إلا العربي .

وقد ذكروا في وجه تسمية هذا العلم بالعروض وجوهاً أقربها أن العروض اسمٌ لما يُعرضُ عليه الشيء ، فنُقِلَ إلى هذا الفن لأنه يُعرضُ عليه الشعرُ ، فما وافقته فصحيحٌ وما خالفه ففاسدٌ .

وقال بعض شارحي السَّاوية : الذي وقع في خاطري أنه إنما سُمي بالعروض

مثل هذا التركيب من نحوى ولا يبان ، ولا يمكن أن يقال إنها رائدة لأن الذين يشنون زيادتها ، وهم الكوفيون والأخفش ، لم يثقلوا ذلك في أول الكلام . وقول أبي حيان في شرح التسهيل : وقال بعض أصحابنا « زعم الأخفش أن الواو تزداد في مثل أدوات الشرط نحو : من يكرمني أكرمه » ، وإن كان لا يؤخذ منه زيادتها في الابتداء ، إلا أنه مقيد بمثل أدوات الشرط كما ترى . فلم يبق إلا دعوى أنها عاطفة على مقدر ، وهو : « الكلام المطلق ميزان كالأوزان التصريفية ، وللشعر » بخصوصه ميزان يخصه ، ولكل علم من فقه وغيره ميزان ، أي قوانين يضبط بها ، و « للشعر » ميزان ، أي قانون يضبط به . قال في التسهيل : ويفنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا ، وبالفاء قليلا ، فمثاله مع الواو قول بعض العرب : وبك أهلا وسهلا ، لمن قال : مرحبا وأهلا وسهلا . ومنه : « ولتصنع » ، أي لترحم ولتصنع . وجعل منه الزمخشري : « ولينذروا به » ، أي لينصحووا ولينذروا به ، وهو كثير ، انتهى . من « الفتح الوافي بتوضيح رامزة العروض والقوافي » للبصروي .

هذا نص ما في الهامش ، وقوله تعالى « ولتصنع » في سورة طه : ٢٩ ، و « ولينذروا به » في سورة إبراهيم : ٥٢ .

لأن الخليل الله في العروض ، وهى مكة ، فسماه بها تبركا وتيمنا ، وزعم أن هذا أجود مما ذكروا .

فإن قلت : ماذا أراد الناظم « بالنقص والرجحان » ؟ قلت : الظاهر أنه أراد بالنقص مخالفة الطريقة العربية في وزن الشعر ، وبالرجحان موافقتها فيه ، فما خرج عن أوزان العرب كان ناقصاً ، أى لا يُعتبر ، وما جرى على أسلوبها كان راجحاً ، أى معتبراً معتدلاً به عند أئمة هذا الشأن .

وقال الشارح الشريف : « يزيد أن صناعة العروض لما كانت هى الآلة التى يعرف بها صحة أوزان الشعر كانت له كالميزان الذى يظهر لك اعتدال الشئ من استواء كفتيه ، ويبين التباين برجحان إحداها على الأخرى أو نقصها عنها » . قلت : قضية هذا أن يكون النقص والرجحان جميعاً مُشاراً بهما إلى مخالفة شعر العرب ، وفيه مافيه فتأمل .

فإن قلت : كيف يضبط يُسمى ؟ بالتاء المثناة من فوق ، أم بالياء آخر الحروف ؟ قلت يجوز الأمران معاً ، وذلك أن كل لفظتين وُضعتا لذات واحدة إحداها مؤنثة والأخرى مذكرة ، وتوسّطهما ضمير ، جاز تأنيث الضمير وتذكيره . ذكره ابن الحاجب فى شرح المفصل .

ولا يخفى أن الميزان مذكر والعروض مؤنث ، وأن المراد بهما فى هذا المقام واحد ، وهو ما وُضعا له من هذا العلم ، فقوله « يُسمى » محتمل الضمير ، فإن اعتبرت تذكير الميزان جعلت الضمير مذكراً ، وإن اعتبرت التأنيث باعتبار العروض جعلته مؤنثاً ، والتأنيث هنا أحسن لأن العروض مؤنثة ، وهى فى المعنى خبر عن الميزان ، والخبر يُحطُّ الفائدة . وإلى نحو ذلك أشار ابن الحاجب حيث تكلم على قول الزمخشري فى المفصل بأثر تعريفه لكلام : « ويسمى الجملة » .

والضميرُ المحرورُ من قوله « بها » يجوز أن يعودَ على العروض ، وأن يعود على الميزان باعتبار كونه آلةً ، أو باعتبار أن المراد به العروض ، وهي مؤنثة كما سبق . فإن قلتَ هل من فرق بين التنديرين ؟ قلتُ : نعم ، فإننا إن أعدنا الضميرَ على العروض كانت الجملةُ بأسرها وهي قوله « بها النقص والرجحان يدرهما الفتى » لا محلَّ لها من الإعراب ، وإن أعدناه على الميزان كان لها محل من الإعراب ، وهو الرفع على أنها صفة ثانية للميزان ، فحرَّره .

وأما الشعرُ فقال الخليل : هو ما وافق أوزانَ العرب ، ومقتضاه أنه لا يسي شعراً ما خرج عن أوزانهم ، بل وأن لا تكونَ أوزانُ العرب نفسها شعراً ، إذ الموافق للشيء غيره ، فلودخلت أوزانُ العرب فيه لزم مغايرةُ الشيء لنفسه وهو باطل . وبعضهم عرّفه بأنه : « الكلامُ الموزون » ، المقصودُ به الوزنُ المرتبطُ لمعنى وقافية » . قال : فالوزن تساوى شيئين عدداً وترتيباً . قال : والقصدُ مُخرجُ لما ورد في القرآن والحديث من آياتٍ وكلمات موزونة . قال : وقولنا المرتبطُ لمعنى مُخرجٌ لما لا معنى له من الكلام الموزون ، نحو ما أنشدَه القلاوُسي^(١) :

وجْهكَ يا عَمْرُو فيه طوْلُ وفي وجوه الكلاب طوْلُ
والكلبُ يحمى عن المواشى ولستَ تحمى ولا تصولُ
مستفعلن فاعلن فمولن مستفعلن فاعلن فعولُ
يبت كما أنتَ ليس فيه شيءٌ سوى أنه فضولُ

قلتُ : قوله « الكلامُ » يغنى عن قوله « المرتبط لمعنى » ضرورة أن لا كلامَ إلا وهو مرتبطٌ لمعنى ، إذ لو خلا عن معنى يُرتبطُ له لم يكن كلاماً .

(١) لابن الرومي ، ديوانه : ١٥ (كيلاني) ، وفي النسخ « الموالى » في موضع « المواشى » ، والبيت الرابع في الديوان غيره هنا . وواضح أن الاستشهاد بالبيت الثالث فقط منفرداً عن السابق .
(٢)

قال : وتواليا « وقافية » تحرَّرَ من الموزون وليس مقفى ، نحو ما أشده القاضى أبو بكر الباقلانى فى كتاب الإعجاز له ^(١) :

رَبِّ آخِرِ كُنْتُ بِهِ مَغْتَبِطًا أَشَدُّ كُنْفِي بِعَمْرِى صُحْبَتِهِ
تَسْكَا مَنِّى بِالوَدِّ وَلَا أَحْسَبُهُ يَزْهَدُ فِى ذَى أَمَلٍ

قلت : يلزم عليه أن لا يكون ما فيه عيب الإكفاء والإجازة شعراً .
والإلزام باطل ، فإنه شعرٌ بالإجماع ، وإن كان معيباً ، وبعد هذا كله فهو
مُطَبَّقٌ على ما كان من الكلام بالثابة المذكورة ، وهو خارجٌ عن الأوزان
العربية ، والقوم يابون ذلك ، فإن موضوع هذا العلم عندهم الكلام الموزون
بشيء من هذه الأوزان المخصوصة المقررة فيه . ولوقيل : « الشعرُ كلامٌ وُزِنَ
على قصدٍ بوزن عربى لكان حسناً » فقولنا « كلام » جنسٌ يشمل المحدودَ
وغيره ، وتصديرُ الحمدِّ به يُخرجُ لما لا معنى له من الألفاظ الموزونة . وقولنا
« وزن » فصلٌ يُخرجُ الكلامَ المنشورَ . وقولنا « على قصد » يُخرجُ ما كان
وزنه اتفاقياً ، كآيات شريفة اتفق جريانُ الوزن فيها كذلك ، كما فى قوله
تعالى ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾ ^(٢) وكلمات شريفة نبوية جاء الوزن
فيها اتفاقياً غيرَ متصيرٍ ، كما فى قول النبى صلى الله عليه وسلم ^(٣) :

(١) إعجاز القرآن : ٨٤

(٢) جاء فى (د) هذا الهامش : قال ابن مرزوق : وهذا فى غاية الإشكال ، لأنه
لما يتم هذا فى كلام من يصح منه الذهول والافتة ، فإن قيل : معنى ما وقع من ذلك فى القرآن
أنه لم يقصد به الشعر لانه لم يقصد وزنه ، قلنا : فيأزعمهم على هذا أن يزيدوا فى حد الشعر
« على وجه قصد وزنه لكونه شعراً » ، ويلزم أن لا يمسك على شعر بأنه شعر حتى يعلم أن قائله
قصد وزنه وكونه شعراً ، وفيه ما ترى . انتهى . بصري .
(٣) رواه البخارى فى كتاب الجهاد (الفتح ٦ / ١٤) - وفى كتاب الأدب ، باب
ما يوزن من الشعر ، ١٠ / ٤٤٧ (الفتح) . وسلم فى كتاب الجهاد . ومسنده أحمد ، ٤ :
٣١٢ . ٣١٣ . قال الطبرى لانه قالهما متمثلاً ، وهما من شعر عبد الله بن رواحة . وفى ابن
سعد ٤ / ١ / ٩٨ أنها للوليد بن المغيرة .

هل أنت إلا أصبعٌ دَمِيتِ وفي سبيل الله ما لقيتِ

فمثلُ ذلك لا يُسمى شعراً ، نعوذ بالله من ذلك . وكذا لو وقع من متكلم لفظٌ موزونٌ لم يُقصد كونه على طريقة الموزون كما يتفق لكثير من الناس ، ويقع مثلُ ذلك حتى لعوامٌ لا شعورَ لهم بالشعر ، ولا إلمامَ لهم بالوزن البتة ، وقد عمَد قوم من الشعراء إلى آيات شريفة أدرجوها في أشعارهم إخلالاً منهم بما يجب من مراعاة الآداب والوقوف عند حدود الله ، كقول ابن العفيف التلمساني يتغزل^(١) .

يا عاشقين حاذروا مبتسماً عن ثغره
فطرفه الساحرُ مذ شككم في أمره
يريدُ أن يخرجكم من أرضكم بسحره

وكقول أبي نواس فيما حكي عنه موطناً للآية الشريفة التي تلونها آنفاً .

خطّ في الأرداف سطره في عروض الشعر موزون

وهذا من أفحش السفخ وأقبحه ، والتهاونُ بالوقوع في ذلك يجر إلى الانسلاخ من الدين والعبادُ بالله تعالى . والعجبُ من قوم يروج عليهم مثل هذا الصنع القبيح ، ويستلذون سماعه ، ويروّنه من الظّرف واللطافة ، ويعمرون مجالسهم وأنديتهم بمثل ذلك . أولئك لا خلاقَ لهم في الدنيا والآخرة .

فإن قلتَ : قد جعل علماء البديع تضمين المتكلم كلامه ، شعراً كان أو نثراً ، شيئاً من القرآن - لا على أنه منه - من المحاسن ، وسمّوا ذلك بالاعتباس ، كما هو معروف ، ومعنى قولهم « لا على أنه منه » أن يُورَدَ

(١) ديوانه : ٣٨ ، وعجز البيت الأول فيه : « من غدره ومكره » .

الكلامُ المقتبسُ على وجهٍ لا يكون فيه إشعارٌ بأنه من القرآن ، بأن لا يذكر فيه : قال الله تعالى ، ونحوه ، على ما صرح به التفتازانى ، قلتُ : ذلك محمولٌ على ما إذا لم يؤد الاقتباسُ إلى إخراج القرآن الشريف إلى معنى غير لائق بحلالته ، وأما إذا استعمل على ما فيه إخلال بإجلاله وتعظيمه ، فلا يشك مسلمٌ فى منع ذلك وتحريمه ، وربما أدى إلى الكفر والعياذُ بالله . ومن ذا الذى يفهم عن علماء الإسلام أن « الاقتباس » من البدیع مطلقاً ، سواء كان على وجهٍ حسنٍ أو غيره ، كيف ما كان ؟ هذا ما لا سبيل إليه أبداً . أو هو محمولٌ على ما إذا ذكر المتكلمُ كلاماً وجدَّ نظمَه فى القرآن فأورده غيرَ مُريد به القرآن .

قال الشيخ بهاء الدين السُّبكى فى « شرح التلخيص » : فلو أخذ مُراداً به القرآنُ كان ذلك من أقبح القبیح ، ومن عظام المعاصى ، نعوذُ بالله منه . قال : وهذا هو معنى قول المصنف ، يريد صاحبَ التلخيص ، « لا على أنه منه » .

قلتُ : ولو سلّم أن المراد بالاقتباس ما ذكر ، وهو الأخذ من القرآن لا على أن المراد به التلاوة ، فلا يكرن ذلك عذراً لمن فعله على وجه المجون والسخف الذى يتعاطاه المفحشون من الشعراء ، ولا ترتفع به الملامة عنه ، ولا يسقط بذلك ما يتوجه عايم شرعاً من تأديب وزجر وإقامة حد ، ولو فُتح بابٌ لقبول العذر لمثل هذا كَتَطَرَقَ إلى الدخول منه كلُّ مريض القلب ، منحلٍّ عرى الدين ، واتخذ ذريعةً إلى الاسترسال فى الاستخفاف بالشریعة ، والعياذُ بالله والله أسأل أن يوفقنا لاتباع سبيل السلف الصالح فى القول والعمل بمَنَّة وكرمه .

وقولنا « بوزن عربى » يشمل ما كان من نظم العرب أنفسهم وما كان منظوماً من كلام المحدثين على طريقتهم ، وهو مُخرج لما خالف أساليب

أوزانهم ، ومثل ذلك بعضُ المتأخرين بقول البها زهير كاتب الملك الصالح حيث قال (١) :

يَلْمَنُ لَعِبْتُ بِهِ شَمُولُ مَا أَلْطَفَ هَذِهِ الشَّمَائِلُ
نَشَوَانُ يَهْزَهُ دَلَالُ كَالْفَسْنِ مَعَ النَّسِيمِ مَائِلُ

قلت : ليس هذا من الأوزان المهمة بل هو من بحر الوافر ، غير أنه أعقصُ الجزء الأول والرابع ، معقولُ الثاني والخامس ، والعروضُ والضربُ مقطوفان . تقطيعه هكذا :

يَا مَنَلُ / عَيْشِي / شَمُولُنْ مَا أَلْطَ / فَهَا زِهْشُ / شَمَائِلُ
مَفْعُولُ / مَفَاعِلُنْ / فَمُولُنْ مَفْعُولُ / مَفَاعِلُنْ / فَمُولُنْ
أَعْقَصُ مَعْقُولُ مَقْطُوف أَعْقَصُ مَعْقُولُ مَقْطُوف

فإن قلتَ : هذان البيتان من قصيدة مطوّلة ، وكلُّها جاء على هذا النمط ، وليس الوافرُ مستعملاً على هذا الوجه ، قلتُ : هو من التزام ما لا يلزم ، وذلك لا يُخرجه عن كونه عربياً . ألا ترى لو أن ناظماً نظم قصيدةً من بحر الطويل والتزم في جميع أبياتها قبضَ الجزء الخامس حيث وقع لم يكن ذلك مُخرِجاً لها عن أن تكون من ذلك البحر ، مع أنك لا تكاد تجد عربياً يلتزم مثله .

فإن قلتَ : العقصُ إنما يكون في صدر البيت ، وهو الجزء الأول منه ، لافي أول العَجْزِ ، قلتُ : لانسلم ، فقد قيل : إن كلاً من أول الصدر وأول العَجْزِ محلٌّ للخرم بشرطه ، فإذا خُرِّجَتْ هذه القصيدة بناءً على هذا القول لم يُستَنكر . وسترى الكلامَ على ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى .

وقال :

وأنواعه قل خمسة عشر^(١) كلها تؤلف من جزئين فرعين لاسوى

أقول : المراد « بالأنواع » الأوزان التى نظم العرب عليها أشعارهم .
وتسمى بحوراً وأصولاً وأعاريض وأنواعاً وشطراً . وكونها « خمسة عشر »
هو مذهب الخليل .

وزاد الأخفش بحراً آخر ذهب إلى أنه مستعمل ، وتبعه على ذلك جماعة
وهو بحر المتدارك ، وستقف عليه إن شاء الله تعالى . والخليل يرى أنه
من المهملات .

وقوله « كلها » يَحتملُ أن يكون تأكيذاً لأنواعه ، ويَحتملُ أن يكون
تأكيذاً لضمير محذوف ، أى قل هى كلها خمسة عشر ، على رأى من أجاز
حذف المؤكد وبقاء توكيده ، على كلا الاحتمالين يُضبط قوله « تؤلف » بتاء
مثناة من فوق ليس إلا ، ويَحتملُ أن يكون « كلها » مبتدأً مُخبراً عنه إما بقوله
« خمسة عشر » ، والجملة خبرُ المبتدأ الأول وهو « أنواعه » ، وإما بقوله
« تؤلف » ، فيجوز حينئذ ضبط « تؤلف » بالتاء والياء ، أى يكون مُستنداً
إلى ضمير مؤنث رعيةً لمعنى « كل » ، أو إلى ضمير مذكر رعيةً للفظها .

هذا على رأى الجمهور فى تجويز الوجهين إذا كانت « كل » مضافةً إلى
معرفة ، وزعم ابن هشام فى « المغنى » أن الصواب فى ذلك أن لا يعود الضمير
عليها من خبرها إلا مذكراً مفرداً على لفظها .

وسكن الناظم عين « عشر » ، وهو مما يحرز فى عدّ المذكر من أحد .

(١) فى جميع النسخ « خمسة عشر » والوزن بهذا لا يستقيم . لعله قال « خمس عشرة »
سكون الشين .

عشرَ وثلاثة عشرَ إلى تسعة عشرَ . والجزآن اللذان ذَكَرَ أن أنواع الشعر كلاً
تؤلف منهما يحتمل أن يريد بهما جزئي التفعيل الخماسي والسباعي كما ستعرفه .
والمرادُ بفرعيتيهما كونُهما متفرعين عن الأسباب والأوتاد ، ويحتمل أن يريد
بهما السببَ والوَتِدَ أنفسهما ، وإطلاق الجزء على كل منهما معروف عند أهل
الصناعة ، والمراد حينئذ بكونهما فرعين أنهما يتفرعان عن الحرف الساكن
والحرف المتحرك .

فإن قلت : إلى ماذا أشار بقوله « لاسوى » ؟ قلت : إما على أن المراد
بالجزئين لفظاً التفعيل الخماسي والسباعي ، فأشار به إلى نقي أن تكون البحور
مركبة بحسب الأصالة من غير الجزأين الخماسي والسباعي ، فلا يُركَّب شيء
منها في دائرته من سواهما . وإما على أن المراد بالجزئين السببُ والوَتِدُ ، فأشار
به إلى نقي الفاصلتين الصغرى والكبرى ، فإن بعض العروضيين ذهب إلى
عدّهما فيما تتفرع عنه الأجزاء ، وهو باطل ، لأن الصغرى مركبة من سبب
تثيل فسبب خفيف ، فلا حاجةً معهما إلى عدّهما ، والكبرى لا تكون إلا في
جزء مُزاحفٍ ، وهو مستغنان الذي يُحْبَلُ بحذف سينه وفائه فيُنْقَلُ إلى فِلمَنٍ ،
فهذه الأحرف الأربعة المتحركة إنما اجتمعت فيه بعد التغيير ، وليس الكلامُ
فيه ، إنما الكلامُ في الجزء الأصلي السالم من التغيير . والله أعلم قال :

وأولُ نطقِ المرءِ حرفٌ مُحرَّكٌ فإن يأتِ ثانٍ قيل ذا سببٍ بدا
خفيفٌ متى يسكنُ وإلا فصدّه وقُلْ وَوَدَّ إن زدْتَ حرفاً بلا أمِّترا

أقول : قد عرفت أن الأجزاء التي يزن بها العروضيون مركبة من السبب
والوَتِدَ ، فشرع الناظم في الكلام عليهما أولاً ، ثم على الأجزاء ثانياً .

ومن المعلوم أن الحرف الذي يُنطق به أولاً لا بد أن يكون متحركاً ضرورة

أن الابتداء بالسكن متعذر ، فإذا ابتدأ الناطق بحرف فهو متحرك ، ثم إذا أضاف إليه حرفاً ثانياً فجاء وعيها يسمى سبباً . لكن إن كان ذلك الحرف الثاني ساكناً فهذا السبب هو المسبب الخفيف لخفته بسكون آخره ، وإن كان ذلك الحرف الثاني متحركاً فهو السبب الثقيل وهو المراد بقوله « وإلا فضده » ، أى وإلا يسكن الثاني فهو ضد الخفيف ، أى ثقيل ، سمي بذلك لثقله بحركة آخره . فإن زاد الناطق حرفاً ثالثاً فمجموع تلك الأحرف الثلاثة يسمى وتداً .

وليس المراد أن الوتد عين السبب بزيادة حرف عليه ، وإنما المراد أن الناطق متى أتى بحرف محرك ثم بحرين بعده فذلك هو الوتد . وإنما خصوا الثاني بلفظ السبب ، والثلاثي بلفظ الوتد ، لأن الثاني رأؤه معرضاً للزحاف والتغيير ، فلا يكاد يثبت على حالة فشبهوه بالحبل الذى يُقطع مرةً ويوصل أخرى ، والحبل يسمى سبباً ، والثلاثي غير معرض للزحاف وإن عرّضت له علة دامت ، فشبهوه بالوتد الثابت فى الأحوال كلها قال :

وسمى بمجموع فعل وبضده كفعل ومن جنسيهما الجزء قد أتى
خماسيته قل والسباعى ثم لا يفوتك تركيباً وسوف إذن ترى

أقول : قد سبق أن الناطق إذا نطق بثلاثة أحرف أولها متحرك سمي مجموعها وتداً ، لكن إن كان الحرف الثاني متحركاً والثالث ساكناً مثل فعل بتحرك العين وإسكان اللام سمي وتداً مجموعاً ، للجمع بين متحركيه ، وإن كان الثاني ساكناً والثالث متحركاً مثل فعل بتسكين العين وتحريك اللام سمي وتداً مفروقاً ، لفرق الساكن بين متحركيه ، وهو معنى قول الناظم « وبضده كفعل » أى وسمى بضد المجموع ، وهو المفروق ، ما كان مماثلاً لفعل .

ويقع فى عبارة كثير من القوم ومنهم الشارح الشريف : « الوتد المجموع

حرفان متحركان بعدها ساكن . والوتد المزروق حرفان متحركان بينهما ساكن .
ولا أراها مؤوية بالمقصود . بل هي فاسدة لأن متنصاها أن يكون كلٌّ من
الوتدين عبارة عن حرفين ، وهو باطل ، فإن قلت : قولهم « بعدها ساكن » ،
أو « بينهما ساكن » يدفعه ، قلت لانسلم ، وذلك لأن قولهم « بعدها ساكن »
أو « بينهما ساكن » وقع صفة للحرفين المتحركين : ولا يلزم من تنييدهما بهذه
الصفة دخول متعلقتهما مع الموصوف في الإخبار عن المسند إليه الذي هو
قولهم الوتد المجموع أو المذروق .

فإن قلت : اجعله على حذف حرف العطف ، أى وبعدها ساكن أو وبينهما ،
فيلزم أن يكون المختار به عن الوتد ثلاثة ضرورة وجود حرف العطف المشترك ،
قلت : مثله لا يجوز في السعة على ما هو مقرر في النجوى .

وضمير الاثنين في قول الناظم « ومن جنسيهما » عائد على السبب والوتد ،
أى أن الجزء من حيث هو أعم من أن يكون خماسيا أو سباعيا أى من جنسى
السبب والوتد . أى تركيب منهما ، فلا يخلو منهما جزء من أجزاء التفاعيل
الأصلية كما تراه .

ولا ينبغي أن يكون قوله « خماسيه » فاعلا لقوله « أى » لما يلزم عليه من
عيب التضمين ، وإنما يجعل فاعل « أى » ضميراً يعود على الجزء ، ويكون
« خماسيه » فاعلا بفعل محذوف يدل عليه الملتوظ به ، أى أى خماسيه .

وقوله « ثم لا يفوتك تركيباً » أى إذا عرفت الأسباب والأوتاد ،
وتقرر عندك أن الجزء مركبٌ منهما ، خماسياً كان أو سباعياً ، فلا يفوتك بعد
هذا تركيبه ، وكيفية العمل فيه ، وسوف ترى ذلك عند تعداد الأجزاء .
وفاعل « يفوتك » ضميرٌ يعود على الجزء و« تركيباً » منصوب على التمييز عن الجملة ،

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون فاعلن مركبا من وتد مفروق وهو « فاع »
 فسبب خفيف وهو « لن » فلا يكون على هذا التقدير فرعاً عن هذا الأصل
 كما ادعوه؟ قلت « فاعلن » حيث وقع يجوز حذف ألفه زحافاً، وهو المسمى
 عندهم بالخلين، فلزم أن يكون ثانياً سبب، وهو محل الزحاف، ولو كان
 ثانياً وتد مفروق كما توهمته لامتنع حذفه، لأن ثانياً الوتد لا يزاحف.

وأجاب المحلى عن ذلك بأن « فاع » خلف عن « لن » « وعلن » خلف عن
 « فعو »، وإنما يخلف الشيء مثله، فيلزم على هذا السياق أن يكون « فاع » سبباً
 خفيفاً « وعلن » وتداً مجموعاً، فصح التفريع. قلت: هذا كما تراه تكريراً لعين
 الدعوى لا جواب عن إشكال المعارض فتأمله.

الأصل الثاني « مفاعلين » وهو مركب من وتد مجموع فسبين خفيفين،
 ويتفرع عنه جزآن، أحدهما « مستعلن » المجموع الوتد، وكيفية تفريعه عنه
 أن تقدم السبين معاً على الوتد، فتقول « عيان مفا » فيحدث عنه هذا الفرع.
 وثانيهما « فاعلتن » المجموع الوتد أيضاً، وكيفية تفريعه عنه أن تقدم السبب
 الأخير على الوتد فتقول « لن مفاعي » فيحدث الفرع المذكور.

مفاعلين
 مستعلن - فاعلتن

الأصل الثالث « مفاعلتين » وهو مركب من وتد مجموع فسبب « ثقیل »
 فسبب « خفيف »، وله فرع واحد مستعمل وهو « متفاعلتين » وصفة تفريعه
 عنه أن تقدم السبين بإلهما على الوتد فتقول « علتين مفا » فيحدث هذا الفرع.
 وله فرع آخر مهمل لم تنظم العرب عليه شيئاً، وذلك بأن تقدم السبب
 الخفيف خاصة فتقول « تن مفاعلتين » فيصير الوتد المجموع مكتنفاً بسبين
 خفيف متقدم وثقیل مؤخر. ويعبر العروضيون عن هذا الزرع المهمل
 « بفاعلاتك ». وسيأتي الكلام عليه وعلى سبب إهماله إن شاء الله تعالى.

الأصل الرابع « فاع لاتن » المفروق الوتد، وهو مركب من وتد مفروق

فسيبين خفيفين . وكثيرٌ يَصلُ العينَ عن اللام في الكتابة إذ ذاك الناظر فيه
 من أول الأمر بأن وتدّه مفروقٌ ، وليحصل الفرقُ بينه وبين « فاعلاتن »
 مستمعاً لمن مجموع الوجد خطأ .

وله فرعان أحدهما « مفعولات » ، وكيفية تفرّيعه عنه أن تقدم السبين
 الخفيفين ممّا على الوجد ، فتقول « لاتن فاع » فيحدث هذا الفرع . وثانيهما
 « مستمع لن » المفروق الوجد ، وكيفية تفرّيعه عنه أن تقدم السبب الأخير على
 الوجد فتقول « تن فاع لا » فيحدث هذا الفرع .

وإنما جعل الجماعة هذه الأربعة أصولاً لأن الأسباب لضعفها إنما تعتمد
 على الأوتاد ، وما يكون معتمداً عليه حقيقاً بالتقدم ليعتمد مابعدّه عليه .
 فكانت قضية البناء على هذا الأصل أن تكون أصولُ التفاعيل هي هذه
 الأجزاء الأربعة فقط ، لأنه لا شيء من الأجزاء مُصدراً بوجد غيرها .

فإن قلت : فإوجه ترتيب الأصول على هذا النمط المسرود ؟ قلت الخماي
 أخف من السباعي فاقتضى ذلك تقديم « فعولن » والسبب الخفيف بالنسبة إلى
 الثقيل مُقدّم عليه لِخِفَتِهِ فاقتضى ذلك أن يُقدّم « مفاعيلن » من السباعية
 على « مفاعلتن » ، ثم الوجد المجموع أقوى من المفروق فاقتضى ذلك تقديم
 « مفاعلتن » على « فاع لاتن » المفروق الوجد .

واعلم أن الناظم رحمه الله لفظ بصيغ الأصول الأربعة وقال إنها أصول
 للفروع الستة ، وترك التلّفظ بصيغ الفروع اتكالاً على اشتهاها ، أو على
 توقيف المعلم للناظر في كتابه . وأشار إلى أن الأجزاء العشرة محوطة في البيتين
 الأخيرين من هذه الأبيات الثلاثة التي أنشدناها .

فتوله « أصابت » وزنه فعولن أشار به إلى الأصل الخماي ، وبالألف
 إلى أنه الأول .

وقوله « بسهميها » وزنه « مناعيان » أشار به إلى هذا الأصل الموازن له من السباعية ، وأشار بالباء إلى أنه ثاني الأجزاء .

وقوله « جوارحنا » وزنه « مفاعلتن » أشار به إلى هذا الجزء السباعي الموازن له وأشار بالجيم إلى أنه الجزء الثالث .

وقوله « دار كوني » وزنه « فاعلاتن » وينبغي أن يكون هذامفروق الوجد لأنه بصدر تعدد الأجزاء على الترتيب ، وسيأقته ممتنع لتقديم الأصول ، « وفاعلاتن » الأصلي مفروق الوجد كما سبق . وأشار بالبدال إلى أنه الجزء الرابع .

وقوله « همة » وزنه « فاعلن » ، ومن هنا أخذ في تعداد الفروع وهذا فرع « فعولن » الأصل الأول ، وأشار بالهاء إلى أنه خامس الأجزاء .

وقوله « وقيهما » وزنه « مستفعلن » وهذا فرع عن الأصل الثاني وهو « مفاعيلن » ، فيجب أن يكون مجموع الوجد كأصله ، والواو إشارة إلى أنه سادس الأجزاء .

وقوله « زائرائي » وزنه « فاعلاتن » ، وهو الفرع الثاني المفرع عن « مناعيلن » ، فيلزم أن يكون وتده مجموعاً مثل أصله كما سبق ، والزاي إشارة إلى أنه الجزء السابع .

وقوله « حجبتهما » وزنه « متفاعلن » وهو فرع الأصل الثالث الذي هو « مفاعلتن » ، وأشار بالحاء إلى أنه الجزء الثامن .

وقوله « طولاهن » وزنه « مفعولات » . وهو الفرع الأول من فرعي الأصل الرابع « فاعلاتن » المفروق الوجد . والطاء إشارة إلى أنه الجزء التاسع .

وقوله « يعتادها » وزنه « مستفعلن » ، وهذا هو ثاني فرعي « فاعلاتن » المفروق الوجد ، فيلزم أن يكون هذا ، أعنى « مستفعلن » المذكور ، مفروق الوجد كأصله ، والياء إشارة إلى أنه الجزء العاشر .

فإن قلت : حذف الناظم التاء من الست والعشر مع أن المعداد مذكر وهو الأجزاء ، قلتُ إما أن يكون أنث العدد بتأويل الكلمات ، أو رأى المعداد محذوفاً فأنث العدد بناءً على جوازه عند حذف المميز المذكور . حكى الكسائي عن أبي الجراح صمنا من الشهر خمساً . وحكى الفراء أفطرنا خمساً ، وصمنا خمساً ، وصمنا عشرًا من رمضان . وتضافرت الرواياتُ على حذف التاء من قوله صلى الله عليه وسلم « ثم أتبعه بستٍ من شوال » .

وبهذا يظهر ضعف قولهم : ما حكاه الكسائي لا يصح من فصيح ولا يُلغى إليه ، فاعل الناظم اعتمد على هذا النقل ، وإن كان المشهورُ عندهم خلافه .

فإن قلت : ما هو فاعل « حوى » ؟ قلت جَوَز فيه الشريف وجيهين : أن يكون ضميراً مستتراً يعود على التركيب ، يريد أن التركيب الذى تصير إليه الأوتاد والأسباب يحتوى على عشرة أجزاء ، ولا يخفى بعده . قال : « والظاهر أن فاعل « حوى » إنما هو البيتان اللذان بعده » ، يريد أن العشرَ هو ما حواه هذان البيتان من الأمثلة المرموزة فيهما ، وهما قوله : « أصابت بسهميها » والبيتُ بعده . انتهى .

فإن قلت : يلزمُ عليه وقوعُ الجملة فاعلاً وهو باطل عندهم على المختار ، قلتُ : الجملةُ التى يراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة ، وهنا كذلك .

فإن قلت : سبق أن « مقاعطين » يتفرع عنه جزء مهمل وهو « فاعلاتك » والناظم لم ينبه على ذلك ، فمن أين يُفهم من كلامه أن هذا هو المهمل ؟ قلتُ : أجاب عنه الشريف : بأن هذا الجزء الذى عدَّ مهملًا ينبغى أن لا يُعتدَّ به فى الفك لأن السبب الثقيل لا يفارق الخفيفَ فيما معاً كالصوت الواحد ، ولذلك يسميها العروضيون فاصلةً ، فلو لا أن مجموعهما عندهم شئ واحد أو كالشئ الواحد لما وضعوا لهما معاً اسماً كما وضعوا الوتدَ والسببَ ، فجعلوا بإزاء الصوت الواحد

اسماً وضمومه له ، فإذا تبين أن الثقيل والخفيف شيء واحد اقتضى ذلك أن
« مفاعلتين » لا ينفك منه إلا جزء واحد ، لأن الصوت الواحد لا يتبعض عند
الفك فلا تتبعض الفاصلة كما لا يتبعض الوتد ، وكما لا يتبعض السبب .

فإذا نظرت إلى حقيقة الفك^(١) ووقفت مع قول الناظم إن الأجزاء عشر ،
فتبينت الأجزاء الأربعة التي هي أم لسائر الأجزاء وأصول لها ، وتأملت
كيفية الفك فاقتضت أن تكون الأجزاء أحد عشر ، علمت أن الساقط منها
إنما هو ما يؤدي فكه إلى ممتنع ، وأن ذلك الممتنع هو فصل الثقيل من الخفيف
المؤدي إلى تبعيض الفاصلة .

قلت : أطال رحمه الله فيما هو غني عنه ، وذلك لأن الناظم أتى لكل جزء
من الأجزاء العشرة بلفظ موازن له وصدره بحرف من حروف أبجد يدل على
مرتبته في العدد ، ولما لم يذكر لفظاً يوازن الجزء المهمل علم أن ما ينفك
خارجاً عن الفروع الستة ليس مما يوزن به عندهم ، ولا شيء ينفك زائداً على
الستة غير « فاعلاتك » المتفرع عن « مفاعلتين » ، فثبت أنه المهمل ، إذ
لا حاجة في تبين إحالته إلى الطريقة التي ذكرها الشريف .

واستدلالة على أن المجموع من السبب الثقيل والخفيف شيء واحد ،
أو كالشيء الواحد ، لا تفرق أجزاءه بتسميتهم له فاصلة غير مستتب ، لجواز
أن يكون المقصود بالتسمية الاختصار في اللفظ ، إذ الفاصلة أخصر من قولهم
سبب ثقيل فسبب خفيف ، ويؤنس ذلك تسميتهم لفعلتين المحبول فاصلة ،
وليس السبب في ذلك كون أجزائها كالصوت الواحد قطعاً ، فكأننا الفاصلة
الصغرى .

(١) جاء في (م) بين قوله « افك » وقوله « ووقفت » ، وفوقهما ، كلمتان غير واضحتين
تشبهان « حسباً رأيت » .

وإنما أوقع الشريف رحمه الله فيما ادعاه توهّمه أن الألفاظ المصدرة بحروف
الرمز لم يُؤت بها إلا لأجل الإشارة بما صُدّرت به من الحروف إلى مراتب
الأجزاء فقط ، وليس كذلك ، بل أريد بها مع ذلك ما أسلفناه فتأمل .
١ سطراد (تنبيه) هذه الأجزاء تُسمى بالآركان والأمثلة والأوزان والأفاعيل والتفاعيل.

وقد رأيت مرة بالقاهرة في سنة خمس وتسعين وسبعائة بخط قاضي القضاة
مجد الدين إسماعيل الكنانى الحنفى رحمه الله على ظهر كراسة : تفاعيل الشعر
ثمانية ، وعدّها ، فكتب تحته بعض الأدباء بالديار المصرية مامثاله أخطأت أيها
القاضى لأن التفاعيل جمع تفعال أو تفعول أو تفعول أو تفعيل ، وليس شىء
منها معدوداً من أجزاء العروض ، فإن أجزاءه منحصرة ليس فيها شىء من
هذه . فأخبرت القاضى رحمه الله أن هذا الكلام خطأ ، وذكرت له أن الكاتب
مبسوق بهذا الاعتراض ، سبقه به الشيخ أبو حيان ولا أشك أنه أخذه منه ،
لأنى رأيت هذا بعينه فى نسخ من تفسير أبى حيان كتبها هذا المعارض بخطه .
فسألنى القاضى رحمه الله الكلام على ذلك فكتبت وهأنذا أوردُ هنا ما كتبت
من ذلك وإن كان فيه طولٌ قصداً لتكثير الفائدة فأقول :

اختلف فى التوابع الواقعة فى قوله تعالى (١) : ﴿ حم تنزيلُ الكتاب من
الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ﴾ ، هل هى كلها
نعتٌ أو كلها أبدالٌ ، أو « شديد العقاب » بدلٌ وما عداه نعت ، وهذا
الأخير هو مذهب الزجاج ، حكاه عنه صاحب الكشاف ونقله الشيخ فى تفسيره
المسمى « بالبحر المحيط » وفى « النهر » أيضاً قائلاً « إلا أن الزمخشري قال :
جعل الزجاج « شديد العقاب » وحده بدلاً من بين الصفات فيه نبوّاً ظاهر ،
والوجه أن يقال : لما صُوِّد بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها فقد آذنت
بأن كلها أبدالٌ غيرُ أوصاف ، ومثال ذلك قصيدة جاءت تفاعيلها كلها على

مستفعلن فهي محكوم عليها أنها من الرجز ، فإن وقع فيها جزء واحد على « متفاعلمن » كانت من الكامل . انتهى .

وقد ناقشه الشيخ فقال : « ولا نبوّ في ذلك لأن الجرى على التواءد التي استقرت وصحت هو الأصل . وقوله فقد آذنت بأن كلها أبدال تركيب غير عربي ، لأنه جعل « فقد آذنت » جواب « لما » وليس في كلامهم : أما قام زيد فقد قام عمرو . وقوله « بأن كلها أبدال » فيه تكرير الأبدال . أما بدل البداء فقد تكررت فيه الأبدال ، وأما بدل كل من كل ، وبدل بعض من كل ، وبدل اشتغال ، فلا نصّ عن أحد من النحويين أعرفه في جواز التكرار فيها أو منعه ، إلا أن في كلام بعض أصحابنا ما يدل على أن البديل لا يتكرر ، وذلك في قول الشاعر^(١) :

بأبي ابن أمّ إياسَ أرْحَلْ ناقتي عمرو فتبلغ حاجتي أو تُرْحِفْ
مَلِكٍ إذا نزل الوفودُ يبابه عرفوا مواردَ مُزِيدٍ لا يُنْزِفْ

قال : « فلك » بدل من « عمرو » ، بدل نكرة من معرفة . قال : فإن قلت لم لا يكون بدلاً من « ابن أم إياس » قلت : لأنه قد أبدل منه « عمراً » فلا يجوز أن يُبدل منه مرة أخرى لأنه قد طُرح .

قال الشيخ فدلّ هذا على أن البديل لا يتكرر ويتحد البديل منه ، ودل على أن البديل من البديل جائز ، قال : وقوله : « تفاعيلها هو جمع تفعال أو تفعول أو تفعول أو تفعيل وليس شيء منها معدوداً من أجزاء العروض فإن أجزاءه منحصرة ليس فيها شيء من هذه الأوزان » ، فصوابه أن يقول :

(١) سيبويه ١ / ٢٢٢ ، وفيه : ابن أم أناس . والشعر الرابع في (١) : وردت موارد

منزف لا ينزف .

أجزاؤها كلها على مستغفلين . انتهى كلام الشيخ أبي حيان .

وقد ساق تلميذه الشيخ شهاب الدين السمين هذا الفضل برمته في إعرابه ، وأقره على حاله كأنه من قبيل المرتضى عنده . والذي يظهر أن جميع هذه المناقشات غير سديدة .

أما الأولى فحاصلها نفي الاستبعاد لمقالة الزجاج بناء على أنها جارية على الأصول . وتقرير جريانها على ذلك أن توافق النعت الحقيقي ومنعوتيه في واحد من التعريف والتشكير أمر لازم إما اتفاقاً أو عند الأكثرين ، وأن التوافق في ذلك لا يلزم إذا كان التابع بدلاً . فجعل الصفات المعرفة الواقعة في هذه الآية نعوتاً للاسم الشريف جارٍ على القاعدة المتقدمة ، وكذا جعل الصفة التي إضافتها غير مَحْضَةٍ بدلاً جارٍ على ما سبق من قاعدة البدل . فإذا نـ لا خروج لما قاله الزجاج في كلا الوجهين عما استقر في قواعد كلامهم ، فلا بُدَّ فيه .

وأقول : هو وإن جرى على هذه القاعدة فقد خالف قاعدة أخرى ، وهي أنه متى اجتمع بدل ونعت قُدِّمَ النعت لأنه كالجزء من متبوعه وأخر البدل لأنه تابع كلاً تابع ، من حيث أنه كالمستقل بمقتضى العامل . ولا خفاء بأنه إذا جعل « شديد العقاب » بدلاً « وذى الطول » الواقع بعده صفة لزم مخالفة القاعدة المذكورة ، مع أنه قد تقدم هذا البدل صفة أخرى ، فصار مكتسفاً بصفتين فلزم إدخال ما هو كالأجنبي بين شيئين هما كالجزئين لما قبلهما ، وذلك غير مناسب ، فظاهر النبوة باعتبار ذلك .

فإن قلت : إنما لزم هذا حيث جعل قوله « ذى الطول » نعتاً ، وليس في كلام أبي حيان ما يقتضيه فلم لا يُعرب بدلاً فلا يلزم هذا الحذور ؟ قلت الكلام في عبارة الزمخشري التي تعقبها أبو حيان . ومقتضى قوله في الكشف أن

الزجاج جعله بدلا بين الصفات أن لا يكون « ذى الطول » بدلا ، إذ لو كان لم يقع « شديد العقاب » بين الصفات بل بعدها ، وهو واضح .

وأما المناقشة الثانية وهي تلجئ الزمخشري في قوله « لما صُودف بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها فقد آذنت بأن كلها أبدال » ، وتقريرها ظاهر من كلام الشيخ لجوابها من ثلاثة أوجه :

الأول : أن مَبْنَى هذا الاعتراض على منع دخول الفاء على جواب لما وهو ممنوع . فقد نص ابن مالك على جوازه مستدلا بقول الله تعالى ^(١) : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾ ، فإن قلت لادليل له في هذه الآية لاحتمال أن يكون الجواب فيها محذوفاً ، كما قيل تقديره : انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ، أى ومنهم غير ذلك ، قلت : هو احتمال مرجوح ، والظاهر خلافه ، فقد وَرَدَ جوابُ لما متترناً بإذا الفجائية وروداً شائعاً . قال الله تعالى ^(٢) : ﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هَمَّ بِالْفَوْه إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ ﴾ ، وقال تعالى ^(٣) : ﴿ فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ ، وقال تعالى ^(٤) : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ ، وفيه دليل على أن جواب لما يجوز أن يكون جملة اسمية ، وإذا جاز ذلك فأى داعٍ إلى ارتكاب الحذف في الآية التي أوردها ابن مالك مع أنه على خلاف الأصل ؟ والفاء وإذا الفجائية أختان في ربط الجواب بالشرط ، فإذا رُبط بإحدهما في تركيبٍ جاز أن يُربط بالأخرى ، ولا فرق . فإذاً الظاهرُ ما قاله ابن مالك من أن الجواب في الآية التي استدلل بها هو الجملة الاسمية ، وأن الفاء رابطة الجواب .

(٢) الأعراف : ٣٥ .

(١) لقمان : ٣٢ .

(٤) المنكوت : ٦٥ .

(٣) يونس : ٢٣ .

فإن قلت : هذا في الجملة الاسمية ، فأين وقوعه في الفعلية ؟ قلت : يدل عليه قول الشاعر^(١) :

لما اتقى بيدٍ عظيمٍ جرمها فتركتُ ضاحي جلدِها يتذبذبُ
لكن ابن هشام صرح في المعنى بأنها فيه زائدة . وعليه فلا يكون البيت شاهداً على المدعى .

الثاني : سلمنا امتناع دخول الفاء على جواب لما ، لكن لا نسلم أن الجواب في كلام الزنجشري مذكور حتى يلزم ما قاله أبو حيان ، وإنما هو محذوف ، تقديرُ الكلام معه : لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها نبا هذا القول عن الصواب ، فقد آذنت هذه المصادفة بأن جميع تلك التوابع أبدال غيرُ أوصاف ، وبديل على هذا الجواب المحذوف قوله فيما سبق «فيه نبو ظاهر» ، وقد نص غير واحدٍ على جواز الحذف في ذلك عند قيام الدليل فلم لا يكون هذا منه .

الثالث : سلمنا أن جواب لما لا يقترن بالفاء ، وأنه في عبارة الزنجشري مذكور لا محذوف ، لكننا لا نسلم أن مجموع قوله « فقد آذنت » جواب ، وإنما الجواب هو قوله آذنت ، وأما « قد » فهي هنا اسم بمعنى « حسب » ، والفاء الداخلة عليها كالفاء الداخلة على قط في قولك « افعل هذا فقط » . أي لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها فحسب آذنت هذه المصادفة بما قلناه من دعوى البداية في جميع التوابع . والشيخ أبو حيان فهم أن « قد » حرف داخل على الفعل ، مثله في قولك « قد قام زيد » ، فسارع إلى تاحين الزنجشري ذهولاً عما قلناه ، والله الموفق لأربّ غيره .

وأما المناقشة الثالثة وهى ما لزم على كونها أبدالاً من تكرير البدل وهو ليس بدل البداء فليست بذلك ، فالشيخ قد أقرّ على نفسه بعدم الاطلاع على نص فى المسألة إلا من جهة كلام حكاة عن بعض أصحابه ، ولم يسمه ، ولا يلزم من عدم عرفانه بالجواز عدم الجواز فى نفسه ، فالزنجشى إمام فى هذا الفن ، ثبت فى النقل . وقد نصّ غير واحد من المعربين فى قوله تعالى : ﴿ الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين ﴾ ، على جواز إعراب التوابع أبدالاً مع أنها ليست بأبدال بداء قطعاً ففيه دليل على جواز ما أجازة الزنجشى .

فإن قلت : ذلك محمول على أن كل تابع بدل مما قبله ، لا أنها كلها أبدال من شىء واحد كما حكاة الشيخ عن بعض أصحابه فى إعراب ذينك اليتيم ، قلت : وكلام الزنجشى قابل لأن يُحمل على هذا المعنى بعينه ، فهو لم يقل فى هذه التوابع إلا أنها أبدال ، وذلك صادق بأن يُجعل كل واحد منها بدلاً مما قبله ، فيتعدّد التابع والتبوع ، فلم لم يحمله الشيخ على هذا المعنى مع أنه ليس فى اللفظ ما يدفعه .

على أن ابن الحاجب رحمه الله تكلم على هذه الآية فى أماليه ولا بأس بإيراد كلامه بحملته تكميلاً للفائدة . قال مانصه : لا يستقيم أن يكون « غافر الذنب وقابل التوب » صفة لقوله « من الله العزيز العليم » ، لأن « غافر الذنب وقابل التوب » معناه أنه يغفر الذنب ويقبل التوب . قال الله تعالى : ﴿ يغفر الذنوب جميعاً ﴾ ، وقال ﴿ وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ﴾ ، فيسكون فى معنى الحال والاستقبال ، فتسكون إضافته غير محضة . وأجيب عن ذلك بأن « غافر الذنب » على معنى ثبوت ذلك له . وإذا كان على معنى ثبوت ذلك له فهو بمعنى المضى ، فتسكون إضافته محضة فتفيد التعريف فيصح وصف المعرفة به .

وهذا الجواب وإن كان سديداً في « غافر الذنب وقابل التوب » إلا أنه لا يمكن مثله في شديد العقاب ، لأن « شديد العقاب » لا تكون إضافته إلا غير محضة على كل حال لأنه صفة مشبهة ، فلا يفرق بين ماضيه وغيره بخلاف اسم الفاعل ، فلا يكون ، (يعني شديد العقاب)^(١) إلا نكرة ، فيبقى الاعتراض قائماً ، فحكم بعض النحويين بأن « شديد العقاب » بدلٌ بعد أن حكم بأن ما قبله صفاتٌ بالوجه الذي ذكرناه .

واختار بعضهم بأن يكون « غافر الذنب » من أول الأمر بدلاً كراهة أن يخالف بين الصفات فيجعل بعضها صفةً وبعضها بدلاً ، وأجرى البواق عليها بدلاً ، فسكانه قال : من الله العزيز العليم ، من رب غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب .

وفي هذه الصفات إشكال آخر وهو قوله : « ذى الطول » ، فإنه معرفة ، فلا يحسن أن يكون صفة لقوله « من الله » لأنك فصلت بينه وبينه بالبدل ، ولا يحسن أن يكون صفة للبدل لأنه نكرة « وذى الطول » معرفة ، فالأولى أن يقال هو بدل ثانٍ من المبدل الأول ، كأنه قال من الله العزيز العليم من رب غافر الذنب من الله ذى الطول ، فعلى هذا يستقيم ، ولكن بتقدير البدل . انتهى كلامه . وفيه دليلٌ بين على جواز تعدد البدل مع اتحاد المبدل منه ، وهو غير ما حكى فيه أبو حيان المنع عن بعض أصحابه ، فتأمل .

بهاية الاستفهام

مناقشة ٤ : وأما المناقشة الرابعة وهو ما وقع من تعبيره عن أجزاء القصيدة بالتفاعيل مع أن أجزاء العروض محصورة في أوزانٍ معروفة لا يصح أن يكون شيء منها مفرداً للتفاعيل حسبما قرره الشيخ ، فقول هذا وهمٌ فاحش ، لأن التفاعيل

(١) ما من القوسين لم يرد إلا في (أ)

عند العروضيين جمعٌ لتفعيل ، لا باعتبار أن لفظ هذا المفرد يُوزن به ، بل باعتبار أنه اسمٌ موضوع للفظ خاصٍ عندهم يُوزن به ما يماثله من مُطلق الحركات والسكنات ، فالتفاعيل بمنزلة قولك الأجزاء ، فكما أن مفرد الأجزاء جزء ، وهو اسمٌ للفظ الموزون به ، كذلك مفردُ التفاعيل تفعيلٌ ، وهو اسمٌ لمفهوم الجزء عندهم ، لأنه شئٌ يُوزن بلفظه ، ففعولن مثلاً يُطلقُ عليه جزءٌ وتفعيلٌ ، سماه بذلك الخليلٌ ووضح هذا الفن .

والتفعيلُ في الأصل مصدرُ قولك فَعَّلْتُ الكلمةَ إذا أُنِيتَ فيها بلفظ « ف ع ل » ، ثم سُمي به الجزء الذي فيه تلك الأحرفُ ، كما أن التنوين مصدرُ قولك نوَّنتُ الكلمةَ ، إذا أُنِيتَ فيها بنون ، ثم سموا النونَ نفسها إذا كانت على صفةٍ خاصةٍ بالتنوين ، وقد يطلق العروضيون التفعيلَ على التقطيع مع الإتيان بالأمثلة الموازنة لذلك التقطيع كقولهم في قوله ^(١) :

سُتَبْدِي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا
سُتَبْدِي / لَكَلْ أَيْيَا / مُمَا كُنْ / تَجَاهِلُنْ
فَعُولُنْ / مَفَاعِيلُنْ / فَعُولُنْ / مَفَاعِلُنْ

وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودْ
وَيَأْتِي / كِبْلَاخِبَا / رِ مَلَامْ / تَزُودِي
فَعُولُنْ / مَفَاعِيلُنْ / فَعُولُنْ / مَفَاعِلُنْ

وكذا في قوله ^(٢)

(١) لظرفه من معلقته .

(٢) لرجل من بني أسد ، شرح الحماسة ، ٤ : ٤٠ .

لَا تَحْسَبِ الْمَجْدَ تَرَأَى أَنْتَ أَكْلُهُ
 لَا تَحْسِبِ / مَجْدَتَهُ / رَأَى أَنْتَ آ / كُلُّهُ /
 مستفعلن / فاعلن / مستفعلن / فعلن /
 لَا تَبْلُغِ الْمَجْدَ حَتَّى تَلْمُقَ الصَّبْرَا
 لَا تَبْلُغِ / مَجْدَتَ / تَا تَلْمُقُصْ / صَبْرَا /
 مستفعلن / فاعلن / مستفعلن / فعلن /
 وكذا في قوله ^(١) :

سَلِيْ إِنْ جَهِلَتِ النَّاسَ عَنَا وَعَنْهُمْ
 سَلِيْ إِنْ / جَهِلَتِنَا / سَعَيْنَا / وَعَنْهُمْ /
 فمعلن / مفاعيلن / فمعلن / فاعلن /
 فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالَمٍ وَجْهَوْلُ
 فَلَيْسَ / سِوَا أَتْنَا / لَمْ نَوْ / جْهَوْلُ /
 فعولُ / مفاعيلن / فعولُ / فمعلن /

إلى آخره ، فيستعملونه مصدراً ، وهذا واضح لا يخفى على أصاغر الطلبة ،
 والعجيب من الشيخ أبي حيان رحمه الله كيف وقع في مثل هذا ، وأعجب من
 ذلك قومٌ راجع عندهم هذا الوهم فسقوا رأياً من قال بخلافه عجزاً عن درك
 الحق وإخلاداً إلى التقليد ، وطناً أن لا فضل إلا بتقدم العصر ، والفضل بيد
 الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم . أعادنا الله من حسدٍ يسدُّ باب
 الإنصاف ، ويصدُّ عن جميل الأوصاف بجمته وكرمه .

ولنرجع إلى مانحن بصدده من كلام الناظم رحمه الله .

قال :

فرتَّبْ إلى اليا زِنَ دوائرَ خَفْ لَشَقْ
أولاتِ عَدِ جزءَ جزءٍ ثنائنا

أقول : يعنى أنك ترتب الأحرف الرموزَ بها في البيتين السابقين المشتملين على الإشارةِ إلى الأجزاء العشرة على الترتيب المعروف في « أبجد » من الألف إلى الياء ، فاقضى ذلك إلغاء ما ليس من هذه الحروف أصلاً كالفاء في « فداركوني » ، وإلغاء ما يفضى إلى الإخلال بالترتيب المذكور كالباء من « بهمة » فإنها وإن كانت من حروف أبجد الرموز بها ، لكن اعتبارها يؤدي إلى فساد الترتيب^(١) ، فإن الباء ليست بعد الدال ، وقد تقدمت فاقضى ذلك إلغاءها والاعتداد بما بعدها وهو الهاء .

وقوله « زِنَ » يعنى زِنَ بالأجزاء المتقدمة الرموز لها بأحرف أبجد المرتبة من الألف إلى الياء . والمراد بالوزن بها أنك تعمد إلى الشعر الذي تقصد وزنه فتقطعه قطعاً قطعاً على مقادير الأجزاء ، وتقابل المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن ، ويعبرون عن ذلك تارةً بال تفعيل وتارةً بالتقطيع ، وما أحسن قول بعض المتأخرين :

وبقلبي من الهموم مديدٌ . وبسيطٌ ووافرٌ وطويلٌ
لم أكنُ عالماً بذلك إلى أنْ قَطَعَ القلبُ بالفراق خليلٌ

(١) قوله : « فإنها وإن كانت . . . لكن . . . » تركيب شاع في كتابتنا الحديثة ، وكنت أظنه مترجماً ، لأن نحونا - على ما أظن - يأباه ، ولأن في اللغات الأوربية كثيراً مثله ، حتى وحدته شائعاً في هذا الكتاب . وفي كتاب لابن قيم الجوزية أيضاً هو « شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل » . والإشكال فيه أن الخبر انقطع بالاستدراك .

وقول الشيخ بهاء الدين السبكي رحمه الله :

إذا كنتَ ذا فكرٍ سليمٍ فلا تَمِلْ

لعلم عروضٍ يُوقع القلبَ في الكربِ

فكلُّ امرئٍ عانى العروضَ فإنما

تعرضَ للتقطيعِ وانساقَ للضربِ

ولأنما يعتبرُ عندهم في الوزن ما يدرك بحاسة السمع ، وعلى ذلك تُرسم

قواعد الكتابة
العروضية

الحروف عندهم .

فإذا عمدنا إلى تقطيع يدٍ وكتابتِهِ بهذا الهجاءِ فإننا ننظر أولاً في الشعر من أي جنس هو ، وننظر أجزاءه التي تَرَكَّب منها ثم نضع قطعةً من البيت مقابلةً لجزءٍ من أجزاء التفعيل بمقداره من الحركات والسكنات ونعملُ ذلك في جميع أجزاء البيت حتى يصير قطعاً بمقدار الأجزاء . ويُلاحظُ في ذلك بمقابلة المتحرك بمثله في مطلق الحركة من غير نظر إلى خصوصيتها ، وتقابلُ الساكن بمثله ، فربما تجزأت الكلمة الواحدة فصار بعضها جزءاً وباقياها جزءاً آخر فيوصل بكلمة أخرى أو ببعض كلمة ، كما رأيتُ في الأبيات التي فرغنا من تفعيلها آنفاً .

ثم لا يخلو الساكنُ أن يظهر على اللسان أولاً ، فإن ظهر وأدركه السمعُ ثبتَ في الخط والتقطيع نحو نون « منك » . وسواء رُسِمَ في الخط الاصطلاحي أو لم يرسمْ نحو التنوين في « زيد » ، وصله هاء الضمير وميم الجمع ، وإن لم يظهر الساكنُ على اللسان لم يثبت في الخط ولا في التقطيع ، نحو ألف الوصل في قوله (١) :

* كلُّ عيشٍ صائرٌ للزوالِ *

(١) اللسان (قصر) ، وقال بعده في (م) : كذا ذكر بعضهم ، قلت : ولد يتنسم أن تكون ألف الوصل هنا ساكنة ، ولأنما سقطت للاستغناء عنها ، وهي المتحركة ، لأنها سكنت ثم حذفت إذ لا داعي إلى ذلك .

ونحو ما يسهط لالتقاء الساكنين من ألف أو واو أو ياء . وأما المتحرك فلا يخلو أن يكون مخففاً أو مشدداً ، فإن كان مخففاً حسب بحرف واحد ، وهو ظاهر ، وإن كان مشدداً حسب بحرفين ، الأول ساكن والثاني متحرك فيفكان في التقطيع ويُلفظ بالأول بلفظ الثاني .

فإذا رسمت « الرجل » رسمته هكذا « أرزجل » فأما ما زاده الكتاب في الهجاء الاصطلاحي كالألف بعد واو الجمع في « فعلوا » ، وكالواو في « عمرو » وكالألف في « مائة » ، أو نقصوه كهمزة « رؤس » وألف « دينر » و « كتب »^(١) وشبهه فذلك لا يعتبر في التقطيع لأنه لا يظهر على اللسان ، بل يُردّ ذلك إلى أصله فيسهط الزائد ويُلحق الناقص ، وبالله التوفيق .

وقوله « دوائر خف لشق » يعني زن بالأجزاء المذكورة أبحر الدوائر الرموز لها بالأحرف المجموعة من قوله « خف لشق » ، وهي أحرف اقتطعها من أسماء الدوائر ورمز لها بها .

أي الدوائر

والدوائر خمس : الأولى تُسمى دائرة المِخْتَلَف ، وإليها أشار بالهاء ، والثانية تُسمى دائرة الْمُؤْتَلَف ، وإليها أشار بالفاء ، والثالثة تُسمى دائرة الْمُجْتَلَب ، وإليها أشار باللام ، والرابعة تُسمى دائرة الْمُشْتَبِه ، وإليها أشار بالسين ، والخامسة تُسمى دائرة الْمُتَقَيِّق ، وإليها أشار بالقاف .

ويقع في بعض النسخ « خَفَ شَلَق » بتقديم الشين على اللام بناء على أن الدائرة الثالثة تُسمى دائرة المشتبه والرابعة تُسمى دائرة المجتلب . وهو رأى لبعض العرويين . وعلى هذه النسخة شرح الشريف . وما تقدم وهو الواقع في أكثر النسخ عندنا هو رأى الجمهور . ولا خلاف بين القائلين بالدوائر إنها خمس .

(١) يعني « رؤوس » و « دينار » و « كتب » .

وبعضُ الناس أنكر الدوائر أصلاً ورأساً ، وجعل كل شعر قائماً بنفسه ، وأنكر أن تكون العربُ قصدت شيئاً من ذلك ، وقال إنا سمعناهم نطقوا بالمديد مسدساً ، وبالبسيط «فَعِلْنَ» في العروض مثلاً ، وبالوافر «فَعولن» فيها ، وبالهزج والمقتضب والمجتث مربعاتٍ ، ومن أين لنا أن ندرك أن أصل عروض الطويل كان مفاعيلن بالياء ؟ وأن المديد كان من ثمانية أجزاء ؟ وأن فَعِلْنَ في البسيط كان أصله فاعلن بالألف ؟ وأن عروض الوافر كانت في الأصل مفاعلتين ثم صارت على فَعولن ؟ إلى غير ذلك .

والأكثرون على خلاف هذا لأن حصرَ جميع الشعر في الدوائر المذكورة وإطرادَ جزيه فيها دل على ما اختص الله به العرب دون من عداهم ، فكان ذلك سرّاً مكتوماً في طباعهم أطلع الله عليه الخليل واختصه بإلهام ذلك ، وإن لم يشعروا به ولا نَوَوْه ، كما لم يشعروا بقواعد النحو وأصول التصريف ، وإنما ذلك مما فطرهم الله عليه . فالتثمين في المديد والتسديس في الهزج والمضارع وغيره من المجَوِّزات أصلٌ رفضه العرب كما رفضوا أصولاً كثيرة من كلامهم على ما تقرر في علم النحو . وإذا تطرق الشك في ذلك إلى الشعر تطرق إلى الكلام حينئذ ، فيتمدُّرُ بابٌ كبير من أصول العربية ، ولا خفاء بفساده ، هكذا قرره بعضُ الفضلاء .

وقوله « أولاتٍ عَدِيَّ جَزْ » لجزء ثنائنا « الظاهرُ فيه أن « أولات » منصوبٌ على الحال ، أي زِنَ الدوائر الخمسَ المرموزَ لها بأحرف « خف اشق » حاله كونها أولاتٍ عَدِيَّ . أي مشتتة على أبحر معدودة مؤلفة من جزءٍ مضمومٍ لجزءٍ آخر متكررين في كل بحر ، وهو المراد بقوله ثنائنا ، أي اثنين اثنين . يعني أن الأجزاء تتكرر في كل بحر من بحور الدوائر لأن كل بيتٍ مصراعان يحتوي كل واحدٍ منهما من الأجزاء في الأصل على مثل ما يحتوي عليه الآخر . عَدِيَّ مُخَفَّفٌ من وَعَدِيَّ المشدد ، وحمله الشريف على

أنه عامل الوصل معاملة الوقف ، تخفف المضاعف كما يُخفف في الوقف .
قال : ومثله ما أنشده أبو علي في التذكرة :

* حتى إذا ما لم أجد غير الشر *

قال : تخفف وأطلق ، ولم يكن ينبغي له إذ خفف أن يطلق ، لأن التخفيف إنما هو لأجل الوقف . ونظيره قول الشاعر :^(١) .

* يازل وجناء أو عيهل *

فأجرى الوصل نُجْزَى الوقف ، إذ كان التشديد أيضاً جائزاً في الوقف .

قال : « وإنما ساغ عندي حملُ كلام الناظم على هذا القدر من الشذوذ الذي لا يُحتمل إلا في الضرائر ، ويجب على المولّد أن يجتنبه — مع أن البيتين اللذين أنشدهما الأمرُ فيها أخف منه في يد الناظم لأن حرف الإِطلاق قد لا يُعتد به ، ألا ترى أن من أنشد^(٢) :

* أقلّ اللوم عاذلّ والعتاب *

قد حذفه — لأن الناظم كثيراً ما يرتكب مثل هذا في هذه القصيدة من الشذوذات » . قلت : قد وقع المتقدمين ما يستند إليه قول الناظم ، كقول الشاعر^(٣) :

ألا ليت اللحي كانت حشيشاً فنعلفها دواب المسلمينا

(١) لمطور بن مرشد الأسدي ، سيبويه : ٢ / ٢٨٢ ، واللسان (عهل) . وفي الخزانة ،

٥٥١ / ٢ .

(٢) الجريز ، ديوانه : ٦٤ .

(٣) الأغاني (السلي) ، ٥٣ / ١٧٠ .

وقول الآخر :

جَزَى اللَّهُ الدَّوَابَّ جَزَاءَ سَوْءٍ وألبسهن من جَرَبٍ قيصا

وقوله « ثنا ثنا » كل واحدٍ منهما لفظ معدولٌ عن اثنين اثنين ، وقصره للضرورة ، والأولُ منصوبٌ على الحال ، والثاني تأكيدٌ له . ونظيره في استعمال المعدول تأكيداً قوله صلى الله عليه وسلم . « صلاة الليل مَثْنَى مَثْنَى » ، فالأولى خبر المبتدأ ، والثانية تأكيدٌ لها . ووقع في شرح هذه المقصورة لتأخر عصرى النصف الثانى من هذا البيت على هذه الصورة ^(١) .

* أولاتٍ عدا جزء ثنا ثنا *

وفسره بأن قال . أى وهذا الرمزُ هو الآتى فى البيتين الآتين معدوداً فيهما ، وجزء كل بحرٍ من الأجزاء مكرراً فى دائرته مرتين ، وإلى هذا أشار بقوله « ثنا ثنا » . قال الجوهري : الثنا ، مقصور ، الأمرُ يُعاد مرتين . وفى الحديث . « لا ثنا فى الصدقة » ، أى لا تُؤخذ فى السنة مرتين . وقال الشاعر ^(٢) :

* لَمَعَرَى لَقَدْ كَانَتْ زِيَارَتُهَا ثَنِى *

انتهى كلامه فتأمله . قال :

خَ ثَمَنُ ابْنِ زَهْرٍ وَلَهُ فَلِسْتَةٌ
جَلَتْ حُضٌّ لُذْبِلَ وَفَّ زِنْ شِمٍ وَوَطَلَا
وطولٌ عزيزِكمْ بدعيلكمْ طووا
يُعَزُّزُ قَسْ تَمِينِ أَشْرَفَ مَاتَرَى

(١) فى (د) ضبط الدال فى « عدا » بالتحديد ، والوزن به لا يستقيم ، وقال « بجزء » بدلا من « كجزء » .

(٢) لكعب بن رهير ، ديوانه : ١٢٨ ، وفى اللسان (نى) .

أقول . لما أشار إلى أن الدوائر خمس : شرع في ذكرها على التفصيل ،
وما اشتملت عليه كل دائرة من الأبحر ، ووزن كل بحر .

ف قوله « خ » إشارة إلى الدائرة الأولى ، وهي دائرة المختلف . وقواه
« ثمن » إشارة إلى أنها مثنى الأجزاء ، فكل بحر من أبحرها بحسب
الأصل مركب من ثمانية أجزاء ، وهي مشتملة على ثلاثة أبحر مستعملة .

الأول بحر الطويل ، ووزنه « فعولن مفاعيلن » أربع مرات . أشار إلى
« فعولن » بالألف من « أين » المشار بها إلى « أصابت » ، وإلى « مفاعيلن »
بالباء منه المشار بها إلى « بسهميها » ، فكانه يقول : دائرة المختلف مثنى ،
وفيهما بحر وزنه : « أصابت بسهميها » أربع مرات ، وعلى ذلك فقس . غير
أنه فاته تسمية البحر فاستدرك ذلك عند إتيانه بالآيات المتضمنة للكلمات
المشار بها إلى شواهد الأعاريض والضروب والزخاف كما سيأتي مفصلاً .
والتون من قوله « أين » ملغاة لأنها ليست من أحرف الرمز .

البحر الثانى المديد . ووزنه « فاعلاتن فاعلن » أربع مرات . أشار إلى
الأول بالزاي من « زهر » المشار بها إلى « زائرائى » ، وأشار إلى الثانى
بالحاء منه المشار بها إلى « همة » ، والراء لقو لا يعتد بها فى الرمز .

البحر الثالث البسيط ، ووزنه « مستفعلن فاعلن » أربع مرات . أشار
إلى مستفعلن بالواو من قوله « وله » المشار بها إلى « وقعيهما » ، وأشار إلى
« فاعلن » بالهاء منه المشار بها إلى « همة » . واللام المتوسطة بين الواو والهاء
ليست من أحرف الرمز ، فهي ملغاة لا يقع بها لبس .

وقد علمت أن الوزن الموجود فى هذه الدائرة مجموع وأنها ليس بها
وزن مبروق ، فإذن كل من « فاعلاتن » الواقع فى المديد « ومستفعلن »
الواقع فى البسيط مجموع الوزن .

ويخرج من هذه الدائرة بحران مهملان أحدهما وزنه « مفاعيلن فعولن » أربع مرات ، عكس الطويل . ويسميه بعضهم المستطيل . وحسكى عن التحليل أن العرب لم تستعمله ، وأن السبب في إهماله ما يلزم عليه من وقوع سببين بين وتدين في أوله فلا يمكن زحافهما .

واعترض بأن هذه العلة لو صحّت للزم إهمال الهزج والمضارع والمقتضب ، لأن كلاً منها مبنيٌّ على سببين بين وتدين ، فلا يمكن زحافهما : وأجيب بأنها لا يمكن في تأليفها إلا ذلك ، إذ لا خاسيَّ فيها ، بخلاف هذا لأن فيه خاسياً ، فيخرج من المحذور بتقديمه .

واستشكله الصفاقسي ، قال : « والأشبه ما قاله الزجاج ، وهو أن « مفاعيلن » لو وقع أولاً لجاز خزمه ، لأن أوله وتدٌ مجموع ، ويلزم أن يقع الحرم في جزء أصله أن يقع بذلك اللفظ في حشو البيت ولا نظير له . واعترضه أبو الحكم بأن هذا لو صحّ لما وقع الحرم في « مفاعيلن » في الهزج لوقوعها في الطويل حشواً ، لكن قد وقع فيها فدلّ على عدم اعتبار هذه العلة . قال الصفاقسي . « ولقائل أن يجيب عنه بأن المحذور الذي ألزمناه هو وقوع الحرم في جزء أصله أن يقع بذلك اللفظ حشواً ليت ، أى في تلك الدائرة ، و « مفاعيلن » في دائرة الهزج أصله أن يقع فيها بدءاً فلا تصاح ناقضة لتعليقه والله أعلم . وقد نظم المولدون على هذا الوزن المهمل كقول بعضهم :

لقد هاج اشتياقي غريز الطرف أحوراً أدير الصدغ منه على مسكٍ وعنبرٍ

وقول الآخر :

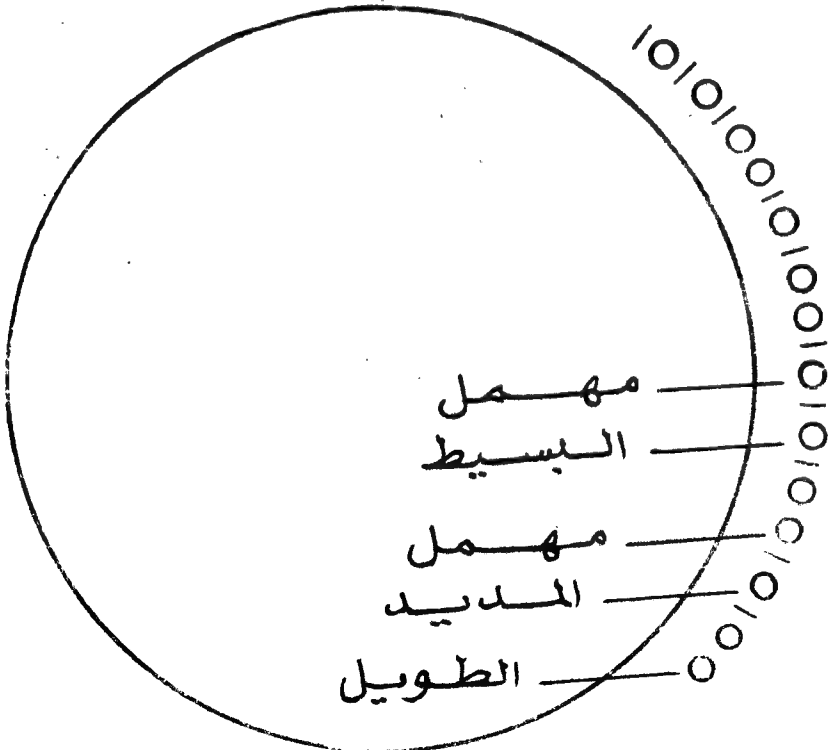
أوطئ عني ملاماً برى جسني مداماً فما قلبي جليداً على سمع الملام

وقول الآخر :

أيسلو عنك قلبُ بنار الحب يَصْلَى وقد سدّدتْ نحوى من الألفاظ نصلاً
البحر الثانى المهملُ مقلوبُ السيد . وزنه « فاعلن فاعلاتن » أربع مرات ،
وسمّوه بالمتد ، وقد نظّم المولّدون عليه أيضاً كقول بعضهم :

صاد قلبى غزالُ أحورُ ذو دلالٍ كلما زدتُ حبّاً زاد منى نفورا
وقول الآخر :

قد شجاني حبيبٌ واعترا نى ادكارُ ليته إذ شجاني ماشجته الديارُ
وقد جرّت العادةُ بأن يُوضع شكلُ دائرة ، ويُرسَمَ عليها نصفٌ واحدٌ
من تفعيل البحر الأول منها بأن تُجعلَ علامة المتحرك صورةَ حلقة صغيرة
وتُجعلَ علامة الساكن صورةَ ألف ، فتضع الدائرة هكذا : (١)



(١) الحظوظ المشيرة إلى بدايات الأبحر في هذا الرسم ، وفيما يلي ، من عندى للتوضيح .

وطريقُ الفك أنك تبتدىء من أول كل وتدٍ وسببٍ وتتمُّ إلى الآخر ،
فإن اتفق فواتُ شيء من أول الدائرة فتداركهُ آخرًا بأن تضيفهُ إلى
ما فككتهُ حتى تصلَ إلى الحل الأول الذي ابتدأتَ منه ، فتبتدىء هنا من
أول وتدٍ في الدائرة وتتمُّ إلى منتهاها ، فيكون « فعولن مفاعيلن » ، وهو بحر الطويل .
ثم تبتدىء من أول سببٍ فيها فتقول « لن مفاعيلن فعولن مفاعيلن »
وتضيفُ إليه ما فات مما سبق ، وهو فعو ، فيحدث بحرٌ المديد ، وهو
« فاعلاتن فاعان » .

ثم تبتدىء من أول الوتد الثاني فيكون « مفاعيلن فعولن مفاعيلن »
وتضيفُ إليه ما فات سبقًا فيحدث وزنُ المهل الأول المسمى بالمستطيل .
ثم تبتدىء من أول سببٍ بعد هذا الوتد الثاني فتقول « عيلن فعولن
مفاعيلن » ، وتتدارك ما فات سبقًا ، وهو « فعولن مفا » ، فيحدث بحر البسيط .
ثم تبتدىء من ثاني سببٍ فتقول « لن فعولن مفاعيلن » ، وتتدارك ما سبق
وهو « فعولن مفاعي » ، فيحدث البحرُ المهل المسمى بالمتد .
فقد اسقياك لك أن هذه الدائرة تشتمل على خمسة أبحر . منها ثلاثة
مستعملة ، ومنها اثنان مهملان ، وعرفتَ صفة الفك ، وسميت بدائرة المخلف
لتركبها من جزأين مختلفين خماسي وسباعي .

الدائرةُ الثانية دائرة المؤلف ، وإليها أشار بالفاء من قوله « فلسنة »
وأشار بالسة إلى أنها مسدسة الأجزاء ، وفيها ثلاثة أبحر ، اثنان منها
مستعملان ، وواحد مهمل .

فالأول من المستعملين هو بحر الوافر ووزنه « مفاعلاتن » ست مرات ، وأشار
إليه بالجيم من قوله « جات » المشار بها إلى « جوارحنا » ، واللام والتاء لفعو .
والثاني منها بحرُ الكامل ، ووزنه « متفاعلن » ست مرات . أشار إليه

فإذا ابتدأت من أول علامة وانتهيت إلى الآخر حدث بحرٌ الوافر ، ومن أول السبب الثقيل إليه بحرٌ الكامل ، ومن أول السبب الخفيف إليه البحرُ المهملُ الذي ذكرناه ، وسمّوه بالمتوفّر .

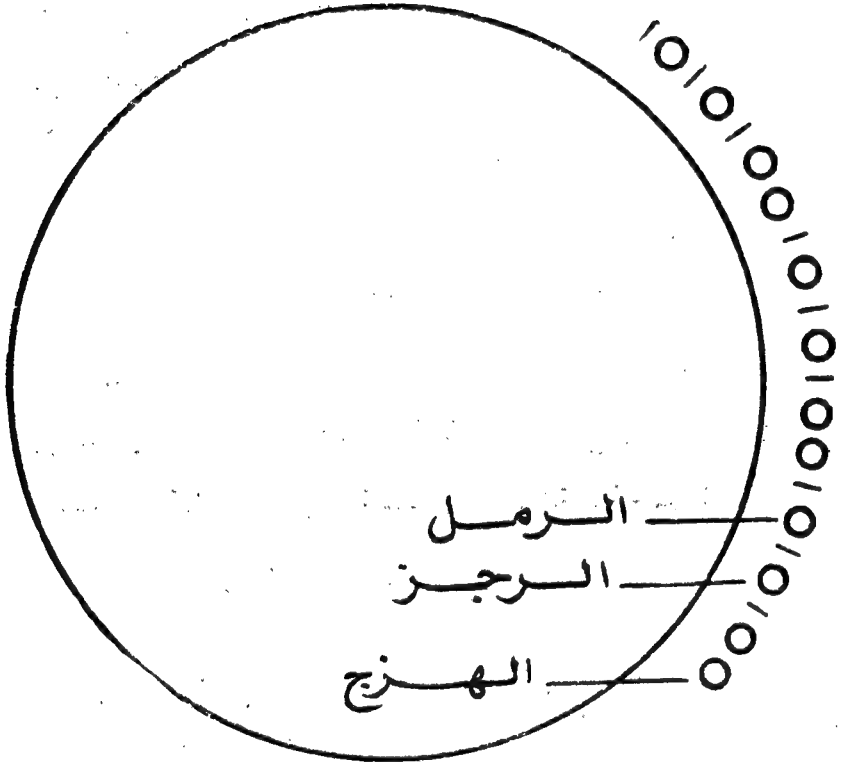
وإنما سُميت هذه الدائرة بدائرة المؤتلف لاختلاف أجزائها وتماثلها ، لأن بحريها المستعملين مركبان من أجزاء سباعية فتماثلت لذلك .

الدائرة الثالثة دائرة المحتجب وإليها أشار باللام من قوله . « لذ » ، والذالُ ملفاةٌ . وتشتمل على ثلاثة أبحرٍ كلّها مستعمل ، ولا مهمل فيها ، وهى سدسةُ الأجزاء ، قال الشريف . « ولم ينص الناظم على أنها سدسةُ الأجزاء ، لأن ما أشار إليه من التسديس عند ذكر الدائرة الثانية منسحبٌ حكمه على جميع ما يُذكر بعده حتى ينسخه بذكر التثنية عند الإشارة إلى الدائرة الخامسة ، فاستصحب لهذه الدائرة والتي تاتى بعدها حال التسديس الذي تبه عليه أولاً بقوله « ستة » .

إذا تقرر ذلك فالأولُ من أبحر هذه الدائرة هو الهزجُ ، ووزنه « مفاعيلن » ستّ مرات . أشار إليه بالباء من قوله « بل » المشار بها إلى « بسهميها » ، واللامُ ملفاةٌ ، ولا يقع يالفاؤها لبس ، فإنها وإن كانت من الأحرف الرموز بها للدوائر فقد تقدم الرمزُ بها للدائرة في قوله « لذ » فلم يكن بالذى يعود إليها بعد أن فرغ منها .

البحرُ الثمانى الرجزُ ، ووزنه « مستفععلن » المجموعُ الوتدِ ستّ مرات . أشار إليه بالواو من قوله « وف » المشار بها إلى « وقعيهما » ، والفاء لغوٌ ، ولا لبس يقع بها وإن كانت رمز الدائرة المؤتلفة لأنها قد تقدّمت فلا يُظن به الرجوعُ إليها بعد انتهاء الكلام عليها كما مر .

البحر الثالث الرَّمْلُ ، ووزنه « فاعلاتن » المجموعُ الوتر ستُّ مرات . أشار إليه بالزاي من قوله « زن » المشارِ بها إلى « زائراًتى » والنون ليست من حروف الرمز أصلاً فهي ملغاة ولا لبس .
ولترسم هذه الدائرة على هذه الصورة :



فمن أول علامة إلى الآخر بحرُ الهَزَج . ومن أول السبب الأول إليه بحرُ الرَّجَز ، ومن أول السبب الثانى إليه بحرُ الرَّمْل .
وسميتُ بدائرة المحتلب ، لأن أجزاءها كلها اجتنبتُ من دائرة المختلف إليها ، فمفاعيل من الطويل ، ومستفعلن من البسيط ، وفاعلاتن من المديد .
فإن قلت : لم حُكِمَ باجتلابها من هناك إلى هنا دون العكس ؟ قلت :
أجاب الصفاقسى عنه بوجهين : الأول أن فائدة الاجتلاب إنما هي الاستعمال ،

وهي كلها هنا مستعملة بخلافها في دائرة المختلف ، لأن بعضها مهملة . الثاني
أن كل أجزاء هذه الدائرة في دائرة المختلف دون العكس .

فإن قلت : الذي في دائرة المختلف وليس في هذه هو « فعولن وفاعلن » ،
فجاز أن يكونا مجتدين إليها من دائرة المتفق ، إذ لا يشترط في الاجتلاب أن
يكون من دائرة واحدة . وأثنى سلم فيكفي اختلاف البعض في التسمية ، قلت :
أورده الصفاقسي أيضاً قال : « ويمكن أن يُجاب عنه بأن مرادنا من
الاستدلال أحد الأمرين ، إما المانعية ، وإما الترجيح ، وما ذكرتموه إنما
ينفي المانعية ولا يلزم من انتفاءها انتفاء الترجيح .

الدائرة الرابعة : دائرة المشبهة وإليها أشار بالشين من قوله « شم »
والميم ملفاة ولا لبس يلحق بالفاء لأنها ليست من حروف الرمز أصلاً
ورأساً . وهي سدسة الأجزاء ولم يحتج إلى التنصيص على تسديسها لما سبق .
وتشتمل على تسعة أجزائها ستة مستعملة ، والثلاثة الباقية مهملة .

فأما المستعملة فالأول منها بحرٌ السريع . ووزنه « مستفعان مستفعان
مفعولات » ، ومثلها . أشار إلى الجزأين الأولين بالواوين المتتاليتين من قوله
« ووطء » المشار بها إلى « وقعيهما وقعيهما » وأشار إلى الجزء الثالث بالطاء
المشار بها إلى « طولاهن » .

فكأنه يقول : دائرة المشبهة منها بحرٌ وزنه : « وقعيهما طولاهن »
ومثلهن .

الثاني : بحرٌ المنسرح ، ووزنه « مستفعان مفعولات مستفعان » ، ومثلها .
أشار إلى هذه الأجزاء مرتبة على هذا النمط بالواوين والطاء من قوله « وطول »
المشار بهن إلى « وقعيهما طولاهن » وقعيهما « كما سلف واللام لغو ليست من

أحرف الرمز المشار به إلى الأجزاء ولا تلتبس باللام الرموز بها الدائرة المحتلب لما سبق .

الثالث: بحر الخفيف، ووزنه «فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن» ومثلها . وفاعلاتن هذه مجموعة الودت ومستفع لن مفروقة كما سينطق لك به فك الدائرة بإذن الله تعالى . وأشار الناظم إلى أجزاء هذا البحر الثلاثة مسوقة على هذا الترتيب بالزائين والياء بينهما من قوله : « عزيز » ، المشار بهن إلى « زائرأتى يعتادها زائرأتى » والعين ملغاة لا يقع بها التباس أصلاً ، وكذا الكاف والميم الواقعان بعد الرمز .

الرابع: بحر المضارع ، ووزنه «مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن » ، ومثلها . « وفاع لاتن » هذه مفروقة الودت إما ستعرفه . وأشار الناظم إلى ذلك بالياءين والبدال الواقعات في قوله « بدعي لکم » المشار بهن إلى « بسهميها دار كوني بسهميها » والعين واللام والكاف والميم كلها ماضية لا ينشأ يالغائهن ليس كما سبق . الخامس : بحر المقتضب ووزنه « مفعولات مستفع لن مستفع لن » ومثلها .

« ومستفع لن » هذه مجموعة الودت . وأشار الناظم إلى ذلك بالطاء والواوين بعدها من قوله « طووا » المشار بهن إلى « طولاهن وقعيهما وقعيهما » . فإن قلت : الألف بعد « طووا » ملغاة والالتباس يالغائهما واقع فإنهما من الأحرف الرموز بها للأجزاء ، وهى رمز « لأصابت » ، قلت : لا إلتباس ، وذلك لأنه قد علم أن كل بيت في الدائرة مركب من مصراعين ، وكل مصراع منهما مماثل للآخر ، فلو كانت الألف مشاراً بها إلى « أصابت » لآزم أن يكون هذا البحر مثنياً . والغرض أنه مسدس ، وأيضاً فقد علم أنه لا خماسى بهذه الدائرة من الأبحر السابقة فاتنى اللبس واتضح الأمر .

السادس بحر المحدث ووزنه « مستفع لن فاعلاتن » ومثلها . « ومستفع لن » هذه مفروقة الودت ، « فاعلاتن » مجموعته كما يقين لك . وأشار الناظم إلى

هذه الأجزاء مسرودة على هذا الوجه بالياء والزايين بعدها من قوله « يعزى »
المشار بهن إلى « يعتادها زائرأتى زائرأتى » ، والعين مغلقة ، ولا لبس . فهذه
الأبجر الستة هي المستعملة من أبجر هذه الدائرة ، وأما المهمة فثلاثة كما سبق .

البحر الأول بحروزته « فاعلاتن فاعلاتن مستفع لن » . ومثلها « مستفع لن »
هذه مفروقة الوند لأنه مكان « لات » من « مفعولات » الذى هو الجزء
الثالث من بحر السريع . وذلك لأن ابتداء « مستفع لن » من عينه كما استراه .
ولم تضع العرب عليه شيئاً ، ويثته من شعر المولدين :

مالِ سلمى فى البرايا من مُشبهٍ لا ولا البدرُ المنيرُ المُستكملُ

قال الصفاقسى : « وزعم الزجاج أن سبب أطراحه ما يلزم عليه لو تمَّ
من وقوع « مستفع لن » المفروقة الوند فى العروض ، وهو مُحْتَسَبٌ عندهم لأنها
عمدة ، والأسباب مع الوند المفروق ضعيفة ، ولهذا لم ينحى السريع تاماً . قال
الصفاقسى : وأقول : لا يلزم عليه فى السريع كذلك ، وتماؤه أنه لو جُزئ ، لالتبس
بمجزوء الرمل . قال : واعترضه أبو الحكم بأن أطراحهم تامَّ السريع ليس
لضمف الأسباب مع الوند المفروق بل للزوم الوقف على المتحرك . ووهمه
الصفاقسى بأن الزجاج إنما علل تمام العروض لاتمام الضرب ، والعروض ليست
محل وقفٍ فيمتنع تحرك آخرها لأنها فى حشو البيت .

البحر الثانى المهمل بحر وزنه « مفاعيلن فاعلاتن » ومثلها . « فاعلاتن »
هذه مفروقة الوند لأن ابتداءها من أول الوند المفروق ، ويثته من قول المولدين :

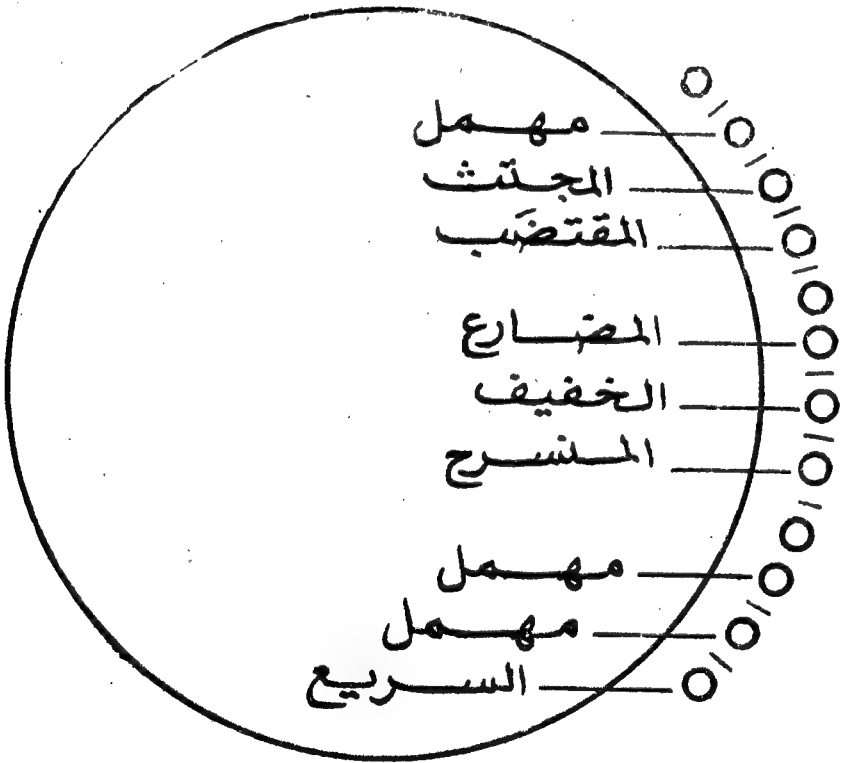
لقد ناديتُ أقواماً حين جابوا وما بالسمع من وقْرٍ لو أجابوا

قال الصفاقسى : وعلل الزجاج أطراحه بما تقدم ، وفيه ما فيه . وتماؤه أنه
لو جُزئ ، لالتبس بمجزوء التهجج .

البحر الثالث المهمل بحروزمه « فاع لاتن مفاعيان مفاعيان » ومثلها ،
« وفاع لاتن » هذه مفروقة الوتد لانفكا كها من أول وتدي مفروق ، ولا علة
لاطراحه لا تاماً ولا مجزوء إلا عدم السماع ، ويثته من قول المحدثين :

مَنْ يُحِيرُ مِنَ الْأَشْجَانِ وَالْكَرْبِ
مَنْ مُدْبِلٍ مِنَ الْإِبْعَادِ بِالْقُرْبِ

وهذه صورة هذه الدائرة :



وكيفية الفك منها أنك تبتدى من أول علامة إلى الآخر فيحدث بحر
السريع ، ومن أول السبب الثانى إليه البحر الأول المهمل ، ومن أول الوتد
المجموع الذى يلى ذينك السبين إليه البحر الثانى المهمل ، ومن أول الجزء

التالى لهذا الجزء، إليه بحرُ النسرَح ، ومن أول سببه الثانى إليه بحرُ الخفيف ،
ومن أول الوند المجموع إليه بحرُ المضارع ، ومن أول الجزء الثالث إليه بحرُ
المقتَضَب ، ومن أول سببه الثانى إليه بحرُ المجتَث ، ومن أول الوند المفروق
إليه البحرُ الثالثُ المهملُ . وهذا آخرُ دائرةِ المشتبه .

سميت بذلك لاشتباه أبحرِها . حكى ابنُ القطّاع أن فحولَ الشعراء غلطوا
في بحورها فأدخلوا بعضُها على بعضٍ في القصيدة الواحدة توهمًا منهم أنه بحرٌ
واحدٌ ، منهم مهلهلٌ ، ومرفّشٌ ، وعبيدُ بنِ الأبرص ، وعلقمةُ بنِ عبدة ،
ووقع من ذلك قصيدةٌ للطّرمّاح حكاه أبو العلاء المعرى .

فإن قلت : المستترُّ عندهم أن تبدأ كلَّ دائرة بما كان من أبحرِها مُصدرًا
بوتد مجموع لقوّته فيجعل أصلًا لتلك الدائرة وتُفكّ البحورُ الباقيةُ منه ، وهذه
الدائرةُ من جملة أبحرِها المستعملة بحرُ المضارع ، وهو مصدرُ بوتد مجموع
إذ وزنه « مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن » ، فما بالهم لم يجعلوه أصلًا لهذه الدائرة ،
بل عدّلوا عن ذلك وجعلوا أصلها بحرَ السريع ، قلت : أجاوبوا عن ذلك بأن
الجزء الأول من المضارع معلولٌ أبدأ للزوم المراقبة فيه ، وليس في أول الدوائر
المتقدمة بيتٌ معلولٌ فرفض البدء به لهذا .

ورده الصفاقسى بأن لزوم إعلال المضارع في الاستعمال لا في الدائرة ،
والعبرة في ذلك بما في الدائرة ، ثم كلٌّ من الإعلال والبدء بالسريع مخالفٌ
للقياس فلم يرفض أحدهما ويرتكب الآخر ؟ قال : والأولى عندي أن يقال
إن المضارع لما قلّ في كلامهم صار كالمهمل ، ولذا أنكره الزجاج ، والمهمل
لا يكون ابتداء الفك منه ، فكذا ما أشبهه ، فابتدؤا حينئذ بالسريع لحقته
وحسن ذوقه .

قلتُ : لا نُسلم أن قلة المضارع تصيره كالمهمل ، ولا أن إنكارَ الزجاج له بصيره أيضاً في حكم المهمل ، كيف والخليلُ رحمه الله هو الذي جعل أول هذه الدائرة بحرَ السريع وعدَلَ عن ابتدائها بالمضارع ، فهل يحسن مع ذلك أن يقال إن الخليلَ رأى إنكارَ الزجاج للمضارع بصيره كالمهمل فلم يبدأ الدائرة به ؟ هذا مالا يُتصور أن يقال .

الدائرةُ الخامسة : **واثمة المتفق** أشار إليها الناظم بالقاف من قوله « قس » والسين ملفاة لا يقع بها إلباس ، وهي مشتملة الأجزاء ، وإلى ذلك أشار بقوله « تثنين » ، وفيها عند الخليل بحر واحد مستعمل وهو المتقارب ، ووزنه «فعولن» ثمانى مرات ، وأشار إلى هذا الجزء بالألف من قوله «أشرف» المشار بها إلى «أصابت» وما بعد الألف مُلغى لا يلتبس بأخرف الرمز ، ولا يُشكل إذا تأملت .

ويخرجُ منه بحرٌ وزنه «فاعلن» ثمانى مرات ، ولم يذكره الخليلُ واستدركه المحدثون ، فسُمى بالتدارك ، والمُحدث والمُخترع . قالوا : ولم يستعمل إلا مخبونا ، وحكوا له عروضاً وضرباً مخبونين كقوله :

كرة طُرحتُ بصوالجةٍ فتلَقَّفها رجلٌ رجلُ

قالوا : وشذَّتْ له عروض مجزوءة ذاتُ أُضربٍ ثلاثة مجزوءة ، الأولُ مرفل كقوله :

دار سُعْدَى بِشِخْرِ عَمَانٍ قد كفاها البلى المَلَوَانِ

الثانى مذيَل كقوله :

هذه دارُهم أَقْفَرَتْ أَمْ زَبُورٌ مَحْتَمَا الدَّهْورُ

الثالثُ مثلاً : كقولهِ :

قِفْ عَلَى دَارِهِمْ وَابْكِيهَا

يَبِينُ أَطْلَالُهَا وَالذَّنْ

وَيَسْتَعْمَلُ فَاعِلُنَ فِي هَذَا الْبَحْرِ عَلَى فَعَلْنِ يَأْسُكُنَ الْعَيْنُ فِي الْبَيْتِ كُلَّهُ كَقَوْلِهِ :

مَالِي مَالٌ إِلَّا دَرْهَمٌ

أَوْ بَرْدَوْنِي ذَاكَ الْأَدَمُ

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الَّذِي صِيَرَهُ إِلَى « فَعَلْنِ » فَقِيلَ دَخَلَهُ الْخَبْنُ ، ثُمَّ أَضْمَرَ تَشْبِيهًا لِثَانِيهِ حِينَئِذٍ بِثَانِيِ السَّبَبِ الْمُتَمِيلِ . وَقِيلَ : دَخَلَهُ الْقَطْعُ وَجَرَتْ الْعَلَةُ فِيهِ تَجْرَى الزُّحُفُ ، فَاسْتَعْمَلَ فِي الْخَشْوِ وَلَمْ تَلْزَمْ . وَقِيلَ : دَخَلَهُ الْقَشْعِيْتُ فَذَهَبَتْ اللَّامُ مِنْهُ فَصَارَ فَاعِلُنَ فَنَقَلَ إِلَى « فَعَلْنِ » .

وَيُسَمَّى هَذَا الْوِزْنُ بِقَطْرِ الْمِيزَابِ ، وَصَوْتِ النَّاقُوسِ ، وَرُكُضِ الْخَيْلِ . وَعَلَيْهِ جَاءَ قَوْلُ الْخَصْرِيِّ :

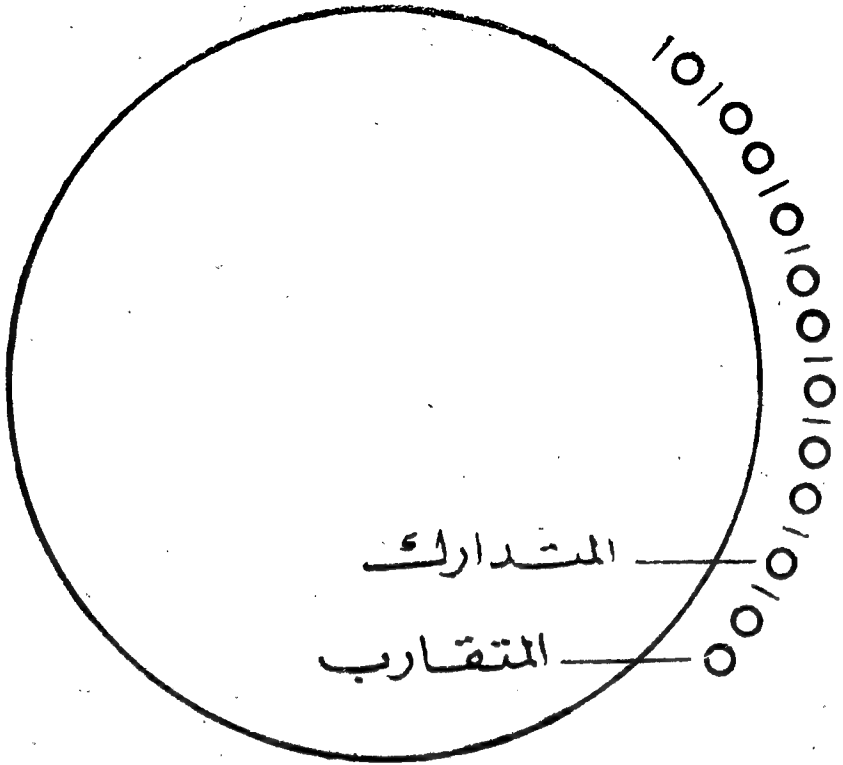
يَالَيْلَ الصَّبِّ مَتَى غَدُهُ

أَقِيَامُ السَّاعَةِ مَوْعِدُهُ

رَقْدُ الشَّمَارِ فَأَرْقُهُ

أَسْفُ لِلْبَيْنِ يَرُدُّهُ

إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْهُ فِي جَمِيعِ الْأَجْزَاءِ إِشْعَارًا بِأَنَّهُ مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ قَمِيلِ الْجَانِزِ لَا الْوَاجِبِ ، وَهَذِهِ صُورَةُ هَذِهِ الدَّائِرَةِ :



فن أول الوند المجموع إلى آخر العلامات بحر المتقارب ، ومن أول السبب الخفيف إليه بحر المتدارك .

وسميت هذه الدائرة بدائرة المتفق لاتفاق أجزائها . واعلم أن الخطيب التبريزي سَمَّى الدائرة الثالثة بدائرة المشبه لاشتباه أجزائها ، وسمى الدائرة الرابعة بدائرة المجتلب لكثرة أبحرها ، مأخوذ من الجلب وهو الكثرة ، وفي نسخة الشريف ما يقتضى ذلك فوقه فيها (خَفَّ شَاقٌّ) بتقديم الشين على اللام ، ووقع فيها البيتان اللذان بعد ذلك هكذا :

خَ ثَمَّنْ أَيْنَ زَهْرُ وَلَهْ فَلِسْتَهْ
جَلَّتْ حُضَّ شَمْرُ بَلْ وَفَزَنْ لَذُوْطَا

وطولُ عزيزِكمْ بدْ غيلِكمْ طَوَوَا يُعَزِّزُ قِسْ تَشْمِينِ أَشْرَفَ مَاتَرَى

قال الشريف : وقولُ الناظم « قس تشمينَ أَشْرَفَ مَاتَرَى » جاء بالغاف رمزاً على الدائرة الخامسة ، وهي دائرة المتفق ، ثم نصَّ على تشمينها وأتى بالألف رمزاً على « فعولن » لأنه أول جزء ، وهو الذي أراد بقوله « أَشْرَفَ مَاتَرَى » أي هو أول مَاتَرَى من الأجزاء في الترتيب الذي قُدِّمَ فجُعِلَ له الشرف بالتقديم ، ولم يأت بعد ذلك بما يدلُّ على شيء من الأجزاء فأفاد أن هذه الدائرة ليس بها إلا شطرٌ واحد مبني من « فعولن » ثمانى مراتٍ ، وهو شطر المتقارب ، انتهى .

وسلكَ أمينُ الدين المَحَلِّيَّ في ترتيب الدوائر غيرَ هذه الطريقة ، وبني ذلك على أصاين : أحدهما أن ما كان أبسطَ أو أقربَ إلى البساطة فهو أولى بالتقديم مما ليس كذلك ، وثانيهما أن أصولَ التفاعيل أربعةٌ وباقي العشرة فروعٌ ، فقُدِّمَ دائرة « فعولن » لكونه خماسياً فهو أقرب إلى البساطة من السباعي ، ثم كُنِّي بدائرة « مفاعيلن » لأنه مؤلفٌ من وتد وسببين خفيفين ، ثم تلت بدائرة مفاعلتن المؤلف من وتد وسببين أحدهما ثقيل ، ثم قُدِّمَ دائرة « فعولن مفاعيلن » على دائرة « مستفعِلن مستفعِلن مفعولات » لِتَرْكِيبِ الأولى من خماسي وسباعي ، والثانية من سباعين ممتاثين وسباعي مخالفٍ لهما ، فلما كانت الأولى أقربَ إلى البساطة من الثانية قُدِّمَتَ عليها .

فترتيبُ الدوائر عنده هكذا : دائرة المتفق ، ثم دائرة المجتنب ، ثم دائرة المؤلف ، ثم دائرة المختلف ، ثم دائرة المشتبه .

واعترضه ابنُ واصل بأن هذا مخالفة للخليل بن أحمد صاحب الفن ،
وجميع من أتى بعده من أهل العروض من غير ضرورة تدعو إلى مخالفتهم ،
بل بمجرد مناسبة ضعيفة ، مع أن ما ذكره الإمام رحمه الله واقتفى القوم أثره
فيه له وجهٌ من المناسبة ، إن لم يكن أحسن مما ذكره الخليل فليس بدونه ،
ونترجح نحن بسبب موافقة جميع أهل الفن فنقول :

إنما قُدمت دائرةُ المختلِفِ لاشتمالها على الطويل والبسيط اللذين هما
أشرف من سائر البحور لطولها وحسن ذوقها وكثرة ورودها في أشعار العرب ،
وقد قال أبو العلاء المعري في كتابه جامع الأوزان : أن أكثر أشعار العرب
من الطويل والبسيط ، والكمال ، ومن تصفح أشعارهم وقَفَ على صحة ذلك ،
وأيضاً فكلُّ بحر هذه الدائرة مثنى ، والتثنية أشرف من التسديس لأن
الثمانية زوج زوج ينتهى في التحليل إلى الواحد ، بخلاف الستة التي هي زوج
فرد ، ولا يرد علينا دائرة التقارب إذ تفاعيلها ثمانية لأن هذه ترجعت بطول
بحورها لتتبعها من خماسي وسباعي ، وبكثرة ما يخرج منها من البحور ،
وبكثرة الاستعمال ، بخلاف تلك .

ثم قُدمت دائرةُ المؤتلف على دائرة المجتَلَبِ ، إما لأن دائرة المؤتلف من
بحورها الكامل ، وهو نظيرُ الطويل والبسيط في حسن الذوق وكثرة
الاستعمال في شعر العرب ، وإما لأن دائرة المجتَلَبِ كالنوع لغيرها لأن بحورها
مجتَلِبة من دائرة الطويل وهذه لم تُجتلَب بحورها من غيرها ، فهي أصل
في نفسها .

ثم قُدمت دائرةُ المجتَلَبِ على دائرة المشتبه لأن أوتاد دائرة المجتَلَبِ كلها
مجموعة ، ودائرة المشتبه كلُّ بحر من بحورها فيه وتقدم روق ، والمجموع أشرف

من المفروق لقوته ، ولهذا لم يأت إلا في دائرة المشتبه وحدها ، والمجموع آتى في الدوائر كلها .

ثم قدّمت دائرة المشتبه على دائرة المتفق لأنها سباعية التفاعيل ودائرة المتفق خماسية ، والسباعي أشرف من الخماسي ، وأيضا فبحوز دائرة المشتبه أكثر لأنها تسعة ، ستة منها مستعملة وثلاثة مهملة ، ودائرة المتفق لا يخرج منها إلا بحران أحدهما مستعمل والآخر مهمل ، فكانت دائرة المشتبه أولى بالتقديم لا سيما ومن بحورها السريع والمنسرح والخفيف ، وهذه أكثر في الاستعمال من المقارب فظهر بما ذكرنا وجه المناسبة في ترتيب الدوائر على مذهب الخليل ومن تبعه من المروزيين ، فالصير إليه أولى ، والله الموفق ، قال :

فتها انبنى المصراعُ والبيتُ منه والقصيدةُ من أبيات بحرٍ على استوا

أقول : يد الشعر له نصفان ، وكل واحد منهما يسمى مصراعاً تشبيهاً له بمصراع الباب ، فجعل الناظم رحمه الله المصراع مبنياً من أجزاء التفعيل الواقعة في الدوائر المتقدمة على حسب الترتيب المذكور فيها ، فضمير المؤنث من قوله « فمنها » عائداً على الأجزاء المذكورة كيف هي هناك ، وضمير المذكر من قوله « منه » عائداً إلى المصراع ، أى أن يد الشعر ينبنى من المصراع إذ هو نصفه ، ولا بد للبيت من نصفين ، فهو إذن مؤلف من المصراع ، والتصيدة تنبنى من أبيات بحر واحد بشرط أن تكون الأبيات كلها مستوية في أعداد الأجزاء ، وفيما يحوز فيها أو يلزم أو يمتنع احترازاً بأن لا تستوى الأبيات في عدد الأجزاء ، كما إذا نظم شاعر أبياتاً من بحر البسيط مثلاً بعضها وافي وبعضها مجزوء فلا يمكن نظمها مع اختلاف عدد الأجزاء في سلك واحد ، بحيث ينطلق على مجموعها قصيدة واحدة ، واحترازاً من أن تستوى الأبيات في عدد الأجزاء ولا تستوى في الأحكام ، كما إذا نظم أبياتاً من بحر الطويل بعضها ضربه

تام ، وبعضها ضربه مقبوض ، وبعضها ضربه محذوف ، فلا يمكن أن يجعل مجموع ذلك قصيدة واحدة .

قال الشريف « والقصيدة مؤلفة من أبيات بحر واحد بشرط أن لا تختلف الأبيات ، وذلك بأن تكون مستوية في الأحكام اللازمة . وقد قيل : لا تسمى الأبيات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها ، وقيل أزيد من عشرة وقيل حتى تجاوز سبعة ، وما دون ذلك قطعة .

والقصيد جمع القصيدة من الشعر . قال في الأساس ^(١) : أصله من القصيد وهو المخ السمين المكتنز الذي يتقصد ، أى ينكسر ، إذا استخرج من قصيدته لِسْمَتَه فسموه به كما يستعار السمين للكلام الجزل ، والفث للردى . منه . وقيل القصيدُ فعيل بمعنى مفعول ، لأن الشاعر قصده بتجويده ونتيجته . قال :

وَقُلْ آخِرُ الصَّدْرِ الْعَرُوضُ وَمِثْلُهُ

من العَجْزِ الضَّرْبُ أَعْلَمُ الْفَرْقَ بَأَعْتِنَا

أقول : تقدّم أن المصراع هو نصف البيت ، أعم من أن يكون نصفه الأول أو الثانى ، فإن كان هو النصف الأول سُمى صدرًا ، وإن كان هو النصف الثانى سُمى عَجْزًا ، والجزء الأخير من الصدر يُسمى عروضًا .

وقد سبق أن العروض يُطلق في الاصطلاح على هذا العلم ، فقيل هو حقيقة في العلم مجاز في هذا ، من باب إطلاق اسم الكل على الجزء ، وقيل بالعكس من باب إطلاق اسم الجزء على الكل . قال الصفاقسى : والحق أنه مجاز في الجبر . لكن ليس حقيقته هذا العلم ، بل لشبهه بوسط البيت المسكون ، فإنه يُقال له عروض ، حكاه ابن سيدة في « المحكم » ووجه الشبه أن بيت الشعر سمي بيتا لأنهم بنّوه على أسباب وأوتاد كالبيت المسكون ، لأن الحبال أسباب . ولهذا

(١) لم أجد في مادة « قصد » في الأساس .

لم يُلحقوا التغيرَ إلا في الأسباب لا في الأوتاد ، فحقيقته حينئذ هي عروض البيت المسكون . وقد ذهب بعض العروضيين إلى أن النصف الأول بكامله هو العروض ، والأول أصح لكان الشبه فيه كامراً .

قلت : فيه مناقشتان ، معنوية ولفظية ، أما المعنوية فدعواهم أنهم لم يُلحقوا التغيرَ إلا في الأسباب ليست بصحيحة ، بل ألحقوا التغيرَ في الأسباب والأوتاد جميعاً . نعم التغير العارض على وجه الجواز لا لزوم إنما يلحق الأسباب ، وهو المعبر عنه عندهم بالزحاف ، ولا شك أن هذا مراده ، لكنه لم يحرر التعبير عنه .

وأما اللفظية فمقطعه بلا بعد الحصر إلا غير جائز عندهم على ما صرح به البيانون ، وإن وقع الزحشرى في مثله في مواضع من الكشاف .

وقوله : « اعلم الفرق باعتبارنا » أى اعلم الفرق بين العروض والضرب حال كونك مصاحباً للاعتناء بهذا الأمر ، وذلك لأن هذين اللقبين يكثر دورهما بين القوم ولهما أحكام كثيرة مهمة ، فالاعتناء بشأنهما شديد . وجوز الشريف فيه معنى آخر ، وهو أن يكون المراد اعلم الأحكام التى تفارق فيها الضروب الأعاريض ، أو التى تفارق فيها الضروب والأعاريض غيرها من أجزاء البيت ، فإنها أكيدة يجب الاعتناء بها ، لأن الأعاريض والضروب محل للأحكام اللازمة ، وهى الفصول والغايات ، فإذا لزم العروض أو الضرب حكم في بيت من القصيدة أو القطعة وجب أن يتساوى فيه جميع الأبيات ، وهو الذى أشار إليه بالاستواء في البيت الأول . قلت : فيه بعد فتأمل .

وقد كتبت كتبت لبعض الأصحاب لغزاً في خيمة ، ونحن إذ ذاك بمخيم

الحجاج بظاهر دمشق في يوم الاثنين الخامس عشر من شوال سنة ثمانمائة
وَقَعَتِ التَّوْرِيَةُ فِيهَا بِأَفَاطِرِ دَائِرَةٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعُرُوضِ ، وَلَا بَأْسَ بِإِيرَادِهَا
هنا . قلت :

أَمُولَايَ زَيْنَ الدِّينِ يَا مَنْ ظَلَّاهُ
وَقَتْنَا أَذَى الرَّمْضَاءِ فِي الْبُعْدِ وَالْقُرْبِ
وَمَنْ صَحِبَ الْعُلِيَاءَ فَهُوَ خَلِيلُهَا
وَحَيْمٌ فِي أَفْقِ الْكَمَالِ بِلَا عُجْبٍ
أَحَاجِيكَ فِي بَيْتٍ تَحَرَّرَ نَظْمُهُ
وَأَوْتَادُهُ لِلْكَسْرِ دَائِمَةُ الْكَسْبِ
فَوَائِدُهُ يَسْتَرُوحُ الْقَلْبُ نَحْوَهَا
وَيَبْجُثُ فِي الْأَسْفَارِ عَنْهَا ذُؤُوبُ اللَّبِ
تَرَاهُ عَلَى الْأَسْبَابِ مُبْنَى فَوَاصِلُ
لَهُ فَازٌ وَالْمَقْطُوعُ فِي غَايَةِ الْكَرْبِ
وَيُضْرَبُ إِذْ تَبْدُو الْعُرُوضُ بَوْسَطُهُ
فِيَا حَبِذَا تِلْكَ الْعُرُوضُ مَعَ الضَّرْبِ
فِيَالِكَ يَتَّى وَافِرَ الْحُسْنِ كَامِلًا
دَوَائِرُهُ أَمَسَتْ تَدْوِرُ عَلَى قُطْبِ
قال :

ألقاب الأبيات

أقول : جعل الناظم الأسماء التي تُطلق على الأبيات مما سيذكره ألقاباً لها كأنها عنده من قبيل الأعلام التي تُشعر بمدح ، كالتمام والوافي ، أو بدم ، كالنهوك ، وهو محل تأمل . قال :

إذا استكمل الأجزاء بيتٌ كحشوه

عروض وضرب تمَّ أو خولفت وفا

أقول : يعني أن البيت إذا كان مستكلاً للأجزاء الواقعة في دائرته فهو على ضربين ، أحدهما أن يكون عروضه وضربه مماثلين لحشوه في الأحكام التي تلحقه ، فيجوز فيهما ما جاز فيه ، ويمتنع فيهما ما امتنع فيه ، فهذا يُسمى التام .

الثاني : أن يكون عروضه وضربه مخالفين لحشوه بأن يعرض لهما ما لا يجوز عروضه للحشو ، فهذا يُسمى الوافي .

فإن قلت : قوله « خولفت » على ماذا هو معطوف ؟ ، قلت : على قوله « كحشوه عروض وضرب » .

فإن قلت يلزم تخالف الجملتين المتعاطفتين بالأسمية والفعالية ، إذ الأولى اسمية والثانية فعالية ، قلت لا مانع من جعل الأولى فعلية أيضاً ، لأن المرفوع بعد الظرف المعتمد يجوز كونه فاعلاً بالفعل الذي يتعلق به الظرف عند جماعة ، لا بنفس الظرف ، وعاليه فهي فعلية ؛ ولا تخالف بين الجملتين ، ولو سلم أنها اسمية فليس مثل هذا التعالف بمتنع على الاختار عند النحويين ، وهو

المفهوم من قولهم في باب الاشتغال في مثل « قام ريد وممراً أكرمت » أن نصب « عمراً » أرجح لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما .

فإن قلت : الجملة المعطوف عليها صفة لبيت فيأزم أن تكون المعطوفة كذلك ، فيأزم وجود الرابطة بينها وبين الموصوف وهو « بيت » ، ولا رابط . قلت : المعنى أو خولفت أجزاء حشوه ، فالضمير النائب عن الفاعل عائد على الأجزاء المضافة إلى الحشو المضاف إلى ضمير البيت ، فالربط حاصل بذلك ، كما قاله الكسائي وتبعه ابن مالك عليه في قوله تعالى (١) ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن ﴾ ، وذلك أنها قالوا : الأصل يتربص أزواجهم ، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن ، فامتنع ذكر الضمير لأن النون لا تضاف لكونها ضميراً ، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير ، فانقل ذلك إلى ما نحن فيه ، وإن كان الأكثرون لا يقولون به .

فإن قلت : ليم لا تجعل الجملة الفعلية وهي قوله « خولفت » معطوفة على الفعلية من قوله « إذا استكمل الأجزاء بيت » وتسلم من ارتكاب هذا الوجه المؤدى إلى مخالفة الأكثرين ؟ قلت : ليم يآزم عليه من الفساد ، وذلك لأن استكمال البيت لأجزاء الدائرة أمر لا بد منه في الوفاء والتمام ، فإذا جعلت قوله « خولفت » معطوفاً على قوله : استكمل الأجزاء بيت كان قسيماً له ، فيأزم عدم الاستكمال مع الوفاء ، وهو باطل لما قلناه ، فتأمل ، قال :

يزهرهما وازداد سطحك جايد

أخيرهما فالفرق بينهما انجلى

أقول : اعلم أن الناظم رحمه الله جرى على الاصطلاح المهودى في حساب الجمل تارة وخالفه أخرى ، فرمز بالألف للأول ، وبالباء للثاني ، وبالجيم

للتالث ، إلى أن رمز بالياء للعاشر ، وقد يرمز بمجموع العدد ، فيرمز بالهاء
للخمس لا للخامس ، والجيم للثلاثة لا للتالث .

ولا يخفى أن البحور التي تكلم عليها الناظم هي البحور المستعملة عند
الخليل ، وهي خمسة عشر بحراً ، فبالناظم ضرورة إلى أن يرمز لها ، فرمز بما تقدم
من الحروف العشرة جارياً على العرف ، وبقي عليه خمسة فَرَمَزَ للحادي عشر
بالكاف ، وللثاني عشر باللام ، وللثالث عشر بالميم ، وللرابع عشر بالنون ،
وللخامس عشر بالسين ، فعالف الاصطلاح إيثاراً للاختصار ، وذلك لأنه لو لم
يفعل ذلك وتوقف مع المصطلح المشهور للزيم أن يرمز للحادي عشر بحرفين ،
وهما الألف والياء ، فترك ذلك إلى ما صنعه لهذا القصد ، ووَكَّلَ الأمر في ذلك
إلى توقيف المعلم ، وحذق الناظر في كلامه ، فإن من تتبع مواقع نظم في ذلك لم
يخفَ عايه هذا القدر مع أن في رمزه لخصوصية الأول والثاني والثالث إلى آخره
مخالفة لاصطلاح الحساب المذكور ، فإن الألف إنما تدل في على واحد لا يفيد
كونه الأول ، والباء للاثني والثاني ، والجيم للثلاثة لا للتالث ، والأمر
في ذلك سهل .

إذا تقرر هذا فالباء من قوله « بزهر » ظرفية بمعنى « في » ، والزاي رمز
للبحر السابع ، وهو الرجز ، والهاء رمز للبحر الخامس وهو الكامل ، والراء
لفعل ليست من حروف الرمز ، وضمير الاثنين راجع إلى التمام والوفاء المشار
إليهما في البيت السابق ، أي أن التمام والوفاء يتداخلان في الكامل والرجز
فَيَرِدُ كُلُّ واحدٍ منهما تاماً تارةً ووافياً أخرى .

فمثال التمام من الكامل قول عنزة^(١) :

وَإِذَا صَحَوْتُ فَاُقْصِرْ عَن نَدَى وَكَمَا عَلِمْتَ شِمَائِلِي وَتَكَرَّمِي

ومثال الوافي منه قول الشاعر :

لَمَنْ الدِّيارُ عَفَا مَعَالِمَهَا هَطلُ أَجَشٍّ وَبارِحُ تَرَبُّ

ومثال التام من الرجز قوله ^(١) :

دارٌ لَسلمى إِذْ سُلِمى جارةٌ قَفَرٌ ترى آياتِها مِثْلَ الزُّبُرِ

ومثال الوافي منه قوله ^(٢) :

القلبُ منها مستريحٌ سَالمٌ والقلبُ منى جاهدٌ مجهودٌ

وقوله « وازداد سطحك جايد أخيرها » أى أخير اللقبين وهو الوافى ، وهو فاعلٌ بقوله « ازداد » أى أن الوافى يدخلُ فى هذه الأبحر الرموز لها بقوله « سطحك جايد » زيادةً على البحرين اللذين تقدّم أنه يشارك فيهما التام ، فالسینُ رمزٌ للخامسَ عشر ، وهو المتقارب ، والطاءُ للتاسع وهو السريع ، والحاءُ للثامن وهو الزّمل ، والكافُ للحادى عشر وهو الخفيف ، والجيمُ للثالث وهو البسيط ، والألفُ للأول وهو الطويل ، والباءُ للعاشر وهو المنسرح ، والدالُ للرابع وهو الوافر . فمثالُ الوافى من المتقارب قولُ الشاعر ^(٣) :

(١) اللسان (قطع) .

(٢) اللسان (قطع) .

(٣) جاء فى هامش د . د . قوله : « وأبى من الشعر » ، ضرب هذا البيت محذوف . وقوله : « أزمان سلمى » إلخ ، عروضه مضوية مكسوفة ، وضربه مطوى موقوف . وقوله : « أبلغ النعمان » ، إلخ ، عروضه محذوفة وضربه مقصور . وقوله : « إن قـرنا يوما » إلخ ، عروضه وضربه محذوفان . وقوله : « يا حار لأرمن » إلخ ، فثله زهير بن أبى سلمى ، بضم السين ، ربعة بن رباح ، براء مكسورة بعدها آخر الحروف ، أحد بنى مزينة وأحد غول الشعر . قال التبريزى ، وليس فى العرب سلمى بالضم غيره ، وهو والد كعب رضى الله عنه صاحب : « بانت سعاد » ، وهو محبوب نعرّوش والنسرب ، وقوله : « ستهدى لك الأيام » . عروضه وضربه مقبوضان .

وَأَبْنَى مِنَ الشَّعْرِ شَعْرًا عَوِيصًا يُنَاسِي الرِّوَاةَ الَّذِي قَدَرَوْا
وَمِنَ السَّرِيعِ قَوْلُهُ ^(١) :

أَزْمَانَ سَلَمَى لَا يَرَى مِثْلَهَا الرَّائُونَ فِي شَامٍ وَلَا فِي عِرَاقٍ
وَمِنَ الرَّمْلِ قَوْلُهُ ^(٢) :

أَبْلَغُ النِّعْمَانِ عَنِّي مَا لَكَدَا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَاتْتَظَارُ
وَمِنَ الْخَفِيفِ قَوْلُهُ :

إِنْ قَدَرْنَا يَوْمًا عَلَى حَامِرٍ نَنْتَصِفُ مِنْهُ أَوْ نَدْعُهُ لَكُمْ
وَمِنَ الْبَسِيطِ قَوْلُهُ ^(٣) :

يَا حَارٍ لَا أَرْمَيْنُ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ
وَمِنَ الطَّوِيلِ قَوْلُهُ :

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ
فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ يَكُونُ هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ مِنَ الْوَاقِي ، مَعَ أَنَّ الْعُرُوضَ
وَالضَّرْبَ لَيْسَا مَخَالِفَيْنِ لِلْحَشْوِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا دَخِلَهُمَا فِي الْأَوَّلِ الْخَبْنُ ، وَفِي الثَّانِي
الْقَبْضُ ، وَكُلُّهُمَا مِنَ الْخَبْنِ وَالْقَبْضُ يَدْخُلُ فِي حَشْوِ بَيْتِهِ ، فَإِذَنْ لَا مَخَالَفَةَ ؟ قُلْتُ :
بَلِ الْمَخَالَفَةُ مُتَحَقِّقَةٌ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ دَخُولَ الْخَبْنِ أَوْ الْقَبْضِ عَلَى الْعُرُوضِ وَالضَّرْبِ
عَلَى سَبِيلِ الزُّومِ ، وَفِي الْحَشْوِ عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ . وَمِثَالُ الْوَاقِي مِنَ الْمُنْشَرَحِ
قَوْلُهُ ^(٤) :

(١) الكامل : ١ / ١٤٥ .

(٢) لُحْدَى بْنُ زَيْدٍ ، انظر السكافى للتبزي : ٨٤ .

(٣) لُزْهَيْرٌ ، ديوانه : ١٨٠ .

(٤) اللسان (عرف) .

إِنَّ ابْنَ زَيْدٍ لَّا زَالَ مُسْتَعْمِلًا لِلْخَيْرِ يَفْشَى فِي مَصْرِهِ الْمَرْفَأَ
وَدُخُولُ الطِّيِّ فِي هَذَا الضَرْبِ لَازِمٌ وَفِي الْحَشْوِ جَائِزٌ ، فَالْحَالَقَةُ حَاصِلَةٌ .

ومثال الوافي من الوافر قوله ^(١) :

لَنَا غَنَمٌ نَسْوِقُهَا غَزَارٌ كَبَأُنْ قُرُونٌ جَلَّتْهَا الْعِصِيُّ
وأورد الشريف سؤالاً على الناظم ^(٢) ، وهو أن كلامه مقتضٍ لأن التام
لا يكون في غير الكامل والرجز ، وكلٌّ من الخفيف والمتقارب يحى به تاماً ،
وأجاب بالمتنع ، فإن البيت الذي يتوهم فيه التامُّ من الخفيف يجوز في ضربه التشعيثُ ،
ولا يجوز في الحشو ، وكذلك البيت الذي يتوهم فيه التامُّ من المتقارب يجوز
في ضربه التشعيث ولا يجوز في الحشو ، والبيت الذي يتوهم فيه التام من
المتقارب يجوز في عروضه الحذف وهو ممتنع في الحشو ، فخرجا عن أن يكونا

(١) لا رمى القيس ، ديوانه : ١٣٦ .

(٢) جاء في « د » هذا الهامش: قوله « وأورد الشريف سؤالاً » نقل كلامه بالمعنى ، وعبارته :
« فإن قيل : ما ذكره الناظم يقتضي أن التام لا يكون إلا في الكامل والرجز ، ووجدنا المتقارب
والخفيف يوجد فيهما التام ، فالجواب عن ذلك أن شطري الخفيف والمتقارب يجوز في بيتيهما
ما يخرجهما عن التام ، وذلك أن الخفيف يجوز في ضربه الذي يتوهم أنه تام التشعيث ، ويكون
الضرب المشعث مع الضرب الظاهر التام في قصيدة واحدة كقول الشاعر :

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء
فأتى به مشعثاً كما ترى ، ثم قال بأثره :

إنما الميت من يعيش كثيباً ، كاسفاً بأله قليل الذكاء .

فأتى به غير مشعث . والتشعيث وإن كان غير لازم فإنه عند طائفة من العروضيين وهم الجمهور
علة ، إذ لا يكون في الحشو ، إلا أنها تجري مجرى الزحاف ، وقد تقدم أن التام هو الذي آخر
جزءه من أجزائه بمثلة الحشو يجوز فيه ما يجوز في الحشو ، والتشعيث لا يجوز في الحشو ،
فبذلك خرج بيت الخفيف عنه عن أن يكون تاماً . وكذلك المتقارب لما كان بيته يجوز في
عروضه الحذف ، وهو ما لا يكون في الحشو ، وتعمل العروض التي يتوهم أنها تامة مع
العروض المحذوفة في قصيدة واحدة ، خرج أيضاً عنه عن أن يكون تاماً . انتهى .

تامين ، وذلك في الحقيقة مأخوذ من كلام الناظم على ما ستمرفه في باب ما أُخْرِجَ
من العال مُجَرِّى الزَّحَافِ .

قال :

وإسقاطُ جُزْأَيْهِ وَشَطْرٍ وَفَوْقَهُ

هو الجُزْءُ ثُمَّ الشَّطْرُ وَالتَّهْكُ إِنْ طَرَأَ

أقول : يعنى أن من الألقاب المتعلقة بالأبيات الجزء ، والشطر ، والتَّهْكُ .

فإذا سقط من أجزاء البحر الموجودة في الدائرة جزآن عند الاستعمال ،
جزء من آخر الصدر وجزء من آخر العجز ، فذلك هو الجزء بفتح الجيم ، مصدر
جَزَأْتُهُ إِذَا أَخَذْتَ مِنْهُ جُزْءًا . والبيت حينئذ مجزؤه .

وإن سقط نصفُ الأجزاء فذلك هو الشطر ، مصدرُ قولك شطرتَه إِذَا
قَطَعْتَهُ ، والبيت مشطور .

وإن سقط الثُلثان من الأجزاء فذلك هو التَّهْكُ ، والبيت منهوك ، هو
مأخوذ من قولك تهكَّه المرضُ ، إِذَا أضعفه جداً ، ويقال : تهكت الثوب لبساً ،
والدابة سيراً ، والمال إنفاقاً ، فشبه يث الشعر لما يُولغ في الإجحاف به في
التخذف بمن تهكَّه المرضُ .

قلت : وقد عُلِمَ بما ذكرناه أن ما يقع في كلام العروضين من قولهم : عروض
مجزوءةٌ وضربٌ مجزوءٌ فيه تسامحٌ ، لأن هذا من ألقاب الأبيات لا من ألقاب
الأجزاء .

وعُلِمَ أيضاً أنه لا شيء من المجزوء والمشطور والمنهوك تامٌ ولا وافٍ ضرورة
أن التامَّ والوفاء يستدعيان استكمالَ أجزاء الدائرة ، وهو مع كل واحد من
الأمر الثلاثة مفقودٌ .

وعلم أن في كلام الناظم آثماً ونشراً مرتباً ، وضرباً من الإجمال ، لأن
ما فوق النصف ليس متعيناً للثلاثين بخصوصه ، وإهمال قيد فإن الجزء ليس
إذهاب جزأين من البيت أياً ما كاتا ، بل لابد أن يكون أحدهما آخر الصدر
والآخر آخر العجز . وانظر هل في قوله « جزأيه » بالإضافة إلى ضمير البيت
ما يشعر بهذا القيد .

وقد أخل الناظم رحمه الله ببيان مواقع هذه الألقاب من البحور فقلت
مكلاً للفائدة على طريقته .

فَلِلْجَزءِ حتماً وَبِئْسَ مَنْ فَإِنْ تُرَدُّ
جَوَازاً فَجَزءٌ حَدَسَ كَفءِ أَخِي ذَكَ
ومعناه أَنَّ البحرَ يَمَكُنُ نَظْمُهُ
عَرِيّاً عَنِ الْجَزءِ الَّذِي فِيهِ قَدْ جَرَى
وَلَكِنْ إِذَا مَاحَلَ يَتَأْتِي فَإِنَّهُ
يَكُونُ بَاقِي النَظْمِ حَتْمًا بِلَا رَا
وفي سابعٍ والتاسعِ الشطرُ سائِعٌ
وَجَوَازٌ أَيْضاً نَهَكَ زَيْغَ ذَوِّ الْهُدَى
وما منهما عند العروضي واجبٌ
فَكُنْ فِطْنًا وَارْتِكَ سَبِيلَ مَنْ اعْتَدَى

أما الجزء فلا يدخل في الطويل ولا في السريع ولا في المنسرح ، وبقية
البحور يدخل في بعضها على سبيل الجواز وفي بعضها على سبيل الوجوب ،
ولا نغني بالجواز أنه يدخل في بعض أبيات القصيدة الواحدة ويترك في بعضها ،
ولكن معناه أن الشاعر لا يتعين عليه أن ينظم ذلك البحر مجزئاً بل الأمر

موكول إلى خيَرته ، فإن شاء جَزَّاه وإن شاء تركَ الجزء ، ولكنه إذا فعل أحدَ الأمرين الخيَر فيها وهو الجزء في يَد من قصيدة لزمه استعماله في بقية الأبيات من تلك القصيدة ، وهذا هو المراد بقولى « ومعناه أن البحر يمكن نظمه » إلى آخر البيتين .

إذا تقرر ذلك فالأبحرُ التى يدخل فيها الجزء على سبيل الوجوب خمسة ، وهى البحرُ السادس وهو الهزج ، وإليه الإشارة بالواو من قولى « وَبَلُّ من » والبحرُ الثانى وهو المديدُ المشارُ اليه بالباء ، والبحرُ الثانى عشر وهو المضارع المشارُ إليه باللام ، والبحرُ الثالث عشر وهو المقتضب المشارُ اليه بالميم ، والبحرُ الرابع عشر وهو المحمَّث المشارُ إليه بالنون .

والأبحرُ التى يدخلها الجزء جوازاً سبعة وهى البحرُ الثالث وهو البسيطُ المشارُ إليه بالجيم من قولى « جهز حدس كفاء » .

والبحرُ الخامس وهو الكاملُ المشارُ اليه بالهاء ، والبحرُ السابع وهو الرجزُ المشار اليه بالزاي ، والبحرُ الثامن وهو الرَّمْلُ المشار اليه بالحاء ، والبحرُ الرابع وهو الوافرُ المشارُ إليه بالdal ، والبحرُ الخامس عشر وهو المتقاربُ المشارُ إليه بالسين ، والبحرُ الحادى عشر وهو الخفيفُ المشارُ إليه بالكاف ، وأما الشُّطْرُ والنَّهْكَ فلا شئٌ منهما بواجب ، وإنما يدخلان على سبيل الجواز بالمعنى الذى تقدم ، وإليه الإشارة بقولى « فكن فطنا » ، أى تفتنْ لمعنى الجواز مما قررناه أولاً .

فالشطْرُ يكون فى البحر السابع وهو الرجز ، وفى البحر التاسع وهو السريع . والنهْكَ يدخل فى بحرَيْن وهما البحر السابع وهو الرجز المشارُ إليه بالزاي من « زيف » ، والبحرُ العاشر وهو المنسرحُ المشارُ اليه بالياء .

الزحاف المنفرد

وتغييرُ ثانى حَرْفي السببِ ادْعُهُ زِحافاً فأوجِ الجزء من ذلك احتَمَى
أقول : التغييرُ الذي يلحقُ أجزاء التفاعيل على نوعين ، نوع يُسمى
بالزحاف ، ونوع يُسمى بالعلة . وبعضُ العروضيين يزيد نوعاً آخر وهو العلةُ
الجارية بحرى الزحاف .

وعندى أن تَمَّ قسماً رابعا وهو زحافٌ يحرى بحرى العلة . ألا ترى أن
القبض مثلاً من أنواع الزحاف ويدخلُ في عروض الطويل على وجه اللزوم ،
فهو زحافٌ من حيث هو تغييرٌ لحقَ ثانى السبب ، وجرى بحرى العلة من
حيث لزومه .

إذا تقرر ذلك فالزحافُ تغييرٌ يلحقُ ثانى السبب . هذا هو الذى ارتضاه
بعضُ الخذاق فى تعريفه ، وعليه مشى الناظم . وقد علمت أنه يلزم عليه أن
يكون القبضُ فى عروض الطويل زحافاً ، وكذا خَبْنُ عروض البسيط الأولى
وضربها الأول ، وهو باطل . وقد يُجاب عنه بالتزام كونه زحافاً من حيث هو
تغييرٌ لثانى السبب ولكنه جرى بحرى العلة من حيث هو لازمٌ كما مر .
وقد عُرِف الزحاف بتعريفاتٍ أخر غير هذا وكلها مدخول .

فقال هو تغيير لا يلزم ولا يكسرُ الوزن . ونَقَضَهُ ابنُ واصلٍ بالتشعيث
فإنه لا يلزم ولا يكسرُ الوزن ، مع أنه ليس زحافاً ضرورةً أنه تغييرٌ فى الوجد ،
والزحافُ لا يكون فى وجد . قلت : ليس اختصاصُ الزحافِ بالأسبابِ متفقاً
عليه حتى يردَّ النقضُ بالتشعيث ، فكثيرٌ ذهب إلى أن الخَرْمَ زحافٌ مع أنه
تغيير فى الوجد .

فإن قلت : لكنه يكسر الوزن فلا يرد عليه ، قلت : لا نسلم أنه يكسر الوزن ، إذ لو كسره لخرج ما دخل فيه من أن يكون شعراً ضرورة أن كل شعراً لابد أن يكون موزوناً بوزن صحيح ، واللازم باطل .

وقيل : الزحاف تغيير عَدَمُهُ أحسن من وجوده ، ونُقِضَ بقبض «فعلول» التي قبل الضرب اثلاث من الطويل ، فإنه أحسن من عدم القَبْض اثناثا مع أنه زحاف .

. وقيل : هو الذي وجوده في الشعر أكثرى . ونُقِضَ بالتشعِث فإنه أكثر من عَدَمِهِ في الخفيف . قلت : قد يُمنع كونه أكثرياً فيه .
وقيل : هو حذف ساكني السبب الخفيف . ونُقِضَ بالإضمار والعصب والعقل ، فإن كلاً منها زحافٌ ، وليس تغييراً لثاني سبب خفيف .

وسمى هذا التغييرُ زحافاً ، وزَحَفًا ، لما يحدثُ به في الكلمة من الإسراع بالنطق بحروفها إما نقص منها . مأخوذاً من قولهم زَحَفُ إلى الحرب وغيرها إذا أسرع النهوضَ إليها . قال امرؤ القيس ^(١) :

فَأَقْبَلْتُ زَحَفًا عَلَى الرَكْبَتَيْنِ فَتَوْبًا نَسِيتُ وَتَوْبًا أَجْرُ

قال بعضهم : إنما كان الزحافُ خاصاً بالأسباب دون الأوتاد لأن الزحافَ أكثرُ وروداً في الشعر من العلل ، والوتدُ أثبتُ من السبب لأن السببَ كثيرُ الاضطراب ، فإذا زُوِّحِفَ السببُ اعتمدَ على الوتد ، فلوزُوحِف الوتدُ لضعف اعتماده لِضعف الوتدِ .

وقد تقدم أن بيت الشعر كَيْت الشعر ، فكما أن السبب في بيت الشعر

يضارب ، وإنما يعتمد على الوجد لأنه يُمسكه ، كذلك هو في يد الشعر، ولأن الأسباب أكثر دَوْرًا في الأجزاء من الأوتاد . ألا ترى أن الواقع من الأسباب في الأجزاء العشرة ثمانية عشر ، في كل واحد من الخمسين سبب ، وفي كل واحد من السباعية سببان ، وليس فيهما من الأوتاد غير عشرة فقط ، في كل جزء وتد ، والزحاف أكثر وروداً في الشعر فجعلوا الأكثر وروداً للأكثر وجوداً قصداً للتخفيف .

وإنما اختصت ثواني الأسباب بالزحاف دون أوائلها لأن الأوائل لو زوخت لأدّى إلى الابتداء بالسكن في السبب الخفيف مطلقاً ، وفي الثقيل إذا أضمر ، ووقع أول البيت .

وإذا علمت أن الزحاف إنما يلحق ثانی السبب لزم من ذلك أن أول الجزء وسادسه وثالثه لا يدخلها زحاف ضرورة أن الأول ليس ثانی سبب قطعاً ، والسادس إما أول سبب أو ثانی وتد ، والثالث إما أول سبب أو ثالث وتد ، أو أوله .

وإلى ذلك أشار بالألف والواو والجيم من قوله « فأوج » ، فأشار بالألف إلى الحرف الأول من الجزء ، وبالواو إلى سادسه ، والجيم إلى ثالثه ، وأتى بالفاء السببية إشعاراً بأن احتماء هذه الحال المرموز لها من الزحاف مسبب عن كونه عبارة عن تغيير ثانی السبب ، فتأمل .

ووقع في شرح العصري الذي كنا أسلفنا ذكره عند الكلام على قوله « أولات عدّ جزء جزء ثماناً » مانصه : « يقول إن الزحاف المنفرد مختص في الحشو بالسبب ، ولا يكون إلا في ثانيه ، وإلى ذلك أشار بقوله « فأوج » الجزء من ذلك احتشاً ، يعني أعلاه الذي أوله ، فلم يشعر بأن أحرف « أوج » رمز لأول الجزء وسادسه وثالثه كما سبق . والظاهر أن هذه الأحرف كتبت

في نسخه التي وقف عليها بالسواد ولم تُكتب بالحمرة التي يُكتب بها الرمز عادة فوهم ولم ينتبه .

قال :

وذلك بالإسكان والحذف فيهما

يُعمُّ على الترتيب فاقض على الولا

أقول : يعني أن تغيير ثاني السبب يكون تارةً بالإسكان ، وتارةً بحذف الساكن ، وتارةً بحذف المتحرك . فالضميرُ من قوله « فيهما » عائِدُ على الساكن والمتحرك المفهومين من السياق ، وذلك لأن ثاني السبب يكون ساكناً ويسكون متحركاً .

وقوله « يعمُّ على الترتيب » يعني أن هذا التفسير يعم ثواني الأسباب على الترتيب الذي يقتضيه الانتقالُ من الخفيف إلى ما بعده ، فتبدأ بإسكان المتحرك ، ثم تنتقلُ منه إلى حذف الساكن ، ثم إلى حذف المتحرك ، وذلك لأن الإسكان حذفٌ حركيٌّ ، وهو أخفُّ من حذف الحرف فتبدأ به ، وحذف الساكن أخفُّ من حذف المتحرك فيكونُ بعد الإسكان ، وتنتقلُ منه إلى حذف المتحرك ، فإذا جاءتك ألقابٌ فاحكم بأن الأول منها للأخف ، والثاني لما بعده ، والثالث لما بعدهما ، وهو معنى قوله « فاقض على الولا » .

قال :

فتلك بثاني الجزء الأضمارُ مثبعا بخنبي ووقصٍ فاذعٌ كلاهما اقتضى

أقول : الإشارةُ بقوله « تلك » عائِدَةٌ إلى التغيرات الثلاثة المتقدمة التي هي إسكانُ المتحرك ، وحذفُ الساكن ، وحذفُ المتحرك .

وقد أسلف الناطم أن التغير الذي تسكلم عليه هو تغيير ثانى السبب .
وأن التغيرات الثلاثة أنواع مرتبة على ما مر .

وذكر هنا أن تلك التغيرات تحلث ثانى الجزء فتسمى بالإضمار والخبين والوقص ، فيلزم من ذلك أن يكون الإضمار عبارة عن إسكان الثانى المتحرك من الجزء وأن يكون الخبن عبارة عن حذف الثانى الساكن منه ، وأن يكون الوقص عبارة عن حذف الثانى المتحرك منه . وأن هذا الثانى الذى اعتوره التغيرات الثلاثة لابد أن يكون ثانى سبب عملاً بما سبق .
وقوله « فادع كلاً بما اقتضى » يعنى أنى قد أخبرتك أن ثانى الجزء محلث لهذه الأمور الثلاثة المذكورة على الولاء : الإضمار والخبين والوقص ، فادع كلاً منها بما اقتضاه الترتيب السابق من البدء بالخفيف ثم الانتقال إلى ما بعده ثم الانتقال إلى ما بعدهما كما أسلفناه .

والإضمار لغة مأخوذ من الإضمار الذى هو الإخفاء . تقول : أضمرت فى نفسى كذا ، أى أخفيت ، ولما كانت حركة الحرف تميزه وتظهره وأسقطت كان إسقاطها إخفاء لبعض الحروف ، فسمى لذلك إضماراً . ومنه سُميت الأسماء العائدة إلى الظاهر ضائراً لأنها تخفى معانيها بالنسبة إليها .

وقيل : هو مأخوذ من قولك أضمرت البعير ، إذا جماعته ضامراً مهزولاً ، وذلك لأن حركة الجزء لما ذهبت وأعقبها السكون ضُفِفَ بسبب ذلك فشبه بالضامر المهزول .

والخبين لغة أن يجمع الرجل ذيل ثوبه من أمامه فيرفقه إلى صدره فيشده هناك على شئ ، يجعله فيه . ويقال خبن الخياط الثوب ، إذا ضم ذيله إليه . فكان الجزء لما حذف ثانيه وانضم بذلك أوله من ثلثه شبه بالثوب إذا خبن .

والوقص لغة قصّر العنق ، وهو أيضاً كسرُها ، ومنه قولهم وقص الرجل ،

إذا سقط عن دابته فاندقت عنقه . فكأن الجزء لما سقط ثانيه المتحرك شبه
بما اندقت عنقه . لأن الثاني من الجزء بمنزلة العنق .

واعلم أن من العرويين من نقل عن الأكثرين أن الوقص دخول الخبن
على الإضمار ، وأن الأقالين هم القائلون بما قاله الناظم من أنه حذف الثاني
المتحرك . ورجع أبو الحكم الأول بأنه لو كان المتحرك هو المحذوف منه
ابتداءً لجاز في متفاعلين الخبل ، إذ لا مانع حينئذ منه ، ولا كذلك على مذهب
الجمهور لقيام المانع ، وهو اجتماع ثلاث علل : الخبن والإضمار والطي . ورده
الصفاسي بأن لا نسلم فقدان المانع حينئذ منه ، بل هو قائم لفقدان جزء الخبل ،
وهو الخبن ، لأن الخبل عبارة عن اجتماع الخبن والطي إجمالاً ، لا عن اجتماع
الوقص والطي ، ولا خبن حينئذ في الجزء فلا يدخله الخبل .

على أن اجتماع ثلاث علل عنده ليس بمستكر ، بل الدليل حجة عليه
حينئذ ، لوجود جزأي الخبل وهما الخبن والطي على القول الذي رجحه .
سلمناه إلا أن العلة عندنا في امتناع الخبل في متفاعلين مركبة ، وهو ما يؤدي
إليه من حذف حرفين أحدهما متحرك ، وكراهية اجتماع أربعة متحركات ،
وحينئذ لا يرد جواز الخبل في البسيط علينا ، لانقضاء بعض أجزاء العلة ، وهو
كون أحد الحرفين المحذوفين متحركاً لأنها معا ساكنان .

قال :

ورأيه لم يُبَلَّ إِلَّا بَطِيَّة

أى الحذف إن يسكن وإلا فقد نجا

أقول . يعنى أن الحرف الرابع من الجزء لم يغير من أنواع الزحاف إلا
بالطي ، فغير عن ذلك بقوله « لم يبل » على جهة التمثيل . فإذاً يكون الطي

عبارة عن حذف الساكن الرابع من الجزء . سُمي بذلك لأن الحرف الرابع من الجزء السابع واقع وسطه ؛ فإذا حذف التقت الحروف التي قبله بالحروف التي بعده فأشبه الثوب الذي يُطوى من وسطه .

وقوله « وإلا فقد نجا » أى وإلا يسكن الحرف الرابع بأن كان متحركاً فإنه ينجو من الزحاف ، وذلك لأن الزحاف كما تقرر تغييرُ ثانى السبب ، ورابعُ الجزء إذا كان متحركاً لا يكون ثانى سبب ، لأنه إما أن يكون حينئذ أول سبب أو ثانى وتدي ، وكلاهما ليس محلاً للزحاف .

قال :

وَهَصْبٌ وَقَبْضٌ ثُمَّ عَقْلٌ بِخَامِسٍ

وَكَفَّ سَقُوطُ السَّابِعِ السَّاكِنِ انْقِضَى

أقول : يدخلُ في خامسِ الجزء مع كونه ثانى سبب تغييراتٌ ثلاثة، وهى العصبُ والقَبْضُ والعقلُ . وقضيةُ الجريان على الترتيب الذى أفاده الناظم أن يكون العصبُ إسكانَ الخامس المتحرك ، والقَبْضُ حذفَ الخامس الساكن . والعقلُ حذفَ الخامس المتحرك .

وإنما سُمي التغيير الأول عَصْباً بالصاد المهملة ، لأن حركة الحرف اعتُبرت منه فُمنع أن يتحرك . وكلُّ شيء عَصْبَتُهُ فمنعته الحركة فهو معصوب .

وسُمي التغيير الثانى قَبْضاً لاقْباضِ الصوت بالجزء الذى يدخله ، وذلك لأنه يدخلُ « فَعُولٌ وَمَفَاعِيلُنْ » ليس إلا ، فإذا حذفت النون من الأول والياء من الثانى اقْبَضَ الصوتُ عن الْعُنَّةِ التى كانت موجودة مع النون ، وعن اللين الذى كان موجوداً مع الياء ، وفيه نظر .

وسُمي التغيير الثالث عَقْلاً أخذاً له من العقل . ومعناه الْمَنْعُ ، ومنه عَقَلْتُ البعيرَ ، لأنه إذا عَقِلَ مَنِعَ من الذهاب . ولما كان مَفَاعِلَتُنْ تُحذف منه اللام

فيمتنع إذ ذاك حذف نونه حذراً من اجتماع أربعة أحرف متحركة إذ كان الجزء الواقع بعده مفتوحاً بفتح مجموع . ويحتمل أن يكون سُمي بذلك لأنه لما حذفت لامه مُنِعَ منها ومن حركتها فأشبهه البعير الذي عُقِلَتْ يده فمُنِعَ الحركة .

وقوله « وكف سقوط السابغ الساكن » معناه ظاهر ، وإنما اشترط في السابغ أن يكون ساكناً لأنه لو كان متحركاً لكان ثالثاً وتدياً ، إذ لا شيء من الأجزاء السباعية آخره حرف متحرك غير « مفعولات » ، وتاؤه ثالث وتدي مفروق ، فلا مدخل للزحاف فيها ، لأنه إنما يدخل نوائى الأسباب .

سُمي كما أخذأله من كفة القميص وهو ما يكف من ذيله ، فكان الجزء لما حذفت آخره شبه بالثوب إذا كف طرفه . وقوله « انتضى » أى الزحاف المنفرد ، فهو محتمل للضمير يعود على ما تقدم .

الزحاف المزدوج

قال :

وطيئك بعد الخين خبلٌ وبعد أن
تقدّم إضمارٌ هو الخزلُ يافى
وكفك بعد الخين شكلٌ وبعد أن
جرى العصبُ نقصُ كلِّ ذا البابِ مُحْتَوَى

أقول : إذا اجتمع في الجزء الخين والطي ، كما إذا حذفت سين مستفعلن
المجموع الوتد بالخين ، وفاؤه بالطي ، فصار مُتَعَلِّنٌ سُمي بذلك خَبَلًا ، والجزء
مخبولٌ. أخذ ذلك من الخبال ، وهو الفساد والاختلال . ويقالُ يدُ مخبولة إذا
كانت مختلفة ممثلة ، فكان الجزء لما ذهب ثانيه ورابعه شبه بالذي اعتلت يده .

وإذا اجتمع في الجزء الطي والإضمار ، وذلك لا يكون إلا في « متفاعلين »
فتسكن تاؤه بالإضمار وتحذف ألفه بالطي فيصيرُ « مُتَفَعِّلَانِ » فهذا هو المسمى
بالخزل . يُقال بالخاء المعجمة ، وبالجيم ، ومعناه القطع . ومنه سنامٌ مخزولٌ إذا
قُطِعَ لما يصيبه من الدبر ، فكان الجزء لما تكرّر عليه الإعلالُ شبه بالسنام
الذي أصابه الدبر ثم قُطِعَ فاجتمع عليه إعلالان .

واجتماع الخين والكف شكلٌ ، مثل « فاعلاتن » المجموع الوتد تحذف
أنه بالخين ، ونونه بالكف فيصير « فَعَلَاتُ » . والشكل مصدرٌ من قولك
شكّلت الدابة وغيرها بالشكال أشكّلها شكلاً إذا قيدتها ، وشكّلت
الكتاب كذلك ، فكان الجزء لما حذف آخره وما يلي أوله شبه بالدابة التي
شكّلت يدها ورجلها لأن الجزء يمتنع بذلك من انطلاق الصوت به
وامتداده كما تمتنع الدابة بالشكل من امتداد قوائمها في عدوها .

واجتماع الكف والعصب نقص، وذلك لا يكون إلا في «مفاعلتين»
فَتُسَكِّنْ لَامُهُ بِالْعَصْبِ، وتَحذفُ نُونُهُ الْكَفَّ، فيصيرُ مُفَاعَلَتٌ، ويُسمى
الجزء مذموصاً لما نَقَصَ منه بالحذف والتسكين.

وقوله «كل ذا الباب مجتوى» يعني أن جميع ما ذكره في هذا الباب من
الزحافات المزدوجة قبيحٌ مستكره، وهو المراد بقوله «مجتوى»، من قولك:
اجتويتُ الموضع، إذا كرهتَ المُقامَ به، ومنه حديثُ العُرَينيين «فاجتؤوا
المدينة». .

ولا يلزم من كون جميع أنواع هذا الباب قبيحةً أن يكون كلُّ ما في الباب
السابق حسناً، بل الأمرُ في ذلك مختلفٌ، فتارةً يكون حسناً، وتارةً يكون صالحاً،
وتارةً يكون قبيحاً. فالحسنُ ما كثر استعماله وتساوى عند ذوى الطبع السليم
تقصانُ النظم به وكلاله، كقبض «فعولن» في الطويل. والقبيحُ ما قل استعماله،
وَشقُّ على الطباع السليمة احتماله، كالـكف في الطويل. والصالحُ ما توسط بين
الحالين ولم يمتنع بأحد النوعين، كالتعويض في سباعي الطويل، إلا أنه إذا أُكثِرَ
منه التحق بتسم القبيح، فينبغي للشاعر أن يستعمل من ذلك ما طاب ذوقه وعذَّبَ
سَوَاقَهُ، ولا يسامح نفسه فيعمدَ الزحافَ المستكرهَ اتكالاً على جوازه، فيأتي
نظمه ناقصَ الطلاوة قليلَ الخلاوة، وإن كان معناه في الغاية التي تستجد.

اللهم إلا أن يستعمل من ذلك ما قلّ وخف عند الحاجة والاضطرار.

قال ابن برّي بآثر هذا الكلام: وعلى هذا ينبغي أن يُحمل قولُ الأصمعي:
الزحافُ في الشعر كالرخصة في الدين لا يُقدِّمُ عليها إلا الفقيه لأن الرخصة إنما
تكون للضرورة. وإذا سُوِّغَتْ فلا يُستكثر منها. فإن قلت: أمّا ادعاء الناظم
أن الطي واقعٌ بعد الإضمار في الغزل، وأن الكف واقعٌ بعد العصب في النقص

فواضح ، وذلك لأن الإضمار إذا قُدِّر وقوعه أولاً بقي محلّ الطى ، وهو الرابع الساكن ، والعصب إذا قُدِّر وقوعه أولاً بقي محل الكف ، وهو السابع الساكن ، فيجد حينئذ كل من الطى والكف محلاً قابلاً لوقوعه ، وهذا ظاهر ، لا خفاء به . وأما ادعاءؤه أن الطى وقع بعد الخبن في الخيل ، وأن الكف وقع بعد الخبن في الشكل ، فليس بظاهر ، وذلك لأنك إذا خبنت « مستنعمان » المجموع الوتد أولاً بأن حذفته سينه ، وأردت طيه بحذف الفاء وجدت محلّ الطى مفقوداً ، وذلك لأنه إنما يحلّ في الرابع الساكن ، والفاء الساكنة صارت ثالثة لا رابعة ، وكذا إذا خبنت « فاعلاتن » المجموع الوتد بأن حذفته ألفه وأردت كفه بعد ذلك بحذف النون وجدتها سادسة لا سابعة ، ففقد محلّ وقوع الكف ، فكان ينبغي في مثل هذا أن يُقدّر الثاني أولاً ، وذلك بأن يُقدّر وقوع الطى والكف قبل الخبن فيصير الثاني الساكن قبل الخبن ثابتاً في مركزه فيجد الخبن محلاً لدخوله ، ولا ضير حينئذ .

قلت : هذا كلام وقع لبعض العروضيين وردّه بعض الحذاق بأن دخول الزحاف الثاني على الجزء إنما هو بالنظر إليه قبل التغيير الأول ، لأن التغيير طارىء فلا يُنظر إلى حالته ، وحينئذ فإلى إنما دخل في حرف رابع ساكن ، والكف إنما دخل في سابع ساكن . وأيضاً فما ذكر في السؤال أنه ينبغي تقديره هو تقدير على خلاف الواقع ، لأن المتكلم إذا تلفظ بالجزء وأدخل فيه تغييرين فإنما يدخلها فيه حالة تلفظه به ، الأول فالأول ، فوجب أن يكون التقدير كذلك ليطابق الواقع .

المُعَاقِبَةُ وَالْمُرَاقِبَةُ وَالْمُكَانِفَةُ

قال :

إذا السببانِ استجمعا لهما النَّجَا أو الفردُ حَتْمًا فالْمُعَاقِبَةُ اسمُ ذاك^(١)
أقول : إذا اجتمع السببان ولم تَجْزُ مزاحفتُهُما جميعًا ، بل وجب أحدُ
الأمرين ، إما سلامتُهُما معًا أو سلامةُ أحدهما فذلك هو الْمُعَاقِبَةُ . فقولُ الناظم
« لهما النَّجَا » جملةٌ في موضع الحال من ضمير « استجمعا » . وقوله « أو الفرد »
معطوفٌ على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض ، على مذهب من يراه
من النجاة .

فإن قلتَ : أين الرابطُ للحال بصاحبها من المعطوف ؟ قلتُ محذوفٌ إذ

(١) جاء في (د) هذا الهامش : « قوله « إذا السببان » ، أى الخفيقان ، ابتداءً أو بعصب
مفاعلتين فنتقل إلى مفاعلين ، أو بإضمار متفاعلين فنقل إلى مستفعلن ، (استجمعا) وفي بعض
الذيخ (اجتماعا) . (لهما النجا) يعنى السلامة من الزحف . فقوله السببان فاعل بفعل محذوف يدل
عليه اجتماعهما . وقيل مبتدأ خبره اجتماعهما ، « ولهما النجا » جملة في موضع الحال من ضمير المفاعل في
اجتماعهما ، أو من السببين على أنهما فاعل . وقد مرَّح في الصحاح بأنه يقال : استجمع الليل ،
إذا اجتمع من كل موضع . ثم عطف على المجرور بلا إعادة الجار على مذهب من يراه من
النجاة ، وفصل بين المعطوفين بالابتداء ضرورة . قوله : « أو الفرد منهما » ، أى ولأحدهما
النجا من الزحف ، ولا يجوز مزاحفتُهُما جميعا . وحيثُ قد فزاهما كالضدين فإنهما لا يجتمعان ،
ولكن يرتفان ، كالسواد والبياض ، والرابط للحال بصاحبها من المعطوف محذوف . إذ المعنى
أو الفرد منهما كما ذكر . انتهى . بصروى . قل التقاوسى (حتما) منصوب ، إما أن يكون
حالا من ضمير النجا في الاستقرار ، أو عند من لا يرى المجرور في مثل هذا متحذلا للضمير منتقلا
إليه من المنقدر استمر أو مستمر ، كالسيرانى وابن كيسان ، أو من ضمير في المجرور عند من يراه
في مثله كذلك ، كافارسى وكثير ، فعامله العامل في صاحبه ، ولما أن يكون مصدرًا وكذا
لضمير الجملة قبله على نهج قوله تعالى « كتاب الله عليكم » ، فتأصبه فعل من لفظة محذوف
وحوبا ، ولأن جملة حالا من الفرد ، وعامله ظاهر ، والأول هو الموافق لتربنا الكلام الناظم
وأمكن في المعنى على دقته . انتهى

وقوله تعالى « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » في سورة النساء : ٢٤ .

التقديرُ أو الفردُ منهما . وقوله « حتماً » حالٌ من « النجاة » الذى هو مبتدأٌ أو من ضميره المستكنِّ فى الظرف المستقر ، وهو خبره المتقدم ، إما على أن يُقدَّرَ ذاتهم ، أى وجوباً ، أو يُجعلَ بمعنى محتوماً ، أى واجباً ، أو يُجعلَ المصدر نفسه حالاً على جهة المبالغة .

فإن قلت : كيف سوَّغتَ الحالَ من المبتدأ وهم يظلمون القولَ بمنعه بنا ، على أن العاملَ فى الحال هو العاملُ فى صاحبها ، والابتداء لا يصلحُ للعمل فى الحال ، قلتُ : هذا على حدِّ قوله : (١) .

* لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلُ *

فصاحبُ الحال عند سيبويه النكرةُ ، وهو عنده مرفوعٌ بالابتداء ، والناصبُ للحال الاستقرارُ الذى تعلق به الظرفُ ، فما أجزته فى يدِ الناظم هو مثلُ هذا سواء ، وظاهرُ (٢) أن مقتضى ما وقع لسيبويه هنا أنه لا يلتزم صحة قولهم : والعامل فى الحال هو العاملُ فى صاحبها والله تعالى أعلم .

(١) سيبويه : ٢٧٦ ، وفيه « لمزة » ومنسوب لسكثير . ديوان كثير : ٢١٠ (طبعة الجزائر) . وفى معنى اللبيب ، ١ : ٩٠ (رقم ١٣٣) .

(٢) جاء فى (د) الهامش الآتى : قوله « وظاهر أن مقتضى ما وقع لسيبويه إلخ فيه نظر ، لأن العامل فى الحال وصاحبها متحد حقيقة ، لأن ذا الحال فى الحقيقة هو الضمير الذى فى الاستقرار العائد على المبتدأ بطريق المجاز تسمية للشيء باسم العائد عليه لكون الضمير العائد غير مأمور ، فأطلق عليه لكونه لإياه فى المعنى . أو يقال إن المبتدأ له جِهتان ، إحداهما أنه مبتدأ ، والعامل فيه من هذه الجهة هو الابتداء ، وليست الحال على هذه الجهة ، والثانية أنه فاعل فى المعنى بتأويل استقرار ، أو حصل لَمِيَّةٌ طَلَّلُ ، فالحال له بهذا الاعتبار ، واستقر عامل فيه بهذا الاعتبار انتهى كان به صاحب الحال ، وهو العامل فى الحال أيضاً ، فقد صدق أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، فظهر أنه ليس بين كلام سيبويه وكلام غيره منافاة . والله تعالى أعلم . بصروى .

قال :

لِلأَوَّلِ أَوْ ثَانِيهِ أَوْ لِكُلَيْهِمَا أَسْمُ صَدْرٍ وَعَجَزٌ قِيلَ وَالطَّرْفَانِ جاً^(١)

أقول : السببان المجتمعان وهما محلُّ المعاقبة تارةً يسكونان في جزء واحد ، وتارةً يسكونان في جزأين . فمثالُ كونهما من جزء واحد « مفاعيلن » في الطويل والهزج ، فالياء فيه تعاقبُ النون ، فإذا دخله القبضُ سَلِمَ من الكفِّ وإذا دخله الكفُّ سلمَ من القبض ، ولا يجوز فيه دخولُ القبض والكفِّ معاً ويجوز أن يسلمَ منهما معاً .

ومثال مجيء المعاقبة من جزأين « فاعلاتن فاعلن » في المديد ، فالنون من « فاعلاتن » تعاقب الألف من « فاعلن » ، فهما زوحف « فاعلاتن » بالكفِّ سَلِمَ « فاعلن » بعده من الخين ، ومهما زوحف « فاعلن » بالخين سلم « فاعلاتن » قبله من الكفِّ ، وكذا « فاعلاتن » الواقعُ أولَ عَجَزِ المديد يجتمع فيه سببان قبليتان ، وسببان بعديتان ، وذلك لأن تفعيله هكذا :

فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن

فالمعاقبةُ أيضاً متصورةٌ بين نون « فاعلاتن » الواقعِ آخرَ الصدر وألف « فاعلاتن » الواقعِ أولَ العجز ، وبين نون « فاعلاتن » هذه وألف « فاعلن »

(١) جاء في (د) الهامش الآتي : « قوله للأول » ، أي لجزء زوحف في الأول منه سلامة ما قبله ، كقولك في المديد في فاعلاتن فاعلاتن . وقوله « أو ثانيه » أي أو لجزء زوحف في ثانية ، أي الجزء وإن لم يجز له ذكر لفظي ، أي آخر الجزء ، وتجاوز في « ثاني » لذا أوقفه موقع الآخر ، وقيل ثانيه أي ثاني الأول ، أي مقابله ، وهو آخر الجزء لسلامة ما بعده . كقولك في المديد أيضاً : فاعلات فاعلن . وقوله « أو لكليهما » ، أي أو لجزء زوحف في كليهما ، أي أوله لسلامة ما قبله ، وآخره لسلامة ما بعده ، كقولك في المديد أيضاً : فاعلاتن فاعلات فاعلن ، فثبتت نون فاعلاتن قبله وألف فاعلن بعده . بصري .

الواقعة بعدها ، فُتتصورُ هنا ثلاثةُ أسماءَ ذَكَرَها الجماعةُ وهى : الصدر ، والعجزُ والطَّرْفان .

فأما الصدرُ فهو ما زوحف أولُه لسلامة ما قبله ، كقولك هنا : فاعلاتن فعلاتن . سُمى بذلك لوقوع الحذف فى صدر الجزء .

والعجزُ هو ما زوحف آخرُه لسلامة ما بعده كقولك : فاعلاتُ فاعلن . سُمى بذلك لوقوع الحذف فى عجز الجزء .

والطَّرْفانِ ما زوحف أولُه لسلامة ما قبله ، وآخرُه لسلامة ما بعده ، كقولك هنا : فاعلاتن فعلاتُ فاعلن ، فحينئذٍ إنما يقعُ الطَّرْفانِ فى الجزء الذى هو أولُ العجزِ بِشَكْلِ فتشبتُ نونُ «فاعلاتن» قبله وألف «فاعلن» بعده .

هذا ما قالوه وهو واضح ، ولا ألزِمُ تنزيله على كلام الناظم . فإنَّ عبارته لاتنfy بالمقصود ، ولم يشف الشارح الشريف فى تقريرها .

قال : وعادلَ الناظمُ فى هذا البيت بين أولِ شرطيه وآخرهما ، فردَّ الصدرَ إلى الأول ، والعجزَ إلى ثانيه ، والطرفين إلى كليهما . وسكَّن الناظم العجزَ تخفيفاً على حد قولهم فى عضد عضد ، وكَتِفَ كَتِف . هذا كلامه .

قال :

تَحِلُّ بِيْحَدُو كَاهِنِ بى وَجُزُّوْهَا

بَرَى مَتَى تُفَقِدُ وَقَدْ جَازَ أَنْ تُرَى

أقول : يعنى أن المعاقبة تحل فى الأبحر الرموز لها بقوله «يحدو كاهن بى» والباء الأولى ليست رمزاً وإنما هى ظرفية والباء الأخيرة ليست من الرموز

لأنها تقدمت . فأشار « بالياء إلى البحر العاشر وهو المنسرح ، والمعاقبة فيه واقعة في « مستعملن » الذي بعد « مفعولات » ، فتعاقب فاؤه سينه وذلك لأنهما لو أسقطا حتى يصير الجزء إلى « فعلتَن » وقبلها تاء « مفعولات » لاجتمع خمس حركات ، وذلك لا يتصور وقوعه في شعر عربي أبداً .

والهاء إشارة إلى البحر الثامن وهو الرمل ، والمعاقبة فيه واقعة بين نون « فاعلاتن » وألف الجزء الذي بعده .

والدال إشارة إلى البحر الرابع وهو الوافر ؛ والمعاقبة فيه تُتصور بأن يُعصب « مفاعِلتن » فينقل إلى « مفاعيلن » فتعاقب فيه الياء النون .

والواو إشارة إلى البحر السادس وهو المهزج ، والمعاقبة فيه بين ياء مفاعيلن ونونه كما تقدم . والكاف إشارة إلى البحر الحادي عشر وهو الخفيف ، والمعاقبة فيه بين نون « مستفع لن » وألف « فاعلاتن » ، فلا يجتمع خبن الجزء الثاني مع كف الأول .

والألف إشارة إلى البحر الأول وهو الطويل ، والمعاقبة فيه بين نون مفاعيلن ويائه كما مر .

والهاء إشارة إلى البحر الخامس وهو الكامل . وبيان المعاقبة فيه أن « متفاعِلن » يُضمَر فينقل إلى مستعملن فتعاقب سينه فاءه .

والنون إشارة إلى البحر الرابع عشر وهو المجتث ، والمعاقبة فيه بين نون « مستفع لن » وألف « فاعلاتن » كما تقدم في الخفيف ، وذلك لأن « مستفع لن » فيها مركب من سبعين خفيفين ووتد مفروق بينهما .

وقول الشريف « مركب من سبعين خفيفين بينهما وتد مفروق » فيه نظرٌ يظهر بالتذكر لما سبق في أول الكتاب .

والباء إشارة إلى البحر الثاني وهو المديد ، فتعاقب فيه نون فاعلاتن ألف الجزء الذى بعده .

وقوله : « وجزؤها برى متى تفقد » ، وقد جاز أن ترى » ، قال الشريف : يريد أن الجزء الذى يسلم من الزحاف للمعاقبة وهو سائغ فيه يسمى بريئاً . وحقيقة البرى أنه جزء عاقب بثبات حرف من أوله أو من آخره جزءاً بعده سقط من صدره ، أو جزءاً قبله سقط من عجزه .

قلت : وفى شرح عروض ابن الحاجب لابن واصل ما نصه . « والبرى ما سلم من المعاقبة التى فيها الصدر والعجز والطرفان ، وكذا قال غيره . فإذا ن قوله « وقد جاز أن ترى » جملة خالية من الضمير النائب عن الفاعل فى قوله « تفقد » .

ويتجه على الناظم اعتراض فى إطلاقه القول بأن جزء المعاقبة على الصفة المذكورة برى مع كونه مخصوصاً بما تقدم . لكن وقع فى كلام ابن برى وغيره أن البرى ما سلم من المعاقبة ، فظاهره سواء كانت المعاقبة مما فيه الطرفان أو لا . وهو موافق لإطلاق الناظم .

قال :

ومنعتك للضدين مبدأ شطر لم بأربهما كل مراقبة دما

أقول : المراقبة هى أن لا يزاحف السببان المجتمعان ولا يسلمان من الزحاف ، بل لابد من مزاحفة أحدهما وسلامة الآخر . وهو مراد الناظم ، وذلك لأن الضدين هما مزاحفة السبيين جميعاً ، وسلامتهما جميعاً . فإذا امتنعنا لم مزاحفة أحدهما وسلامة الآخر ، فتجامع المراقبة المعاقبة فى أنه إذا حذف أحد الساكنين

من السبيين ثَبَتَ الآخر وجوباً ، ونفارقها في أن المعاقبة يجوز فيها إثباتهما معاً والمراقبة يُمتنع فيها ذلك .

ويقع الفرق بينهما أيضاً بأن المعاقبة تكون بين السبيين المتلاقين كانا في جزء واحد ، أو في جزأين ، والمراقبة لا تكون إلا إذا كان السبيان متجاوزين في جزء واحد .

وسُميت مراقبة لأنها يُراقب فيها حذفُ أحدِ الساكنين فيثبت الآخر ، أو ثبوته فيحذف الآخر .

وقوله « مبدأ شطر لم » . يعني أن المراقبة تحلُّ في مبدأ كلِّ شطرٍ من شطور البحرين الرموز لها باللام والميم ، وهما الثاني عشر وهو المضارعُ المشارُ إليه باللام ، والثالث عشر وهو المقتضبُ المشارُ إليه بالميم .

فإن قلتَ علامَ يعودُ الضميرُ من قوله « بأربعها » ؟ قلتُ على مبادئ الشطور الأربعة المفهومة من السياق ، وذلك لأن كلَّ بحر له شطران ، ولكلِّ شطرٍ منهما مبدأٌ ، فالمضارعُ في الاستعمال مجزوء ، وزنته :
مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن فاع لاتن .

والمقتضبُ كذلك ، وزنته :

مفعولاتُ مستفعِلن مفعولاتُ مستفعِلن .

فمبدأ الشطر الأول من المضارع « مفاعيلن » وكذا مبدأ شطره الثاني . ومبدأ الشطر الأول من المقتضب « مفعولات » وكذا مبدأ شطره الثاني . فإذاً هي أربعة مبادئ . والمراقبة ثابتة في جميعها فلا يجوز في شيء منها إثباتُ السبيين معاً ولا حذفهما معاً . ولا بد من سلامة أحدهما ومزاحفة الآخر .

فإن قات: فكيف أنت العدد والمعدود مذكر؟ قلت، مرانا أن الكسائي يجيزه إذا كان المعدود محذوفاً. وقال به غيره. فيجوز تخريج ذلك على هذا المذهب.

وجوز الشريف عود الضمير على الأسباب الأربعة في البيت، وهما اثنتان في أول المصراع الأول منه واثنتان في أول المصراع الثاني، وذلك « عيلن » في المصراعين من المضارع و « مفعو » في المصراعين من المقتضب. وأنت لأنه أول السبب بالكلمة أو باللفظة. قال: ويسوغ أن يريد بالأربع ثوائى الأسباب، وهى الحروف السواكن والحرف يُذكر ويُؤنث، فقال « بأربعها » فلحظ التأنيث.

قال:

وأبحر طى جز مكافئة لها بكملمها فافعل بها أيها تشا

أقول: المكافئة هى جواز سلامة السبين المجتمعين، ومزاحفتها معاً، وسلامة أحدها ومزاحفة الآخر. وهو معنى قول الناظم « فافعل بها أيها تشا » وتدخل في أربعة أبحر، وهى البحر التاسع وهو السريع المرموز له بالياء. والبحر العاشر وهو المنسرح المرموز له بالياء. والبحر الثالث وهو البسيط المرموز له بالجيم. والبحر السابع وهو الرجز المرموز له بالزاي.

وقوله « بكلمها » يعنى أن المكافئة إنما تدخل في هذه الأبحر في الأجزاء الكمل السالبة من قص العلل، وذلك كضرب العروض الأولى من المنسرح، لأن الطى لازم له.

قال الشريف: وذكر الناظم بحر المنسرح أولاً فيما يكون فيه المعاقبة ثم ذكره هنا فيما يسوغ فيه حذف الساكنين معاً. ووجه ذلك أن أجزاءه تختلف، فأما « مستعملن » الواقع في أول شطريه فحذف الساكنين فيه جائز

قات : وكذا « مفعولات » كما يؤخذ من الشواهد . ولا وجه للتخصيص
بمستفعلن المذكور .

وأما « مستفعلن » الذي يلي « مفعولات » فلا يجوز حذفهما فيه لأن قبله
تاء « مفعولات » وهي متحركة ، فلو دخل « مستفعلن » الخليل لاجتماع فيه
خمس متحركات . ولذلك لا يعدّه بعض العروضيين من باب المعاقبة ، إذ امتناع
حذف الساكنين إنما هو لأمرٍ عارضٍ فيه ، فتأمل ، انتهى كلامه . فإن قلت :
كيف ساء الابتداء بقوله « مكانة » وهي نكرة محضة لاسمٍ لا مبتداء بها ؟
قلت هي موصوفة بقوله « لها » والخبر قوله « بكلمها » فالسوء موجود فلا إشكال .

عِلَلُ الْأَجْزَاءِ

قال :

وما لَمْ يَكُنْ مِمَّا مَضَى أَذْعُ بِعِلَّةِ
زيادته والنقص فرقا لذى النّهى

أقول : مقتضى هذا الكلام أن تكون العلة عبارة عن التغيير الذى لا يكون فى ثوانى الأسباب ، وعلى ذلك مشاه الشريف .

فإن قلت : لا نزاع فى أن القصر من العلل ، وهو حذف ساكن السبب الخفيف من آخر الجزء . وإسكان المتحرك قبله ، فهذا تغيير فى ثانى السبب قطعاً ، فيلزم أن لا يكون علة ، وهو باطل ، قلت : هو وإن كان فيه تغيير ثانى السبب بإسقاطه لكن ليس هذا تمام مُسَمَّاه ، وإنما مُسَمَّاه تغيير ثانى السبب بحذفه ، وتغيير أوله بإسكانه . والمراد بقولهم : الزحاف تغيير ثانى السبب أنه تغيير الثانى فقط ، فزال الإشكال .

فإن قلت : من خاصّة العلة لزومها حيث وقعت ، وقد عدّ الناظم الخزم ، بالزاي ، من علل الزيادة ، فيلزم على هذا أن يكون لازماً وهو باطل ، قلت : قد يتخلف اللزوم لعارض . وهذا كذلك ، ضرورة أن هذه الزيادة خارجة عن وزن البيت .

وفى عبارة الناظم ما يقتضى عدم اللزوم ، فإنه حكّم على هذا النوع من العلل بالقبح ، بل جعله أقبح ما يرى . ولا يتأتى القول بذلك مع لزومه . وقسم الناظم العلة إلى زيادة ونقص . وسيأتى تحقيق ذلك .

وتوله « فرقا » مفعول لأجله ، والماثل فيه « ادع » أى سَمَّ ما لم ينقض
من التغيرات علة وما مضى منها زحافاً ليحصل الفرق بين اللقبين ، فترتب على
كل حكم مقتضاه .

قال :

فَرِدْ سَبَبًا خِفًا لِتَرْفِيلٍ كَامِلٍ بِغَايَتِهِ مِنْ بَعْدِ جُزْءٍ لَهُ اهْتِدَى
أقول : قد سبق أن العلة على قسمين : زيادة ونقص ، فقدم الناظم أقسام
النقص من حيث أن جميع حروف الجزء مع الزيادة باقية لم يذهب منها شيء
ولا كذلك مع النقص . وللاول على الثانى مزية .
إذا تقرر ذلك فن أنوع الزيادة الترفيل ، وهو زيادة سبب خفيف
على آخر الضرب من مجزوء الكامل . والمراد بالغاية هو الضرب ،
وكلامه واضح .

والترفيل فى اللغة إطالة الذيل . يقال ذيل مرقل أى مطول ، ومنه قولهم :
فلان يرقل فى ثوبه ، الذى يجر ذيله زهواً . ولما كانت هذه الزيادة هى أكثر
زيادة تقع فى الآخر سُمى ترفيلاً .

قال :

وَمَجْزُوءٌ هَجٌّ ذَيْلُهُ بِالسَّكَنِ ثَامَنًا
وَسَبْعٌ بِهِ الْمَجْزُوءُ فِي رَمَلٍ عَرَا

أقول : التذييل زيادة حرف ساكن على وتد مجموع فى آخر الجزء ،
ويدخل فى الضربين المجزوين من بحرين هما الخامس ، وهو بحر الكامل
المشار إليه بالهاء من « هج » . والثالث وهو بحر البسيط المشار إليه بالجيـم .
والمراد بالسكن ذو السكون ، وهو السكون ، أى الحرف الساكن ، « وثامنا »

حال من المجزور فيصير « متفاعِلن » في السكامل « متفاعِلان » و « مستفعِلن » في البسيط « مستفعِلان » .

قال ابنُ برّي : وإنما آثروا زيادةَ النون دون ما عداها من الحروف قياساً على زيادة التنوين في آخر الاسم لأنها نونٌ في اللفظ ، وتزاد في آخر الأسم بعد كاله ، كما أن هذه زيدت في آخر الجز ، بعد كاله ، ولما كانت النون الزيدة ساكنةً ، وكانت النونُ الأصليةُ قبلها كذلك ، والتقى ساكنان ، أبدل من النون الأولى الأصلية ألفاً كما تُبدل النونُ الخفيفة والتنوينُ ألفاً في الوقف ، لأن الساكنين يجوز اجتماعهما إذا كان أحدهما حرف مدٍّ ، لأن ما فيه من المد يقوم مقام الحركة .

والتذليلُ ، ويقال الإذالة أيضاً ، مأخوذٌ من ذبل الثوبِ والفرس وغيره ، شبه الحرفُ الزائد به .

والتسبيغُ زيادةُ حرفٍ ساكن على سبب خفيف من آخر الجزء ولا يكون إلا في المجزوء من بحر الرمل ، ويقال فيه أيضاً الإسباغ ، لأنه مصدرُ أسبغه إذا أطاله . يقال ذبلُ سابغ أي طويل ، فلما كان هذا الحرف يطيل الجزء سُمي إلحاقه به إسباغاً وتسبيغاً على صيغة بناء التكثير .

فإن قلت : ماذا أراد الناظمُ بقوله « عرا » ؟ قلت : كأنه ينظر من طرفٍ خفي إلى ما حُكي عن الزجاج من أن هذا الضرب من الرمل قليلٌ جداً ، وأنه موقوف على السماع ، فكأنه يقول وسبغٌ بالحرف الثامن الساكن المجزوء من الرمل حالةً كونه قد « عرا » أي نزل به من حيث سماعه من العرب . وإلا فحقه أن لا يزداد لأنه لم يكن كثيراً يُقاس عليها كما اتفق لغيره من ضروب الزيادة ، فتأمله وحرره .

قال :

وإن زدت صدرَ الشطرِ مادونَ خمسة

فذلك خَزَمٌ وهو أقبحُ ما يُرى

أقول : الخَزَمُ هو زيادة حرفٍ إلى أربعة في أول البيت ، وحرفٍ أو حرفين في أول العجز . سميت هذه الزيادة خَزَمًا بالزاي تشبيها لها بخَزَم البعير ، وهو أن تُجعلَ في أنفه خِزَامَةٌ ، والعلاقةُ بينهما الزيادة الموصلة إلى المراد . وما أحسن قول السراج الوراق :

وقائلٍ قال لي ومثلي يرجعُ في مثل ذا لمشلة

لَمْ خَزَمَ الشمرُ قلتُ حتى يقادَ قسرًا لغير أهله

وأكثر ما يجيء الخَزَمُ في أول البيت . ومجيئه في أول النصف الثاني قليل . ولم يجيء فيه بأزيدَ من حرفين . قال الصفاقسي : ووجهُ مجيئه فيه أن البيت قد يكون مصرعاً ، فكان أولَ نصفه الثاني أولُ البيت . قلت : وفيه نظر . ووجهُ بعضهم بأنه لما جاز في أول العجز الخَزَمُ ، بالراء ، وهو النقصان جاز فيه الخَزَمُ ، بالزاي ، ليكون الشططُ له تارةً وعليه أخرى . واعتُرض بأن تعاميل جواز الخَزَم بالحمل على جواز الخرم ليس أولى من العكس . ووجهُ أيضاً بشبهه أوائلَ الأبيات بقطع ألف الوصل فيه ^(١) . واعتُرض بتوجه السؤال في ألف الوصل كما في الخَزَم .

(١) الضمير في قوله « بشبهه » عائد إلى العجز ، وكذلك في قوله « فيه » . يعنى - فيما يبدو - أنه كما جاز قطع ألف الوصل في العجز قياساً على قطعها في الصدر ، كذلك يجوز بالتباس نفسه الخَزَم في العجز . انظر في الجزء الثاني من سيبويه شاهداً على ابتداء الشطر لثاني بألف الوصل بعد قطع قول الشاعر :

ولا يبادرُ في في الشتاء وليدنا ألقدرَ ينزلها بغير جمال

وقول أبيد :

أو مذهبٌ جددٌ على ألواح الناطقُ المزبورُ والمختومُ

إذا تقرر ذلك فكلام الناظم معترض من جهة أن قوله « صدر الشطر »
أعم من أول النصف الأول وأول النصف الثاني ضرورة أن « صدر الشطر »
صادق على كل منهما . والخزم بما دون خمسة الذي هو صادق بأربعة أحرف
إنما يكون في أول الشطر الأول ولا يكون في أول المعجز إلا بحرف أو بحرفين
خاصة ، فمثال مجيئه في الأول بحرف واحد قوله : ^(١)

وَكأنَّ أَبانًا في أَفانين وَدَقِه كَبير أناسٍ في بَجادٍ مُزَمِّلٍ

خُزم بحرف واحد ، وهو الواو .

ومثاله بحرفين قوله :

بامطر بن ناجية بن سامة لاني أَجَنى وَتُغلقُ دوني الأبوابُ

خُزم بحرفين وهما الياء والألف .

ومثاله بثلاثة قوله :

لقد عَجِبْتُ لِقومِ أَسلموا بَندَ عَزَمِ

إِمامَهُمُ لِلْمُنكَراتِ وَلِلْعَدْرِ

خُزم بثلاثة أحرف ، وهي قوله : « لَقَدَ » .

ومثاله بأربعة أحرف قوله :

اشدُّ حِيازِيكَ للموتِ فَإِنَّ الموتَ لَاقِيكا

خُزم بأربعة أحرف ، وهي قوله « اشدد » .

ومثاله أولُ العجز بحرف واحد قوله :

كلما رابك مني رائبٌ ويعلمُ الجاهلُ مني ما علمُ
خُزمُ بالواو من قوله « ويعلم » .

ومثاله فيه بحرفين قول طرفة : ^(١)

هل تذكرون إذ تقاتلكمُ إذ لا يضُرُّ مُعَدِمًا عَدَمُهُ

خُزمُ في الصدر بهل وفي العجز بإذ . لا يقال : « لانسلم أن هذا البيت مخروم
لا في الصدر ولا في العجز لجواز أن يكون من الكامل ، وعروضه هذا وضربه
كذلك ، ودخل الجزء الذي هو أول الصدر الإضمار ، وكذا أول العجز ،
ودخل جزئي الحشو من المصراعين الوقص » ، لأننا نقول يصُدُّ عن ذلك قوله
في القصيدة التي منها هذا البيت :

للفتى عقلٌ يعيشُ به ، حيثُ تهدي ساقه قدمُهُ

وهذا من المديد قطعاً ، فتمين أن يكون باقي القصيدة كذلك ، وتمين أيضاً
القول بالخزم في البيت المستشهد به ككاذُ كر .

فإن قلت : قد جاء الخزمُ بأكثر من أربعة أول البيت كقول الشاعر :

ولكنني علمتُ لما هُجرتُ أني

أموتُ بالهجر عن قريبٍ

فقوله « ولكنني » كخزم ، وهو ثمانية أحرف إن روى بنون الوقاية ،
وسبعة إن روى بدونها ، وعلى كل تقدير فيردُّ على الناظم ، قلت : هو من
الشذوذ بحيث لا يلتفت إليه ولا يُعْمَلُ عليه . وقوله « وهو أقبح ما يرى »

قال الشريف : يريد أن الخزم قبيح جداً ، ولذلك لا يجوز المولد استعماله . قلت : ظاهر قول ابن الحاجب « وخزمهم جائز » وهو زيادة حرف أولاً ، وإلى أربعة قبلاً » أن الخزم جائز . وأنه مقبول عند الأئمة . فإذا لامانع للمولد من استعماله ، وإن كان تركه أولى بكل حال .

قال الصفاقسي : وزعم بعض الناس أن الخزم ليس عيباً بخلاف الخرم وهو النقص ، لخروج الزيادة عن البيت فلا يخل بالوزن . قال : وفيه نظر ، فإن الخزم بالحرف الواحد ، والوقوف عليه ، والابتداء بما بعده ، متعذرٌ لشدة طلبه له ، وكذا إذا وقع حشواً . قال : والأولى ما قاله أبو الحكم : « إن السكامة الخزوم بها إن أمكن الوقوف عليها ووقعت وسط البيت كانت عيباً لإخلالها بالوزن ، فإن وقعت أوله لم تكن عيباً لخروجها عن البيت بإمكان الوقوف عليها ، وإن لم يمكن الوقوف عليها كان الخزم بها قبيحاً ، إلا أنه في حشو البيت أقبح لارتباطه بما قبله . ثم هي إمامنفصلة ، أو في حكم المنفصلة ، وانفصالها أكثر . وكيف ما كان فدخله في جميع البحور جائز » .

هذه عبارته ، قلت : ولعدم اختصاص الخزم ببحدون بحر كما ذكره أطاق الناظم حيث قال « صدر الشعار » فلم يتيده ببحر فقههم عدم الاختصاص . ثم قال الصفاقسي : « ودليل قبول الخزم أنه زيادة غير مخلة بوزن البيت ولا بمعناه ، فيقبل قياساً على النثر في نحو قوله تعالى : ﴿ فيها رحمة من الله ﴾ ، على أنا نقول : زيادتها أول البيت أولى لضيق الوزن عن الوفاء بالمعنى . لا يقال : لا نسلم عدم إخلالها إذ قد تكون شديدة الاتصال بالبيت على ما مر ، لأننا نقول ، مرادنا بعدم إخلالها أي في حال زيادتها بخروجها عن الوزن لا حالة حذفها . سلمناه ، لكن مرادنا زيادتها في الحكم لا في المعنى ، كحكمهم بزيادة « لا » في قولهم : جئت بلا زاد ، وغضبت من لاشي » ،

مع أن حذفها مخل . لا يقال : يلزمكم عدم جواز الخزم بأكثر من حرفين أو ثلاثة ، لأنه لم تقع الزيادة في النثر بأكثر منها . وهو أصلكم الذي قسم عليه ، لأننا نقول ، الجمع بينهما إنما وقع بمطلق الزيادة لا بزيادة حرف أو حرفين أو ثلاثة . سلمناه إلا^(١) أنه إذا جاز في النثر بحرفين أو ثلاثة جاز في النظم بأكثر لضيق الوزن عن الوفاء بالمعنى والله أعلم انتهى كلامه .

قال :

وحذف وقطف وقصر القطع حذو

وصلم ووقف كشف الحرم ما انفري

مواقعها أعجاز الأجزاء إن أتت

عروضا وضربا ما عدا الحرم فابتدا

أقول : لما أنهى الناظم الكلام على أنواع الزيادة أخذ في أنواع النقص إجمالا ثم تفصيلا ، فعددها هنا أولاً ، ثم فسرهما ، وذكر محال وقوعها على التعيين ثانياً ، كما تراه بعد هذا ، فقوله هنا « ما انفري » مبتدأ مؤخر وخبره مقدم ، وهو قوله « حذف وقطف إلى آخره » ، وثم حرف عطف محذوف ، أي وقصر والقطع وكشف والخزم . ومعنى قوله « انفري » انقطع ، ولا شك أن في كل من هذه التغييرات حذفاً من اللفظ فهو اقتطاع لبعضه .

ثم أخبر أن مواقع هذه الألفاظ أعجاز الأجزاء على شريطة أن تقع عروضا وضرباً ، وأن ذلك حكم ثابت لجميعها ، إلا الحرم فإنه يقع ابتداء وهو أعم من

(١) جاء في (م) بعد قوله « إلا » قوله : « . . . أنا نبتع أنه لم تقع الزيادة بأكثر من ثلاثة في النثر ، سلمناه إلا . . . » ثم تابع القول كما في المتن .

ابتداء الصدر وابتداء العجز ، وإن كان وقوعه في أول العجز قليلا ، وربما نام بعضهم . وسيأتى الكلام عليه .

فإن قلت : مما إذا استثنى الخرم ؟ أمن الجملة الأولى ، وهي الأسمية أم من الثانية وهي الفعالية ؟ قلت : هو مستثنى من كلتا الجملتين ، فإن الخرم لا يقع في عجز جزء ولا في عروض ولا في ضرب ، ولعل في قوله « فابتداء » إشعاراً بذلك ، أى إنما يكون الخرم ابتداء في كل وجه فهو في ابتداء الجزء الواقع في ابتداء البيت ، ولا يجوز أن يعود الاستثناء إلى الجملة الأخيرة فقط لأن حكم الجملة الأولى يكون منسجماً عليه ، وهو وقوعه في عجز الجزء وذلك باطل ، وكذا لا يجوز أن يكون الاستثناء من الجملة الأولى فقط لأنه يلزم حينئذ وقوع الخرم في العروض أو الضرب وهو باطل أيضاً .

قال الشريف : وكلها معنى التغيرات اللاحقة للأجزاء تنقسم ثلاثة أقسام : قسم يلحق ثوائى الأسباب ولا يكون إلا في حشو الأبيات ، وهو الزحاف . وقسم يلحق الأوتاد خاصة وتنفرد به المبادئ وهو الخرم . وقسم يلحق الأوتاد والأسباب معاً وتنفرد به أعاريض الأبيات وضروبها وهو العلل . قلت : وفي هذا تصريح بأن قبض عروض الطويل مثلاً لئلا يزحاف فتأمل .

قال :

ففي حاسبوك الحذف للخف واقطفن

به أمر سَكْنِ بدّ والأثقل اتقى

أقول : اشتمل هذا البيت على تبين المراد بالحذف والقطف وعلى تعيين الأبحر التى يدخلانها . فالحذف عبارة عن إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء ،

فيدل عليه قوله قبل ذلك « مواقعها أعجاز الأجزاء » ، ويدخل في ستة أبحر،
وهي الثامن وهو بحر الرمل الرموز له بالخاء من قوله « حاسوبك » ، والأول
وهو بحر الطويل الرموز له بالألف ، والخامس عشر وهو بحر المتقارب
الرموز له بالسين ، والثاني وهو بحر المديد الرموز له بالباء ، والسادس وهو
بحر الهزج الرموز له بالواو ، والحادي عشر وهو بحر الخفيف الرموز له
بالكاف ، « والخف » هو الخفيف . قال امرؤ القيس :

يَزِلُّ الغلامُ الخفَّ عن صَهَوَاتِهِ
كما زَلَّتِ الصفواءُ بالمتنزلِ

وتسمية هذا التفسير بالخذف أمر ظاهر وكأنهم سموه باسم الأعم .
والقطفُ عبارة عن إسقاط السبب الخفيف وإسكان المتحرك قبله ،
ولا يكون إلا في بحر واحد وهو الوافر الذي هو رابعُ البحور الرموز له
بالدال من قوله « بد » ، وقد علم أن « مفاعلتن » هو جزء الوافر ، فإذا أردتَ
قطفه حذفتَ السبب الخفيف من آخره وهو « تن » ، وأسكنتَ المتحركَ
الذي قبله وهو اللام التي هي ثاني سبب ثقيل فيصير « مفاعل » بإسكان اللام
فيُعبر عنه بفعولن . والضمير من قوله « به » راجع إلى حذف الخف . والمرادُ
بالسكن التسيكين ، فهو مصدر محذوفُ الزوائد .

والباء من قوله « بد » ظرفية بمعنى « في » لاحرف مرموز به للبحر
الثاني وهو المديد ، لأنه ليس لنا في المديد جزء آخره سبب خفيف وقبلة
متحرك حتى يدخله القطف ، فالإلباس مأمون .

فإن قلتَ : ماذا أراد الناظم بقوله « والأثقلُ اتقى » ؟ قلتَ : قال
قال الشريفُ : يريد أن « مفاعلتن » في الوافر إذا دخله القطفُ فحذف

السببُ الخفيفُ وسُكِّنَ اللامُ قبله بتي « مفاعل » وصار السببُ الثقيلُ خفيفاً ،
فذلك الذي أراد الناظم . وبذلك يتبين أن القطف لا يكون إلا في الوافر .

قلتُ : أو يكون المرادُ بذلك الإشارةُ إلى نفى قول من زعم أن القطف
عبارة عن حذف السبب الثقيل حرصاً على قلة التغير ما أمكن ، لأنه على
هذا التقدير علةٌ واحدةٌ ، وعلى الأول يكون مركباً من علةٍ وزحاف ، وهما
الحذفُ والعصبُ ، وقلةُ التغيرِ أولى .

قال بعضهم : ولا قائلَ به : وهو وهم فاحش ، لأن مخترع هذا العلم وهو
الخليلُ هو القائلُ في القطف بالمقالة الأولى . أفترأه يقول إنه مسبوقٌ بالإجماع
مع أن معنى القطف لغةٌ هو المناسب لما ذهب إليه الخليلُ ، وذلك لأن الشجرةَ
إذا قُطفت تعاق بها شيءٌ من الشجرة ، وعلى التقدير الأول فالجزءُ كذلك ،
لأنه لما حُذف منه السببُ الخفيفُ عَلِمَتْ به حركةُ السببِ الآخر ، ولا
كذلك على التقدير الثاني ، وأيضاً فإنه يلزم على التقدير الثاني دخولُ العلة في
حشو الجزء ، ولا نظير له فتأمل .

قال :

وحسبك فيها القصرُ حذفك ساكناً

وتسكينُ حرفٍ قبله إذ حكى العصا

أقولُ : يعنى أن القصرَ عبارةٌ عن حذف ساكن وإسكان حرف قبله
بشرط أن يكون من سبب خفيف . وهذا القيدُ مذكور في البيت الثاني .
وأشار إلى وجه التسمية بقوله « إذ حكى العصا » يريد أن ما دخله القصرُ
يُسمى مقصوراً لأن الجزء قُصر عن التمام ، كما قُصر الاسمُ المقصورُ كالعصا والرحى
عن المد ، أى حَكَى الأسماءُ المقصورة . هكذا قرره الشريف .

قلت : ويمكن أن يكون إشارة إلى القولين في تسمية المتصور بهذا الاسم . وذلك لأن منهم من قال : سُمي بذلك لكونه قُصر عن الحركة أى مُنع منها . وقيل : سُمي بذلك لكونه مُنع عن المد، فكذا الجزء المتصور يحتمل أن يكون سُمي بذلك لأنه لما حُذِفَ آخره وأُسكن ما قبله مُنع من الحركة ، أو لأن الجزء قُصر عن التمام كما قُصر الاسم المتصور عن المد ، والله أعلم .

ويدخل القصر في أربعة أبحر رَمَزَ لها بقوله « حسبك » ، فالحاء رمز للبحر الثامن وهو الرمل . والسين رمز للبحر الخامس عشر وهو المتقارب . والباء رمز للبحر الثاني وهو المديد . والكاف رمز للبحر الحادى عشر وهو الخفيف .

قال :

كذا القطعُ لَكِنْ ذاك في سبب جَرَى

وفى وتَدِ هذا وجَهْزُ له حَوَى

أقول : يريد أن القطع مماثل للقصر في أنه حذف ساكن وتسكين حرف قبله ، لكن ذاك وهو القصرُ مخصوصٌ بالسبب الخفيف ، فيكون عبارة عن حذف آخر السبب الخفيف وإسكان الحرف الذى قبله . وهذا ، وهو القطع ، مخصوصٌ بالوتد المجموع فيكون عبارة عن حذف ساكن الوتد المجموع وإسكان الحرف الذى قبله . وأنشد ابن الخطيب في الإحاطة لبعض الأندلسيين :

يا كاملاً شوقى إليه وافِرٌ وبسيطٌ وجَدِي فى هواهُ عَزِيزٌ
عاملت أسبابى لديك بقطعها والقطع فى الأسباب ليس يحوزُ

فأحسن فى التورية . وأشار الناظم بقوله « جهز » إلى الأبحر التى يدخلها

القطع ، فالجيم رمز للبحر الثالث وهو البسيط . والهاء رمز للبحر الخامس وهو الكامل ، والزاي رمز للبحر السابع وهو الرجز ، وسمى قطعاً لأنه يقطع الجزء عن تمامه .
قال :

وحذفك مجموعاً دَعَوْا حذفاً كاملاً

وإلا فصلمٌ والسريعُ به ارتدى

أقول : الحذفُ بحاء مهملة فذالين مُعجمتين ، إلا أن الناظم سَكَنَ العين المفتوحة على قبحه لأجل الضرورة ، وهو حذفٌ وتدي مجموع من آخر الجزء ، ولا يكون إلا في « متفاعلين » فإذن لا يكون إلا في بحر الكامل كما صرح به الناظم . وقال ابن برّي وتبعه الصفاقسي : ولا يكون إلا في « مستفعان » المجموع الوجد و« متفاعلين » . قلت : وهو غلط فإنه ليس لنا بحر فيه « مستفعان » يدخل فيه الحذفُ أصلاً ، وإنما يدخل في الكامل والأستقراء يحقّقه .

فإن قلت : سيأتي أن للكامل عروضاً حذّاء لها ضربٌ أحدُ مضمَرٍ على زنة « فعِلن » ، ولا شك أن « متفاعلين » يدخله الإضمار أولاً فينقل إلى « مستفعان » ، ثم يُحذف منه الوجد المجموع فيصير « مستف » فينقل إلى « فعِلن » ، فلعلهما أرادا ذلك . قلت : هو بعيد جداً وظاهرُ عبارتهما يقتضي أن « مستفعان » جزء أصلي ، ويدخله الحذفُ مع ذلك ، كما أن « متفاعلين » كذلك .

فإن قلت : سيأتي أن بعض العروضيين حكى للبسيط الجزء ، عروضاً حذّاء مخبونة ، وحكى أيضاً استعمال المشطور من الرجز أحدَ مسبغاً ، فهذان بحران وَقَعَ في كل منهما الحذفُ في « مستفعان » . قلت : هذا من الشذوذ بحيث لا يلتفت إليه ولا يُبنى القواعد الكلية عليه .

قال ابن بَرِي : وكان حَقُّهُ أَنْ يَدْخَلَ « فاعْلَن » إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ فِيهِ .

قال الصفاقسى : وعلمته عندى ما يؤدى إليه دخوله فيه من بقاء الجزء على سبب خفيف ولا نظير له . ولا يقال بل نظيره موجودٌ ، وهو عروضُ المتقارب المحذوفة ، فإنَّ القطعَ يجوز دخوله فيها فتبقى حينئذ على متحرك وساكن ، لأننا نقولُ المتحركُ والساكنُ فيها بَقِيَّةٌ وتدِيرُ وهو أقوى من السبب فافترقا .

قلتُ : الوند أقوى من السبب لزيادة حروفه عليه ، فإذا خرج عن صورة الوند وانتقل إلى هيئة السبب زال ما به الأمتيازُ في القوة ، فلا نسلم أنه حينئذ أقوى . والحدُّ لغةً الخفةُ ، ومنه قولهم قِطَاطٌ حَدَّاءُ ، ولَمَّا حُذِفَ الوندُ من آخر الجزء خَفَّ فُسميَ حَدَّاءُ ، وهو في اللغة القِصْرُ ، ومنه قولهم : حمارُ أَحَدٍ ، وقولُ الفرزدق : (١)

أَوَّلَيْتَ المِراقَ ورافديه فزارياً أَحَدًا يَدِرُ القميصَ

كُنْتُ بِقِصْرِ كَمِّهِ عَنِ تَشْمِيرِ يَدِهِ لِلسَّرِقَةِ . ويمكن أن يكون تسميةُ الجزء أَحَدًا لهذا المعنى . وصاحبُ العقد وابنُ السَّيِّدِ يقولانه بالجيم ودالين مهملتين ، وهو لغةُ القطع . وقولُه « وَإِلَّا فَصَلِّ » أى وَإِلَّا يَكُنْ الوندُ المحذوفُ مجموعاً بل كان مفروقاً فهو الصلَمُ ، فالنقطةُ إنما هو الوصفُ لا الموصوفُ ، ولا يدخلُ إِلَّا فى السَّريع ، وهو مراده بقوله : « والسَّريعُ به ارتدى » ، وفيه على رأى صاحب التلخيص استعارةٌ بالكناية واستعارةٌ تخيلية ، وذلك لأنه أضمر فى نفسه تشبيهَ البحر الذى يدخله هذا النوعُ من التَّغيير برجلٍ ظاهرِ النقص ، ودل على هذا التشبيه المضمَرُ فى النفس بأنَّ أثبتَ للمُشَبَّهِ أمراً مختصاً به وهو هنا

الارتداء . فتشبيه البحر بالرجل الذي هذا شأنه استعارة بالكناية ، وإثبات الارتداء له استعارة تخيلية .

والصِّلَم لغةً قطع الأذن . يقال : رجل أصلم ، إذا كان مستأصل الأذنين ، وقد صَامَتْ أذنه أصلها صلما ، إذا استأصلتها ، فسمي حذف الوتد المفروق من الجزء صلماً تشبيهاً بذلك .

قال :

ووقفٌ وكشفٌ في المُحرَّك سابعاً

فأسكن وأسقط بحر طى ول الهدى

أقول : الوقف والكشف يشتركان في أنهما تغيير الحرف الأخير من « مفعولات » ، لكن الوقف تغيير لهذا الآخر بإسكانه ، والكشف تغيير له بإسقاطه .

ففي كلام الناظم لفٌ ونشْرُ مرتب ، فالإسكان راجعٌ إلى الوقف والإسقاط راجع إلى الكشف . وتسمية الأول بالوقف واضحة ، وسُمي الثاني كشفاً لأن أول الوتد المفروق لفظه لفظ السبب ، غير أن وقوع التاء بعده يمنع أن يكون سبباً فإذا حذفت التاء انكشف وصار لفظه لفظ السبب .

وهذان النوعان ، وهما الوقف والكشف ، يدخلان في بحرَيْن رَمَزَ لهما بالطاء والياء من قوله « بحر طى » ، فالطاء رمز للبحر التاسع وهو السريع ، والياء رمز للبحر العاشر وهو المنسرح ، وقوله « ول الهدى » ، الكلمة الأولى أمر من « ولي » أى كن والياء للهدى ، غير أنه يُسَكَّب بالهاء وإن كان لا ينطق بها وضلاً ضرورة أنه يُوقف عايه بالهاء ، والقاعدة في علم الخط أن تُكتب الكلمة بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها ، ويستثنى من ذلك أشياء على ما عُرِف في محله .

قال :

وقطعتمك المحذوف بترٍ بسبب
وقيل المديدُ أختصَّ بأسميه في الدعا

أقول : قد علمت معنى القطع والحذف فيما سبق ، فإذا اجتمعما سُمي
اجتماعهما بترًا .

وفي عبارة الناظم مساحة لأن مقتضاها أن القطع نفسه إذا دخل في الجزء
المحذوف يُسمى بترًا ، وليس كذلك ، بل الأسم إنما هو لها مجتمعين ،
أول اجتماعهما ، ويدخلان بحرين رَمَزَ لهما بالسين والباء من « بسبب » .

والباء الأولى ظرفية . والسين الثانية والباء الأخيرة لغو ، ولا لبس يقع
بالغائهما لأنهما تكريرا لما قبلهما . فالسين رمز للبحر الخامس عشر وهو
المتقارب ، والباء رمز للبحر الثاني وهو المديد ، فإذا دخل البترُ في « فعولن »
بالمقارب حُذِفَ سببه الخفيف وهو « لن » ، وحُذِفَ الواو من « فعو » ،
وسُكِنَتْ عَيْنُهُ فيصير « فع » ، وإذا دخل البترُ في « فاعلاتن » بالمديد حُذِفَ
سببه الخفيف وهو « تن » ، وحُذِفَ ألف وتده وسُكِنَتْ لامه فيصير فاعل .
والبترُ يفتح التاء وإسكانها بمعنى اقطع أيضًا ، وهو أبلغُ من الحذف ، ومنه
ذبل أوتر .

وقوله « وقيل المديدُ اختصَّ بأسميه في الدعا » هذا إشارةٌ إلى مذهب
الزجاج ، وذلك أنه ذهب إلى أن الجزء الذي دخله الحذفُ والقطع لا يُسمى أوترًا
إلا في المتقارب وحده ، لأن « فعولن » فيه يصير إلى « فع » فيبقى منه أقلُّه ، وأما في
المديد فيصير « فاعلاتن » إلى « فاعل » فيبقى منه أكثرُه ، فلا ينبغي أن يُسمى أوترًا ،
بل يُقال فيه « محذوفٌ مقطوع » ، وهذا هو مراد الناظم بقوله : « وقيل

المديد اختص باسميه في الدعا ، أى أنه يُدعى في المديد وحده باسمى التغيير الذى اشتمل البترُ على مسماه وهما الحذفُ والتقطع .

قال الزجاج: وإنما يُسمى بالأبتر في المتقارب ، وغلط في ذلك قُطْرُبَا ، وردَّ بإنكار وجه الخصوصية ، وبسمية الخليل له بذلك حيث قال : وما يسقط من « فمولن » حتى يصير « فع » ومن « فاعلاتن » حتى يصير « فَعْلُنْ » فهو أبتر . قيل : وإنما وهِمَ الزجاجُ أن الخليل كتب تحت هذا الضرب في هذا البحر : محذوفٌ متطوع ، وكتب في المتقارب أبتر ، فلهذا توهم الاختصاص .

قال :

وَسَلَّ وَدَا أَخْرَمَ لِلضَّرُورَةِ صَدْرَهَا

ووضع فمولن ثلثه ثممه بدًا

أقول : الخرمُ عند الخليل رحمه الله حذفُ أولِ الوجد المجموع في أول البيت . وبعضهم ينقلُ عنه أنه يجوزُه في أول النصف الثانى على قلة . وبعضهم ينقل فيه المنع عنه ويقول إنَّ غيره هو الذى يجوزُ الخرمَ فيه . وبعضهم ينقل المنع في خرم أول المعجز مطلقاً عن الخليل وغيره . وأجاز السهيلي خرم السبب الثقيل ، وتابعه ابنُ واصل على ذلك زاعماً أنه التحقيق . واحتج السهيلي بما جاء عنهم من خرم « متفاعلن » في الكامل وأوله سببٌ ثقيل .

قال :

تَنَاكَلُوا عَنْ بَطْنِ مَكَّةَ إِنَّهَا كَانَتْ قَدِيمًا لَا يُرَامُ حَرِيمُهَا

فَقوله « تَنَاكَلُوا » وزنه « مفاعلن » ، وقد كان « متفاعلن » ، فحذف الحرف الأول منه .

وربما جاء في التامر ح . قال الشدّاح :^(١)

قاتلوا القوم يا خَزَاعَ ولا يَدْخُلُكُمْ في قتالهم فِشَلُ

فقوله « فَايْلَلُ » وزنه « فاعلن » ، وأصله « مستفعِلن » فخبن وخُرم .

وربما جاء في منهوك الرجز من قول حارثة بن بدر^(٢) :

كِرْ نَبِوا أو دَوْلِبِـوا أو حيثُ شَتْمُ فاذهبوا

فقوله « كِرْ نَبِوا » وزنه « فاعلن » ، وأصله أيضاً « مستفعِلن » فخبن وخُرم .

قال السهيلي : « وإذا كانوا يحذفون السبب الثقيل يحملته فحذف جزء منه

أسهل . وأنشد شاهداً على ذلك قول الشاعر :

هَامَةٌ تَدْعُو صَدَى بَيْنِ الْمُشَقَّرِ وَالْيَمَامَةِ

فوزن « هَامَتُنْ » « فاعلن » ، وأصله « متفاعِلن » . قلت أمّا قوله

« تَنَاكَلُوا » فليس فيه أكثر من أن وزنه « مفاعِلن » ، وقد كان أصله

« متفاعِلن » إذ البيت من بحر الكامل على ما ينطق به بعض أجزائه ، فيجوز

أن يكون المحذوف منه هو الحرف الثاني من السبب الثقيل لا أوله . ومثله

يُسمى عندهم بالوقص ، فلا يردُّ مثل هذا على الخليل . وأما بقية الأبيات فن

الشدوذ بحيث لا يانفت مثل الإمام إليها ولا يبنى قاعدةً عليها . وأجاب

الصفاقسي عن استناده إلى بيت الشدّاح بأن « مستفعِلن » لما خبن صار

« مفاعِلن » فجاء أوله على هيئة الوجد المجموع ، ومن هذه الحثية جاز الحرم

فيه نظراً إلى ما آل إليه . قلت : وهذا الجواب لا يرتضيه الخليل ، فإنَّ الحرم

عنده هو حذف الحرف الأول من الوجد المجموع لا منه ومما هو على هيئته ،

(١) قالت جميع النسخ : هنا وفيما يلي ، الشماخ ، والصواب أنه لشدّاح بن بكر الكنانى ،

شرح الحماسة : ١٠١ / ١

(٢) حارثة بن بدر الغدافي ، تاريخ الطبرى ٧ : ٨٥ ، والبيت الثالث : « قد أمر المهلب »

وإنما قال بذلك بعض المأخوذ من العروضيين . قال الصفادى : وما استشهد به على حذف السبب الثفيل بجماعته فيه نظرٌ لجواز أن يكون ذلك الجزء دخله الوقف فصار وزنه «متفاعلاً» فدخله الخرم لصيرورته على هيئة الوجد المجموع لأن السبب حذف بجماعته . قالت : هو مردود بما تقدم .

ثم قال : سلمناه إلا أنا لأنسلم أنه يلزم من حذفه بجماعته جواز الخرم فيه لأننا لم نقل إن الخرم امتنع فيه لأجل كونه حذفاً ، بل المانع منه ما يؤدى إليه من الابتداء بالسالكين ، لأن المتحرك الثانى منه فى نية السالكين لجواز دخول الإضمار عليه .

قلت : وهذا مأخوذ من كلام أبى على الفارسى فإنه استدل فى الإيضاح على أنهم لا يبتدئون بالسالكين بكونهم لم يخرموا «متفاعلاً» كما خرموا «فعولاً» . قال : لأن «متفاعلاً» يسكن ثانيه ، فلو خرم لأدى إلى الابتداء بالسالكين . وأقول فيه نظرٌ لأن الخرم بتقدير دخوله فيه إنما يدخله حالة كون الثانى متحركاً لفظاً ، فالحدور منتفٍ بلا شك .

فإن قلت : حكم الخليل وغيره من العروضيين بأن الخرم هو حذف الحرف الأول من الوجد المجموع ، فهل ثم دليل على ذلك أو هو مجرد اصطلاح يرجع إليه مع جواز أن يكون المحذوف هو الحرف الثانى ؟ قلت : استدل الصفادى للجماعة بوجهين أحدهما أن البيت الشعرى مُشبه بالبيت المسكون ، والكسر فى وتد البيت المسكون إنما يأتى على أوله ، فكذلك ما هو مشبه به . وثانيهما أن النقص ضد الزيادة ، ولما كانت الزيادة المعبر عنها بالخرم تكون قبل أول حرف كان ضدها وهو النقص كذلك ، لأنهم يحملون الشئ على الضد والنقيض كما يحملونه على النقيض .

لا يقال : لو صح هذا الدليل الثانى لكان الخرم جائزاً فى الأوتاد وغيرها

كما أن الخزم كذلك ، لأننا نقول لانسلم لزوم ذلك لأن النافع في غير الأوتاد قائم وهو ما يؤدي إليه من الابتداء بالساكن ، ولهذا لم يكن في الوند المفروق . انتهى كلامه .

وأقول : آثار الضعف بادية على كلا الوجهين ، فلا ينبغي الالتفات إليهما . أما أولاً فلا نسلم أن السكسر في وتد البيت المسكون إنما يأتي على أوله ، ولو سلم فلا ينتهز هذا الشبه إلى أن يقوم دليلاً على هذا الحكم ، ولو سلم فيلزم أن لا يحصل تغييز لوتد إلا في أوله سواء وقع الوند في صدر البيت أو غير الصدر ، وهو باطل .

وأما ثانياً فقولُه إن الخزم زيادة قبل الأول فيكون ضدهما وهو النقص كذلك ليس بمستقيم ، وذلك لأنه يلزم أن يكون النقص قبل الأول ، ولا يتصور ، فلم يبق إلا أن يجعل النقص واقعاً في الأول نفسه ، أى يجعل الناقص هو عين الحرف الأول ، وهذا ليس بطريق الحل على الضد وهو الزيادة ، لأن محالها ليس الأول نفسه ، وإنما هي قبل الأول لا فيه ، فتأمل .

وعلى الجملة فكل هذه أمور واهية لا يستند إليها ولا يعول في إقامة حكم عليها . ويكفي الرجوع إلى الاصطلاح ولا مشاحة فيه .

قال ابن برى : اختلفوا في مسوغ الخرم مع أنه يخرج به الشعر عن الوزن . قلت . لو خرج عن الوزن لم يكن شعراً . ثم قال : فذهب الأخفش ومن تابعه إلى أن ذلك من أجل أن بين كل ييتين سكتة ، فكان الحذوف يعادل السكتة .

قال ابن برى : ولا خفاء بضعف هذا الوجه . قلت : كأنه يشير إلى اعتراض أبى الحكم عليه بأن عوض الحرف إنما يكون حرفاً أو ماناب منابه ، والسكتة ليست كذلك فلا تكون عوضاً . واعترضه أيضاً أبو الحكم بأن الخرم أكثر

ما يقع أوائل القوائد حيث لا يت قبله يُوقف عليه .

ورده الصفاقسي بأن الأخفش لم يقيد السكته بالتقدم حتى يلزم ذلك ، بل يقول : ما في آخر البيت من السكته عوض مما حذف أوله . ثم قال الصفاقسي : نعم لقائل أن يقول عليه إنها علة غير مطردة . إذ لا يسوغ إلا الحرم الواقع في أول البيت ، أما الذي في الصراع الثاني فلا ، لأن السكته قد تقع في نصف البيت فيكون بعضها تمام النصف الأول وبعضها أول الثاني ، وليس ثم سكته . فلا يجوز الحرم حينئذ أول النصف الثاني ، وهو باطل . وجوابه أن سكته آخر البيت عوض عن كل حرم وقع فيه كان أول البيت أو أول الصراع .

قلت : كأن وقوع الحرم أول النصف الثاني عنده محكومٌ بجوازه اتفاقاً حتى ينبنى عليه مثل هذا ، وقد علمت ما فيه من الاختلاف واضطراب النقل فيه عن الخليل فتذكره .

ثم قال ابن برى : وذهب غيره - يعني غير الأخفش - إلى أن الحرم إنما وقع في أول البيت ليقابل به الترتيم المزيّد في آخر البيت .

قال ابن برى : وهذا أيضاً ضعيف لأننا وجدناه حيث لا مد ولا ترتيم في آخر البيت في نحو قوله :

أدوا ما استعاروه كذاك العيش عاريه

قلت : هذا نص ابن برى كما تراه . أخذه الصفاقسي برأيه ونسبه إلى نفسه فقال « وعندي فيه نظر ، لجواز الحرم في البيوت التي قوافيها مقيدة كقوافي : أدوا ما استعاروه » وأنشد البيت . ولا يقال له من توارد الخاطر لأنا نقول هو كثير المدالة لكلام ابن برى والنقل منه في كتابه كما يعرفه الفطن الناظر في كلاميهما فلا ينهض هذا عذراً ، والله أعلم .

ثم قال ابن برى : وذهب الزجاج إلى أن مسوغ دخول الخرم في أول البيت هو أن أول البيت مفتوح الوزن فينطبق به الشاعر كيف اتفق ولا يشعر بمراده من الوزن إلا بعد ذلك . وقال ابن رشيقي : إنما جاز الخرم في أشعار العرب ، لأن أحدهم يتكلم بالكلام على أنه غير شعر ثم يرى فيه رأياً فيصرفه إلى الشعر في أى وجه شاء . قال : فمن هنا احتمل لهم وقبح على غيرهم ، ألا ترى أن بعض كُتّاب عبد الله ابن طاهر عاب ذلك على أبي تمام وهو أولى الناس بمذاهب العرب حيث قال : « هُنَّ عوادى يوسفٍ وصواحبُه » انتهى كلام ابن برى .

قال الصفاقسى : وكلا التعليلين ، يعنى تعليل الزجاج وتعليل ابن رشيقي ، يحتاج إلى زيادة ، وهى أنه لما جاز الخرم في أول بيت من القصيدة حمل عليه أوائل الأبيات والمصاريع بجامع الأولية ليجرى الباب كله مجرى واحداً . قلت : توهم أيضاً أن الخرم أول المصاريع الأواخر جائز اتفاقاً ، أو عند الأكثرين ، فاحتاج إلى هذه الزيادة ، وفيه ما عرفته أولاً . ثم قال : وأسلم التعاليل فيه ما ذكرته من الحمل على الزيادة . قلت : قد علمت ضعفه وعرفت ما فيه من النظر .

إذا تقرر ذلك فلتأخذ في شرح كلام الناظم ، فنقول : قد سبق أن الخرم عبارة عن حذف الحرف الأول من الوند المجموع الواقع في أول البيت ، فهذه أمور خمسة يحتاج إلى استخراجها من كلام الناظم . الأول كون الخرم حذف شيء في الجملة . وهذا يؤخذ من قوله فيما تقدم :

وحذف وقطف قصر القطع حذ

وصلم ووقف كشف الخرم ما أنقرى

أى ما انقطع . فآخبر أن هذه الألقاب كلها ألقاب نقص ، ومن جملة ما
 الحرم ، فيكون مسماه نقص شئ من الجزء . الثانى كون المحذوف حرفاً واحداً .
 الثالث كونه أول حرف . الرابع كونه من وتد مجموع . الخامس كون التود
 المجموع واقعاً فى أول البيت . فأما كونه من وتد مجموع فيؤخذ من قوله هنا :
 « وسلى وداً آخرم للضرورة صدرها » وذلك لأنه رَمَزَ بالسین للبحر الخامس
 عشر ، وهو المتقارب ، وبالألف للبحر الثانى عشر وهو المضارع . وبالألف للبحر
 السادس وهو الهزج ، وبالدال للبحر الرابع وهو الوافر . وبالألف للبحر الأول
 وهو الطويل . وكل واحد من هذه البحور الخمسة صدره وتد مجموع ، فلم أن
 يكون الحرم حذف شئ من التود المجموع . ويُؤخذ من هنا أيضاً كونه فى
 أول البيت ضرورة أن المراد بالصدر أول البيت . كما أن هذا القيد يؤخذ
 أيضاً من قوله « فابتدا » على ما ستراه .

وأما بقية القيود فتؤخذ من قوله فيما سبق : « ماعدا الحرم فابتدا » .
 وذلك أنا كنا أسلفنا أن الحرم يكون ابتداء بكل وجه فيكون ابتداء الجزء
 وابتداء البيت .

فإن قلت : أما أخذ كونه ابتداء الجزء وكون ذلك الجزء ابتداء البيت
 فواضح . وأما أخذ كونه حرفاً واحداً من ذلك فما وجهه ؟ قلت : إذا تردد
 أن كلامه يدل على أن الحرم محل التود المجموع المُصدَّر به الجزء الواقع أول
 البيت لزم أن يكون المحذوف منه حرفاً واحداً ، إذ لا جائز أن يكون المحذوف
 هو التود بكمله ، ولا أن يكون المحذوف حرفيه المتحركين جميعاً ولا حركة
 الحرف الأول منه لما يلزم عليه من الابتداء بالسكون ، ولا الحرف الثانى وإلا وقع
 الحذف غير ابتداء ، والفرض أنه ابتداء . هذا خلف . قال الشريف : « ولم
 ينص الناظم على تفسير الحرم ، إلا ما أفاده قوله قبل « الحرم ما انفرد » .

وقد ذكرتُ قبلُ معنى الانفراء ، وما أراد به هناك ، لكن لما ذكره مع علل النقص علم أنه حذف . ومن قواه « اخرم للضرورة صدرها » علم أنه في أوائل الآيات . ومن قوله قبلُ « مواقعها أعجازُ الاجزاء » وقوله « ماعدا الخرم فابتدا » علم أنه في أول الجزء . ويُعلم أنه حرف واحد لأنه أقل ما يمكن حذفه ، لأن الحركة وحدها لا تحذف أولاً لأن الحرف المتحمل لها يبقى ساكناً ولا يُبتدأ بالسكّن فيحمل على أنه حرف واحد ، إذ لو كان المحذوف للخرم أكثر من حرف واحد لنصَّ عليه ، مع أن حذف حرفين يتعذر لأن الخرم لا يكون إلا في الوجد المجموع وثالث الوجد ساكن فلو حذف منه حرفان لأدى إلى الابتداء بالسكّن .

وإنما يحتاج إلى ذكر هذا كله لما تقدم من أن الناظم يؤمى إلى الأشياء إيماءً . انتهى كلامه . وأشار الناظم بقوله « للضرورة » إلى أن هذا النوع من التنويرات ليس من المستحسنات ، وإنما يُستعمل عندهم للضرورة ، ولذلك كره بعضهم استعماله للمولدين ، وحظره عليهم آخرون .

قوله « ووضع فعولن ثلثه ثممه بدآ » :

اعلم أن الخليل رحمه الله وضع اسمَ الخرم على حذف أول حرف من أول جزء من البيت ، أى جزء كان من أجزاء الخرم الثلاثة وهى فعولن ومفاعيلن ومفاعيلن ، ثم لما كانت هذه الأجزاء الثلاثة تختلف بحسب ما يطرأ عليها من الزخاف ، وبحسب سلامتها من ذلك ، وضع لكل صورة من ذلك اسماً يخصها .

فالخرمُ اسمُ جميع الصور . و«فعولن» له صورتان صورة سلامة وصورة قبض ، فله بحسب ذلك اسمان ، فإن دخله الخرم وهو سالم سُمى ذلك الخرم ثلثاً ، بإسكان اللام وفتحها . وذلك بأن تُحذف فاؤه فيبقى «عولن» فيُنقل

إلى « فعلن » . مأخوذ من ثلم الإثناء والحوض وغيره . فشبه الجزء الذى سقط
أوله بالإثناء الذى تثلم طرفه .

فإن دخله الخرم وهو مقبوض سُمى ذلك ثرمًا ، وذلك بأن تُحذف
نونه بالقبض وفأوه بالخرم فيبقى « غول » فينقل إلى « قعل » بإسكان العين .
وهو مأخوذ من ثرم الإثناء والسن ، وهو أكثر من التلم ، فلذلك سُمى به
الخرم مع القبض .

إذا تقرر ذلك فالناظم رحمه الله لما ذكر أن فعولن يدخله التلم والثرم بعد
ذكره الأبحر التى يدخلها الخرم ، ومنها ما هو مُصدَّرُ بفعولن وهو الطويل
والمقارب علم أن هذين اللقبين لفعولن ثابتان له فى حالة الخرم ، وقد علم أن الذى
ينبغى تقديم مافيه تغيير واحد على مافيه تغييران إثارةً للخفة بحسب الإمكان .
فإذن فعولن يتصور فيه كما سلف نوعان من التغيير أحدهما بسيط ، وهو حذف
الناء فقط ، فينبغى أن يكون هذا مسمى اللقب الأول وهو التلم ، وثانيهما
مركب من حذف الناء وحذف النون فينبغى أن يكون هذا مسمى اللقب
الثانى وهو الثرم ، فيجعل أول اللقبين لأول التغييرين وثانيهما لثانى التغييرين
لمسكان الترتيب الوضعى ، وعلى ذلك فقس .

فإن قلت : المضاف من قوله « ووضع فعولن » مبتدأ ، وقوله « ثلمه
ثرمه بدا » جملة أو جملتان فى محل رفع على أنها خبر هذا المبتدأ ولا رابط
يعود على المبتدأ ، ولا يصاح أن يكون الضمير المضاف إليه « ثلم وثرم » رابطاً
لأنه عائد على فعولن لاعلى « وضع » ، قلت : يحتمل أن يكون المصدر من
قوله « ووضع فعولن » أريد به اسمُ المفعول مثل « الدرهم ضرب الأمير » ،
وإضافته إلى فعولن للبيان ، مثل « شجر أراك » أى الموضوع الذى هو فعولن ،
فإذن يعود كل من الضميرين إليه فلا إشكال والله تعالى أعلم بالصواب . قال :

ووضعُ مفاعيلن الخرم وشتَره وللخرَبِ واعرف^(١) بالمراتب ما خَفَا

أقول : قد سبق أن الأجزاء التي يدخلها الخرم ثلاثة ، وهي فعولن ومفاعيلن ومفاعلتن . فتكلم الناظم عليهما على الترتيب ، فتكلم أولاً على فعولن لأنه خامس وهو أخف من السباعي قدمه ، ثم تكلم على مفاعيلن لأن كلا سببيه خفيفان قدمه على مفاعلتن لأن أحد سببيه ثقیل . والمصدرُ من قوله « ووضع مفاعيلن » يحتمل أن يبقى على المعنى المصدرى ، ويحتمل أن يُؤول باسم المفعول كما قدمناه .

وقد عرفتَ مما سبق أن مفاعيلن له ثلاثُ صور : صورةُ سلامة ، وصورة قبض ، وصورة كف . فله بحسب ذلك ثلاثة أسماء ، خُصت صورةُ السلامة باسم الخرم . فعلى هذا الخرمُ يُطلق بالعموم على حذفِ أول حرف من الجزء الذى يدخله هذا التغير ، أى جزء كان ، وبالاختصاص على حذف أول مفاعيلن حال سلامته من القبض والكف .

قال ابن برى : وكان الأولى أن يُوضع له اسم يخصه كما وُضع لسائر صور الخرم ، لكنه أطلقَ هنا اسم الجنس على النوع لصدقه عليه . وبعضهم يفتح الراء هنا فيسميه خرمًا فرقاً بينه وبين الأسم العام ، ولا يُعرف هذا عن الخليل . فإن دخل الخرمُ فى مفاعلين مع قبضه سُمى ذلك شترا ، وذلك بأن تحذف الياء بالقبض والميم بالخرم فيصير فاعلن . وهو مأخوذ من شتر العين وهو شق جفنها واقلابه ، يقال رجل أشتر بين الشتر ، وهو من العيوب القبيحة ، فكأن الجزء لما حُذف أوله وخامسه واستقيم النطق به شبه بالجنف الأشر .

(١) فى جميع النسخ « اعرف » . أثبت الواو توقياً لتحقيق همزة الوصل . وهى ضرورية قبيحة لم يعرض لها الشارح .

وإن دخله الخرمُ مع الكفُ سُمي ذلك خرباً ، وذلك بأن تحذف النون بالكف والميم بالخرم فييتقى فاعيل فينتقل إلى مفعول . أخذ من الخراب وهو الاختلال والفساد ، لما لحق الجزء من ذلك بحذف أوله وآخره .

وقوله « اعرف بالمراتب ماخفا » ، يشير بذلك إلى أن الناظر في كلامه ينبغي أن يعرف مراتب التغير ويجعل الألقاب لها على حسب الترتيب ، الأول فالأول ، وذلك لأنك قد علمت أن مفاعيلن لا يدخله من التغيرات غير ثلاثة أشياء :

الأول منها حذف أوله ، فيجعل اللقب الأول وهو الخرم لهذا التغير الأول إعطاء للرتبة ما يقابلها .

الثاني : حذف أوله مع حذف خامسه ، فيجعل اللقب الثاني وهو الشتر لهذا التغير الثاني لما مر .

الثالث : حذف أوله مع حذف سابعه ، فيجعل اللقب الثالث وهو الخرب لهذا التغير الثالث عملاً بما اقتضاه الترتيب .

فإن قلت : ومن أين لنا أن التغير الثاني هو الخرم مع القبض ، وهل لاعكس فيجعل الثالث هو الثاني ؟ قلت : لأن القبض محله الخامس والكف محله السابع ولا يخفى سبق الخامس على السابع .

قال الشريف : ويعلم أن حذف الياء لا يسمى شتراً وحذف النون لا يسمى خرباً إلا بقيد انضمام ذلك إلى حذف الميم بتغير الاسم ، لأن حذف الياء وحدها قد تقدم أنه يسمى قبضاً ، وحذف النون وحدها قد تقدم أنه يسمى كفاً ، فلو لا ما انضم إلى حذف كل واحد منهما من الخرم كما تغير الاسم . ويُعلم ذلك أيضاً من ذكره في فصل الخرم ، لأن حذف ثواني الأسباب قد فرغ منه قبل هذا ، فلو لا انضمامه إلى الخرم لما ذكر في فصله . انتهى .

فَإِنْ قُلْتَ : الوجهُ أن يقول الناظم « خَفِيَ » فما وجهُ فتح الفاء ؟ قلتُ وجهه الشريف بأنه جرى على لغة طيء ، وذلك أنهم يُبدلون مثل هذه الكسرة فتحةً والياء ألفاً . ويحتمل وجهاً غير هذا ، وذلك أن ابن القطاع وغيره حكوا أنه يقال : خَفَّيْتُ الشيء بفتح الفاء ، بمعنى كتمته ، فيمكن أن يكون هذا منه ، ويكون الفعل متعدياً ، وضميرُ المفعول محذوفاً ، والفاعل ضميراً مستكناً عائداً على النظم ، أى اعرف بالمراتب ما خفاه النظم أى ستره وكتمه .

ويحتمل أن يكون الفعل لازماً من قولهم : خفا البرق ، إذا اعترض من جانب السحاب ، فأشار بذلك إلى أن ما شتمل عليه الكلام السابق من الإيما الذى لا يلوح إلا كحظفة بارق على جهة التمثيل .
قال :

مفاعلتن للمضب والقضم والجَمَم

وخرمٌ ونقصٌ فيه عقصٌ وقد مَضَى

أقول : الكلام فى هذا جار على النهج السابق ، فففاعلتن يدخله تغييرات أربعة : الأول منها بسيط ، وهو خرمُه بحذف الميم فيجعل اللقب الأول اسماً لهذا التغيير الأول ، فيكون المضب بالضاد المعجمة عبارةً عن حذف الميم من مفاعلتن إذا وَقَعَ أول البيت . وهو لغةٌ ذهابُ أحدِ قرني التَّيس ، فسُمي هذا التغيير بذلك تشبيهاً له بذهاب أحد القرنين .

الثانى منها مركب من الخرم والعصب ، بالصاد المهملة ، وهو إسكان الخامس المتحرك ، وإنما كان هذا ثانياً فى رتبة الوَضْع لأن الإسكان مقدّم على حذف الحرف كما قدمناه ، فيجعل ثانى الألقاب لثانى التغييرات ، فيكون القضمُ عبارة عن اجتماع المضب والعصب عملاً بما سبق . سُمي بذلك من قولهم :

رجلٌ أَقْصَمُ إِذَا ذَهَبَتْ إِحْدَى ثِنْيَتَيْهِ أَوْ رُبَاعِيَّتَيْهِ ، فَشُبِّهَ الْجُزْءُ الْمَشْتَمِلُ عَلَى ذَلِكَ بِالَّذِي انْكَسَرَتْ سَنَّتُهُ .

الثالث منها مركَّب من الخرم والعقل ، وهو حذف الخامس المتحرك بأن تُحذف ميمه ولامه فيُجعل ثالثُ الألقاب اسماً لثالث التغيرات كما سلف . والجَمْعُ لغةٌ ذهابٌ كمالا القرنين ، فشبه الجزء لما ذهب أوله وخامسه بالذي ذهب قرناه .

الرابع منها مركَّب من الخرم والنقص ، وهو اجتماع الكف والعصب فتُحذف الميمُ وتسكن اللام وتُحذف النون ، فيُجعل اللقب الرابع اسماً لهذا التغير الرابع الذي اقتضى تأخيرُهُ لكونه أثقلَ التغيرات . سُمِّيَ بذلك من المقص الذي هو ميلُ أحد القرنين وانعطافُهُ ، فشبه الجزء بذلك لما ذهب أوله وآخره وحركةٌ خامسه ، وعلى الجملة فاعتبر ترتيبَ الذِكرِ وترتيبَ الوضع وقابل بينهما يظهر لك المراد من كلام الناظم .

وإِسْكَانُهُ لِمِمْ الْجَمْعِ التي حَقَّقَهَا أَنْ تَكُونَ هُنَا مُتَحَرِّكَةً بِالْكَسْرِ ضَرْوَةً قَبِيحَةً . وقوله « وقد مضى » أى النقص ، ففيه ضميرٌ مستترٌ يعود على النقص المذكور في هذا البيت ، يشير بذلك إلى أَنَّ تَفْسِيرَ النَقْصِ قَدْ مَضَى عِنْدَ ذِكْرِ الزحاف المزدوج ، وأنه عبارة عن اجتماع الكف والعصب فلا حاجة إلى تفسيره ثانياً ، والله أعلم .

ما أُجْرِيَ من العِلَلِ مُجْرِي الزَّحَافِ

قال :

وَشَعَّتْ كُنْ أَخْرُمُ وَتَدُهُ أَقْطَعُهُ أَضْمِرَنَّ

بِجَنِّ وَأُولَى سِرِّ حَذَفَتْ وَلَا سَوَى

أقول : التَّشْعِثُ عبارة عن تغيير يالحق فاعلان المجموع الوتد ، فيصيرُه على وزن مفعولن ، وقد اختلف العروضيون في كَيْفِيَّتِهِ على أربعة مذاهب : أحدها أن لَامَهُ حُذِفَتْ فَصَارَ فَاعِلَتْنِ ، وهذا مذهب الخليل . قال الشريف : ولذلك سماه تشعيثا ، لأن التشعيث في اللغة التفريق ، ومنه قولهم لَمْ اللهُ شَعَثَكَ ، أى جَمَعَ مَتَفَرِّقَ أَمْرِكَ ، فلما حُذِفَتْ هَذِهِ اللَّامُ مِنْ « عِلَّ » وهى وَسْطُ الْوَتَدِ افْتَرَقَ نَزْلُهُ فَسَمَاهُ تَشْعِثًا لِذَلِكَ . وَرُجِحَ هَذَا الرَّأْيُ بِأَنَ الْحَذْفَ مِنَ الْوَاخِرِ وَمَا قَرَّبَ مِنْهَا أَكْثَرُ .

الثانى أن عَيْنَهُ حُذِفَتْ فَصَارَ « فَا لَاتِنِ » واختاره كثير من الحُذَّافِ . وَرُجِحَ بِأَنَّهُ حَذَفَ مِنْ أَوَائِلِ الْوَتَادِ لِحَاجَةِ كَالْخَرَمِ .

الثالث : أن وَتَدَهُ قُطِعَ قُطْعٌ فَحُذِفَتْ أَلْفُهُ وَسَكَنْتْ لَامُهُ فَصَارَ « فَاعِلَتِنِ » وَرُجِحَ بِأَنَ الْقَطْعَ فِي الْوَتَادِ أَكْثَرُ .

الرابع مذهب الزجاج وقطرب ، أنه خِينٌ بِحَذْفِ أَلْفِهِ ، ثم أَضْمَرَ بِاسْكَانِ عَيْنِهِ فَصَارَ « فَعْلَاتِنِ » ، وَرَجَحَ أَبُو الْحَكَمِ هَذَا الْمَذْهَبَ بِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنِ الْقِيَاسِ إِلَّا بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ خَاصَّةً ، وهى أَسْهَلُ مِنْ حَذْفِ الْحَرْفِ ، وَأَيْضًا لَمَّا لَمْ يُجَنِّ « مَفْعُولِنِ » دَلَّ عَلَى أَنَّ فَاءَهُ هِىَ عَيْنٌ وَتَدُهُ سَكَنْتْ . وَرَدَّ الصَّفَاقْسِى بِأَنَّا

(١) فى د « بحذف » ولعله « يُحَذَفُ » وَحِينَئِذْ يَلْزَمُ تَحْرِيكُ الرَّاءِ فى « سِر » .

«نعم أولاً أن حذف الحركة أسهل من حذف الحرف ، واستند بأن حذفها يؤدي إلى الابتداء بالسكون لأن الأوتاد عديم في نية الابتداء بها ، ولا كذلك حذف الحرف ، ألا تراهم منعوا تسكين أوائل الأسباب وخرم السبب الثقيل لهذه العلة ، فلاؤتاد أولى ، بل نعارضه بأن تسكين أول الوتد لا نظير له بخلاف حذفه فإن نظيره الحرم . وأيضاً فإننا نمنع أن عدم خبثهم « مفعولان » يدل على أن فاءه هي عين وتده وسكنت ، لجواز أن يكون التزامهم ترك الخبث لمقابلة ما ارتكبه من حذف عين فاعلاتن وهي ليست أول جزء ولا أول بيت ، فكان التزامهم لسلامتها كالجائز لهذا .

قال الشريف بعد حكايته المذهب الأربعة المتقدمة : هي التي أشار إليها الناظم ، فقوله « شعث » إشارة إلى قول الخليل وهو الأول . وقوله « آخرم وتده » إشارة إلى القول الثاني . وقوله « اقطعه » إشارة إلى القول الثالث . وقوله « أضمرن بخبث » إشارة إلى القول الرابع . وكل هذه الأقوال خارجة عن القياس ، فإن حذف وسط الوتد لا نظير له ، وكذلك الحرم لا يكون إلا في أول الجزء وأول البيت ، وعلى هذا القول يكون في وسطه ، والقطع لا يكون إلا في آخر الجزء ، ويلزم في الضرب أو العروض ، والإضمار لا يكون في الأوتاد ، وعلى هذا القول يكون المسكين فيه أول الوتد ، ولم ينص الناظم على كنيته على مذهب الخليل ، لكن يشعر لفظ « شعث » بأن اللام من الوتد وهي « علا » هي المحذوفة إما ذكرته من أن التشعيث التفريق ، ولا يكون التفريق إلا بحذف الوسط .

قلت : هذا تكلف ظاهر ، وذلك أن التشعيث عند العروضيين كافة هو تصير « فاعلاتن » إلى زنة « مفعولان » بالتغيير ، وكون التشعيث هو التفريق لا يقتضى أن يكون فيه إشارة إلى قول الخليل بخصوصه . ألا ترى أن التفريق بين أجزاء الجزء حاصل على مذهب الخليل بحذف اللام ، كما أنه حاصل على

مذهب مَنْ يَحذفُ العَيْنَ مِنْ « فاعلاتن » ، أو يَحذفُ أَلَفَ « علا » وَيُسكنَ لامَها ، أو يَحذفُ أَلَفَ « فا » وَيُسكنَ عَيْنَ « علا » . وقوله إن التفريق لا يَحصلُ إلا بِحذفِ الوِسطِ عليه منعٌ ظاهر .

ويدخلُ التشعِثُ في بحرَينِ رَمَزَ لهما الناظمُ بقوله « كن » ، فالكَافُ إشارةٌ إلى البحرِ الحادى عشر وهو الخفيف . والنون إشارةٌ إلى البحرِ الرابع عشر وهو المجث .

وقد ذهب ابن السقاط وجماعةٌ من العروضيين إلى أن التشعِثَ من قبيل الزحاف ، ولهذا لم يلزمُ ضروبُ القصيدة كلها . وظاهرُ كلامِ الخليل أنه من قبيل العللِ لذكره إياه مع أسمائها ، ووجهُه أنه مختص بالوتد ، وذلك شأنُ العلة . والحذاق على أنه علةٌ جاريةٌ مجرى الزحاف ، وهو رأى الناظم .

وقوله « وأولى سر حذفت » يعنى أن مما أُجرى من العللِ مجرى الزحاف الحذفُ فى العروض الأولى من المتقارب ، وهو البحر الخامس عشر المرموز له بالسين من « سر » فتوجدُ محذوفةٌ فى بيتٍ من القصيدة وسالبةٌ من الحذف فى بيتٍ آخرَ من تلك القصيدة ، كما قال امرؤ القيس :^(١)

كَأَنَّ الْمَدَامَ وَصَوَّبَ الْغَمَامَ
وَرِيحَ الْخُزَامَى وَنَشَرَ الْقَطْرَ

فأتى بالعروض عاريةً من الحذف ، ثم قال :

يُعَلِّئُ بِهَا بَرْدُ أَنْيَابِهَا إِذَا غَرَّدَ الطَّائِرُ الْمُسْتَحِرُّ

فأتى بالعروض محذوفةً ، ولاشك أن الحذف من أنواع العلل كما سبق ،

إلا أنهم أجروهُ في هذا النوضع الخاصُ مجرى الزحاف ، لجموعه من قليل الجائز لا اللازم .

وقوله « ولا سوى » يعنى أنه لا يجرى من العلل مجرى الزحاف إلا هذان الأمران خاصةً ، وهما التشعيت والحذف فيما ذكرناه ، فإن اتفق مجىء غيرهما من العلل على هذا الوجه فهو شاذ لا يُعْمَلُ عليه ، كما حُكِيَ عن المبرد من إجازة القصير في العروض الأولى من التقارب ، كقوله ^(١) .

ورمنا قصاصاً وكان التقاصُ فرضاً وحثماً على المسلمينا

وفيه مع شذوذ التصر التواء البساكنين في غير القافية وهو شىء لا نظير له .
واعلم أن الاعتراض بتوجيه على الناظم على مساق هذه النسخة التى شرحنا عليها بأن الخرم من أنواع العلل باعترافه ، وهو غير لازم باتفاق العروضيين ، فإذاً هو جارٍ مجرى الزحاف ، فكيف يصح قوله « ولا سوى » مع ثبوت مثل هذا عنده .

وقد وجدت نسخة تُرجمَ فيها بقوله « ما أجرى من العلل مجرى الزحاف » وأنشد بعد هذه الترجمة « وسل ودا اخرم للضرورة صدرها » إلى آخر الأبيات الثلاثة التى منتهاها قوله « وقد مضى » وبمدها يليها قوله هنا « وشعث كن » الخ ، فينبغى أن تكون هذه النسخة هى المعتمدة لإثبات هذه الأبيات فى المعل اللاتق بها وزوال الإشكال الوارد على تلك النسخة .

وسكن الناظم التاء من « وتد » تخفيفاً على حد قولهم فى كتف كتف .
ويوجد فى بعض النسخ « ود » بالإدغام ، وهو أيضاً جائز لأن التاء تسكن ثم

(١) الكامل : ١٧ / ١ ، والحجرات : ٢١ / ٢٩٠ ، واللسان (قصص) .

تُبَدَل دالاً وتُدْغَم . والله الموفق للصواب .

قال :

فصدرأ وحشوأ قل عروضاً وضربها تغيرت الأجزاء فاختلف السكتى
فقليل ابتداء واعتماد وفصلها وغايتها المختص منها بما جرى

أقول : نصّب الناظم « صدرأ » وما بعده على الظرف ، والعامل هو
الفعل من قوله « تغيرت الأجزاء » ، يعنى أن الأجزاء تتغير في صدر البيت
أو في حشوه أو في العروض أو في الضرب فيختلف كُناها ، أى أسماؤها ،
في اصطلاح العروضيين . قلت : ولو قال فاختلف السما ، أى الأسم ، لكان
خيراً ، لأنّ فيما ارتكبه مخالفة لأصطلاح أهل العربية ، إذ الكنية عندم علم
صُدْرُ بآبٍ أو أم ، والخطب يسير .

والضمير من قوله « ضربها » عائد على العروض . ثم قال : « فقليل
ابتداء واعتماد » إلى آخره . فقوله « المختص » مبتدأ مؤخر خبره مقدم ، وهو
قوله « ابتداء » إلى آخره ، والضمير من قوله « فصلها وغايتها » عائد على
الأجزاء المتقدم ذكرها في البيت السابق . وفي كلامه لفّ ونشر مرتب ،
فالابتداء راجع إلى الصدر ، والاعتماد راجع إلى الحشو ، والفصل راجع إلى
للعروض ، والغاية إلى الضرب .

ومعنى هذا الكلام أن الجزء الواقع في صدر البيت إذا كان مخالفاً لحشوه
باختصاصه بعارض عَرَضَ له لا يجوز ارتكابه في الحشو ، كالنغم في صدر
البيت من الأبحر التى بدخلها النغم ، فإنه يُسمى ابتداء .

قال الزجاج : وزعم الأخفش أن الخليل جعل « فاعلاتن » في المديد الواقع
في صدر البيت ابتداء ، واستشكله الأخفش بأنها مساوية للحشو في جواز
مُزاحمتها بالخين والكف . وأجيب بأن ألفها في الصدر تُحذف أبدأً لغير

معاقة ، وأما في الحشو فلا تُحذف إلا لمعاقة فتبت الخالفة ، فلذلك سماه الخليل ابتداء .

قلت : وقضية هذا أن يكون الابتداء عند الخليل اسماً لأول جزء في البيت إذا اختص بتغيير يلحقه من علة أو زحاف ، سواء وجد التغيير فيه بالفعل أو لم يوجد مع إمكان وجوده ، وهذا مخالف لقولهم إن « الموفور » اسم للجزء الذي يجوز أن يُحرم ولم يُحرم . فتأمل .

وأما الاعتماد فهو عند الجمهور لا يُطلق إلا على قبض فعوان في الطويل إذا كان قبل الضرب المحذوف يليه ، وعلى سلامة نونه قبل الضرب الأترفي المتقارب . قلت : وكذا على سلامة نونه قبل عروض المتقارب الثانية المحذوفة إذا دخلها القطع على ما ستعرفه .

وأما الفصل فهو العروض الخالفة لحشو البيت بينها على مالا يكون فيه من صعة أو اعتلال ، فمعلن في عروض الطويل فصل للزوم القبض لها ، وهو في الحشو غير لازم ، وكذا مستعلن في عروض المنسرح فصل لأن خبئها لا يجوز مع جوازه في الحشو .

وأما الغاية فهي في الضروب كالنصل في الأعارض . وأكثر الضروب غاية ، لأن غالبها مبني على مالا يصح دخوله في الحشو كما يتبين لك عند الخوض في البحور .

قال :

وإن تنج فالموفور يتلوه سالم صحيح معرّى لاتدع ذلك الهدى
أقول : الضمير المستكن في « تنج » عائد على الأجزاء ، يعني أن الأجزاء المذكورة إذا نجت مما يمكن عروضه لها من علة أو زحاف سُميت بهذه الأسماء .
فالموفور اسم للجزء الذي كان يجوز أن يُحرم ولكنه لم يُحرم . والسالم اسم للحشو الذي عرّى من دخول الزحاف الجائز فيه .

والصحيح اسم الجزء العروض أو الضرب إذا سلم مما لا يقع في الحشو كالقصر والقطع وغيرهما .

والمعرى اسم للضرب إذا سلم من زيادة يجوز دخولها فيه ، وهى الترفيل والتذليل والتسبيغ .

قال الشريف : وهذه الألقاب الأربعة التى ذكر الناظم فى هذا البيت قد وُكِّلَ بيانها إلى الترتيب فردّ الموفور إلى الصدر لأنه محل الخرم ، والسالم إلى الحشو لأنه محل الزحاف ، والصحيح والمعرى إلى الأعاريض والضروب ، إلا أن الصحيح شامل للضروب والأعاريض معاً بالسلامة من النقص والزيادة ، والمعرى خاص بالسلامة من الزيادة وخاص بالضرب . ولم يبين الناظم هذا المقدار ولا أوماً إليه . على أن لفظ المعرى قد يشعر على بُعد السلامة من الزيادة بخلاف السلامة من النقص . قوله لا تدع ذلك الهدى ظاهره أن المراد به أن الناظم لما لم يتسع له نطاق العبارة عن بيان المعنى الذى أراد حسبما تبهت عليه أخذ يُحْمِلُ على الشيخ الذى يضطر إلى بيانه لبعض المواضع فى هذه القصيدة ، كما تقدم التنبيه عليه فى غير موضع ، وقال « لا تدع ذلك الهدى » ، أى لا تدع سؤال من يهديك إلى سلوك السبيل التى أردت من بيان الأَصْطِلَاحِ والوقوف على جليته ، وبذلك يتم لك الغرض ، والله أعلم .

قلت : حاصله على طواه أن عبارة الناظم مختلة لعدم انطباقها على المطلوب ، وأنه أحال على الشيخ المرشد ، وذلك لا يغنى من الحق شيئاً ، ولا يقوم عذراً للناظم فيما ارتكبه .

ول :

وقد تَمَّ إجمالاً نخذه مفصلاً له ولألقابٍ وبارزٍ يهتدى

أقول : يعنى أن الكلام فى هذا الفن قد تَمَّ بطريق الإجمال ، فذكرت

الدوائر ، وما في كل دائرة من البحور ، وأسماء الأبيات والأجزاء ، وألقاب الزحاف والعلل ، ومحال دخولها من البحور ، ولكن لم يتعرض على التفصيل إلى كل بحر وما يكون له من الأعاريض والضروب ، وما يدخله من الزحاف ، والاستشهاد على ذلك بالأبيات العربية ، فأخذ يتكلم على ذلك كله تفصيلاً . وقوله « وبالرمز يهتدى » يعنى أنه وإن تكلم بعد ذلك على طريق التفصيل فإنما ذكر البحور وأعاريضها وضروبها وشواهدا وشواهد الزحاف برموز يرمز بها .

أما مرتبة البحر من العدد وبيان كمية أعاريضه وضروبه فرمز لذلك بحروف من الجمل جرى فيها على المصطلح من الألف إلى الياء ، وخالف الاصطلاح في خمسة أحرف رمز بها للبحور ، وهى الكاف واللام والميم والنون والسين ، فجعل الكاف للحادى عشر ، واللام للثانى عشر ، والميم للثالث عشر ، والنون للرابع عشر ، والسين للخامس عشر . وفى الحقيقة إنما وافق المصطلح هنا فيما رمزه للأعاريض والضروب ، وأما الحروف التى رمز بها للبحور فهى مخالفة للاصطلاح المفروض . أما الحروف الخمسة فمخالفتها واضحة ، وأما سائر الحروف من الألف إلى الياء فمخالفتها للاصطلاح من جهة كونه جعل الألف للأول ، والباء للثانى ، والجيم للثالث ، إلى الياء فجعلها للعاشر . وهذه الحروف لاتدل على ذلك فإن الألف للواحد لا يفيد كونه الأول ، والباء للثانى لا للثالث ، والجيم للثلاثة لا للثالث ، وهكذا إلى الياء فإنها للعشرة لا للعاشر . وقد سبق التنبيه عليه .

وأما الشواهد فرمز لها بكلمات اقتطعها منها كيف اتفق له من أول البيت أو آخره أو غير ذلك كما تنق عليه إن شاء الله تعالى . ثم هذه الكلمات المقطعة جمعتها على وجه ينتظم معه لها معنى حسن ولم يجمع كلمات لا يحدث لها بالتشامها معان منتظمة حسبما تراه .

قال :

فَالْأَوَّلُ بِحَرْفٍ فَالْعَرُوضُ فَضَرْبُهُ وَغَايَتُهَا سَيْنٌ فَدَالٌ تَلَتْ فَطَاءٌ

أقول : يعنى أن الحرفَ الأول من الحروف التى يرمزُ بها يجعله للبحر دالاً على مرتبته الخاصة من البحور الخمسة عشر ، ثم الحرف الثانى يجعله رمزاً لعروض ذلك البحر دالاً على كميتها ، ثم الحرف الثالث يجعله رمزاً للضروب ذلك البحر ، وغايةُ هذه الحروف الرمزِ بها للبحور هى السين . وذلك لأن البحور كما عرفت خمسة عشر ، والسين عند الناظم رمزٌ للخامس عشر ، فهى مُنتهى ما يرمزُ به للبحور . وغايةُ الأحرف الرموز بها للأعاريض هى الدال لأنها للأربعة . وأكثُر ما يكون للبحر من الضروب تسعة ، فلذلك كان مُنتهى ما يرمز به للضروب من الأحرف هو الطاء لأنها للتسعة .

وقد استبان لك أن فى كلام الناظم لفاً ونشراً على الترتيب ، فالسين راجعة إلى البحر ، والدال راجعة إلى الأعاريض ، والطاء راجعة إلى الضروب . ثم قد يتفق للناظم أن يأتى بأحرف الرمز متتاليةً من غير فاصل يفصل بينها ، وقد يفصل بحروف أجنبية ، أو يأتى بعد الأحرف المتتابعة المجموعة الرموز بها بما هو أجنبي عن الرمز فيكون ذلك مُلغى لا يقع به إلباس ، كما ستراه قريباً .

قال :

فَخُذْ مِنْهُ مَا فِيهِ الزَّحَافُ وَسَلِّمَ مَا حَشَوَهُ مُلْغًى ذُنَاهُ ارْزَعْ لَا الْقَصَا

أقول : يحتمل أن يكون معنى هذا الكلام فخذ مما رمزتُ به فى البحور من الكلمات المشار بها إلى أبيات الشواهد ما هو شاهدٌ على ما فيه الزحاف ، وما هو شاهدٌ على السالم من الزحاف ، وأنت إذ وجدت لفظاً دخیلاً بين الكلمات الرموز بها للشواهد وهو بينها حشوليس مستشهداً به على شيء فارتع القريب من ذلك لا البعيد ، أى لا تراعى فى ذلك إلا اليسير دون الكثير ،

فإنه لا يأتي في ذلك من الكلمات التي هي ملفاة في الحشو إلا بالنزول القليل .
 ألا ترى أن البيت الآتي لبحر الطويل ليس في حشوه من الكلمات الملفاة غير
 قوله أولاً « أم » ، وثانياً « أم قد عفا » ، وهذه كلمات يسيرة غير مشار بها
 إلى شيء من الشواهد وما بقي من البيت كله رمز .

وفهم الشريف رحمه الله هذا الموضع على وجه آخر . وأنا أورد كلامه
 برمته ليُنظر فيه . قال : وقوله « وما حشوه ملفى دُناه أربع لا القُصا » الدُّنى
 جمع الدنيا أي القربى ، والقُصَى جمع القصوى أي البُعدى ، ويريد بذلك ما يتخلل
 حروف الرمز من الحروف الملفاة ، كقوله في بحر البسيط : « جَرَتْ جَوْلَةٌ ،
 فالجيمُ للبحر ، والجيم الثانية أفادت أن عدد الأعاريض ثلاثة ، والواوُ من «جولة»
 أفادت أن الضروب ستة بحساب ما يذكره بعدُ ، والراءُ والتاءُ من «جرت»
 ملفاتان ليستا في حروف الرمز ، فراءُ الناظم بالحشو الملفى ما كان مثلَ هذا .
 وقوله : « دُناه أربع لا القُصا » معناه أن الرمز هنا لا يُرعى منه ولا يُعتمد به
 إلا الأذى من العدد ، وهو الذى لا يتجاوز الغاية التى ذكر قبلُ أن الأعاريض
 والضروبَ تنتهى إليها ، وذلك أربع في الأعاريض وتسعة في الضروب ،
 وأما العددُ البعيدُ الذى يجاوز ذلك فلا يُرعى ولا يُعتمد به ، فحروفه الدالة عليه
 ملفاة ، وكذلك في البحور لا يُرعى العددُ الذى يجاوز خمسة عشرَ وهو غايتها .
 فلذلك ألغيت الراءُ والتاءُ من « جرت » لأن كل واحدة منهما لا تدل إلا على
 العدد البعيد الذى يجاوز غاية عدد الأعاريض والضروب ، وهذه هي ثمرة ذكره
 لتلك الغايات قبلُ حيث قال : « وغاشها سينٌ فدالٌ تَلَّتْ فطا » فتأمله .

قلت يلزم من اعتبار تلك الحروف والوقوف عند ما يقتضيه إلغاء ما ليس
 منها ، فليس في قوله إذن : « وما حشوه ملفى » إلى آخره كبيرُ فائدةٍ إذا
 فهم على الوجه الذى ذكره الشريف . وأتى إذا جُمع راجعاً إلى كلمات الشواهد

كان ذلك مُفهِماً لأمرٍ لم يتقدم هو ولا ما يلزم منه فهمه فانظره .

ثم قال الشريف : ووجدتُ هذا البيتَ في نسخة ثانية وقعتْ بيدي بعد شروعي في هذا التقييد والفراغ من الكلام على هذا البيت مقيداً على لفظ آخر ، ونصّه :

مُحَرَّفُهُ الْمَرْعَى نَيْفَ زَحَافُهُ

وما حشوه مُلغى دُناه أَرْعَ لَا الْقَصَا

فلنتكلم على شرحه الآن على هذا اللفظ ، فنقول : قوله « معرفة المرعى » يريد به أن الذي وضع الحروف عليه رمزاً عند ذكر البحور في أول كل بحر هي الأعرابُ والضروب ، وهي التي يجب أن تُرعى في رجوع الشواهد إليها ، فإذا رددتَ إليها الأبيات المنبئة عليها جملتَ ما تيف على عددها من الشواهد شاهداً على الزحاف .

وأراد بِمُحَرَّفِهِ ما جعل الحرف عليه رمزاً دالاً على عدده ، فلفظه مشقق من الحرف . وبيانُ ما ذكرته أن الطويل له عروض واحدة وثلاثة أضرب . تبه على ذلك بالهمزة الثانية والجيم من قوله « أُأجَرى » ثم أتى بقوله « غروراً » إشارةً إلى شاهد الضرب الأول ، وبقوله « ستبدى » إلى شاهد الضرب الثاني ، وبقوله « صدوركم » إلى شاهد الضرب الثالث ، فقد فرغ من شواهد الضروب ، وهي التي وضع الحروف عليها رمزاً ، ثم جاء بقوله « أسودُّ وأحداج » و« المور » مقتطعاتٍ من أبيات ، ولما كانت قد زادت على عدد الضروب علمنا بعد أنها شواهد على الزحاف لكونها تيفتُ على عدد الضروب . وقوله « وما حشوه ملغى » إلخ قد شرحتُه قبلُ .

قال :

الطَّوِيلُ

أقولُ سُمي طويلاً لأنه تام الأجزاء سالمٌ من الجزء . قاله الخليل، ومعناه أنه طال بسبب تمام الأجزاء .

وقال الزجاج لأنه أكثر الشعر عددَ حروفٍ لمجيئه على أصله في الدائرة إلا نقصان حرف واحد . وربما صُرِّع فجاء على أصله ثمانية وأربعين حرفاً . وقيل : لوقوع الأوتاد أولَ أجزائه ، وهي أطول من الأسباب . ونقصه الصفاقسي بالوافر والهزج والمضارع . وجوابه أن الاطراد في وجه التسمية ليس بلامزم . وهذا البحرُ مبني في الدائرة على هذه الصورة :

فعلون مفاعيلن فعلون مفاعيلن ، فعلون مفاعيلن فعلون مفاعيلن
كما تقدم . قال :

أَجْرَى غُرُوراً أَمْ سَتَبْدِي صَدُورَ كَمْ
أَسُودُّ وَأَحْدَاجُ أَمْ المَوْرُ قَدْ عَفَا

أقول : الألفُ الأولى من قوله « أَجْرَى » إشارة إلى أنه الأول من البحور ، والألف الثانية إشارة إلى أن له عروضاً واحدة ، والجيمُ إشارة إلى أن له ثلاثة أضرب . فالمروضُ متبوضة وزنها مفاعلن ، ولها ثلاثة أضرب كما قلناه . الضرب الأول صحيح وبيته : (١)

أَبَا مَنْذِرٍ كَانَتْ غُرُوراً صَحِيفَتِي

وَلَمْ أُعْطِكُمْ فِي الطَّوْعِ مَالِي وَلَا عِرْضِي

فقوله « صَحِيفَتِي » هو العروض ، ووزنه مفاعلن : وقوله « وَلَا عِرْضِي »

هو الضرب ، ووزنه مفاعيلن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « غرورا » .
الضربُ الثاني مقبوضٌ مثلها وبيته .

ستبدى لك الأيام ما كنتَ جاهلاً
ويأتيك بالأخبار من لم تزودِ

فقوله « تَجَاهِلَنْ » هو العروض ، وقوله « تَزَوَّدِي » هو الضرب .
ووزنُ كلِّ منهما « مفاعِلن » وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ستبدى » ،
الضربُ الثالث محذوف ووزنه فعولن . أسقط السبب الخفيف من مفاعيلن
فصار مفاعي فَنَقَلَ إلى فعولن ، . وبيته : (١)

أقيموا بني النعمان عتاً صدوركم
وإلا تقيموا صاغرين الرؤوسا

فقوله « صدورك » هو العروض وقوله « الرؤوسا » هو الضرب . وأشار
إلى هذا الشاهد بقوله « صدورك » . وهنا انتهت شواهدُ مَرَمَزَ له أولاً ،
ثم أخذ في ماناف على ذلك وهي شواهدُ الزحاف .

فإن قلت : حكمتَ بقبض العروض في هذا البحر وقد جاءت غيرَ مقبوضة
كما في قول امرئ القيس : (٢)

أَلَا عِمَ صباحاً أيها الطللُ البالي
وهل يَعْنِي مَنْ كان في العُصْر الخالي

(١) ليزيد بن خديق ، انفضيات : ٢٩٨ .

(٢) لامرئ القيس ، ديوانه : ٢٧ .

فقوله « اللَّيَالِي » هو العروض ، ووزنه مفاعيلن ، فهي سالمة لا قبضَ فيها . وكما في قول الآخر : ^(١)

لَمَنْ طَلَّ أَبْصَرَتْهُ فَشَجَانِي كَخَطِّ زَبُورٍ فِي عَسِيبٍ يَمَانِي

فقوله « شجاني » هو العروض ، ووزنه فعولن فقد جاءت محذوفة لا لا مقبوضة ، قلت : المراد أن عروض هذا البحر مقبوضة حيث لا تصرع ، وأما إذا كان مع التصريع فتجىء سالمة مع الضرب الأول ومحذوفة مع الضرب الثالث كما في هذين البيتين .

قال الصفاقسي : التصريعُ تبعيُّ العروض للضرب قافيةً ووزناً وإعلالاً . وسُمي البيت الذي له قافيتان مصرعاً تشبيهاً له بتصرعي باب البيت المسكون . وحكى أبو الحكم أن بعضهم قال : اشتقاقه من الصَّرعين وهما نصفا النهار ، فمن غُدوةٍ إلى انتصاف النهار صرَّعٌ ، ومنه إلى سقوط الشمس صرع . والأول أقرب .

وحكى الزجاجُ إجماع العروضيين على أنه إنما وقع ليدلُّ على ابتداء قصيدة أو قصة : قال الأخفش : شبهوه في إعلالهم به أخذهم في بناء الشعر قبل تمام البيت يجعلهم الشكَّ في أول الكلام في نحو قولهم : « رأيتُ إما زيدا وإما عمراً » ، لئلا يظن المخاطبُ أن أحدهما أولى ^(٢) .

ويجوز استعماله في مواضع من القصيدة الواحدة لإرادة الخروج من قصة إلى أخرى ، ومن وصف شيء إلى وصف غيره ، ليؤذن بالانتقال من

(١) لامرئ القيس ، ديوانه : ٨٥ .

(٢) في الكلام غموض ، وقد جاء في اللسان (صرع) قوله : « ولأننا وقع التصريع في الشعر ليدل على أن صاحبه مبتدئ إما قصة وإما قصيدة . كما أن « إما » إنما ابتدئ بها و قولك « سريت إما زيدا وإما عمراً » ليعلم أن شكك في شيء ، وهو غموض أيضاً .

حال إلى أخرى ، وهو مستحسن متى قل ، فإن كثير كان مستهجنا . ويكون إما بزيادة في العروض حتى تصير كالضرب مثل ما صنع امرؤ القيس ، وإما بنقص منها حتى تعود كالضرب كما في البيت الثاني ، فإن قلت فما تصنع في مثل قول الحارث بن حلزة :

أَذَنَّا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ رَبِّ نَاوِيَعْلَ مِنْهُ الثَّوَاءُ

فَصَرَّعَ ولم يُتبع العروضَ الضربَ ، بل جعلها مفعولن وهو فاعلان ؟ قلتُ : اعتذرَ عنه أبو الحكم بأن الشاعر لم يشعِث الضرب إلحاقاً لها به اعتماداً على أنه شعثه فَنَسَى . قال الصفاقسي : فكأنه يشير إلى أن هذا من الإشارة إلى التصريح كما قاله الشيخ أبو بكر القلوسی . قلتُ : وهذا الاعتذار إنما احتيج إليه لتفسيرهم التصريح بما تقدم وهو تبعية العروض للضرب في القافية والوزن والإعلال . ولو قيل : التصريحُ هو جعلُ العروض كالضرب وزناً وروياً مع إخراجها عن حكمها إلى حكمه لم يُحتجْ إلى شيء من هذا ، وذلك لأن العروض الواقعة في بيت الحارث قد جعلت كالضرب رويًا وهو واضح ، وقد أخرجت عن حكمها وهو السلامة من التشعِث إلى حكم الضرب بأن جعلت مثله في عروض التشعِث لها ، ولا يضرُّ كونُ الضرب لم يُشعث فإن تشعيثه جائز لا لازم ، فجُمِلت العروضُ بمثابته حكمًا فدخلها التشعِثُ بالفعل ولم يدخل الضرب فعلًا مع جواز دخوله فيه ، فإلحاقُ العروض بالضرب في الحكم متحقق وإن تخالفا لفظًا ، فتأمله .

وعلى هذا فالفرقُ بين التصريح والتتقية ثابت ، فإنها اتفاق العروض والضرب في الوزن والروى مع إبتائها على ما تستجته في نفسها من الحكم الثابت ، كقول امرئ القيس :

قفا نبتك من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فإن قلت قد جاءت العروض مع عدم التصريح تامة كقوله :

ونحن جلينا الخيل يوم نهاوند

وقد أحجبت منا الخيول الصوارم

ومحذوفة كقوله :

تراها على طول البلاء جديداً

وعهد المغاني بالحلوم قديماً

قلت : هو عندهم من الشذوذ ولا يقاس عليه ، وهو عيب يسمى

عندهم بالتجميع .

(نظيرها) الأول : قبض فعولن قبل الضرب الثالث المحذوف أولى من

سلامته ويسمى اعتماداً كما سبق ، وبيته : (١)

وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بلبيب

قوله « حُبوب » وزنه فعول ، وإنما كان الاعتماد في هذا الحل أولى

لأن الطويل مبنى على اختلاف الأجزاء لتركبه من خماسي وصباعي ، فلما صار

آخر البيت محذوف الضرب هكذا « فعولن فعولن » أرادوا أن يوفوه حقه

من الاختلاف الذي بنى عليه في الأصل فتبضوا فعولن الأولى .

(التنبيه الثاني) يلزم في هذا الضرب المحذوف أن يستعمل مردوفاً على

الأشهر . والرّدْفُ حرفٌ مدّ أو حرفٌ لين يكون قبل الروي يايه . وله

بحسب محالّه ثلاث حالات :

الأولى حالة اتفاق ولها صورتان : الأولى أن يكون البيتُ تام البناء ونقص من ضربه حرفٌ متحركٌ أوزنته ، ومعنى بزنته حذف الساكن مع حركة ما قبله ، كالقطع والقصر . ألا ترى أن قولنا « مُسْتَقِيلٌ » بحذف النون وإسكان اللام على وزن قولك « مُسْتَقِينٌ » بحذف اللام ، فالتزم الردفُ هنا ليُقوم المدُّ الذي فيه مقامَ المحذوف فيتم التعادل بين مقطعي العروض والضرب . الصورة الثانية أن يلتقي في الضرب ساكنان ، والتزم الردفُ هنا ليسهل الانتقال من أحد الساكنين إلى الآخر بالمد الذي هناك . هذا كله كلام ابن بَرَى .

قلتُ : وفي جعله الصورة الأولى من حالة الاتفاق نظر ، فقد أجاز سيبويه في كتاب التوافق له استعمال مثل ذلك بغير ردف . قال : لقيام الوزن بالحرف الصحيح مقامه بأحرف المد واللين ، وأنشد :

ولقد رحلت العيسَ ثم زجرتها
قَدَمًا عليك وقلت خير مَعَدَّ

الحالة الثانية حالة اختلاف ، وهي أن يكون البيت غير تام البناء ونقص من ضربه حرفٌ متحركٌ أوزنته ، فهل يلزم الردف فيه أو يُختار؟ قولان ، والصحيح منهما هو الثاني .

الحالة الثالثة حالة استحباب ، وذلك حيث يُوجد العروض والضرب على حد واحد من التماثل والاتفاق ولا يوجد للساكنين في حد واحدٍ منهما تلاقٍ ، كقوله :^(١)

قفا بكَ من ذكرى حبيبٍ وعرفانٍ
ورسم عَفَّتْ آيَاتُهُ منذ أزمانٍ

فَيُسْتَحْسَنُ الرَّدْفُ فِي هَذَا النُّوعِ اسْتِكْثَاراً مِنَ الْمَدِّ فِي الْآخِرِ لِأَنَّهَا مَحَلُّ مَدٍّ وَتَرْنَمٍ . قَالَ ابْنُ بَرِي .

فَإِنْ قُلْتَ : حَكَمَ الْعَرُوضِيُّونَ بِلِزُومِ الرَّدْفِ فِي الضَّرْبِ الثَّالِثِ مِنَ الطَّوِيلِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ ضَابِطِ اللَّزُومِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ فِيهِ سَاكِنَانِ وَهُوَ ظَاهِرٌ ، وَلَيْسَ الْمَحْذُوفُ مِنْهُ مَتَحَرِّكاً أَوْ زِنَةً مَتَحَرِّكاً ، بَلِ الْمَحْذُوفُ مِنْهُ حَرْفَانِ مَتَحَرِّكٌ وَسَاكِنٌ ، فَمَا وَجْهُ التَّزَامِ الرَّدْفِ فِيهِ ؟ قُلْتَ : هُوَ مُشْكَلٌ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الطَّرِيقُ فِي الْإِعْتِذَارِ عَنْهُ ، فَقِيلَ إِنْ الرَّدْفَ عِوَضٌ مِنْ لَامِ مَفَاعِيلَيْنِ خَاصَّةً لِأَنَّ النُّونَ شَأْنُهَا أَنْ تَحْذِفَ لِلزَّحَافِ حَشَوّاً ، وَمَا يُحْذَفُ لِلزَّحَافِ لَا تَعْوِضُ الْعَرَبُ مِنْهُ شَيْئاً ، وَأَكْثَرُ الْعَرُوضِيِّينَ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ .

وَزَعَمُوا أَنَّ سَيَبَوِيهَ إِلَيْهِ أَشَارَ فِي الْكِتَابِ فِي أَبْوَابِ الْإِدْغَامِ بِقَوْلِهِ : كُلُّ شَعْرٍ حُذِفَ مِنْ بَنَائِهِ حَرْفٌ مَتَحَرِّكٌ أَوْ زِنَةٌ حَرْفٌ مَتَحَرِّكٌ فَلَا يَدْفَعُ فِيهِ مِنْ حَرْفِ اللَّيْنِ لِلرَّدْفِ ، نَحْوُ :

وَمَا كُلُّ مَوْتٍ نَصَحَهُ بَلِيْب

قَالُوا فَتَمَثَّلُ بِالْمَحْذُوفِ الطَّوِيلِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ النُّونَ غَيْرُ مَعْتَبَرَةٍ .

وَقَدْ حَصَلَ الصَّفَاقْسِيُّ فِي هَذَا الْجَوَابِ بِأَنَّ نُونِ مَفَاعِيلَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا شَأْنُهُ أَنْ يُحْذَفَ لِلزَّحَافِ فَذَاكَ فِي الْحَشْوِ لَا فِي الضَّرْبِ ، لِاسْتِزَامِ حَذْفِهَا مِنْهُ الْوَقُوفَ عَلَى الْمَتَحَرِّكِ ، وَكَلَامُنَا فِي الضَّرْبِ لِأَنَّ الرَّدْفَ فِيهِ لَا فِي الْحَشْوِ . وَقِيلَ دَخَلَ الْقَبْضُ أَوَّلاً ثُمَّ حُذِفَتْ نُونُهُ وَأُسْكِنَتْ لَامُهُ فَعَوَّضَ مِنْهُمَا لِأَنَّهَا زِنَةٌ مَتَحَرِّكَةٌ . قَالَ سَيَبَوِيهَ فِي كِتَابِ الْقَوَافِي لَهُ .

عَلَى هَذَا تَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ مَا وَقَعَ لَهُ فِي بَابِ الْإِدْغَامِ لِلنَّصُوصِيَّةِ هَذَا وَاحْتِمَالِ ذَلِكَ ، وَبِهِ قَالَ الْجَرْمِيُّ وَالْفَارَسِيُّ وَالشَّلَوِيُّ ، وَرَدَّهُ الصَّفَاقْسِيُّ بِأَنَّ الْقَوْلَ

بدخول القبض فيه أولاً يقضى بعدم التزام الردف فيه لأن زنة المتحرك المحذوف منه حينئذ ليس من أتم البناء .

قلت : تمام البناء ليس راجعاً عندهم إلى الجزء على ما يظهر من كلامهم ، وإنما يرجع إلى البحر نفسه ، أى أن البحر إذا كان تام البناء نجاء في الاستعمال كما هو في الدائرة ، إن مشئنا فمشئنا وإن مسدسا فسدس ، وحذف من ضربه زنة حرف متحرك التزم فيه الردف فلا يرُد حينئذ اعتراض الصفاقسي عليهم ، فتأمل .

واعترض عليهم أيضاً بأنه لو كان الأمر على ما قالوه لسمى ذلك الضرب مقصوراً لا محذوفاً ، وأجيب بأنه لما دخله القبض أولاً ثم القصرُ صارت صورته صورة المحذوف فسمى محذوفاً رعاية للصورة ، وفيه نظر .

وقيل : لما التزم في عروض الطويل القبض صار استعمالها أبداً على ستة أحرف ، فلم ينقص الضرب عنها إلا زنة حرف متحرك ، وفيه من النظر ما تقدم . ونسبُ العروض إلى الضرب لا تستقيم لأن التعويض في الضرب إنما يقع بالنسبة إلى ما يحذف منه في نفسه لا بالنسبة إلى العروض .

قال الصفاقسي : وسبيلُ الجواب عندى عن أصل الإشكال أن يقال : لم لا يجوز أن يكون العربى المستعملُ لهذا الضرب ، أعنى الثالث من الطويل ، إنما حذف منه أولاً زنة حرف متحرك فعوضَ منه الردف ، ثم رأى بعد ذلك ساكنين قد التتيا فحذفَ أحدهما وسماه العروضى محذوفاً مراعاةً لصورته . وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلامُ سيويهِ المتقدمُ في باب الإدغام . فإن قلت : الردفُ مسهلٌ للالتقاء الساكنين كما في الضروب المقصورة فلا وجه لحذف أحدهما ، قلت : إنما ذلك إذا أتى بالردف لأجلهما كما في

الضروب المقصورة ، وهنا إنما أتى به للعوض ، وبعده التقى سا كنان ، فلم هذا لم يكن منسهماً لالتقائهما ، ويجب الحمل على هذا جمعاً بين الكلامين . فإن قلت : هذا التقدير جارٍ في الضروب المحذوفة كلها فيلزمك التزام الردف فيها ، قلت : لا نسلم لزوم ذلك لأن العلل في هذا الفن تابعة للأحكام ، والله أعلم . انتهى كلامه بنصه ، ولا يخفى ما فيه من التكلف ، مع أن في تسليمه جريان التقدير المذكور في جميع الضروب المحذوفة نظراً لا يخفى عليك إن تأملت .

(النفيه الثالث) ما قدمناه من أن للتأويل عروضاً واحدة وثلاثة أضرب هو المشهور ، واستدرك بعضهم له عروضاً ثانية محذوفة لها ضربان ، ضرب مثلها وبيتته :

لقد ساءنى سعدٌ وصاحبٌ سعدٍ
وما طولبنا في قتلها بغرامه
وضربٌ مقبوضٌ وبيتته : (١)

جزى الله عبساً عبساً آل يفيض
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
واستدرك بعضهم لعروض الطويل المقبوضة ضرباً مقصوراً ، وأنشدوا عليه قول امرئ القيس : (٢)

ثيابُ بنى عوفٍ طهارى تقيّة
وأوجههم يبيضُ المسافر غمران

(١) للنافعة ، ديوانه : ٢١٤ (دار الفكر) والمترناة : ١ / ١٣٩ .

(٢) ديوانه : ٨٣ .

وهذا من أبيات مختلفة القوافي بحسب الإعراب، أنشدوها ساكنة النون والخليل يحررها وإن لزم عنه الإقواء، ويرى أنه أولى من إثبات ضرب آخر لكثرة الإقواء في كلامهم، وأيضاً يلزم عليه سكون لام مناعيل وهو غير موجود في أوزان الشعر لا الأصول ولا المرافعة. هكذا قيل.

قلت: هو كلام كما تراه غير محرر، وذلك لأن أبيات امرئ القيس هذه متى ثبتت روايتها بتسكين الروي ولم يزو تحريكه من طريق من الطرق المعتبرة تعين إثبات الضرب المقصور، ولم يلتفت مع ذلك إلى قول من قال مناعيلان لا يسوغ أن تسكن لامه، وإن ثبت فيه رواية بتحريك الروي فالقول ما قاله الخليل، ولا يضرب حينئذ وجود رواية بتسكين الروي من طريق آخر، لأنه يحمل حينئذ على أنه تقييدٌ إنشاد، وليس هو التقييد الذي تختلف به لضروب، والله أعلم.

(التنبيه الرابع) قال الزجّاج: سئل الخليل رحمه الله: لم ألزم في الطويل أن يكون مثنوياً ولم يأت مبدساً كما جاء في المديد والبسيط وكلها من دائرة واحدة؟ فقال: إن الطويل عروضه مناعيلان وضربه كذلك، فهو سدس لسقط من نصفه أربعة عشر حرفاً، والمديد والبسيط إذا سدسا إنما يسقط من بيت كل منهما عشرة أحرف، لأن عروض كل واحد منهما جزء خماسي وهو فاعلن، وضربه كذلك، ولو سدس الطويل فحذف منه مناعيلان بقي قبله فعولن، وليس في الشعر ما يقع النقصان من أجزائه فيكون ما ألغى أكثر حروفاً مما بقي، وإنما يكون ما ألغى أقل مما بقي أو مساوياً له، والمديد إذا سدس فحذف منه فاعلن بقي قبله فاعلان، وكذلك البسيط إذا حذف منه فاعلن بقي مستعملن.

وهنا انقضى الكلام على ما يتعلق بالعروض والضرب. فلنشرع في الكلام على ما يدخل غيرهما من التغيرات، فنقول: لا يخفى أن هذا البحر كما مر

مركب من فعولن مفاعيلن ، ففعولن حينما وقع يجوز قبضه فيصير ففعول ، وإذا وقع أول البيت جاز فيه الشَّم والثَّرم ، وقد عرفت معناهما . ومفاعيلن يُقبض ويُكف على سبيل المعاقبة ، فإن قُبِض لم يُكف ، وإن كُف لم يقبض . ولا حاجة لنا إلى استثناء مفاعيلن الواقع في الضرب الأول من هذا الحكم وإن كان لا يجوز قبضه ولا كفه ، وما ذاك إلا لأن الكلام مفروض فيما عدا العروض والضرب كما تقدم . فبيت القبض :

أَتَطْلُبُ مَنْ أَسْوَدُ يَبْشَةُ دُونَهُ

أَبُو مَطَرٍ وَعَامِرٌ وَأَبُو سَعْدٍ

أجزاءه كلها الخماسية والسباعية مقبوضة إلا الضرب . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أسود » .

وبيت الكف وانثلم معاً :

شَاقَتِكَ أَحْدَا حُ سُلَيْمِي بِمَا قُلِ

فَعَيْنَاكَ لِلْبَيْنِ تَجُودَانِ بِالْدمْعِ

جزؤه الأول وهو « شاقَت » وزنه فَعْلَمُنْ ، فهو أنثلم ، والسباعية الواقعة في الحشو مكنوفة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أحدا حُ » .

وبيت الثرم :

هَاجَكَ رَبْعٌ دَارِسُ الرِّسْمِ بِاللَّوِي

لَأَسْمَاءَ عَنِّي آيَةُ السَّوْرِ وَالْقَطْرِ

جزؤه الأول أنرم وهو « هاج » ووزنه فَعْلُ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « المور » .

وقد جرت عادةُ المروضيين بأن يأتوا للأعاريض والضروب بشواهدٍ تختص بها ولا يكون في بقية تلك الشواهد أجزاء مزاحفة . ويتحرون في شواهد الزحاف أن يكون الزحاف الذي يمثلونه داخلًا في كل جزء يصح دخوله فيه من ذلك البيت ، أو في أكثره حرصًا على البيان . وقد رأيت ذلك في هذا البحر .

ثم اعلم أن القبض في فعولن حسن لاعتماده على وتدين قبليّ وبعديّ . وقال الأخفش : لأن النون فيه زائدة كالتنوين في «ضروب» «وعجول» . واعتُرض بأن النون تُعد في أجزاء التفعيل أصالية إذ بها يتم الوزن ، بخلاف التنوين . وأما القبض في مفاعيلن فصالح لاعتماده على وتد واحد قبليّ ، وكفه عند الخليل قبيح . وزعم الأخفش أنه أحسن من قبضه لاعتماده على وتد بعديّ . والله دَرَّ بعض الأندلسيين حيث يقول :

كففتُ عن الوصال طویل شوقي إليك وأنت للروح الخليلُ
وكفكُ للطویل فدتك نفسي قبيحٌ ليس يرضاه الخليلُ
قال :

المديد

أقول : حكى الأخفش عن الخليل أنه سُمي مديداً لتمدد سباعيه حول خماسيه ، وأوردَ عليه كلُّ بحر تركَّب من خماسي وسباعي . وقال الزجاج : سمي مديداً لامتداد سببين في طرفي كل جزء من أجزائه السباعية ، وأوردَ عليه الرَّمْلُ وغيره مما فيه جزء سباعي كذلك . وقال غيره سُمي مديداً لامتداد الوند المجموع في وسط أجزائه السباعية . ويردُّ عليه ماورد على الذي قبله ، ويحاجُّ بما أسلفناه من أن الاطرادَ في وجه التسمية غير لازم . وإذا صح النقلُ في هذه الأسماء الموضوعة لبحور الشعر عن الخليل فلا ينبغي أن يُخالَفَ واضعُها .

وهذا البحر مبني في الدائرة من ثمانية أجزاء على هذه الهيئة :

فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن

كما تقدم . قال :

بجود كليب لا يغزُ اعلموا أنما

يعيشُ بهندي متى مايعرِ اهتدا

فيمن مُنْصَبينَ كلَّ جَوْنٍ ربابه

فياليتَ شِعري هل لنا منه مُرْتوى

أقولُ : الباءُ إشارة إلى أن هذا البحر هو الثاني من بحور الشعر . والجيمُ إشارة إلى أن له ثلاثَ أعاريض . والواوُ إشارة إلى أن له ستةَ أضرب . وهو محزوء في الاستعمال ، ولا يقع تاماً .

قال بعضهم : لثلاثَ يقع فاعلن في آخره ، وهو لا يقع أصلياً آخرَ شيء من "شعر" إلا أن يكون منقولاً من جزءٍ نقص منه . فيوهم وقوعه في المديد النقل

عملاً بالاستقراء، فيكون حينئذ أصله في الدائرة أزيد من ثمانية وأربعين حرفاً وهو محذور مُتَقَي . ونقضه الصفاقسي بالبسيط .

قلت : هذا منه عجيب، فإن الزجَّاج قد استشعر هذا النقض وأجاب عنه، وذلك لأن ابن بري حكى عنه أنه قال بأثر كلامه المتقدم : ولذلك رُدَّ في آخر البسيط إلى قَمَانٍ يحذف الألف ليعلم منه أنه نقص منه شيء ، لأن فَعْلان أيضاً لا يقع في الأواخر أصلياً .

ثم قال ابن بري : فإن قيل : فهلاً جعل آخرُ المديد فَعْلانُ كآخر البسيط وارتفع الإيهامُ المحذور ؟ فالجواب أن فاعلان في البسيط إذا حُذفت ألفه لم يكن قبلها ساكن بسبب يعاقبها ، وفاعلان في المديد قبله ساكن بسبب يعاقب ألفه ، فلو حُذفت منه الألف لزم أن لا يُحذف الساكن قبله أبداً ، وحينئذ يعود المعاقب غير معاقب . انتهى . وهو كلام حسن فتأمل . قال الصفاقسي وقد شد استعماله تاماً ، أنشد ابن زيدان :

إنه لو ذاق للحب طعماً ما هَجَرَ

كلُّ عزٍّ في الهوى أنتَ منه في غَرَزٍ

ثم قال : ويمكن أن يقال في هذا إنه من الرباعي فيكونان بيتين . واعتراض بأنه لم يلتزم في أوساط بقية الأبيات رويّاً لأن بعد البيت :

ليس من يشكو إلى أهله طول الكَرَى مثل من يشكو إلى أهله طول السَّهَرِ
سَحَّ لما تَقَدَّ الصبرُ منه أذُمَّماً كجُمانِ خانهِ سَلَكُ عَقْدِهِ فانتَهَرُ
لاتألمهُ إنْ شكا ما يلاقى أوبكى وامتحنَ باطنه بالذي منه ظَهَرُ

وأما قولُ السَّليكَ :^(١)

(١) شرح الحماسة ، ٢ / ١٩١ ، ١٩٢ ، وفيه أنه لأم السليكَ ، ويقال : لأم تأبط شراً .

طاف يعني نجـوـةً من هـلاـكٍ فـهـلـك
 ليت شعري ضـالـةً أئـ شئ قـتـلـك
 أمريض لم تُـعـدْ أم عـدوُّ خـتـلـك

إلى آخره ، فجعله بعضهم على أنه من شاذ تأمله ، وأن القصيدة مصرعة ،
 وبعضهم على أنه مما ورد من استعماله مرتباً .

وذعب الزجاج إلى أن هذه القصيدة من الرمل ، وعروضها وضربها محذوفان ،
 فجعل للرمل ثلاث أعاريض .

وقال بعضهم : هو قياس مذهب الخليل والجل عاياه أولى من الحمل على تام المديد ،
 لأنه يلزم عاياه شذوذان : محيى المديد تاماً ، والتزام التصريح في القصيدة ،
 وهذا يلزم عاياه محيى عروض الرمل محذوفة خاصة .

إذا تقرر ذلك فاعلم أن العروض الأولى من أعاريض هذا البحر صحيحة ولها
 ضرب واحد مثلها وبيته . (١)

يـالـبـكـرِ أنـشـروا لى كـلـيـا يـالـبـكـرِ أين أين الزرار

ف قوله « لى كلياً » هو العروض ، وقوله « نذرارو » هو الضرب ، ووزن كل
 منهما فاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاعر بقوله « كليب » .

والعروض الثانية محذوفة لما تلائم أضر ، الأول مقصور وبيته : (٢)

لا يفرنّ امرأ عيشه كل عيش صائر لازل

ف قوله « عيشو » هو العروض ووزنه فاعن ، وقوله « لازل » هو الضرب
 ووزنه فاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاعر بقوله « لا يفر » .

(١) لمهايل ، الأغاني : د/١٠٠ (دار الكتب) . (٢) اللسان (فصر)

الضرب الثاني معذوف مثلها وبيته :

اعلموا أنى لكم حافظٌ شاهداً ما كنتُ أو غائباً

فقوله « حافظن » هو المروض وقوله « غائبن » هو الضرب . ووزن كل منهما فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « اعلموا » .
الضرب الثالث أبتَر وبيته : ^(١)

إِنَّمَا الذَّلْفَاءُ ياقوتةٌ أخرجت من كيس دِهقانٍ

فقوله « قوتتن » هو المروض ، ووزنه فاعلن ، وقوله « قانى » هو الضرب ووزنه فَعْلُنْ يأسكان العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « إِنَّمَا » . ووصل حمزة القطع ضرورةً .

المروض الثالثة مخبونة معذوفة لما ضربان الأول مثلها، وبيته : ^(٢)

للفتى عَقْلٌ يعيشُ به حيث تهْدَى ساقه قدمه

فقوله « شَبِيهَى » هو المروض ، وقوله « قدمه » هو الضرب . ووزن كل منهما فَعْلُنْ بتحريك العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يعيش » .
الضرب الثمانى أبتَر وبيته . ^(٣)

رُبَّ نارٍ بتُّ أَرْمُقُهَا تقَضُّمُ الهندى والغارا

فقوله « مقها » هو المروض وقوله « غارا » هو الضرب ، ووزنه فَعْلُنْ يأسكان العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « بهندى » .

ويدخل هذا البحر من الزحاف الخمين وهو حسن ، والكف وهو صالح ، والشكل وهو قبيح . فبيت الخمين :

(١) اللسان (بتر) (قسم) .

(٢) لغرفة ، ديوانه : ٧٥ . وشرح الحماسة : ٢ / ١٨٠ .

(٣) لعدى بن ربيب ، ديوانه : ١٠٠ . وتهذيب الألفاظ : ٦٥٦ ، واللسان (قضم)

ومتى مايع منك كلاماً يتكلم فيجبك بعقل
أجزاؤه كلها محبونة : وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «متى مايع» . ويدت الكف :
لن يزال قومنا مخصبين صالحين ما اتقوا واستقاموا
أجزاؤه السباعية كلها مكفوفة إلا الضرب ، فإنه لم يكف حذراً من الوقوف
على المتحرك . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «مخصبين» . ويدت الشكل :

لَمَنْ الدِّيارُ غَيْرُهُ ——— نَّ كُلُّ جَوْنٍ المِزْنِ دَانِي الرَّبابِ
قوله « لَمَنْ دِيَارُ غَيْرُهُ » وقوله « يَرْهَنَنَّ » وزنُ كل منهما فَعِلَاتُ ، فكلاهما
مشكول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « كل جون ربابه » . وقد سبق لنا
أن المعاقبة ثابتة في هذا البحر بين كل سببين اجتماعاً ، وأن فيه صبراً
وعجزاً وطرفين . ويدت الطرفين :

ليت شعري هل لنا ذات يومٍ بجنوبٍ فارعٍ من تلاقٍ
قوله « بجنوب » وزنه فعلاتُ فيه « الطَّرَفَانِ » لأن ألفه حذفت لثبات نون
الجزء الذي قبله ، ونونه هو حذفت لثبات ألف الجزء الذي بعده . وأشار إلى هذا
الشاهد بقوله « ليت شعري هل لنا » . واعلم أنه يجوز في العروض الأولى من
الزحاف ما يجوز في الحشو ، وهو الخين والكف والشكل ، وأما الضرب الأول
فلم يوافق الحشو إلا في الخين لأنه لو كُف لزم الوقوف على المتحرك ، ويلزم من
ذلك امتناع الشكل . وأما العروض الثانية فلم يدخلها الخين حذراً التباسها بالثالثة .
وأما ضربها القصير فمنع الخليل دخول الخين فيه وأجازه الأخفش ، وعلة المنع
قوله بجي . هذا الضرب في كلامهم حتى زعم الزجاج أنه لم يجي منه إلا قصيدة
واحدة للطَّرَمَاحِ أولها : (٢)

شَتَّ شَمْلُ الْحَيِّ بَعْدَ التَّثَامِ وَشَجَاكَ الْيَوْمَ رَبْعُ الْقَامِ

وَالزَّحَافُ إِنَّمَا سَبِيهِ الْكَثْرَةُ إِذْ هِيَ الدَّاعِيَةُ إِلَى التَّخْفِيفِ ، مَعَ كَرَاهَتِهِمْ أَنْ يَجْمَعُوا عَلَيْهِ ثَلَاثَ تَغْيِيرَاتٍ ، وَهِيَ الْخَلْبُ مَعَ الْإِسْكَانِ وَالْحَذْفِ وَمِ مَسَمَى الْقَصْرِ .

وَزَعَمَ أَبُو الْحَكَمِ أَنَّ مَذْهَبَ الْأَخْفَشِ أَقْبَسُ . قَالَ : لِأَنَّ الْقَلْبَ وَاقِعَةً بَيْنَ وَتَدِينِ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَرَحَافَهُ جَائِزٌ اتِّفَاقًا . ثُمَّ اعْتَرَضَ عِلَّةَ الْمَنْعِ بِأَنَّ الْقَلْبَ لَا تَأْثِيرَ لَهَا فِي السَّلَامَةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَحْرِ فَكَذَلِكَ فِي هَذَا . وَاجْتِمَاعُ ثَلَاثَةِ تَغْيِيرَاتٍ فِي الْجُزْءِ لَهُ تَفْأَثُرٌ مِنْهَا فَأَعْلَانِ فِي الرَّمْلِ ، فَإِنَّهُ يَحْجُوزُ فِيهَا مَعَ الْقَصْرِ الْخَلْبُ ، وَفَقُولُنِ الضَّرْبُ اثْنَانِ مِنَ الْعُرُوضِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْخَفِيفِ ، فَإِنْ أَصْلَهُ مَسْتَفْعٍ لَنْ فَدْخَلَهُ الْقَصْرُ وَالْخَلْبُ .

وَأَجَابَ الصَّفَاقْسِيُّ : بِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ كُلَّ سَبَبٍ وَفَعٍ بَيْنَ وَتَدِينِ يَحْجُوزُ زَحَافَهُ مَطْلَقًا ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَعَ عَدَمِ الْمَانِعِ ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا مِنَ التَّحْلِيلِ مَانِعٌ ، وَاعْتَرَضَهُ عَلَيْهِ سَاقِطٌ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَقُضُ عِلَّةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَلْبِ وَكَثْرَةِ التَّغْيِيرِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُنْظَمًا إِلَى الْآخَرِ ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ نَقْضًا لَوْ جَعَلْنَاهُ كِلَا مِنْهُمَا عِلَّةً مُسْتَقِلَّةً وَنَحْنُ إِنَّمَا جَعَلْنَاهُ جُزْءَ عِلَّةٍ ، وَالْعِلَّةُ هِيَ الْجُمُوعُ الَّتِي رَكِبَ مِنْهَا ، وَهُوَ لَمْ يَنْقُضْهُ وَإِنَّمَا نَقُضُ الْجُزْءَ ، وَنَقْضُهُ لَيْسَ قَادِحًا فِي التَّحْلِيلِ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ .

قال :

البسيط

أقول : قال الخليل سُمى بسيطا لأنه انبسط عن مدى العويل والديدجاء
وسطه فعِلان وآخره فعِلن . حكاه الأخفش عنه .

وقيل : سُمى بسيطا لانبطاط الأسباب في أوائل أجزائه السباعية ، قاله
الزجاج .

وقيل : لانبطاط الحركات في عروضه وضربه . وهو مبنى في الدائرة من ثمانية
أجزاء على هذه الصورة :

مستعملن فاعلن مستعملن فاعلن ، مستعملن فاعلن مستعملن فاعلن

كما سلف . قال :

جَرَتْ جَوْلَةٌ يَاحَارِ شِعْوَاءُ خَيَّلَتْ

وقوفي فسيروا عنه قد هَيَّجَ الْجَوَى

خَقِبَ ارْتِحَالِ ذَا لَقِيهِمْ فَذُقْتُمْ

أصاح مُقَامِي ذَاكَ وَالشَيْبُ قَدْ عَلَا

أقول : الجيم الأولى إشارة إلى أنه البحر الثالث ، والجيم الثانية إشارة
إلى أن له ثلاث أعاريض ، والواو إشارة إلى أن له ستة أضرب . العروض
الأولى مخبونة ولها ضربان : الأول مثلها ، وإنما لم يستعمل تامنين لئلا يتوهم
أنه قد نقص منها ، لما مر من أن فاعلن لم يأت أصليا في عروض ولا ضرب ،
فلو جاء تامنين لَتَوَهَّم أن أصله حينئذ أكثر من ثمانية وأربعين حرفا ولا نظير

لذلك . وقيل لاعتقاد ألف فاعلن على وتد بعدى ، ولا ينهض هذا علة ، فإن الاعتماد
فى ذلك مجوز لا موجب ، وبيته : ^(١)

يا حارِ لا أُرَمَيْنِ منكم بداهية

لم يلقها سُوقَةٌ قبلى ولا ملكُ

ف قوله « هَيَيْنِ » هو العروض ، وقوله « ملكو » هو الضرب ، وكل منهما
وزنه فَعْلُنْ بتحريك العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يا حار » .
الضرب الثانى مقطوع وبيته ^(٢)

قد أشهدُ الفارةَ الشعواءَ تحملنى

جرداءَ معروقةَ اللَّحْيَيْنِ سُرحوبُ

ف قوله « مَائى » هو العروض ، وقوله « حوبو » هو الضرب ، ووزنه فَعْلُنْ
يا سَكَانَ العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « شعواء » .
العروض الثانية مجزوءة صحيحة ، ولها ثلاثة أضرب ، الأول مَذال ،
وبيته ^(٣)

إنا ذَمَمْنَا على ما خَيَّلَتْ سَعْدَ بْنَ زَيْدٍ وعُمَرَ من تَمِيمٍ

ف قوله « ما خيات » هو العروض ، ووزنه مستغفلن ، وقوله من تميم هو

(١) لرهب ، ديوانه : ١٨٠ .

(٢) لامرى ، القيس ، ديوانه : ٢٢٥ .

(٣) للأسودس معبر ، ديوان الأعمش : ٣٠٩ . وقد نشر : ١٠٦ . والموضع :

٨٢ . واللسان (دبل)

الضرب ووزنه مستعملان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « خيلت » .

الضرب الثانى مثل العروض صحيح وبيته ^(١) :

ماذا وقوفى على ربع خلا

مخلولق دارس مستعجم

قوله « ربع خلا » هو العروض وقوله مستعجمى هو الضرب ، ووزن كل منهما مستعملان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « وقوفى » .

الضرب الثالث مقطوع وبيته :

سيروا معاً إنما ميعادكم يومَ الثلاثاء بطنُ الوادى

قوله « ميعادكم » هو العروض وقوله « تُلوادى » هو الضرب ، ووزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فسيروا » .

العروض الثالثة مجزوءة مقطوعة لها ضرب واحد مثلاً وبيته : ^(٢)

ما هيجَ الشوقَ من أطلالٍ أضحت قناراً كوخى الواحى

قوله « أطلالين » هو العروض وقوله « يلواحى » هو الضرب ، ووزن كل منهما مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « هيج » .

وقد علمت أننا أسلفنا أن قول أهل هذا الفن عروضٌ مجزوءة وضرب مجزوء فيه تسامحٌ من حيث أن الجزء صفة للبيت ، لأنه عبارة عن إسقاط الجزء الأخير من صدره والجزء الأخير من عجزه وليس صفة للجزء ، لكن جريته على سنن القوم .

(١) اللسان (جمع) و (خلق) .

(٢) اللسان (خلق) .

ويدخل هذا البحر من الزحاف الخين في الخماسي والسباعي وهو حسن فيهما .

قلت : هكذا قالوا ، ويظهر لي أن الخين في السباعي إنما هو حسن في أول الصدر وأول المعجز ، فاعتبره ذو الطبع السليم . ويدخله أيضا من الزحاف الطي في السباعي وهو صالح فيه ، والخيل وهو قبيح فيه . فبيت الخين :

لقد مضت حقب صروفها عجب

فأحدثت عبراً وأبدلت دولا

أجزاءه كلها مخبونة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « حقب » لكنه سكن القاف الضرورة ، وهي ضرورة قبيحة . وبيت التلي :

ارتحلوا غُدوةً وانطلقوا سحراً

في زمرٍ منهم يتبعها زمر

أجزاءه السباعية كلها ملوثة . وإلى هذا الشاهد أشار بالارتحال المشار به إلى « ارتحلوا » . وبيت الخيل :

وزعموا أنهم لَقيهم رجل
فأخذوا ماله وضربوا عنقه

أجزاءه السباعية كلها مخبونة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لقيهم » وسكن الياء للضرورة .

واعلم أن هذا الزحاف جميعه يدخل في الضرب النذيل ، والخين يدخل في

الضرب المتطوع وفي العروض المقطوعة وضربها . فبيتُ الخبْنِ في الضرب
للمذيل :

قد جاءكم أنكم يوماً إذا ما ذُقم الموت سوف تُبعثون

فقوله « فُبعثون » هو الضرب ، ووزنه مفاعلان . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « فذقم » .

وبيت الطي فيه :

يا صاح قد أخلفت أسماء ما كانت تُمنيك من حُسن وصال

فقوله « حُسن وصال » هو الضرب وزنه مفتعلان . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « أصاح » .

وبيت الخبل فيه :

هذا مقامى قريباً من أخى كل امرئ قائم مع أخيه

فقوله « مع أخيه » هو الضرب ، ووزنه « فمِلْتان » . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « مقامى » . وبیت الخبْنِ في العروض والضرب المتطوعين :

أصبحتُ والشيبُ قد علانى يدعو حثيثاً إلى الخِضابِ

فقوله « علانى » هو العروض وقوله « خضابى » هو الضرب ، وزن كل
منهما فعولن ، وهذا هو المسمى عندهم بالختلَع . والولدون التزموا الخبْنِ في
هذه العروض وضربها لحسن ذوقه ، وهو من التزام ما لا يلزم . وأشار
الناظم إلى هذا الشاهد بقوله « والشيبُ قد علانى » .

وأما بيت الخبْنِ في ضرب العروض الثانية المقطوع فلم يشر الناظم إليه
بشيء ، وانظر هل أشار بقوله ذلك إلى بيته فإن ظفرت بيت فيه هذه اللفظة
فذاك ، وبيته الذى أنشده العروضيون :

قلتُ استجيبى فلما لم تُجِبْ سالتُ دموعى على ردائى

قال الشريف : وإنما نَبّه الناظمُ على ما يدخل الأعرىضَ والضروب هنا وفيما بعدُ حسب ما تقف عليه من الأبحر ليظهر لك الفرق بين ما يدخل فى الأعرىض والضروب وهو غير لازم كما يدخل الحشو ، وبين ما لا يدخلها فيكون لازماً سبيلُه سبيلُ العلل ، فما يكون من ذلك لازماً يأتى بشاهده أولاً حيث يأتى بشواهد العلل ، وما يكون غير لازمٍ جاء بشاهده آخرًا بعد شواهد الزحاف ، ألا تراه كيف أتى بشاهد الخبن فى العروض الأولى مع العلل أولاً للزومه ، وأتى بشاهد الخبن فى المخلع آخرًا لعدم الزوم فتأمله .
(تنبيه) استدرك بعضهم للبيط عروضين إحداهما مجزوءة حذاء مخبونة لها ضربان : ضرب مثلها كقوله :

عجبتُ ما أقربَ الأجلِ متاوما أبعدَ الأملِ
وضرب مقطوع مخبون كقوله : ^(١)

إنَّ شِواءٍ ونَشْوَوةً وخَبَبَ البازلِ الأُمونِ
العروضُ الثانية مشطورة لها ضرب مثلها كقوله :

إن أخى خالداً ليس أخاً واحداً
وأجاز أيضاً استعمال العروض الأولى من البيط غير مخبونة كقوله :

ولا تكونوا كمن لا يُرتجى أوْبُهُ

وكذا أجاز استعمال ضربها الأول غير مخبون كقوله :

وبلدةٍ مُجْهَلٍ تُسمّى الرياحُ بها لواعباً وهى ناء عرضها خاوية
ومكذا كله شاذ لا يلتفت إليه .

وقد جاء في مخلف البسيط مفعولن مكان فاعلن، وهو أيضاً شاذ كقوله :
 فَسِرْ بَوْدٍ أَوْ سِرْ بِكِرٍ مَا سَارَتْ الدُّلُ السَّرَاعُ
 ورأيتُ بعض المتأخرين يستعمله .

وزعم أبو الحكم أنه شذٌّ في هذه العروض القبض، وأنشد :

يُدَاهُ بِالْجُودِ ضَرَّتَانِ عَلَيْهِ كِلْتَاهُمَا تَفَارُ
 قال : ولا تُمكن حركة النون فينتقى القبض لأن التمكين مختص بالضروب ،
 ولا يجوز في الأعراب إلا بشرط التصريح .
 قال الصفاقسي : وهذا خطأ ، أما أولاً ، فلأن ساكن الخلع فيه بقية وتد
 ولا قبض فيه فلا بد من تمكين الحركة .

قلتُ : لعله نظر إليه باعتبار ما صار إليه ، ولا شك أن آخره بحسب الصورة
 هيئة سبب خفيف فأطلق القبض لذلك .

ثم قال : وقوله ثانياً ذلك مختص بالضروب ولا يجوز في العروض إلا بشرط
 التصريح ونم ، بل ورد منه ما لا يمحصر وأنشد قوله :

سَلِيَ إِنْ جَهَلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ فَلَيْسَ سِوَاهُ عَالِمٌ وَجَهْلٌ
 وقوله : (١)

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ
 وأبياتاً كثيرة من هذا النمط . ولا دليل له فيها لأن التمكين فيها فصيح
 بخلافه في نحو « ضرتان » وسيأتي الكلام عليه . في ذلك .
 وهن كلمات الدائرة الأولى . قال :

الوَافِرُ

أقولُ : سُميَ وافراً لوفور أجزائه وتداً فوتداً . قاله الخليل . وقيل :
لوفور حركاته باجتماع الأوتاد والفواصل في أجزائه ، والكاملُ وإن كان
بهذه الصفة إلا أن الوافر حُذف من حروفه فلم يَكمل لاستعماله مقطوعاً ، فهو
موفورُ الحركات ناقص الحروف . قاله الزجاج . وهو مبني في الدائرة من
سنة أجزاء على هذه الصورة .

مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن

قال :

دَنْتُ بِجَدَى فِيهِ لَنَا غَنَمٌ بِهِ رِيْعَةٌ تَعْصِيْنِي وَلَمْ تَسْتَطِعْ أَذَى
مَظْهُورٌ حَفِيْرٌ إِنْ بِهَا نَزَلَ الشَّتَا تَفَاحِشٌ لَوْلَا خَيْرٌ مِنْ رَكْبِ الدَّطَا

أقول : الدال من « دنت » إشارة إلى أنه البحر الرابع ، والباء من
« بجدي » إشارة إلى أن له عروضين ، والجيمُ إشارة إلى أن له ثلاثة أضرب .
العروض الأولى متطوفة لما ضرب واحد مثلها وبيته : (١)

لَنَا غَنَمٌ نَسُوْقُهَا غِزَارٌ كَأَنَّ قُرُونَ جِلْتِهَا عِصَى

فقوله « غزارن » هو العروض ، وقوله « عصييو » هو الضرب ، وزنُ
كل منهما فعولن . كان أصله مفاعلتن فحُذف سببه الخفيف وهو
« ن » وإسكان المتحرك قبله وهو اللام ، فبقِيَ مفاعلٌ فنقل إلى فعولن .

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لنا غم » وزعم أبو الحكم أنه شذى هذه العروض القبض وأنشد شاهداً عليه :

علوت على الرجال بمخلتين ورتتهما كما ورث الولاة
قال : ولا يجوز تمكين الحركة حتى ينشأ عنها حرف اللين كما مرفى
البيط . واعترضه الصفاقى بطلان دعوى الشذوذ لكثرة مجيء ذلك
فيها . قال : (١)

أبى الإسلام لأبلى سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم
وقال :

عسى الكرب الذى أمسبت فيه يكون وراءه فرج قريب
وقال : (٢)

تخيره ولم يعدل سواه فنعمة المرء من رجل تهاى
وقال : (٣)

ذعرت به القطا ونضيت عنه مقام الذنب كالرجل اللعين
وقال : (٤)

إذا أمسى يلمس منكبيه تفقد لحمه حذر الهزال
وقال : (٥)

أوليت العراق ورافديه فزارياً أخذ يد القميص

(١) لتهار بن توسة الشكرى ، سيوفه ٣٤٨/١ .

(٢) منسوب إلى مجير بن عبد الله القشيري ، وإلى ابن شعوب اللينى ، الوحشيات رقم : ٤٢٥ ، والسان (تهم) . وفي المطبوعة « تخيره » .

(٣) في م ، د « دعوت به » و « مقام الديب » .

(٤) للسليك بن السلعة السعدى ، وهو فى حساسة البخارى : ١٢٧ ، ١٢٨ مع اختلاف فى الرواية ، والآيات غير هذا البيت فى السكامل ١٠ ، ٣١٠ .

(٥) انظر ص ١١٠ .

وقال : (١)

إذا لم تستطع أمراً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

وقال : (٢)

تظل الشمس كاسفةً عليه كآبة أنها فقدت عيلاً

وقال : (٣)

يُرجى المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناء الخطوب

قال : ومن هذا كثير .

قلت : لكنه لا ينهض مع كثرته رداً على أبي الحكم ، وذلك لأن جميع ما استشهد به يجوز فيه التمكين نظماً ونثراً دون شذوذ ولا اختصاص له بعروض ولا ضرب ، بل ولا بالنظم أصلاً ورأساً . وأما تمكين مثل « خلتين » في نصيح الكلام فممتنع نظماً ونثراً . نعم يجوز تمكينه في الضرب لإطلاق الروى ، وفي العروض بشرط التصريح ، وإن مكن على غير هذا الوجه فلا ضرورة على شذوذ فيه . فإين هذا الذى رد به الصفاقى مما أراد أبو الحكم .

ثم قال : فالذى ينبغى أن يقال : تمكين حركة العروض جائز من غير شذوذ .

قلت : بل هو شاذ قطعاً كما عرفت ، ولا دليل فى شيء مما أنشده . نعم التول بـ « ضها » لم يقل به أحد من العروضيين ، والبيت لا ينفك عن شذوذ باجتهه بتقدير التمكين وعدمه . أما على التمكين فلما قدمناه ، وأما على تقدير

(١) لمرو بن معديكرب ، الأصبعيات : ٢٠١ ، ونزهة الألباء : ١١٥ .

(٢) - دونه ١٠ / ٤٧٧ .

(٣) بلال بن رباح الطائى ، نوادر أبي زيد : ٦٠ ، والمجازفة : ٥٦٦ ، ٥٦٩ .

عدمه فلأن هذه العروض لا يدخلها مثل هذا التغيير فيما هو مقرر عند التوم .
العروضُ الثانية مجزوءة صحيحة ، ولها ضربان الأول مثلها وبنته :

لقد عَلِمْتُ رَيْمَةً أَنْ حَبَلَكَ وَاهِنٌ خَلِيقُ

فقوله « رَيْمَةً أَنْ » هو العروض وقوله « هِنٌ خَلِيقُ » هو الضرب ،
وزنُ كل منهما مفاعلتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « رَيْمَةً » .
الضربُ الثاني معصوب بالصاد المهملة ، وبنته :

أَعَاتِبُهَا وَأَمْرُهَا فَتُعْصِنِي وَتَعْصِنِي

فقوله « وَأَمْرُهَا » هو العروض ، وقوله « وتَعْصِنِي » هو الضرب . كان
مفاعلتن فُعْصَب يَأْكَان اللام ثم نُقِل إلى مفاعيلن . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « تَعْصِنِي » . ويدخل هذا البحر من الزَّحَاف العَصْبُ وهو حسن ،
والعقلُ وهو صالح ، والنقصُ وهو قبيح . فبِت العَصْب : ^(١)

إذا لم تستطع شيئاً فدعهُ وجاوزهُ إلى ما تستطيعُ

الأجزاء السباعية كلها معصوبة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ولم تستطع » .
ويحكى أن شخصاً ^{صمد بن مصعب} سأل الخليل أن يقرأ عليه علم العروض ، فأقام مدة
يختلف إليه للقراءة ولم يحصل شيئاً ، فأعجب الخليل أمرهُ ، ولم ير أن يواجهه
بالمنع حياءً منه ، فقال له يوماً وقد حضر للقراءة : قطع قول الشاعر :

إذا لم تستطع شيئاً فدعهُ وجاوزهُ إلى ما تستطيعُ

فقطن الرجل إلى ما أَرَادَه الخليل رحمه الله فانصرف ولم يعد . وأنا أعجبُ

لن يظنُّ لئلا هذا كيف يصعب عليه فنَّ العروض مع سهولته . والله متدبر
الأُمور . ويدت العقل : ^(١)

مَنَازِلُ لِفَرَقَتِنَا قِفَارُ كَأَنَّمَا رَسُومُهَا سَطُورُ

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سطور » . ويدت النقص :

إِسْلَامَةٌ دَارُ بِحَفِيرٍ كَبَاقِ الْخَلْقِ الشُّحْقُ قِفَارُ

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « حفير » . ويدخله في الجزء الأول من البيت
الغضب بالضاد المعجمة ، والقسم ، والعقص ، والجَمَم ، وكلها قبيح .
فبيت الغضب : ^(٢)

إِنْ نَزَلَ الشَّاءُ بَدَارُ قَوْمٍ تَجَنَّبَ جَارَ يَتَهُمُ الشَّاءُ

بقوله « إِنْ نَزَلَ الشَّاءُ » غُضِبَ بِحَذَفِ مِيمِهِ فَصَارَ فَاعِلَتْنِ ، فنقل إلى مفتعلن -
وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « إِنْ نَزَلَ الشَّاءُ » .
ويدت القسم :

مَا قَالُوا لَنَا سَدَدًا وَلَكِنْ تَفَاحَشَ «أَمْرُهُمْ» وَأَتَوْا بِهِ جُرْ

بقوله « مَا قَالُوا » جزء أَقْصَمَ غُضِبَ بِحَذَفِ الْمِيمِ ، وَغُضِبَ يَاسْكَانُ اللَّامِ
فَصَارَ فَاعِلَتْنِ ، فنقل إلى مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « تفاحش »
ويدت العقص : ^(٣)

لَوْلَا مَلِكٌ رَوْفٌ رَحِيمٌ تَدَارَكُنِي بِرَحْمَتِهِ هَلَكْتُ

(١) اللسان (عقل) . (٢) الحظيئة . ديوانه : ١٠٢ . واللسان (غضب) .

(٣) اللسان (عقص) .

جزؤه الأول وهو قوله « لولام » وزنه مفعولٌ ، كان مفاعلتن فُعْضَبْ
بَحْذَفِ الميم وتُفَسَّسُ بِاسْكَانِ اللام وحَذَفِ النون فصار « فاعَلْتُ » فنقل إلى
مفعولٌ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لولا » .

وبيت الجَمَمِ : (١)

أنت خيرٌ من ركب المطايا وخيرُهم أباً وأخاً وأماً

الجزء وهو قوله « أنت خي » أجَمَ ، كان مفاعِلَتْنِ فُعْضَبْ بِحَذَفِ الميم ،
وعُغِلْ بِحَذَفِ اللام ، فصار « فاعَلْتُنْ » فنقل إلى فاعِلن . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « خير من ركب المطا » قلتُ : كلن مقتضى اعتبار الترتيب في الوضع
تقديمَ الجَمَمِ على العقص ضرورةً أن التغيرَ فيه أقلُّ ، والأمرُ في ذلك سهل .

(تفسيرات) الأول : أنكر الأخفش والمعري وطائفة من العروضيين
العقلَ في الوافر من أجل أن مفاعِلَتْنِ انتقلن بالعصب إلى مفاعيلن ومفاعيلن في
سائر الشعر يتعاقب فيه الياء والنون فيكون إما مفاعيلُ وإما مفاعِلن . لكنهم
سَوَّغُوا في مفاعيلن في الوافر أن يأتى على مفاعيلُ ولم يسوغوا فيه أن يأتى على
مفاعِلن لأنه فرع منقول عن أصل ، فلم يسوغوا فيه ما سوغوا فيما هو أصلٌ ،
وآثروا إبقاء الياء لأنها في محل اللام الساكنة بالعصب فكروا تغييرها .
ثانياً : وهذا احتجاج ضعيف لا يلتفت إليه مع نقل الخليل عن العرب
جواز ذلك .

قال ابن بَرِّي : والصحيحُ إنكارُ العقل في الجزوء منه لثلاثين بمجزوء .
الرجز ، وهذا الالتباسُ محذور .

قلت : فإذا وجدَ بيتٌ مربعٌ على زنة مفاعِلن ، ولم يسكن في القصيدة جزء

على رية مفاعلتن حُكَم بأن القصيدة من الرجز سَحْلًا على ما هو الأخف ، فإن
مستفعلن في الرجز يصير مفاعلتن بالطنين ، وهو حذف ساكن ، ومفاعلتن يصير
مفاعلتن في الوافر بالعتل وهو حذف متحرك ، ولا شك أن حذف الساكن أخف
من حذف المتحرك .

ثم قال ابن بَرِي : بخلاف معصوب الجزوء بالهزج .

قلت : كَانَ عَضْبُ الجزوء عنده غيرُ محذور ، وأنه إذا وجد في القصيدة
كلها ساغ حملها على كل واحدٍ من البحرين ، ويؤيده ما قدمه قبل ذلك حيث
قال : واعلم أنه متى دخل العصبُ في جميع أجزاء الجزوء فإنه يشبه الهزج ،
كتأوله :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهَلٍ وَقَلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ

لكن يقع الفرقُ بينهما بأن ننظر فإن كان في القصيدة جزء واحد على
مفاعلتن فهي من الوافر ، وإن لم يكن فيها ولا جزء واحد احتملت أن
تكون من الوافر ومن الهزج .

قلت : الأرجحُ لحملها على الهزج قائم ، لأن مفاعيلين فيه أصلي لا تغيير فيه
ومفاعيلين في الوافر إنما يُتصَوَّر بتغيير يُرتكَبُ فيه وهو العصب ، وإذا كان
كذلك فيحمل على ما هو بالثابتة التي ذكرتها على الهزج لاعلى الوافر ، فتأمل .

التنبيه الثاني : إنما التزم في الوافر أن يُستعمل مقطوعاً لأنه شعر كثرت
حركاته فاستثقلت فحُذِفَ من آخر عروضه وآخر ضربه تسهيلاً وتخفيفاً ،
وآثروا من الحذف ما بقي به الشعرُ عَذْبَ المساق لذيدَ المذاق ، وهو القطف .

فإن قيل : فهلاً استعملوا في الكامل ما استعملوا في الوافر لأن حركاتها
سواء إلا أنا وجدناهم آثروا الوافر بالحذف والتخفيف دون الكامل ؟

فالجواب أن الكامل وَقَعَتْ فِيهِ الفاصلةُ مقدّمة في جزئه وهو متفاعلن على
الوعد ، وهي أكثر حركات من الوعد ، والوافر تأخرت فيه الفاصلة فكان
جانب الحذف وهو آخر الجزء في الوافر أكثر حركات منه في الكامل .

التفصيل الثالث : حكى الأخفش للوافر عروضاً ثالثة مجزوءة مقطوعة لها
ضرب مثلها ، وبينه :

عبيلة أنتِ هتّى وأنتِ الدهرَ ذكرى

ومثله :

فإن يهلك عبيدٌ فقد باد القرونُ

ومثله :

أشأفك طيفُ مامّةٍ بمكة أم حمامة

قال ابن برى : وهذه الأبيات لادليل فيها لاحتمال أن تكون من
مشكول المجتث كقوله :

أولئك خيرُ قومٍ إذا ذكر الخيلارُ

قلت : هذا غلط ظاهر ، فإنه إن تم له الاحتمال الذي أبداه فإنما يتم
له في البيت الأخير قطع . وما قبله لا يتأتى فيه ذلك . ألا ترى أن قوله دواتِ
الدهرَ ذكرى « لا يمكن أن يكون من المجتث بوجه ، وكذا البيت الثاني
لا يتصور كونه من بحر المجتث أصلاً ، والله الموفق للصواب .

قال :

الكامل

أقول : قال الخليل : سُمي بذلك لاجتماع ثلاثين حركة فيه لم تجتمع في غيره . وقال الزجاج : لكامل أجزائه بعدد حروفها . يعني أنها استعملت كاف الدائرة . فإن قلت : الرجز والخفيف كذلك ، قلت : يُعلم جوابه بممارسة وهو مبنى في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن ، متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن .

قال :

هَجَرَتْ طَلَاتٌ صَحْوًا بِأَبْرَامَتِي أَجَشَّ لَأَنْتَ الَّذِي سَبَقْتَهُمْ إِلَى
بِخْتَلَفِ الْأَمْرِ افْتَقَرْتُ وَأَكْثَرُوا وَعَبَسَ يَذُبُّ الصَّمَّ عَنْ تَامِرٍ وَلَا
نَقَلْتَهُمْ عَنْ حِدَّةٍ فَاثْبَأْسْتُ وَالشَّ قَاءَ مُخَافٍ لَمْ تَجِدْ فَارغًا كَفَى

أقول : الماء من « هجرت » إشارة إلى أن هذا البحر هو خامس البحور . والجيم إشارة إلى أن له ثلاث أعاريض . والطاء من قوله « طلا » إشارة إلى أن له تسعة أضرب .

العروض الأولى صحيحة ولها ثلاثة أضرب ، الأول مثلها وبيته : ^(١)

وإذا صَحَوْتُ فَا أَقْصِرْ عَنْ نَدَى وَكَمَا عَلِمْتَ شِمَائِلِي وَتَكْرَمِي
قوله « مِرْعَنٌ نَدْنٌ » هو العروض وقوله « وتكررمي » هو الضرب . وزن كل منهما متفاعِلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « تصحو » . الضرب الثاني مقطوع وبيته : ^(٢)

(١) لسنرة من مملقته . (٢) للأخطل ، ديوانه : ٤٣ ، واللسان (قطع) .

وَإِذَا دَعَوْنَكَ عَمَّيْنِ فَإِنَّهُ نَسَبُ يَزِيدُكَ عِنْدَهُنَّ خَبَالًا

فقوله « تَفْشِيْنَهُ » هو العروض ، وقوله « نَخْبَالًا » هو الضرب ، وزنه فَعِلَاتُنْ . كان متفاعِلن ففُصِّلَ فصار متفاعِل ، فنقل إلى فَعِلَاتُنْ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « خَبَالًا » .

الضربُ الثالثُ أَخَذَ مضمر ، وبيته : ^(١)

لَمَنِ الدِّيَارُ بَرَامَتَيْنِ فَعَاقِلٍ دَرَسَتْ وَغَيْرَ آيَاهَا الْقَطَرُ

فقوله « نَفَعَا قِلْنِ » هو العروض ، وقوله « قَطَرُو » هو الضرب ، وزنه فَعْلُنْ . حُذِفَ الْوَتْدُ من متفاعِلن وَأُسْكِنَتْ تَاوُهُ فصار « مُتَمَّا » فنقل إلى فَعْلُنْ يَسْكُنُ الْعَيْنِ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « بَرَامَتِي » .

العروضُ الثانيةُ حَذَّاءُ لَهَا ضَرْبَانِ الْأَوَّلُ مِثْلُهَا ، وبيته :

لِمَنِ الدِّيَارُ عَفَى مَعَالِهَا هَاطِلٌ أَجَشُّ وَبَارِخٌ تَرِبُ

فقوله « لِمَهَا » هو العروض وقوله « تَرِبُو » هو الضرب ، وزن كلٍّ منهما فَعِلنْ بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ ، كان متفاعِلن فَبَقِيَ « مُتَمَّا » فنقل إلى فَعِلنْ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أَجَشُّ » .

الضربُ الثاني أَخَذَ مضمر ، وبيته :

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ دُعِيتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّغْرِ

فقوله « مَتَّذُ » هو العروض ، وقوله « دُعَرِي » هو الضرب . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لَأَنْتَ » .

العروضُ الثالثةُ مجزوءةٌ صحيحةٌ ، ولها أربعة أضرب . الأول مجزوء مرفل

وبيته : ^(٢)

(٢) زهير . ديوانه : ٨٩ .

(١) اللسان (غرمد)

(٣) للحطيئة . ديوانه : ١٦٨ .

ولقد سبقتهم إلى فلم تَزَعْتَ وأنت آخر
 فقوله «تَهُمُوْا إِلَى» هو العروض ، وزنه متفاعِلن ، وقوله «تَوَأَنْتَ
 آخِرُهُ» هو الضرب ، وزنه متفاعِلاتِن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «سبقهم
 إلى» . وفيه حذفُ المجرور وبقاء حرف الجر .

الضرب الثاني مُدَّيَل ، وبيته : ^(١)

جَدَتْ يَكُونُ مُقَامُهُ أَبْدَأُ بِمُخْتَلَفِ الرِّيحِ

فقوله «نُقَامُهُو» هو العروض ، وزنه متفاعِلن ، وقوله «تَلْفِرُ رِيْحُ»
 هو الضرب ، وزنه متفاعِلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «بِمُخْتَلَفِ»
 الضرب الثالث مجزوء ، معرّى وبيته :

وَإِذَا افْتَقَرْتَ فَلَا تَكُنْ مُتَخَشِّعًا وَتَجَلِّ

فقوله «تَفَلَّا تَكُنْ» هو العروض ، وقوله «تَجَمِّلُ» هو الضرب ، وزن
 كل منهما متفاعِلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «افتقرت» .
 الضرب الرابع مقطوع وبيته :

وَإِذَا هُمْ ذَكَرُوا الْإِسَاءَةَ أَكْثَرُوا الْحَسَنَاتِ

فقوله «ذَكَرُوا لِسَاءَ» هو العروض ، وقوله «حَسَنَاتِي» هو الضرب ،
 وزنه فَعِلاتِن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «أَكْثَرُوا» .

وقد كُتِبَ الخليلُ على هذا الضرب وعلى الضرب الثاني من العروض
 الأولى : ممنوعٌ إلا من سلامة الثاني أو إضماره . يعنى أنها لا يجوز فيهما غيرُ
 الإضمار أو السلامة منه . أما السلامة فلائها الأصل ، وأما الإضمار فلائها في
 هذا البحر حسن ، وما سوى ذلك لا يحتملُ مع ما دخله من القطع . ويدخل

هذا البحر من الزحافات الإضمار وهو حسن ، والوقص وهو صالح ، والخزل وهو قبيح . فبيت الإضمار : ^(١)

إِنِّي أَمْرُوٌّ مِنْ خَيْرِ عَنَسٍ مُنْصِيٍّ شَطْرِي وَأَحْمَى سَاثِرِي بِالْمُنْصِلِ
أجزاءه كلها مضمرة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « وعبس » .

فإن قلت : ياتبس هذا البحر عند إضماره ببحر الرجز ، قلت يبينه ما قبله وما بعده ، كما في هذه القصيدة فإن أولها : ^(٢)

طال الثَّوَاءُ عَلَى رُسُومِ الْمَنْزِلِ بَيْنَ الْكَيْكِ وَبَيْنَ ذَاتِ الْحَرَمِ
فوجودُ متاعلن في هذا البيت يشهد بأنها من الكامل لامن الرجز .
فإن قلت : فإن قُفِدَ الْبَيْنُ ؟ قلتُ يُحْمَلُ عَلَى الرِّجْزِ لِأَصَالَةِ مُسْتَفْعِلِن فِيهِ
وفرعيته في الكامل بهذا التغير الخالص .

فإن قلت : فع الوقص والخزل في جميع الأجزاء ؟ قلتُ : كذلك يُحْمَلُ
على الرجز لأن مفاعلن فيه ناشئ عن الخلين وهو حذف ساكن ، وفي الكامل
عن الوقص وهو حذف متحرك ، ومفتعلن في الرجز ناشئ عن تغيير واحد
وهو الطي . وفي الكامل عن تغييرين وهما الإضمار والطي ، فتعين الحمل على
الرجز إثباتاً لارتكاب أخف الأمرين . وبيت الوقص : ^(٣)

يَذِبُ عَنْ حَرِيمِهِ بِسَيْفِهِ وَرِمِحِهِ وَنَبَلِهِ وَيَحْتَمِي

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يذب » وبيت الخزل : ^(٤)

مَنْزِلَةٌ صَمٌّ صَدَاهَا وَعَفَتْ أَرْسُمُهَا إِنْ سُئِلَتْ لَمْ تُجِبِ

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « الصم » .

واعلم أنه يجوز في الضرب المرفل والمذيل ما يجوز في الخشو من الزحاف .

(١) لغزة ، ديوانه : ١٠٠ . والاسان (صر) . (٢) ديوانه ، ٩٩ .

(٤) الاسان (خزل) .

(٣) الاسان (وقص) .

وَيْتُ الإِضْمَارِ فِي الرِّفْلِ : (١)

وَعَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابْنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ

فَقَوْلُهُ « فَصَصَيْفَتَامِرٌ » هُوَ الضَّرْبُ وَزَنُهُ مُسْتَفْعَلَاتِنِ . وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ « تَامِرٌ » . فَإِنْ قُلْتَ : مَا مَرَادُ النَّاطِمِ بِقَوْلِهِ « وَلَا » ؟ قُلْتُ : كَانَ مَرَادُهُ « وَلَا بِنَ » فِيهِ أَيْضًا إِشَارَةٌ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ بَعْضَ الْكَلِمَةِ اكْتِفَاءً . وَقَدْ أَكْثَرُ مِنْهُ الْمُتَأَخِّرُونَ كَقَوْلِ الْقَاضِي الْفَاضِلِ :

لَمَبَّتْ جَفَوْنُكَ بِالْقُلُوبِ وَحَبَّتْهَا وَالْحَدُّ مِيدَانٌ وَصَدْعُكَ صَوْلْجَانٌ

وَقَوْلِ ابْنِ نَبَاتَةِ الْمِصْرِيِّ وَمَا أَحْلَاهُ فِيهِ تَوْرِيَّةٌ : (٢)

بِرُوحِي أَمَرَ النَّاسَ نَأْيًا وَجَفْوَةً وَأَحْلَامٌ تُفَرِّقُ وَأَمْلَحُهُمْ شَكْلًا
يَقُولُونَ فِي الْأَحْلَامِ يُوجَدُ شَخْصُهُ فَقُلْتُ وَمَنْ ذَا بَمَدِّهِ يَجِدُ الْأَحْلَامَ

وَكَقَوْلِ عَصْرَتِنَا الْقَاضِي خُفْرٍ الدِّينِ بْنِ مَكَاسٍ :

لَمْ أُنْسَ بَدْرًا زَارَنِي لَيْلَةً مُسْتَوْفِرًا مَمْتَطِيًّا لِلْخَطَرِ
فَلَمْ يُقَمَّ إِلَّا بِمَقْدَارِ أَنْ قُلْتُ لَهُ أَهْلًا وَسَهْلًا وَمَنْ حَبَا
وَقُلْتُ فِي هَذَا النُّوعِ :

أَقُولُ لِصَاحِبِي وَالرُّوضُ زَاهٍ وَقَدْ فَرَشَ الرِّبْعَ بِسَاطِ زَهْرِ
تَعَالَى نَبَاكَ الرُّوضُ الْمَفْدَى وَقَمِ نَسْمَى إِلَى وَرْدٍ وَنَسْرِ يَنْ
وَقُلْتُ فِيهِ أَيْضًا :

شَقَائِقُ الزَّمَانِ أَهْوَى بِهَا إِنْ غَابَ مَنْ أَهْوَى وَعَزَّ اللَّقَا
فَالْحَدُّ فِي الْقَرَبِ نَعِيمِي وَإِنْ غَابَ فَإِنِّي أَكْتَفَى بِالشَّقَا ثِق

وقلت فيه أيضا :

الدمعُ قاضٍ بافتضاحي في هوى رَشًا يغار الغصنُ منه إذا مَشَى
وغداً بوجدى شاهداً ووشى بما أخفى فيالله من قاضٍ وشاً هد
ويد الوقص في الضرب المرفل :

ولقد شهدتُ وفاتهمُ ونقلتهمُ إلى المقابرِ
بقوله « إَلِّمَقَابِرْ » هو الضرب ، وزنه مفاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « نقلتهم » . ويد الخزل فيه :

صَفَحُوا عَنِ ابْنِكَ إِنْ فِي ابْنِكَ حَدَّةٌ حِينَ يُكَلِّمُ
بقوله « حِينَ يُكَلِّمُ » هو الضرب ، وزنه مفتعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « حدّة » . ويد الإضمار في الضرب المذيل :

وإذا اغتبطتُ أو ابتأسْتُ ت حدتُ ربَّ العالمين
بقوله « بِلْعَالَمِينَ » هو الضرب ، وزنه مستفعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « ابتأسْتُ » .

ويد الوقص فيه :

كُتِبَ الشَّقَاءُ عَلَيْهِمَا فَهَمَا لَهُ مُيَسَّرَانُ
بقوله « مَيَسَّرَان » هو الضرب وزنه مفاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « والشقاء » . ويد الخزل فيه :

وَأَجِبْ أَخَاكَ إِذَا دَعَاكَ مُعَالِنًا غَيْرَ مُخَافٍ
بقوله « غير مُخَافٍ » هو الضرب ، وزنه مفتعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « مخاف » . ويد الإضمار الجائز في الضرب المتطوع من البيت الوافي : ^(١)

وإذا افتقرت إلى الذخائر لم تجد ذخراً يكون كصالح الأعمال

قوله « أعمال » هو الضرب ، وزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد

بقوله « لم تجد » . وبيت الإضمار الجائز في الضرب المجزوء المقطوع :

وأبو الحسين ورب مكة فارغ مشغول

قوله « مشغول » هو الضرب ، وزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد

بقوله « فارغاً » وقوله « كفى » . قال الشريف : معناه حسبك . أى هذا المقدار من الشواهد كافيك .

نفيه حتى بعضهم أن الكامل يستعمل مشطوراً ويأتى تارة مرفلاً ، كقوله :

ابك اليزيد^(١) بن الوليد فتى العشرة

وتارة مذيلاً كقوله :

ياخل ما لاقيت في هذا النهار

وتارة مفعول من ذلك كقوله :

حكمت بحور في القضاء ولائنا

وهذا كما شاذ لا يعرفه الخليل . وأقبح من ذلك ما حكى من استعماله خمسا كقوله :^(٢)

قوم يمصون الشماد وآخرون نحورهم في الماء

(١) و (م) و (د) « الوليد بن الوليد » .

(٢) لأن برغلاء الصائى بيت من الحفيف شبهة في معنى . وهو قوله :

فإنس يمصون شماداً وألسن حلوتهم في النار

شرح شهاب الدين ١٨٣١ ، وآخره ١٨٨٤ ، وثالثه (موت) .

الهَزَجُ

أقول : قال الخليل : سُمي هزجاً تشبيهاً له بهزج الصوت . قلت : كأنه يريد بهزج الصوت تردده . قال بعضهم : وإنما كان ذلك لأن أوائل أجزائه أوتاد يتعقب كلاً منها سبيلان خفيفان . وهذا مما يعين على مد للصوت . يقال ذباب هزج أى مُصَوِّت ، ومنه هزج الرعد أى صوته . وقيل سُمي هزجاً لطيفه ، لأن الهزج من الأغاني وفيه ترنم . يقال منه : هزج وهزج . وهو مبنى في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن ، مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن

قال :

وَأَبْدِ بِسَنَبِ الضِّمِّ بَأْسًا يَذُودُكُمْ كَذَاكَ وَلَوْ مَاتُوا فَوَسَىٰ امْرُؤٌ دَنَا
أقول : الواو إشارة إلى أن هذا البحر هو السادس من البحور . والألف إشارة إلى أن له عروضاً واحدة . والباء إشارة إلى أن له ضربين . ولم يستعمل هذا البحر إلا مجزوماً . وشذَّ بحيته نادراً . أشد منه بعضهم :

عفا يا صاح من سلمى مراعيها فظللت مقلتي تجرى مآقيها
ومنه قوله :

ترفق أيها الحادى بعشاق نشاوى قد تعاطوا كأس أشواق
وقول بعض الولدين :

لقد شاقتك في الأحداج أظمان كما شاقتك يومَ البين غربان
وقول الآخر :

أنا في الست والستين من داعٍ إلى العقبى ، بلى لو كان لى عقل

وهذا كله شاذ ، والموضوع التزام الجزء فيه كما تقدم . فالعروض صحيحة وضربها الأول مثلها ، وبيته :^(١)

عفا من آل ليلي السَّهْمُ بُ فالأَمْلاحُ فالعَمْرُ

فَقوله « لَيْلَيْسَسَه » هو العروض وقوله « حَفْلَعَمْرُو » هو الضرب ، وزنُ كل منهما مفاعيلن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سَهَب » .
والضربُ الثاني محذوف وبيته :

وما ظهري لباعسى الضيم بالظَّهر الذَّلُولِ

فَقوله « لِبَاعِضَعَي » هو العروض وقوله « ذَلُولِي » هو الضرب . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « الضيم » .

وبدخل هذا البحرَ القبضُ وهو قبيح ، والكف وهو حسن . وبدخل الجزء الأولَ الخرمُ والخرَبُ . فبيتُ القبض :

فقلتُ لا تَحْفُ شياً فما عليك من باسٍ

جزؤه الأول والثالثُ مقبوضان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « بَاساً »
وبيت الكف :^(٢)

فهذان يذودانِ وذامن كَثَبٍ يري

أجزاءه كلها ماعدا الضرب مكفوفة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يذودهم » .
وبيت الخرم :

أَدَوَا ما استماروه كذاك العيش عارية

(١) لطرفة أو لأخته المرتق ، معجم البلدان (الأملح) ، صفة جزيرة العرب : ٢٢٤ ،

(٢) لعبد الله بن الزبيري ، الأغاني : ٦٢/١ (دار الكتب) ، والأماي : ٣ / ١٩٧ ،

وطبقات فضول الشعراء : ٢٠١ .

فَقَوْلُهُ «أَذْدَوْسَنَ» مَحْرُومٌ وَزَنَهُ مَفْعُولَانِ ، كَانَ مَفَاعِيلَيْنِ فَحُذِفَتْ مِيمُهُ بِالْحَرَمِ
فَصَارَ فَاعِيلَيْنِ فَنُقِلَ إِلَى مَفْعُولَيْنِ . وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ «كَذَاكَ» .
وَيْتُ الشَّرِّ :

فِي الَّذِينَ قَدْ مَاتُوا وَفِيمَا خَلَفُوا عِبْرَةً

فَقَوْلُهُ «فَلَالِدِي» وَزَنَهُ فَاعِلَانِ حُذِفَتْ مِيمُهُ بِالْحَرَمِ وَيَأْوُهُ بِالْقَبْضِ . وَأَشَارَ إِلَى
هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ «مَاتُوا» . وَيِيتُ الْخَرْبِ :

لَوْ كَانَ أَبُو مُوسَى أَمِيرًا مَا رَضِينَاهُ

فَقَوْلُهُ «لَوْ كَانَ» وَزَنَهُ مَفْعُولٌ ، حُذِفَتْ مِيمُهُ بِالْحَرَمِ وَنُونُهُ بِالْكَفِّ فَصَارَ
فَاعِيلٌ فَنُقِلَ إِلَى مَفْعُولٍ . وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ «مُوسَى» . وَأَكْثَرُ
الْمُرُوضِيِّينَ يَنْشُدُهُ «لَوْ كَانَ أَبُو بَشَرٍ» ، وَالشَّرِيفُ أَنْشَدَهُ «أَبُو مُوسَى» ،
وَعَلَيْهِ عَوَّلَ النَّاطِمُ . فَيَنْبَغِي تَحْرِيرُ الرِّوَايَةِ فِيهِ . قَالَ ابْنُ بَرِي : أَجْمَعَ عُلَمَاءُ هَذَا
الشَّانِ عَلَى امْتِنَاعِ الْقَبْضِ فِي ضَرْبِ الْهَزَجِ . وَقَالَ الزَّجَّاجُ : زَعَمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ
أَنْ يَأْمُقَاعِيلَيْنِ فِي عَرُوضِ الْهَزَجِ لَا تَحْذَفُ وَكَذَاكَ فِي الْجُزْءِ الَّذِي قَبْلَ الضَّرْبِ ،
فَعَلَى هَذَا لَا يُقْبَضُ فِي الْهَزَجِ إِلَّا الْجُزْءُ الْأَوَّلُ خَاصَّةً . قَالَتْ : قَدْ صَرَّحَ ابْنُ بَرِي
بَأَنَّ الْخَلِيلَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْشَدَ شَاهِدًا عَلَى قَبْضِ مَفَاعِيلَيْنِ فِي الْهَزَجِ الْبَيْتَ الْمَتَقَدِّمَ ،
وَهُوَ قَوْلُهُ :

فَقُلْتُ لَا تَخَفْ شَيْئًا فَمَا عَلَيْكَ مِنْ بَاسٍ

فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ كَانَ قَدْ حَاقَ فِي حِكَايَةِ النَّعْمِ عَنْهُ فِي قَبْضِ مَا عَدَا الْجُزْءَ الْأَوَّلَ ،
أَوْ يَكُونُ لَهُ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ .

وَحَكَى أَبُو الْحَكَمِ عَنِ الزَّجَّاجِ أَنَّهُ أَجَازَ قَبْضَ أَجْزَائِهِ كُلِّهَا ، وَأَجَازَ أَيْضًا
قَبْضَ ضَرْبِهِ عَلَى كِرَاهِيَةٍ . قَالَ : لِمَا فِيهِ مِنَ اللَّبْسِ بَيْنَ مَجْزُوءِ الْوَافِرِ وَالرَّجْزِ .
ثُمَّ قَالَ : وَإِذَا جَاءَ لَمْ يُسْتَنْكَرْ ، لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْبَيْتِ وَمَا بَعْدَهُ يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا .

قال الصفاقسي : ولتأثير أن يمنع أن العلة في امتناعه الابس حتى يكون
محيته غير مستسكرة لما يفتقده . ولم لا يجوز أن يكون علة امتناعه ما يؤدي
إليه من أن تكون حركاته المتتالية أكثر من حركات عروضه المتتالية .
ألا ترى أنهم التزموا قبض عروض الطويل لهذا .

قلت : هذا ليس بمستقيم ، أما أولاً فلأنه مصادمةً للمعقول بمجرد الاحتمال ،
وذلك لأن المحكي عن الزجاج أنه كره قبض عروض المخرج خينة التباسه
بالرجز وبالوافر الجزوء والمعصوب ، نقله ابن برب عنده ، وهذا ليس محل منع .
وأما ثانياً فلأن العلة التي أبداهما غير معتبرة عندهم في باب الزحاف إجماعاً .
ألا ترى أن مستغنيان في ضرب الرجز يجوز أن يطوى وأن يُجبل وإن سلمت
عروضه من الزحاف أصلاً ، والخصيف يجوز خبن ضربه وإن لم تُزاحف العروض ،
وإنما اعتبر ذلك من اعتبره فيما ليس من قبيل الزحاف الجائز وليس الكلام فيه .
ثم قال الصفاقسي : وحكى أبو الحكم عن الخليل أنه اعتل في منعه قبض
العروض والجزء الذي بعدها بما يؤدي إليه ذلك من التباس هذا البحر بمربع
الرجز المخبون . قال : ويلتبس أيضاً بمربع الوافر المعقول . قال الصفاقسي :
وانظر هذا مع تعليل الزجاج كراهية قبض الضرب يتضمنان جواز عقل
عروض الوافر ، وإلا كانت سلامتها فاصلةً فلا لبس .

قال : ورده الأخفش بأن التزام سلامة الضرب تنصل ، وعندى فيه نظر .
لأن ضربه وإن كان سالماً فلا يفصل بينه وبين مجزوء الوافر المعصوب إذا
عُملت أجزاءه بينه ، لأن وزنه حينئذ مناعيلن كضرب هذا البحر .

قال للصفاقسي : والحق من جوابه أنه إن لم يكن قبل البيت ولا بعده
ما يبينه فالرجح للحملة على المخرج قائم ، فإن مناعلن فيه أصالية وفي الرجز فرع
عن مَعملن وفي الوافر عن مُناعلن ، والجلُّ على الأصلي أولى .

قلت : هذا بالباطل أشبه منه بالحق . وذلك لأن شاعراً لو قال :

وشادن سبي الوري بحسنه وإطافه

ولم يكن قبل هذا ولا بعده شيء من يرتب في أن كل جزء منه يحتمل أن يكون أصله مفاعيلن حذفت ياءه بالتبض ، أو مستفعلن حذفت سيمه بالخين ، أو مفاعلاتن حذفت لامه بالعقل . وكون مفاعيلن إذا قبض صار على صيغة مفاعيلن ولا يُنقل منها إلى صيغة ، ومستفعلن إذا خين صار مستفعلن فينقل إلى صيغة مفاعيلن ، ومفاعلاتن إذا عقل صار مفاعيلن فينقل إلى مفاعيلن ، لا يقتضى ترجيحاً للحمل على المخرج ، فإن الاعتبار بالاحتمال في الوزن ، وهو ثابت قطعاً غير أن الرجح على المخرج دون الوافر ثابت من جهة أخرى غير هذه الجهة ، وهي أن الحمل على المخرج إنما يلزم عليه حذف ساكن ، وجهه على الوافر يلزم عليه حذف متحرك ، أو ما كان وحركة على الاختلاف في تفسير العقل ، والأول أخف فتعين المصير إليه ، فلا وجه أصلاً للحمل على المخرج دون الرجز أو على الرجز دون المخرج لفقدان الترجيح . فتأمل .

(تنبيه) حكى الأخفش أن للهرج ضرباً ثانياً مقصوراً ويثنيه :

وما ليث عرين ذو أظافير وأسنة

أبو شبلين وثأب شديد البطش غرثان

هكذا روى بإسكان النون . قالوا : والخيال يأتي ذلك ، وينشده على

الإطلاق والإقواء على نحو ماسبق في الطويل . وقد مر ما فيه .

وحكى أبو بكر القلاوسي أن له عروضاً محذوفة منا ضرب مثلها ، وأنشد :

سقاها الله غيشاً من الوسي رياً

وهو في غاية الشذوذ . قال :

الرَّجَزُ

أقول : قال الخليل : سُمي رجزاً لاضطرابه ، والعرب تسمى الناقة التي ترتعش نخذاها رجزاً . قال أبو حاتم : الرجز دالة يصيب الإبل في أعجازها . فإذا نهضت ارتعش نخذاها ، وأنشد :^(١)

هممتَ بِمَجْزِيٍّ ثُمَّ قَصَرْتَ دُونَهُ كما ناءت الرجزاءُ شُدَّ عِقَالُهَا

وقال ابنُ دُرَيْدٍ : سُمي رجزاً لتتارب أجزائه وقلة حروفه . وقيل : لأن أكثر ما تستعمل منه العربُ المشطور الذي على ثلاثة أجزاء ، فشبه بالرجز من الإبل وهو الذي إذا شُدَّت إحدى يديه بقي على ثلاثة قوائم . وهو مبني في الدائرة على ستة أجزاء . هكذا :

مستعملان مستعملان مستعملان ، مستعملان مستعملان مستعملان

قال :

زَكْتُ دَهْرًا دَارَ بِهَا الْقَلْبُ جَاهِدُ وقد هاج قلبي منزلٌ ثم قد شَجَا
فِيالْيَتْنِي مِنْ خَالِدٍ وَمَنَا فِيهِمْ أرى ثِقَلًا لَا خَيْرَ فِيمَنْ لَنَا أَسَا

أقول : الزاى من « زكت » إشارة إلى أن هذا البحر هو البحر السابع . والدال من « دهرها » إشارة إلى أن له أربع أعاريض ، والهاء التي تليها إشارة إلى أن له خمسة أضرب .

المروض الأولى صحيحة لها ضربان الأول مثناها وبيتها :^(٢)

دَارٌ لِسُلَيْمَى إِذْ سُلَيْمَى جَارَةٌ قَفَرْتُ تَرَى آيَاتِهَا مِثْلَ الزُّبُرِ

(١) لأوس بن حجر ، ديوانه : ١٠٠ .

(٢) اللسان (قسّم) .

فقوله « ماجارتن » هو العروض ، وقوله « مثلز زبر » هو الضرب ، وزن كل منهما مستعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « دار » .

الضرب الثاني متطوع ويته : (١)

القلب منها مستريح سالم والقاب منى جاهد مجهود

فقوله « حن سألن » هو العروض . وقوله « مجهودو » هو الضرب ، وزنه مفعولن ، كان مستعلن فقطع بحذف النون وإسكان اللام فصار مستفعل فتقل إلى مفعولن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « القلب جاهد » .

العروض الثانية مجزوءة صحيحة لما ضرب واحد مثلاً ويته :

قد هاج قلبي منزل من أم عمرو مقفر

فقوله « يمينزلن » هو العروض وقوله « رنمقرو » هو الضرب ، وزن كل منهما مستعلن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « قد هاج قلبي منزل » .

العروض الثالثة مشطورة وضربها مثلها ويته :

ما هاج أحزاناً وشجواً قد شجا

فقوله « ونقد شجاً » وزنه مستعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « قد شجا » .

العروض الرابعة منهوكة وضربها مثلها ويته :

يا ليتني فيها جذع

فقوله « فيها جذع » وزنه مستعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فياليتني » .

وَيَدْخُلُ هَذَا الْبَحْرَ مِنَ الزَّحَافِ الْخَبِينِ وَهُوَ صَالِحٌ ، وَالطَّى وَهُوَ حَسَنٌ ،
وَالْخَبِيلُ وَهُوَ قَبِيحٌ .
فَبَيِّنَ الْخَبِينَ : (١)

وطلالما وطلالما وطلالما كُفِيَ بِكَفِّ خَالِدٍ تَخُوفُهَا

أجزاءه كلها مخبوءة إلا الجزء الرابع . هكذا قال ابنُ بَرِيٍّ ، وزعمُ أن
الرواية فيه « كُفِيَ » بفتح الكاف وتشديد الفاء ، قال : ولا معنى له ، والصواب
« كُفِيَ » بضم الكاف وتخفيف الفاء ، من الكفاية ، وسكنت الياء فيه ضرورةً ،
وإنما كان هذا صواباً لثلاثة أوجه : الأول أن له معنىً صحيحاً حسناً ، وعلى
الرواية الأولى لا معنى له ، والثاني أن فيه ضرباً من البديع وهو التجنيس ،
الثالث أن يكون هذا الجزء مخبوءاً كسائر الأجزاء وهو اللائق بما جرت العادة
به من تحريم دخول الزحاف في جميع الأجزاء . انتهى كلامه . وأشار الناظم
إلى هذا الشاهد بقوله « خالد » .

وبيت الطي :

مَا وَلَدْتُ وَالِدَةً مِنْ وَلَدٍ أَكْرَمَ مِنْ عَبْدٍ مُنَافٍ حَسَبًا

أجزاءه كلها مطلوبة ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ومنافهم » .

وبيت الخَبِيل :

وَتَقَلِّ مَنَعَ خَيْرَ طَلَبٍ وَعَجَلٍ مَنَعَ خَيْرَ تُؤَدَةٍ

أجزاءه كلها مخبوءة ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « تتلا » ، ويدخل
الضرب الثاني الخَبِينُ ، وبيته :

لا خير فيمن كف عت شره إن كان لا يُرجى ليوم خير

قوله «مخيرى» هو الضرب ، وزنه فعولن ، دخل مفعولن الخين بحذف الفاء فصار مفعولن فنقل إلى فعولن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «لا خير فيمن» .

(تنبيهات) الأول : للعروضيين في البيت المشطور سبعة مذاهب :

الأول أنه عروضٌ وضربٌ مماثلٌ لها إذا لا توجد عروض بلا ضرب ، ولا عكس ، لكن لما تعذر انفصالهما جعل البيت كله عروضاً نظراً إلى أنه نصف الدائرة ، وضرباً نظراً إلى الالتزام بتقنيته . قلت : والظاهر أن هذا هو رأى الناظم ، فتأمل . واستشكل هذا القول بأن كون الشطر ضرباً يقتضى التزام تقنيته وكونه عروضاً لا يقتضى ذلك ، فتكون تقنيته ملتزمة وغير ملتزمة وهو تناقض ، ولا يدفعه اختلاف الجهتين لللازمهما .

قلت : وأيضاً فالنظم إلى كونه نصف الدائرة لا يقتضى جعله بكالهِ عروضاً ، على المختار في تفسير العروض ، ولا النظر إلى التزام تقنيته يقتضى جعل النصف كله ضرباً ، فتأمل .

القول الثانى : أن الثلاثة الأجزاء كلها ضربٌ لا عروضٌ له ، وهو رأى ابن القطائع ، ورجعه بالتزام تقنيته ، وفيه مامرٌ مع مخالفته للنظير .

الثالث : أنه عروضٌ لا ضربٌ لها ، ورجح بأن الضرب مأخوذ من الشبه ، وحينئذ تعذر جعله ضرباً لا تنفاه ما يشبهه فوجب جعله عروضاً ، وفيه ما تقدم مع مخالفته للنظير .

الرابع : أن العروض والضرب منهوكان والجزء الثالث زيد في الضرب كما يزداد فيه الترفيل والتذليل ، واعترض بأن الزيادة على الآخر لم توجد بأكثر من سبب خفيف .

الخامس أن العروض مجزوءة ، أى ذهب منها جزء واحد فبقيت جزأين ،
والضرب منهوك ، أى ذهب منه جزآن وبقي جزء واحد . وتحريره أن هذه
الأجزاء الثلاثة الموجودة منها جزآن بقيمة النصف الأول والجزء الثالث بقيمة
النصف الثانى ، فيكون صدر البيت دخله الجزء وعجز البيت دخله النهمك ،
وعايه فتكون العروض هى الجزء الثانى والضرب هو الجزء الثالث . وفيه
مخالفة النظير .

السادس عكس هذا ، أى نهمك الصدر ، فالعروض هى الجزء الأول
وجزئ العجز فالضرب هو الجزء الثالث ، وفيه مامر .

السابع : أن المشطور نصف بيت لايت كامل ، فحينئذ لامشطور فى التحقيق
عند أصحاب هذا القول وإليه ميل ابن الحاجب ، واعرّض بمجى بعض قصائده
غير مزدوجة ، ولو كانت مُصرعة لزم ازدواجها ، وهو واضح إن ثبتت الرواية
فى شيء من قصائد هذا النوع أنه جاء غير مزدوج .

وأما المنهوك ففيه أقوال أحدها كالأول فى المشطور ، أى يجعل الجزآن
كلاهما عروضاً وضرباً متمزجين . وقيل الجزء الأول عروض والثانى ضرب .
وقيل كلاهما ضرب بلا عروض . وقيل العكس . وقيل مصرع من العروض
الثانية وضربها . ولا يخفى مافى هذه الأقوال من المؤاخذات .

والأخفش يجعل الشطور والمنهوك من قبيل السجع ، ولا يجعلهما شعراً
البتة ، ويحتج بأن النبى صلى الله عليه وسلم تكلم بهما وهو لا يقول الشعر .
وأجيب بأن من شروط الشعر التقصد إلى وزنه على مامر . وهو عليه السلام لم
يقصد الوزن ، وبأنه قد جاء فى بعض كلامه صلى الله عليه وسلم ما هو على تام
الرجز ، فيلزم أن لا يكون شعراً . وقد تقدم القول فى أول الكتاب .

وردة الزجاج قول الأخفش بأن الكلمة الواقعة على وزن قطعة من الأبيات

النهوكة والشطورة لا يكون شعراً حتى يكثر ويتكرر ، وأما إذا لم يتكرر فليست شعراً .

قلتُ : يريدُ بهذا أن ما جهل فيه قصدُ قائله إلى الوزن لا يُحمل على الشعر إلا إذا كثر وتكرر ، فإن القرينة حينئذ تكون دالة على قصد قائله للوزن فيكون شعراً ، وأما إذا لم يتكرر فلا قرينة تدلّ على القصد ، فلم يُحمل شعراً لذلك . أما إذا فرض أن قائلًا قصدَ الوزنَ على نمط الشطور والنهوك من أول الأمر ولم ينظم منه غير بيت واحد لأطلقنا عليه الشعرَ لتحقيق القصد فيه إلى الوزن ، فتأمله .

التنبيه الثاني : استدرك بعضهم لارجز عروضاً أخرى متطوعة ذات ضرب مماثل لها ، وأنشد على ذلك :

لأطرقنَّ حصنهم صباحاً وأبركنَّ مبرك النعامة

وكذلك حكوا جواز القطع في الشطور وجعلوا منه :

يا صاحبي رجلي أقلاً عذلي

والخليلُ رحمه الله يحمل هذا من السريع كما سيأتي ، إلا أنهم اختلفوا على جواز استعمال القطع مع التمام في ضرب الأرجوزة الشطورة إجراء لاللة مجرى الزحاف ، كقول امرأة من جدیس :^(١)

لا أحدٌ أذلُّ من جدیسٍ أمكذا يُفعلُ بالعروسِ
يرضى بهذا يالقومي حُرُّ أهدى وقد أعطى وسيق المهرُ
لخوضه بحر الردى بنفسه خيرٌ من أن يُفعل ذا بعريه

(١) ديوان الأعتى في بحر جدیس : ٧٦ .

وعليه قول الآخر :

والنفسُ من أنفَسِ شَيْءٍ خَلَقَا فَكُنْ عَلَيْهَا مَا حَيَّتْ مَشْفَقَا

ولا تسلط جاهلاً عليها فقد يسوق حتفها إليها

قال ابن بري : وهذا أكثر ما يستعمله المحدثون في الأراجيز المشطورة المزدوجة .

قال : ولقائل أن يقول إن كل شطرين من ذلك شعرٌ على حدته ، إلا أنه لا يسمى قصيدة حتى ينتهي إلى سبعة أشطار فإزاد .

قلت : الذي يظهر لي في هذا أن يجعل كل شطرين من ذلك شعراً على حدته ، ولا يجعل ذلك كلمة قصيدة واحدة وإن تجاوزت الأبيات سبعة ، لأنهم لا يلتزمون إجراؤها على روى واحد ولا على حركة واحدة ، بل يجمعون فيها بين الحروف المختلفة الخارج بالترُّب والبعد والحركات الثلاث ، لا يتحاشون ذلك ولا اختلاف أوزان الضرب ، وإنما يلتزمون ذلك في كل شطرين ، فتجعلنا الكل قصيدة واحدة للزم وجود الإكفاء والإجازة والإقواء والإصراف في القصيدة الواحدة ، وتكثر ذلك فيها ، وتلك عيوب يجب اجتنابها ، وهم لا يعدون مثل ذلك في هذه الأراجيز عيباً ، ولا تجد نكيراً لذلك من العلماء ، فدل على ما قلناه .

ثم قال ابن بري : وحكى بعض العروضيين جواز استعمال الحذف والتسبيغ في مشطور الرجز ، أنشد البكري :

أنا ابنُ حربٍ ومعى نَخْرَاقُ

أضربهم بـصَارِمٍ رَقْرَاقُ

إذ كَرِهَ الموتَ أبو إسْحَقُ

وجاشت النفسُ على التَّرَاقُ

قال ابن برى : وقياسُ مذهب الخليل حملُ هذا على الإقواء وهو قبيحٌ هـ .
 قلت : كأنه يريدُ أن القوافي لو أُطلقت لكانت الأولى محرّكةً بالضم .
 والثانية والرابعة متحرّكتين بالكسر . والثالثة متحرّكة بالفتح ضرورةً أن
 « إسحق » غيرُ منصرف وهو مجرور فيجر بالفتحة . فيلزم اجتماع الفتح مع
 الضم والكسر وهو قبيح . فإن أراد هذا . وهو الظاهر . قلنا : غيرُ المنصرف
 يجوزُ أن يُجر بالكسرة للضرورة . فلمَ لا يُجرُ هنا ، على تندير الإطلاق .
 بالكسرة للضرورة إذ هو محل ضرورة ، وينتفى القبحُ على هذا التقدير .
 ثم قال ابن برى : وللعرب تصرفٌ واتساعٌ في الرجز لكثرتِه في كلامهم
 في مواطن الحرب ومقامات الفخر والملاحاة . قال الزجاج : الرجزُ وزنٌ يسهل
 في السمع ويقوم في النفس ، ولذلك جاز أن يقع فيه النهك والجزء والشرط .
 قال : ولو جاء منه شعر على جزء واحد مقفى لاحتمل ذلك لحسن بنائه ، كقول
 عبد الصمد بن المعدّل :

قالت خبلُ

ماذا الخجلُ

هذا الرجلُ

حين احتفلُ

أهدى بصلُ

لجاء بالتمصيدة كلها على مستغفلين كآثرى ، وهذا النوع لم يُسمع منه شيء للعرب .
 وأقلُّ ما سُمع لهم ما كان على جزأين ، كقول دُرَيْد بن الصَّمَّة يومَ هوازن ^(١) :
 باليتني فيها جَدَعُ أَخْبُ فيها وَأَضَعُ
 انتهى كلام ابن برى . قال :

(١) سيرة ابن هشام : ٨٢/٤ ، وشرح الحاشية : ١٧٥/٢ ، واللسان (نَهْكَ) .

الرَّمْلُ

أقول : قال الخليل : سُمي بذلك تشبيهاً له برمل الحصير أى نسيجه . وقال الزجاج : بالرَّمْل وهو سرعة السير . وقيل : لأن الرَّمْل الذى هو نوع من الغناء يخرج على هذا الوزن ، قال الصفاقسى : وهو أبعدا . وهو مبنى فى الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن ، فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

قال :

حَبُونُكَ سَحَقًا مَالِكَ الْخَنَسِ فَارِبًا فِي مَقْفَرَاتٍ مَا لِمَا فَعَلْتَ دَوَا
فَصَلْتَ قُضَاهَا صَابِرًا وَهِيَ أَقْصَدَتْ لَهُ وَاضْحَاتٍ دُونَهَا عَذَبَ الْقَنَا

أقول : الحاء من « حبونك » إشارة إلى أن هذا هو البحر الثامن ، والباء إشارة إلى أن له عروضين ، والواو إشارة إلى أن له ستة أضرب . فالمعروض الأولى محذوفة ، وشذ استعمالها تامة كقول الشاعر :

يَا خَلِيلِي اعْذِرَانِي إِنِّي مِنْ حَبِّ سَلَمِي فِي اكْتَابٍ وَاتْتَحَابِ
وَعَلِيهِ بَنَى أَبُو الْفَتْحِ الْبَسْتِي قَوْلَهُ :

رَبِّ لَيْلٍ أَغْمَدَ الْأَنْوَارَ إِلَّا نَوْرَ تَغْرِأَوْ نَدَامِي أَوْ مُدَامِ
قَدْ نَعْمْنَا بِدِيَابِجِهِ إِلَى أَنْ سُلِّ سَيْفُ الصَّبْحِ مِنْ غِمْدِ الظَّلَامِ

ولهذه العروض المحذوفة ثلاثة أضرب . الأول صحيح وبيته :^(١)

مَثَلٌ سَخَقَ الْبُرْدَ عَنِّي بِمَدَكِ الْقَطْرِ مَنَاهُ وَتَأْوِيْبُ الشَّحَالِ

فَقَوْلُهُ «بَعْدَ كَلِّ» هُوَ الْمَرُوضُ ، وَزَنَّهُ فَاعِلَانِ ، وَقَوْلُهُ «بِشَمَالِي» هُوَ الضَّرْبُ ، وَزَنَّهُ فَاعِلَاتِنِ . وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ «سَخَقًا» .

الضرب الثاني مقصور وبيته : ^(١)

أَبْلَغُ النِّمَانِ عَنِّي مَالِكًا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتَظَارُ

فَقَوْلُهُ «مَالِكًا» هُوَ الْمَرُوضُ ، وَقَوْلُهُ «وَانْتَظَارُ» هُوَ الضَّرْبُ ، وَزَنَّهُ فَاعِلَانِ . وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ «مَالِكًا» .

الضرب الثالث محذوف مثلها وبيته : ^(٢)

قَالَتِ الْخَنَسَاءُ لَمَّا جَثَّتْهَا شَابَ رَأْسِي بِمَدَهِذَا وَاشْتَهَبَ

فَقَوْلُهُ «جَثَّتْهَا» هُوَ الْمَرُوضُ ، وَقَوْلُهُ «وَشْتَهَبَ» هُوَ الضَّرْبُ ، وَزَنُّ كُلِّ مِنْهُمَا فَاعِلَانِ . وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ «الْخَنَسُ» وَرَخَّمَ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ لِلضَّرُورَةِ .

المروض الثانية مجزوءة صحيحة ، لها ثلاثة أضرب مجزوءة : الأول مسبق وبيته : ^(٣)

يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخْبِرَا رُبْعًا بِمُسْفَانٍ

فَقَوْلُهُ «يَرْبَعَاوَسَ» هُوَ الْمَرُوضُ ، وَزَنَّهُ فَاعِلَاتِنِ ، وَقَوْلُهُ «عَنْبُسْفَانٍ» هُوَ الضَّرْبُ ، وَزَنَّهُ فَاعِلَاتَانِ ، وَبَعْضُهُمْ يَعْبرُ عَنْهُ بِفَاعِلَيْنِ . وَأَشَارَ إِلَى هَذَا

(١) انظر ص : ٧٢ .

(٢) لا مريء القيس ، ديوانه : ٢٩٣ ، والخميس : ٧٨/٢ ، واللسان (شهب) .

(٣) اللسان (سبغ) .

الشاهد بقوله « فاربما » . زعم الزجاج أن هذا الضرب موقوف على السماع قال : والذي جاء منه قوله :

لَا حَتَّىٰ لَوْ مَشَى الذَّرُّ عَلَيْهِ كَادَ يُدْمِيهِ

الضرب الثاني مثلها وهو المُعَرَّى وبيته :

مَقْفَرَاتٌ دَارِسَاتٌ مِثْلُ آيَاتِ الزَّبُورِ

فقوله « دارساتن » هو العروض ، وقوله « تَرْزُبُورِي » هو الضرب ، وزن كل منهما فاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مقفرات » .

الضرب الثالث محذوف وبيته :

مَالِيَا قَرَّتْ بِهِ الْعَيْنَانِ مِنْ هَذَا ثَمَنٌ

فقوله « رَتَبِيهَلْتِي » هو العروض ، وقوله « ذَانَمِنْ » هو الضرب ، وزنه فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مالا » .

وزعم الزجاج أنه لم يُرو مثل هذا البيت شعراً للعرب . قال ابن بري : يعنى قصيدة كاملة . ثم زعم — أعنى الزجاج — أن لهذا البحر عروضاً ثالثة مجزوءة محذوفة لما ضرب مثلها ، وأنشد :^(١)

طَافَ بَيْنِي نَجْوَةٌ مِنْ هَلَاكِ فَهَلَاكِ

وفيه كلام قد مضى في المديد .

ويدخل هذا البحر من الزحاف ما دخل المديد ، وهو الخلين ويستحسن ، والكف وهو صالح والشكل وهو قبيح . فبيت الخلين :

وإذا رايةٌ مجدي رُفِيتْ نهَضَ الصَّلْتُ إليها فخواها
أجزاءه كلها محبونة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فصلت » . ويدت
الكف :

ليس كلُّ مَنْ أراد حاجةً ثم جدَّ في طلبها فغياها
أجزاءه إلا الضرب مكفوفة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « قصاص »
ويدت الشكل :

إنَّ سعداً بطلٌ ممارسٌ صابرٌ محتسبٌ لما أصابه
جزءه الثاني والخامس مشكولان ، وفيهما الطوفان . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « صابراً » ، ويدخل الخينُ أيضاً في الضرب المقصور ، وبيته :

أَقْصَدْتُ كسرى وأمسى فيصرُّ مُغْلَقاً من دونهِ بابُ حديدٍ
فقوله « مُحْدِثٌ » هو الضرب ، وزنه فَعْلَانُ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله
« أقصدت » . ويدخل أيضاً الخينُ في الضرب المستع . وبيته :

واضحاتٌ فارسيَّاتٌ وأدُمَّ عَرِيَّاتٌ
فقوله « عربيَّات » هو الضرب ، وزنه فَعْلَانُ ، أو فَعْلَيَّانُ على الرأين
السابقين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « واضحات » .
ومما انقضت الدائرة الثالثة وهي دائرة المحتاب على الصحيح كما مر . قال :

السَّريع

أقول : قال الخليل : سُمي سريعاً لأنه يسرع على اللسان . وقيل : لأنه لما كان في كل ثلاثة أجزاء منه لفظ سبعة أسباب ، لأن أول الوتد المفروق لفظه لفظ السبب ، وكانت الأسباب أسرع من الأوتاد ، سُمي سريعاً لذلك . قال ابن بري : وهذا معنى قول الخليل .

وهو مبني في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

مستعلن مستعلن مفعولات ، مستعلن مستعلن مفعولات

قال :

طغى دونَ شامٍ مُحولٍ لا لِقيلٍ ما به النشْرُ في حافاتِ رحلى قد نما
أرذ من طَريفٍ في الطريقِ وفاءهُ ولا بدَّ إن أخطأت من طَلَب الرِّضا
أقول الطاء من « طغى » إشارة إلى أن هذا هو التاسع من البحور ،
والدال من « دون » إشارة إلى أن له أربع أعاريض ، والواو إشارة إلى أن
له ستة أضرب .

قال الشريف : « وينبغي أن يكون ضبط « طغى » بضم الطاء وكسر الغين ،
لأن الياء ملفاة ، ولا يصح إلقاء الألف لأن إلقاء الألف يوقع في الالتباس ، إذ
قد يتوهم القاري أنها عبارة عن العروض وأن عروض هذا البحر واحدة ،
وأما الياء فلا يتبع مع إلقاء التباس لأنه قد أخبر قبل أن غاية ما يبلغ به عدد
الأعاريض أربع ، وذلك قوله قبل هذا : « وغايتها سين فдал » ، إذ الدال
هنالك عبارة عن أقصى ما يبلغ إليه عدد الأعاريض » انتهى .

قلت « طغى » فعل لازم ، فإن جعل مبنيًا مفعول لم تكن المائب عن
الفاعل في بيت الناظم إلا الظرف . وهو قوله « دون شام » . وفيه نظر ، لأن
هذا الظرف نادر التصرف ، والظرف المائب عن الفاعل لا بد أن يكون
متصرفًا على المختار .

فإن قلت : بناؤه للفاعل يستدعي كونه بالآلف فيتمتع بالإلباس المحذور كما
قال الشارح فكيف السبيل إلى دفعه ؟ قلت : هذا الفعل فيه لغتان إحداهما
طغى طغوا ، بفتح الطاء والغين وبعدها ألف منقابة عن واو . فالإلباس على هذا
التقدير متوقع ، الثانية « طَغَى » طغيانًا بفتح الطاء وكسر الغين وياء بعدها ،
فإنما يكتب على هذا الوجه بالياء ، ولك على اللغة الطائية أن تفتح الغين فتقلب
الياء ألفًا على حد قولهم في « بَقِيَ » ، « وَرِخِيَ » رَخِيَ . فإما أن
يُضْبَط مافي كلام الناظم على اللغة الثانية ويكون إسكان الياء ضرورة ، وإما
أن يُضْبَط بفتح الطاء والغين ويُكْتَب بالياء بناءً على أنه من ذوات الياء
وبناؤه على فَعَلٍ يفتح العين على اللغة الطائية ، ويحول الإلباس على هذا باعتبار
الخط ، فتأمل .

العروض الأولى مطوية مكشوفة لها ثلاثة أضرب : الأولى مطوى
موقوف ، وبيته : (١)

أزمان سلمى لا يرى مثلها الراؤن في شام ولا في عراق
فقوله « مِثْلَهَر » هو العروض ، ووزنه فاعلان ، كان أصله مفعولات فكشِفَ
بَحَذَفِ التاء ، وطَوِيَ بِحَذَفِ الواو فصار مفعلاً ، فنقل إلى فاعلان . وقوله « في
عراق » هو المضرب ، ووزنه فاعلان ، وَقِفَ بِإِسْكَانِ التاء وطَوِيَ بِحَذَفِ
الواو فصار مفعلاً ، فنقل إلى فاعلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « شام » .

الضرب الثاني مثل العروض مكشوف مطوي ، وبنيته : (١)

هاج الهوى رسم بذات العضاء مخلوق مستعجم محول

فقوله « بلفظاً » هو العروض ، وقوله « محول » هو الضرب ، وزن كل منهما فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « محول » .

الضرب الثالث أصل ، وبنيته : (٢)

قالت ولم تقصد لقيال الحنا مهلاً فقد أبلغت إسماعى

فقوله « للحنا » هو العروض ، وقوله « ماعى » هو الضرب وزنه « فعلن » ، كان في الأصل منفعولات فدخله السلم بحذف « لات » منه فبقى مفعو فنقل إلى فعلن بإسكان العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لقيال » .

العروض الثانية مخبولة مكشوفة لها ضرب واحد مثابها ، وبنيته : (٣)

النشر مسك والوجوه دنا نير وأطراف الأكف عثم

فقوله « هُدنا » هو العروض ، وقوله « فَعَمَم » هو الضرب ، وزن كل منهما فعلن بتحريك العين ، وذلك لأن أصله منفعولات كُشف بحذف ثائه وخُبل بحذف فائه وواده فصار مَعَملاً فنقل إلى فعلن بتحريك العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « النشر » .

العروض الثالثة مشطورة موقوفة ضربها مثابها وبنيته .

ينضجن في حافاته بالأبوال

(١) الخفص : ٢ / ٧٩ ، واللسان (خلق)

(٢) لأبى قيس بن الأسلت ، انفضايات : ٢٨٤ ، وانظر السكاكي للتبريزى : ٩٧

(٣) للمرقش الأكبر ، انفضايات : ٢٣٨ .

بقوله « بالأبوال » وزنه مفعولان ، وهو الضرب . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « حافات » .

العروض الرابعة مشطورة مكشوفة ضربها مثلها وبيته :

يَا صَاحِبِي رَحْلِي أَقْلًا عَذْلِي

بقوله « لا عذلي » وزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « رحلي » .

وبدخل هذا البحر من الزحاف الخبن والطي والخبل . فالخبن فيه صالح ، والطي حسن ، والخبل قبيح . وذهب أبو الحسن بن سبع رحمه الله إلى أن الخبن فيه حسن ، والطي صالح ، على العكس من رأى الخليل ، وإليه ذهب صاحب العمد . والمذوق السليم يشهد لل خليل ، فبيت الخبن :

أَرِدْ مِنْ الْأُمُور مَا يَنْبَغِي وَمَا تَطِيقُهُ وَمَا يَسْتَقِيمُ

كل مستفعلن فيه مخبون . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أرد » .
وبيت الطي :

قَالَ لَهَا وَهُوَ بِهَا عَالِمٌ وَيَحْكُ أَمْثَالُ طَرِيفٍ قَلِيلُ

كل مستفعلن فيه مملو . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « طريف » .
وبيت الخبل :

وَبَلَدٍ قَطَعَهُ عَامِرٌ وَجَلَّ نَحْرُهُ فِي الطَّرِيقِ

كل مستفعلن فيه مخبول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « في الطريق » . وبدخل الخبن أيضاً في المشطور الموقوف ، وبيته :

لَا يَدُّ مِنْهُ فَانْحَدِرْ وَارْقُزْ

فقوله « تَوَرَّقَيْنِ » وزنه فعولان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ولا بد »
 ويدخل أيضاً المحين في الشطور المكشوف وبيته :

يَا رَبِّ إِنِّي أَخْطَأْتُ أَوْ نَسِيتُ

فقوله « نَسِيتُ » وزنه فعولان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « إِنِّي أَخْطَأْتُ » .
 (تفسيرات) الأول : أثبت بعضهم للعروض الثانية ضرباً أصلاً كقوله : (١)

يَا أَيُّهَا الزَّارِي عَلَى عُمَرَ قَدْ قَلْتَ فِيهِ غَيْرَ مَا تَعْلَمُ

وعلى ذلك مشى ابن السقاط وابن الحاجب وكثير من العروضيين . قال
 ابن بري : ويميز اجتماع هذا الضرب الأصلم مع الضرب الآخر في قصيدة
 واحدة كقول المرقش : (٢)

النَّشْرُ مَسْكٌ وَالْجَوْه دَنَّا نِيرَ وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَّمْ

مع قوله (٣) :

لَيْسَ عَلَى طَوْلِ الْحَيَاةِ نَدَمٌ وَمِنْ وَرَاءِ الْمَوْتِ مَا يُعْلَمُ

قال : وإنما جرد ذلك في السريع لأنه صار فيه مفعولات بالخَبَل والكَشْفِ
 إلى فِعْلين بكسر العين ، وصار بالفعل إلى فَعْلان بسكون العين ، فكأنه في الأصل
 فَعْلان فسكّن تخفيفاً كما فعل ذلك في فَعْلان الناشئ عن متناعلن بالخذوذ والإضمار .
 وإلى هذا نحو الزجاج .

قال ابن بري : وفيه نظير ، لأنه قاس فَعْلان في السريع ، في جواز تسكينه
 على فَعْلان في الكامل والأمر فيهما مختلف ، فإن العين في الكامل ثانی سبب

(١) - ابن الجوزي : ٢٠٧ (١٢٧) .

(٢) - المرقش : ذكره ، مصنفات : ٣٣٨ وسبق من ١٩٦ .

(٣) - الساجي : ٢٤٩ ، راجع (١٢٧) .

فيجوز إسكانها بالإضمار، وهي في فعلن في السريع أول سبب، وأوائل الأسباب لا تغير.

واعترضه الصفاقسي بأن عين فعلن المتحركة في هذا البحر إنما هي أول سبب نظراً إلى الجزء الأصلي، وأما بعد دخول الخنبل والكشف فيه فقد صارت ثانی سبب فلم قلتم إن زحافها نظراً إلى ما صارت إليه ممتنع لا بد له من دليل؟ ألا ترى أن الجمهور لا يجوزون خرم بيت أوله سبب فإذا زوحف السبب بحذف ثانيه فصار أول الجزء على هيئة الوند المجموع أجازوه فيه نظراً إلى ما صار إليه؟ فكذلك تقول في هذا.

قلت: لا نسلم أن ثانی فعلن بعد خنبل الجزء وكشفه صار ثانی سبب ثقيل. وبكاد القول بذلك يكون خرقاً لإجماعهم، وأما نسبة القول بجواز الخرم فيما صار في المسأل على هيئة وتدمجوع إلى الجمهور فباطلة، بل الجمهور على خلافها.

التنبيه الثاني: إنما لم يستعمل منفعولات في السريع على أصله لضعفه بالوند المفروق الذي أوله يشبه لفظ السبب، فاستعمل في العروض مطوياً مكشوفاً ليقع وسط البيت ما فيه لفظ الوند وهو فاعلن ثم غير الضرب لأن بقاءه على أصله يؤدي إلى الوقوف على المتحرك.

التنبيه الثالث: إنما لم يدخل الجزء في هذا البحر لئلا يلبس بجزء الرجز. وما ورد من مستعملين مرتباً محل على أنه من الرجز، لأن هذا الجزء المحذوف حينئذ من الرجز موافق للباقي فيكون دليلاً عليه ولا كذلك في "السريع"، قاله الزجّاج.

قال:

المُشَرِّحُ

أقول : قال الخليل : سُمي بذلك لانسراحه وسهولته . وقيل : لانسراحه
 مما يلزم أضرابه ، وذلك لأن مستعملين إذا وقع في الضرب فلامانع يمنعه من
 أن يأتي على أصله إلا في المنسرح فإنه امتنع فيه أن يأتي إلا مطوياً . واعترضه
 ابنُ بري بأن قصّره على استعماله مطوياً ضد الانسراح . قال الصفاقسي : وفيه نظر .
 وهو مبنى في الدائرة على ستة أجزاء على هذه الصورة :

مستعملان مفعولاتُ مستعملن ، مستعملان مفعولاتُ مستعملين

قال :

يَلَجَّجُ يَفْشَى صَبَرَ سَعِدَ بَذَى سُمِيَ عَلَى سَمَتِ سُولَافٍ بِهِ الْإِنْسُ قَدِيرِي

أقول : الياء من « يالجج » إشارة إلى أن هذا البحر هو الباسم من
 البحور ، والجيم الأولى إشارة إلى أن له ثلاث أعاريض ، والجيم الثانية إشارة
 إلى أن له ثلاثة أضرب .

العروض الأولى صحيحة لها ضرب واحد مطوي ، ويته : (١)

إِنْ ابْنَ زَيْدٍ لِأَزَالِ مُسْتَعْمِلًا لِلْخَيْرِ يُفْشَى فِي مَصْرِهِ الْعُرْفَا

ف قوله « مستعملاً » هو العروض ، وزنه مستعملن . وقوله « جلمعرفا »
 هو الضرب وزنه منتعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يمشي » .

قال الصفاقسي : والتزام على هذا الضرب مع تمام عروضه بنقص ما أصلوه

من أن الضرب لآلة تكون حرركاته المتوالية أكثر من حرركات عروضه المتوالية .
وقد مر هذا في الطويل فتنبه له .

المروض الثانية منهوكة موقوفة وضربها مثلها ، وبيته : ^(١)

صبراً بنى عبد الدار

فقلوه « عبد دار » وزنه « مفعولان » وأشار إلى هذا الشاهد بقوله
« صبر » .

المروض الثالثة منهوكة مكشوفة وضربها مثلها ، وبيته ^(٢) .

ويل أم سعد سعداً

فقلوه « دِئْسَعْدُن » وزنه مفعولن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سعد » .
والأخفش يعدّ هذا والذي قبله من الكلام الذي ليس بشعر جريباً على أصل
مذهبه . قال ابن برى : والصحيح أنه شعر لأنه مقفى جارٍ على نسبة واحدة
في الوزن فإنه قال :

ويل أم سعد سعداً

صرامةً وحداً

وسؤدداً ونجداً

وفارساً ممدّاً

سدّاً به مسدّاً

ويدخل هذا البحر من الزحاف الخمين والطين والخليل . والطين فيه حسن ،

(١) همدست عتية ، سيرة ابن هشام : ٣ - ٧٢ .

(٢) اللسان (نهك)

والخين صالح ، إلا في مفعولات فإنه فيه قبيح ، والخيل قبيح ، والطي ممقوع في العروض .
الثانية والثالثة تقرب محله من الوجد المعتل ، والخيل أيضاً ممقوع في العروض الأولى
لما يؤدي إليه من اجتماع خمس متحركات ، فإن الجزء الذي قبلها مفعولات وآخره
متحرك فهو خبت العروض لا اجتماع فيها بالخيل أربع متحركات وقبلها حركة
آخر مفعولات فلتلحق الخمس ، وهو لا يتصور في شعر عربي أصلاً . فبيت الخين :

منازل عفا هنّ بذى الأراك كلّ وابلٍ مسبلٍ هطلٍ

أجزاؤه كلها إلا الضرب مخبوة . وأشار إلى الشاهد بقوله « بذى » .
وبيت الطي : ^(١)

إنّ مُمَيِّزاً أَرَى عَشِيرَتَهُ قَدْ حَدَبُوا دُونَهُ وَقَدْ أَنْفَوْا

أجزاؤه كلها مطوية . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سمي » . فإن
قلت : جرّت عادته في الرمز للشواهد بأن يقطع كلمة فصاعداً من بيت الشاهد
يشير بها إليه ، وهنا اقتطع بعض كلمة يخالف عادته ، قلت : إنما اقتطع في
الحقيقة كلمة واسكنه رَحْمَ في غير النداء للضرورة ، وقد مرّ له مثله في بحر الرمل .
وبيت الخيل :

وبلّله متشابه سَمْتُهُ قَطْعُهُ رَجُلٌ عَلَى جَمَلِهِ

أجزاؤه ما عدا العروض والضرب مخبوة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله
« سمت » .

وبيت الخين في العروض الثانية :

لَمَّا التَقَوْا بُسُولَافٍ

(١) لما لك بن عجلان . مهرة أشعر مريب : ١٢٢ : والأغاني : ٢٠٣ (دور النكت)

قوله : بسولاف وزنه فعولان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سولاف »
وبيت الخن في العروض الثالثة :

—ل بالديار إنس—

قوله « رِإنسو » وزنه فعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله الإنس .
(نبيه) حكوا للعروض الأولى ضرباً ثانياً مقطوعاً أشد منه التبريزي
وزعم أنه من الشعر القديم :^(١)

ذاك وقد أذعرُ الوحوشَ بصَلَّتِ الخَدَّ رَحْبٍ لبائهُ مُجَفَّرُ
وأنشد منه الزجاج وقال إنه ليس بتقديم :^(٢)

ما هيَّجَ الشوقَ من مُطَوِّقَةٍ قامت على بالٍ تغنيهِ—نا
قال ابن بري : وهذا الضرب مما استحسنته المحدثون وأكثروا منه لحسن
اتساقه وعذوبة مساقه ، حتى استعملوه غيرَ مردوف ، كقول ابن الرومي
من قطعة :^(٣)

لو كنتَ يومَ الوداعِ شاهداً نا وهنَّ يُطفينَ لوعةَ الوجدِ
لم ترَ إلا دموعَ باكيةٍ كسَفَحُ من مقلَةٍ على خدِّ
كأنَّ تلكَ الدموعَ قطرُ ندَى يقطرُ من نرجسٍ على وردِ

قال :

(١) مسبووت محمد بن عمار الخدعي ، ذ. ل. ١٩١٣ ، ونعماني الكبير : ١١٠٠

(٢) من شعر التبريزي : ١٠٥

(٣) ديوانه : ٣١١ ، (كوكب)

الخفيف

أقول : قال الخليلُ سُمي خفيفاً لأنه أخف السباعيات . وقيل لأن حركة التودد المرفوق فيه اتصلت بحركات الأسباب نَحَفَتْ لتوالي لفظ ثلاثة أسباب ، وهذا في الحقيقة ليس مغايراً لقول الخليل ، بل هو كالتفسير له ، والله أعلم .
وهذا البحر مبني في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن ، فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن

قال :

كَفَيْتَ جَهَاراً بِالسَّخَالِ الرَّدَى فَإِنْ قَدَرْنَا تَجِدْ فِي أَمْرِنَا خُطْبَ ذِي حَمَى
فَلَمْ يَتَغَيَّرْ يَا عُمَيْرُ وَصَالَهَا جَحَاجِحَةٌ فِي حَبْلِهَا عَلِقُوا مَعَا

أقول الكاف من « كفيت » إشارة إلى أن هذا هو البحر الحادي عشر ، والجيم من قوله « جهاراً » إشارة إلى أن له ثلاث أعاريض ، والهاء إشارة إلى أن له خمسة أضرب . فالعروض الأولى صحيحة لها ضربان الأول مثلها، وبيته: ^(١)

حَلَّ أَهْلِي مَا بَيْنَ دُرٍّ نَا فَبَادَوْ لِي وَحَلَّتْ عُلوِيَّةٌ بِالسَّخَالِ

قوله « نافادو » هو العروض ، وقوله « بسخالي » هو الضرب ، وزن كل منهما فاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « بالسخال » .

والضرب الثاني محذوف ، وبيته :

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ أَمْ يَحُولُنْ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى

فقوله « آتينهم » هو العروض ، وقوله « كرردى » هو الضرب ، وزنه فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « الردى » .

العروض الثانية محذوفة ولها ضرب واحد مثلها وبيته :

إِنْ قَدَرْنَا يَوْمًا عَلَى عَامِرٍ نَلْتَصِفُ مِنْهُ أَوْ نَدْعُهُ لَكُمْ

قوله « عامر » هو العروض ، وقوله « هو لكم » هو الضرب . وزن كل منهما « فاعلن » . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فَإِنْ قَدَرْنَا » .

العروض الثالثة مجزوءة صحيحة لها ضربان الأول مثلها وبيته :

لَيْتَ شِعْرِي مَاذَا تَرَى أَمْ عَمْرٍو فِي أَمْرِنَا

قوله « ماذا ترى » هو العروض وقوله « في أمرنا » هو الضرب ، وزن كل منهما مستعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فِي أَمْرِنَا » .

الضرب الثاني مقصور مخبون وبيته :

كَلَّ خَطْبٍ إِنْ لَمْ تَكُو نَا غَضِبْتُمْ يَسِيرُ

قوله « إِنْ لَمْ تَكُو » هو العروض وقوله « يسير » هو الضرب ، وزنه فعولن ، وذلك لأن أصله مستفعٍ لَنْ فُحِذَفَتْ سِينُهُ بِالْخَبْنِ . وَأُسْقَطَتْ نُونُهُ وَأُسْكِنَتْ لَامُهُ بِالْقَصْرِ ، فَصَارَ مُتَفَعِّلٌ فُتَقِلَّ إِلَى فَعُولِنَ . وَمُسْتَفْعٍ لَنْ هَذِهِ مَفْرُوقَةٌ الْوَتْدِ كَمَا تَقْدُمُ ، فَمِنْ هُنَا اسْتِمْنَانُ لِكَ دُخُولِ الْقَصْرِ فِيهَا . وَقَدْ وَقَعَ لِبَعْضِهِمُ التَّعْبِيرُ هُنَا بِالْقَطْعِ وَهُوَ سَهْوٌ . وَأَشَارَ النَّاظِمُ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ خَطْبٌ .

وَيَدْخُلُ هَذَا الْبَحْرَ مِنَ الزَّحَافِ الْخَبْنُ وَهُوَ حَسَنٌ . وَالْكَفُّ وَدَوِ صَالِحٌ . وَالشَّكْلُ وَهُوَ قَبِيحٌ ، وَفِيهِ الْمَعَاقِبَةُ بَيْنَ نُونِ فَاعِلَاتِنِ وَسِينِ مُسْتَفْعٍ لَنْ ، وَبَيْنَ نُونِ مُسْتَفْعٍ لَنْ وَأَلْفِ فَاعِلَاتِنِ بَعْدَهُ ، فَيَتَصَوَّرُ فِيهِ الصَّدْرُ وَالْعَجْزُ وَالطَّرْفَانِ . فَالْخَبْنُ فِي مُسْتَفْعٍ لَنْ صَدْرٌ ، وَالْكَفُّ فِيهِ أَوْ فِي فَاعِلَاتِنِ عَجْزٌ ، وَالشَّكْلُ فِي مُسْتَفْعٍ لَنْ أَوْ فَاعِلَاتِنِ إِذَا وَقَعَ رَسَدًا طَرَفَانِ . فَبَيْتُ الْخَبْنِ :

وَفَوَادِي كَمَهْدِهِ لِسُلَيْمَى بِهِوًى لَمْ يَزَلْ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ

أجزاءها كلها محبوبة . وأشار الناظم إلى ذلك الشاهد بقوله « فلم يتغير » .
وبيت النكف :

يَا عَمِيرُ مَا نَظَرُ مِنْ هَوَاكَ أَوْ تُجِنَّ يُسْتَكْثَرُ حِينَ يَبْدُو
أجزاءه كلها إلا الضرب مكفوفة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يا عمير » .
وبيت الشكل :

صَرَمَتْكَ أَصْمَاءُ بِمَدِّ وَصَالِهَا فَأَصْبَحْتَ مَكْتُوبًا حَزِينًا
أجزاءه الأول والثالث والخامس مشكولة . وأشار الناظم إلى هذا الشاهد بقوله
« وصالها » .

ويدخل الضرب الأول التشعيث . وقد مرّ تفسيره والكلام عليه فيما أجرى
من العلل مجرى الزحاف ، وبيته :

إِنَّ قَوْمِي جَحَاجِحَةٌ كَرَامٌ مَتَقَادِمٌ عَنْهُمْ أَخْيَارُ
فقوله « أخيارو » هو الضرب ، وزنه مفعولن ، وفيه مع ذلك أيضاً الشكل
بالجزء الثاني والجزء الرابع ، وفي كل منهما الطرفان . وأشار الناظم إلى هذا
الشاهد بقوله « جحاججة » . ويدخل الخبن في الضرب المحذوف ، وبيته :
وَالْمَنَايَا مِنْ بَيْنِ سَارٍ وَغَادٍ كُلُّ حَيٍّ فِي حَبْلِهَا عَلِقُ
فقوله « علّقو » وزنه فعِلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « في حبلها » .

(تنبيه) استدرك بعض العروضيين لهذا البحر عروضاً مجزوءة مقصورة
محبوبة لها ضرب مثلهما وجعل منها قولاً أبى المتأهية :

غُثِبُ مَا لِلْخِيَالِ خَبَرِيْنِي وَمَالِي

ويحكى أن أبا المتأهية لما قال أبياته التي هذا أولها قيل له خرجت عن
العروض . فقال : أنا سبقت العروض قال :

المُضَارِعُ

أقول : قال الخليل : سُمي بذلك لمضارعته المتعصب في أن أحد جزييه مفروق الوند . وقيل : لأنه ضارع المزج في أنه مجزوء . وأن وندّه المجموع تقدم على سيديه . وقال الزجاج : لمضارعته المجتث في حال قبضه . وهذا البحر مبني في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن ، مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن

قال :

لماذا دعاني مثلُ زيدٍ إلى ثَمَا فَإِنْ تَدُنْ مِنْهُ شَبْرًا أَذْكَرُ إِلَيْهِ ذَا
أقول : اللام من قوله « لما » إشارة إلى أن هذا البحر هو الثاني عشر من البحور ، والميم ملغاة والألف منه إشارة إلى أن له عروضاً واحدة ، والألف من قوله « ذا » إشارة إلى أن له ضرباً واحداً . فالعروض مجزوءة صحيحة وضربها مثلها ، وبنيته :^(١)

دعاني إلى سَمَادٍ دواعي هوى سَمَادٍ

فقوله « لاسمادن » هو العروض ، وقوله « واسعادي » هو الضرب ، وزن كل منهما فاع لاتن وهي مفروقة الوند لما علمته . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « دعاني » . وبين ياء مفاعيلن وفرتها في هذا البحر مرافقة كما تقدم ، فلا يثبتان معاً ولا يُحذفان معاً ، والواجب حذف أحدهما لا على التعيين . والبيت المتقدم شاهد على الكف وهو حذف النون من مفاعيلن .

(١) اللسان (ضريح) .

وبيت القبض :

وقد رأيتُ الرجالَ فَا أَرَى مِثْلَ زَيْدٍ

وفيه أيضاً شاهدٌ على كَفِ العروض . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مثل ريد » . وبدخل الجزء الأول من هذا البحر الشترُ والخَرَب . فبيت الشتر :

سوف أهدى لِسْمَى ثناءً على ثناء

فقوله « سوف أهدى » وزنه فاعِلن . دخله الشتر وهو اجتماع الخرم والقبض وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ثنا »

وبيت الخرب :

إِنْ تَدْنُ مِنْهُ شَبْرًا يُقَرِّبُكَ مِنْهُ بَاعًا

فقوله « إن تدن » وزنه مفعولٌ ، اجتمع الخرم والكف ، وهو المسمى بالخَرَب ، فيصير مفاعيلن على فاعيلٍ فينتقل إلى مفعول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فإن تدن منه شبرا » .

(تنبيه) زعم بعضُ العروضيين أنه يجوز في هذا البحر ترك المراقبة ، وأنشد على ذلك :

بنو سَعْدٍ خَيْرُ قَوْمٍ لَجَارَاتٍ أَوْ مُعَانٍ

ولاحجة فيه لأن قائله مَوْلِد . هكذا قالوا . وحكى الجوهري اجتماعَ القبض والكف فيه ، وأنشد :

أشأقك طيفُ مَـمَـه بِمَكَّةَ أُمِّ حَمَامَـه

جزوءُ الأول والثالث مقبوضان مكفوفان ، ولا حجة فيه لجواز أن

يكون من مشكور المحدث ، أو من العروض المجزوءة المتطوفة التي حكاها
الأخفش للوافر .

وأنكر الأخفش أن يكون المضارع والمقتضب من شعر العرب وزعم
أنه لم يسمع منهم شيء من ذلك .

قلت وهو محجوج بنقل الخليل . قال الزجاج : هما قايلان حتى إنه
لا يوجد منهما قصيدة لعربي ، وإنما يروى من كل واحد منهما البيت والبيتان ،
ولا يُنسب بيت منهما إلى شاعر من العرب ولا يوجد في أشعار القبائل .
قال :

المقتَضِبُ

أقول : قال الخليلُ : سُمي بذلك لأنه اقتَضِبَ من الشعر ، أى اقتُطِع منه .
وقيل : لأنه اقتَضِبَ من المنسرح على الخصوص ، وذلك لأن المنسرحَ كما سبق
مبنى في الدائرة من مستفعِلن مفعولاتُ مستفعِلن ومثلها ، والمقتَضِبُ مبنى في
الدائرة من مفعولاتُ مستفعِلن مستفعِلن ومثلها ، وليس بينهما إلا تقدمُ
مفعولاتُ في المقتَضِب وتوسطُهُ في المنسرح ، فكان المقتَضِبُ مقتَطَع منه إذا
حذف من أوله مستفعِلن . قال ابن بَرى : ويحتمل أن يكون هذا تفسيراً
لقول الخليل .

قال :

وما أَقْبَلْتُ إِلَّا أَتَانَا بوصلها مبشّرنا ياجبّذا ما به أتى

أقول : الواو من قوله « وما » ملغاة ولا يقع بها التبلس ، لأن اعتبارَ
الترتيب في الأحرف الرموز بها للبحور قاضٍ بإلغاء الواو في هذا الحل ضرورة
أن اللام التي فرغ منها ليس بعدها الواو ، وإنما بعدها الميم ، فحينئذ تكون
الواو لغواً والميم هي الرموز بها فتكون إشارة إلى أن هذا البحر هو البحر
الثالث عشر . والألف من « وما » إشارة إلى أن له عروضاً واحدة ، والألف
من « أقبلت » إشارة إلى أن له ضرباً واحداً ، وكلاهما مجزوء مطوى ، وبيته :

أَقْبَلْتُ فلاحَ لها عارضانِ كالبرَد

فقوله « لاح لها » هو العروض ، وقوله « كالبرَد » هو الضرب ، وزنُ
كلّ منهما مفتعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أقبلت » . وهذا من
عجيب صنْع الناظم في هذه المقصورة ، فإن بعضَ هذه الكلمة وهو الألف

رَمَزَ بِهَا لِلضَرْبِ كَمَا سَلَفَ وَكَلَّمَا رَمَزَ بِهَا لِلشَّاهِدِ . وَفِي هَذَا الْبَحْرِ الْمُرَاقِبَةُ
 بَيْنَ فَاءِ مَفْعُولَاتٍ وَوَاوِهَا فَلَا يَحْذَفَانِ مَعًا وَلَا يَثْبَتَانِ مَعًا . وَسَبَبُ ذَلِكَ
 أَمَّا فِي مَفْعُولَاتِ الْأُولَى فَلَا أَنْ سَاكِنٌ سَبَبُهَا لَيْسَ لَهَا مَا يَعْتَمِدَانِ عَلَيْهِ إِلَّا الْوَتْدُ
 الْمَفْرُوقُ فَلَمْ يَقْوَا لِعَتِمَادِهَا عَلَيْهِ جَمِيعًا ، وَأَمَّا فِي مَفْعُولَاتِ الَّتِي فِي الْحَشْوِ
 فَكَانَهُمْ قَصَدُوا تَشْبِيهَهَا بِالْأُولَى فَأَجْرَوْهَا فِي الْمُرَاقِبَةِ مُجَرَّاهَا .
 وَقَدْ حَكِيَ بَعْضُهُمْ سَلَامَةَ مَفْعُولَاتِ الْأُولَى وَالْأَخِيرَةِ فَلَمْ يَرَاعَ الْمُرَاقِبَةُ
 فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا ، وَأَنْشَدُوا مِنْهُ :

لَا أَدْعُوكَ مِنْ بُعْدٍ بَلْ أَدْعُوكَ مِنْ كَثَبٍ

وَيَدْخُلُ هَذَا الْبَحْرَ مِنَ الزَّحَافِ الْخَبِينِ وَالنَّحْيِ فِي مَفْعُولَاتٍ ، وَأَمَّا الْعُرُوضُ
 وَالضَرْبُ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنْ طَيَّيْهُمَا وَاجِبٌ . وَيَدُ الزَّحَافِ فِي مَفْعُولَاتٍ :

أَتَانَا مَبْشَرْنَا بِالْبَيَانِ وَالتَّذِيرِ

فَقَوْلُهُ « أَتَانَا » وَزَنَهُ فَعُولَاتٌ ، فِيْهَذَا مَفْعُولَاتٌ خَبِينٌ يَحْذَفُ فَائِهِ فَصَارَ
 مَفْعُولَاتٌ فَتَنْقَلُ إِلَى فَعُولَاتٍ ، وَقَوْلُهُ « بِالْبَيَانِ » وَزَنَهُ فَاعِلَاتٌ ، وَأَصْلُهُ
 مَفْعُولَاتٌ طَوًى يَحْذَفُ وَاوُهُ فَصَارَ مَفْعُولَاتٌ فَتَنْقَلُ إِلَى فَاعِلَاتٍ . وَأَشَارَ إِلَى
 هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ « أَتَانَا مَبْشَرْنَا » وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْأَخْفَشَ أَنْكَرَ هَذَا الْبَحْرَ
 كَالْمُضَارِعِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ مَعَهُ فِي ذَلِكَ .

قَالَ :

المُجْتَثُ

أقول : قال الخليل : سُمي بذلك لأنه اجْتُث أى قُطِع من طول دائرته .
وقال الزجاج : هو من انقطع ، وهو ضدُّ المُنْتَضِب لأنَّ المُنْتَضِب اقْتَضِب له
الجزءُ الثالثُ بأسره والمُجْتَثُ اجْتُث منه أصلُ الجزء الثالث فنقص منه .

وقال ابنُ واصل إنما سُمي مجتثاً أخذاً من الاجتثاث الذى هو الاقتطاع ،
فلما كان ممتطعاً فى دائرة المشقة من بحر الخفيف كان مجتثاً منه ، والمخالفةُ بينه
وبين الخفيف من حيث التقديم والتأخير .

وهذا البحر ، أعنى المجتث ، مبنى فى الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :
مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن ، مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن
قال :

نَقَا أَمْ هَلَالٌ مَنْ عَلِقَتْ ضِمَارُهُمْ أُولَئِكَ كُلٌّ مِنْهُمْ السَّيِّدُ الرِّضَا
أقول : النون من قوله « نقا » إشارة إلى أن هذا البحر هو البحر الرابع
عشر ، والقافُ ماغاة والألف منها إشارة إلى أن له عروضاً واحدة ، والألف
من قوله « أم » إشارة إلى أن له ضرباً واحداً ، وبينه :

البطنُ منها خميصٌ والوجهُ مثلُ الهلالِ

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « هلال » .

ويمجرى فى هذا البحر ما جرى فى الخفيف من خبن وكف وشكل ،
وتجرى فيه المعاقبة والصدرُ والعجزُ والطَّرفان . والمعاقبة هنا بين نون مستفع لن
وألف فاعلاتن . وحذفُ ألفِ فاعلاتن أولى لاعتمادها على وتدٍ مجموع بعدى .

وتقع بين نون فاعلاتن وسين مستنفع لن . ويمكن أن يكون حذفُ النون
أولى لأن الوند الذي اعتمدت عليه السين وإن كان بعدياً فإنه مفروق .
وقد استبان لك بما ذكرناه تصورُ الطرفين إما في العروض أو في الجزء
الذي بعدها .

فبيت الخلين :

ولو عََلَقْتَ بِسَلْمَى علمتَ أن ستموتُ
أجزاءه كلها مخبونة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « عََلَقْتَ » .
وبيت الكف :

ما كَانَ عَطَاؤُهُنَّ إِلَّا عِدَّةٌ ضَمَارًا
أجزاءه كلها مكنوفة إلا الضرب . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ضَمَارُهم » .
وبيت الشكل :

لَوْلَاكَ خَيْرُ قَوْمٍ إِذَا ذُكِرَ الْخِيَارُ
الجزء الأول والثالث كل منهما مشكولٌ ، لكن الطرفان في الثالث ،
والمجز في الأول .

فإن قلت لِمَ كان كذلك ؟ قلت لأن الجزء الأول حُذِفَ سینه بالخلين
ليس لمعاقة سبب قبله إذ لا سبب قبله ، وهو ظاهر ، وحذف نونه لمعاقة ثبات
الألف من فاعلاتن الواقعة عروضاً ، فالحذف الذي هو لأجل المعاقبة إنما وقع
في عجز الجزء فسمى عجزاً كما تقدم . وأما مستنفع لن الذي هو أول النصف الثاني
فإن سینه حُذِفَ لثبات نون فاعلاتن قبله ، ونونه حُذِفَ لثبات ألف فاعلاتن
بعده ، فالمعاقة فيه ظاهرة ، وتحتق الطرفان لوقوع الحذف في طرفي الجزء .

وقد أشار الناظم إلى هذا الشاهد بقوله « أولئك » . وقد سبق في باب ما أُرى من العلل تجرى الزحاف التنبية على أن التشعيث يدخل في ضرب المجث ، ويجوز اجتماعه مع جزء آخر غير مشعث لأنه أُجرى مجرى الزحاف . ويته :

لَمْ لَا يَمِي مَا أَقُولُ ذَا السَّيِّدِ الْمَأْمُولُ

فقوله « مأمولو » هو الضرب ، وزنه مفعولان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « السيد » . وأنشد التبريزي من هذا النوع :

على الديارِ القِفَارِ والنَّوَى والأَحْجَارِ
تَظَلُّ عَيْنَاكَ تَجْرِي بَوَاكِفِ مِدْرَارِ
فليس بالليل تهـدا شوقاً ولا بالنهارِ

ولا يجوز حين هذا الجزء الشعث كما تقدم في الخفيف .
وهنا تمت الدائرة الرابعة وهي دائرة المشتبه على المذهب المختار .
قال :

الْمُتَقَارِبُ

أقول : قال الخليل : سُمي بذلك لتقارب أجزائه لأنها خماسية . وقال الزجاج : لتقارب أسبابه من أوتاده ، وقيل لتقارب أوتاده ، وكلاهما ظاهر ، فإن بين كل سببين وتداً وبين كل وتدين سبباً ، فالأسبابُ تقارب بعضها من بعض ، وكذلك الأوتادُ .

وهو مبني في الدائرة من ثمانية أجزاء على هذه الصورة :

فعلون فعلون فعلون فعلون . فعلون فعلون فعلون فعلون

وما أظف قول الشيخ جمال الدين بن نباتة المهرى بداعب شخصاً يسمى عثمان : (١)

إذا جاء عثمان مستخبراً عن المتقاربِ وزناً فقولوا

ثَقِيلُ ثَقِيلُ ثَقِيلُ ثَقِيلُ ثَقِيلُ ثَقِيلُ ثَقِيلُ ثَقِيلُ ثَقِيلُ

قال :

سَبَّوْا الابْنَ مُرَّ نَسْوَةٍ وَرَوَّوْا الْمِيَّةَ دِمْنَةً لَا تَبْتَسُّ فَكَذَا قَضَى

أَفَادَ فُجَادَ ابْنَا خَدَاشٍ بِرِفْدِهِ ، وَنَلْتَ سَدَاداً فِيهِ مِنْكَ لِنَاحِلِ

أقول . السينُ من « سبوا » إشارة إلى أن هذا البحر هو البحر الخامس

عشر ، وهو خاتمة البحور عند الخليل وإياه اتبع الناظم ، والباء إشارة إلى أن

له عروضين ، والواو إشارة إلى أن له ستة أضرب . فالعروض الأولى تامة لها

أربعة أضرب أولها مثلها وبيته : (٢)

(١) ديوانه : ٤٢٥ .

(٢) لبشر بن أبي خازم ، ديوانه : ١٩٠ .

فَأَمَّا تَعِيمٌ تَعِيمٌ بَنُ مُرٌّ فَأَلْفَاظُ الْقَوْمِ رَوَّبِي نِيَامَا

فَقَوْلُهُ «نُمرن» هو العروض ، وقوله «نِيَامَا» هو الضرب ، وزنه كلّ منهما فعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «لا بن مر» .

الضرب الثاني مقصور ويته : (١)

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ بَأْسَاتٍ وَشُعْمَتٍ مَرَضِيعٍ مَثَلِ السَّعَالِ

فَقَوْلُهُ «نِساتن» هو العروض ، وقوله «سعال» هو الضرب ، وزنه فعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «نِسْوَةٍ» .

الضرب الثالث محذوف ويته :

وَأَرْوِي مِنَ الشَّعْرِ شَعْرًا عَوِيصًا يُنَفِّسِي الرِّوَاةَ الَّذِي قَدْ رَوَّوَا

فَقَوْلُهُ «عويصن» هو العروض ، وقوله «رووا» هو الضرب ، وزنه فَعَلْ . كان أصله فعولن فذهب سببه الخفيف فبقى فعو فُتَقِلَّ إلى فَعَلْ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «وَرَوَّوَا» .

الضرب الرابع أبتر ويته : (٢)

خَلِيلِي عَوْجًا عَلَى رَسْمِ دَارٍ خَلَّتْ مِنْ سُلَيْمِي وَمِنْ مَيِّه

فَقَوْلُهُ «مِدَارِن» هو العروض ، وقوله «يَه» هو الضرب وزنه فَلَ . أَوْفَعْ ، كان أصله فعولن فَحُذِفَ سببه ثُمَّ قُطِعَ وَتَدَّه فَذَهَبَتْ وَاوَهُ وَسَكَنْتْ عَيْنُهُ فَبَقِيَ فَع ، فَبَعْضُهُمْ يَقْرَهُ عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ وَبَعْضُهُمْ يَعْبِرُ عَنْهُ بِفَلْ وَأشار إلى هذا الشاهد بقوله «لمية» .

(١) لأمية بن أبي عائذ ، مع اختلاف الرواية ، ديوان الهذليين : ٥٠٧ .

(٢) اللسان (بتر) .

العروض الثانية مجزوءة محذوفة لها ضربان الأول مثلها وبيته :

أَمِنْ دِمْنَةٍ أَقْفَرْتُ لَسْمِي بِذَاتِ الْعَصَى

فقوله « فرت » هو العروض وقوله « غصا » هو الضرب ، وزن كل منهما فَعَلْ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « دمنة » .

الضرب الثاني أبتَر ، وبيته : ^(١)

تَعَفَّفْ وَلَا تَبْتَثْشْ فَمَا يُقْبَضُ يَأْتِيكَ

فقوله « تثس » هو العروض ، وقوله « كا » هو الضرب ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لا تبتثش » . وهذا الضرب الأبتَر لهذه العروض الثانية مختلفٌ فيه ، فحكاه بعضهم عن خلف الأحمر ، وحكاه بعضهم عن الخليل . ومنهم من لم ينقله عنه ، قال بعضهم : والصحيح نقله عنه ، لأن الأخفش والزجاج أثبتاه في كتبهما ولم يتعرضا لنفيه عن الخليل ، ولو لم يكن قاله لنبها عليه كما جرت عادتهما . قلت : وفي نسبة النقل إلى الخليل بهذه القرينة نظر . والناظم تبعَ مَنْ أثبت هذا الضرب .

ويدخل هذا البحر من الزحاف القبض إلا في الجزأين اللذين قبل الضربين الأبتَرين ، وهما الضرب الرابع والضرب السادس ، فإنه لا يدخلهما عند الخليل ، وخالفه الأخفش والزجاج ، واعتلوا للخليل بأن الضربين الأبتَرين لم يبقيا إلا على هيئة سببٍ خفيفٍ فلا يُقبض حينئذ ساكن الجزء الذي قبله لفقدان ما يعتمد عليه .

قال الصفاقسي : وهذا الاعتلال لا يستقيم على أصل الخليل لأن الاعتماد عنده

على الوتد القبلي جائز ، فلم لا يجوز أن يُحذف لاعتماده على الوتد الذي قبله معه في الجزء .

وأما الأخفش فالشهور عنه دخول القبض فيه ، هكذا حكى الزجاج عنه واستحسنه ، وحكاها أيضا النديم ، وحكى عنه بعض العروضيين التفرقة بين الضرب الرابع فيجيزه في الجزء الذي قبله ، وبين الضرب السادس فيمنعه في الجزء السابق له ، واعتراض بعدم الفارق لأن الوتد البعدي معتل فيهما فإن صالح علة لمنع قبض ما قبله كان المنع فيهما وإلا فالجواز فيهما .

وأجاب عنه أبو الحكم بمنع استقلال ما ذكر بالعلية ، بل هو جزء علة والعلة هي المجموع المركب من ذلك ومن اعتلال بيته بكونه مجزواً ، وهذا المجموع ليس موجوداً في الضرب الرابع فلم يمنع قبض الجزء الذي قبله .

ثم اعترض أبو الحكم على الأخفش بأن الجارى على مذهبه منع القبض فيهما لأن الاعتماد عنده لا يكون إلا على الوتد البعدي ، وقد اعتل بصيرورته على هيئة السبب فلا يقبض حينئذ ما قبله .

قال الصفاقسى ولقائل أن يمنع أن اختلال الوتد عنده مانع من الاعتماد ، ولم لا يجوز أن يكون المعتبر عنده في الاعتماد كون البعدي وتداً إما في الحال أو في الأصل ، ويحمل مذهبه على هذا جمعاً بين كلاميه .

وحكى أبو الحكم عن الخليل أيضاً أنه لا يجيز القبض في الجزء الذي قبل الضرب الخامس ، قال : لأنه قد دخله الحذف مع ما فيه من الاعتلال بكونه مجزواً .

قال الصفاقسى : ويلزم على هذه العلة منع القبض في الجزء الذي قبل عروضه لوجود هذه العلة فيه ، ولم أر أحداً حكاه عن الخليل ، وقد التزمه بعض المتأخرين .

وحكى أيضاً عن بعض العروضيين مَنَعَ قبضِ الجزأين اللذين قبل الضرب
 الثانى والثالث. وهما المقصورُ والحذوفُ . واعترضه بأن الموجب لذلك فيما
 تقدم مَقْصُودٌ هنا ، فلا ينبغي أن يُلْحَقَ به . وهل القبضُ فى هذا البحر أحسنُ
 من التمام لكثرة فيه أو التمام أحسنُ من القبض لأن الأول تكثر السواكن
 فيه ولهذا جمعوا فيه بين ساكنين كما تقدمت حكايته عن بعضهم ؟
 فيه خلاف .

فبيث القبض : (١)

أَفَادَ فُجَادَ وَسَادَ فَزَادَ وَقَادَ فُزَادَ وَعَادَ فَأَفْضَلُ
 أجزاءه كلها إلا الضربَ مقصورة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله .
 « أفاد فجاد » .

ويدخل الجزء الأول من البيت فى هذا البحر التَّمُّ والتَّرم .
 فبيث التَّمُّ :

لولا خدائشُ أخذتُ جمالا تِ بكرٍ ولم أعطهِ ما عليها
 بقوله « لولا » أنلم وزنه فَعْلُنْ يَسْكُنُ المين وأشار إلى هذا الشاهد
 بقوله « خدائش » :
 وبيت الترم :

قالتُ سَدَاداً لَمِنْ جَاءَنِ فَأَحْسَنْتُ قَوْلًا وَأَحْسَنْتُ رَأْيَا

(١) لامرئ القيس ، ديوانه . ٤٧٠ . ونسبه له الجاحظ فى الخيوان : ٥٣/٣ ، والبيان
 والتبيين : ٥٣/٤ ، وابن أبى الأصم فى تحرير التجميع : ٣٨٦ .

قوله « قلت » أنرم وزنه فَعْلُ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « وقلت سداد » .

فإن قلت : قد تقدم في باب ما أجرى من العلل مجرى الزحاف أن العروض الأولى يدخلها الحذف وهو علة لكنه يعامل فيها معاملة الزحاف فلا يكون لازماً بل يدخل في بيت ولا يدخل في آخر وذلك في القصيدة الواحدة ، فهلاً أشار بكلمة إلى شاهد لذلك فهذا محله ؟ قلت : بيت النرم الذي أنشدناه آنفاً وهو قوله :

قلتُ سداداً لمن جاءني . . . إلخ

يتضمن دخول الحذف في العروض ، وذلك لأن قوله « أني » جزء محذوف وزنه فَعْلُ ، وهو العروض الأولى من هذا البحر ، فاعمل الناظم اكتفى به عن الإتيان بشاهد لمحض الحذف على حدته ، فتأمل .

وهذا آخر الكلام على بحر المتقارب وهو المستعمل من الدائرة الخامسة وهي دائرة المُنَقِّص . والكلام على التندارك سبق من قبل ، والله أعلم .
قال :

فالأضربُ سَجَجٌ والأعاريضُ لدنةٌ والأبحر يهيمى والدوائرُ هي الهدا
أقول هذا كالفعل للبحر ، كأنه يقول قد ذكرنا ضروب الشعر المستعملة مرموزاً لها بالحروف السابقة مفرقة في البحور فجعلتها ثلاثة وستون ضرباً ، فالسين والجيم من قوله « سَجَج » رمز لذلك ، وكذلك عددنا الأعاريض مبنوثة في محالها من البحور فجعلتها أربع وثلاثون عروضاً ، فاللام والدال من قوله « لدنة » إشارة لذلك ، وسردنا البحور واحداً واحداً ودللنا على رتبة كل واحد منها فجعلتها خمسة عشر بمروراً فالياء والهاء من قوله « يهيمى » رمز لذلك .

وذكرنا أولاً أن الدوائر هي الرموز لها بالحروف الخمسة المجموعة في قولنا (خف لشق) فهي خمس دوائر رُمز لها بالهاء من قوله «هي» ، واستعمل الناظم جمع القلة للكثرة في قوله «فلاضرب» وقوله «والاخر» . وجمع الكثرة للقلة في قوله «الدوائر» .

قال :

وَقُلْ وَاجِبُ التَّغْيِيرِ أَضْرِبُ بِحَرِّهِ وَجَائِزُهُ جَنْسُ الزَّحَافِ كَمَا انْبَدَنِي

أقول : يعنى أن التغير الذى يلحق الشعر على قسمين : جائز وواجب ، فالواجب منه لا يكون إلا فى أضرب بحر وهو التغير المعبر عنه عندهم بالعلّة ، والأعاريض مشاركة للضروب فى أنها أيضا محل لدخول التغير الواجب ، فكان على الناظم أن يسوقهما مساقاً واحداً لاتحاد حكمهما فى ذلك .

واعتذر الشريف عنه بأن قال وإنما ذكر الضروب ولم يذكر الأعاريض ولا فرق فى وجوب التغير بين الأعاريض والضروب لأن العروض الواحدة يكون لها أضرب متعددة فتتحد العروض مع تعدد الضرب فيظهر التغير فى الأضرب دون العروض .

قلت : وهذا اعتذار لا يمدى الناظم شيئاً ، فإن اتحاد العروض فى بعض الأحوال وتعدد الأضرب فى أكثر الحالات لا يقتضى ظهور التغير فى الأضرب دون العروض ، فإن التغير الواجب متى لحق العروض ظهر فيها وإن كانت واحدة كما يظهر فى الأضرب وإن تعددت .

فإن قلت : كل من العروض والضرب لا يلزم التزام التغير الواقع فيه ، بل تارة يلزم وتارة لا يلزم فكيف يقال إن الأعاريض والضروب واجبة

التغيير ؟ قلت : لم يقل الناظم هذا ، ولعلك فهمته من كلامه بأن أُعْرِبْتَ «أضرب بحره» مبتدأ مؤخرًا وجعلت «واجب التغيير» خبراً له مقدماً عليه ، والمعنى أن أضرب بحر الشعرى. واجب التغيير ، فاعلم أن الأمر ليس كما فهمته ، وإنما « واجب التغيير » مبتدأ « وأضرب بحره » هو الخبر ، وهو ظرف ، والمعنى أن التغييرَ الواجبَ يكون في أضرب البحر ، ولا يفهم من هذا أن الأضرب تكون واجبة التغيير دائماً ، فتأمل .

وإضافة « واجب » إلى « التغيير » على هذا من إضافة الخاص إلى العام لأن التغيير أعم من أن يكون واجباً أو جائزاً ، فإضافة أحدهما إليه كالإضافة في « خاتم حديد » ، والواجب حينئذ في المعنى صفةٌ للتغيير ، غير أن في جعل « أضرب بحره » ظرفاً منصوباً على إسقاط الخافض مافيه .

وقوله « وجائزه جنس الزحاف » يعنى أن التغيير الجائز هو المسمى بالزحاف ، وقد يدخل الأعاريض والضروب كما يدخل الحشو . وقوله « كما انبنى » أى كما انبنى في الشواهد التى أوردناها فى البحور حسب ما يظهر بأدنى تأمل .

قال :

وَحُذِّ لَقَبَ الْمَذْكُورِ مِمَّا شَرَحْتُهُ وَصَغُ زِنَةً تَحْدُوبُهَا حَدُّو مَنْ مَضَى

أقول : يعنى أنك تنظرُ فى الأبيات التى أشار إليها بالكلمات المقطعات فيما تقدم المسوقة للاستشهاد على الأعاريض والضروب والزحافات ، وتعتبرُ مافيهما من التغيير العارض لها فتحذُ لقبه مما شرحه فى الكلام على العلل والكلام على الزحاف ، فهو مما يرشدك إلى ذلك ويدل عليه .

ونضرب مثلاً لذلك فنقول : قد أشار فيما مر إلى أن للطويل عروضاً

واحدة وثلاثة أضرب ، وأشار إلى شواهدا بالكلمات المنتزعة من الأبيات التي أنشدها العروضيون ، « فغرورا » من قوله : ^(١)

أبا منذرٍ كانت غُروراً صَحِيفَتِي ولم أعطِكم في الطَّوع مَالِي ولا عِرْضِي
وقد علمت من كلامه فيما سبق أن العروض هي الجزء الأخير من النصف الأول وأن الضرب هو الجزء الأخير من النصف الثاني .

وأشار إلى أن أول بحر مركب من فعولن مفاعيلن أربع مرات ، وأخبر بصريح لفظه أنه يتكلم هنا على بحر الطويل ، فإذا عمدنا إلى تقطيع هذا البيت على أوزان هذه الأجزاء قلنا : أبا من ذررنا كانت غُرورن صَحِيفَتِي ، فوجدنا الجزء الأخير من هذا النصف الأول هو قوله « صَحِيفَتِي » فنسميه عروضاً عملاً بقوله فيما سبق ، « وقل آخر الصدر العروض » ، ووجدنا هذه العروض على ستة أحرف : متحركين فسا كن فتحركين فسا كن ، فليس على زنة مفاعيلن وإنما هو على زنة مفاعيلن .

وقد علمت أن ياء مفاعيلن ثانی سبب خفيف وهي خامسة الجزء ، وقد أسلف في باب الزحاف أن حذف الخامس الساكن إذا كان ثانی سبب يُسمى قبضاً فنسمى هذا الجزء الرابع عروضاً مقبوضة لما قررناه .

ثم تقطع النصف الثاني فنقول : ولم أعْطِكم فِطْطَوْ عِمَالِي ولا عِرْضِي ، فوجد قوله « ولا عرضي » هو الجزء الأخير من هذا النصف الثاني فنسميه ضرباً عملاً بقوله « ومثله من العجز الضرب » ، ونجد هذا الجزء لم يدخله تغيير ، بل أتى على ما هو عليه في الدائرة فنسميه صحيحاً عملاً بقوله « وإن تنج فالملوفور يتلوه سالم صحيح » ، وعلى هذا فقس جميع ما ذكره من شواهد البحور .

وقوله « وصغ زنة تحذوها حذومن مصى » لاشك أن العروصين يتناولون صيغ الأفاعيل في كثير من الأوقات عند دخول التغير عليها إلى لفظ آخر تحسيناً للعبارة ، كما إذا قُدم منه بالتغير فإلا أوعين أو لام فيُنقل إلى لفظ فيه هذه الأحرف كُمَتَعِلُنْ محبُولِ مستفعِلُنْ يُنقل إلى فَعِلَكُنْ ، وكفالاتُنْ أوفعاتُنْ المشتق يُردُّ إلى مفعولن ، وكُمَتَفَا أَحَدًا مُتَفَاعِلُنْ يُردُّ إلى فَعِلَان . وكذا إذا سُكنت اللام بالتغير في الجزء كفاعِلْ مَقْطُوعِ فاعِلُنْ يُنقل إلى قَعْلُنْ ، وكذا إذا سُكنت التاء يردُّ إلى غيره كفاعلاتِ مقصورِ فاعلاتن يردُّ إلى فاعلان . وكذا إذا صار الجزء بالتغير على هيئة المنصوب الموقوف عليه كفاعلا محذوفِ فاعلاتن فيردُّ إلى فاعلن .

فمراذ الناظم أنه إذا عَرَضَ لك بالتغير إخراج الجزء عن الأوزان المألوفة عن السلف فصُغ له زنة تقفوها أثر من مضى من أئمة هذا الشأن . وإنما أَمَرَ بذلك إيثاراً لموافقة الجماعة وكراهة للخروج عن سننهم ، والله تعالى أعلم .

وينبغي أن نقد هنا فصلاً للأوزان المستعملة عندهم ، وبها يتيسر لك اقتفاء طريقهم والاقتداء بترقيهم فنقول :

اعلم أن الأجزاء المسماة بالتفاعيل السالمة من التغير هشرة ، وتغيرُ بالزحاف تارة وبالعلة أخرى ، وقد يجتمعان . ثم غالبُ أمرِ العلة أن تكون محضة ، وقد تكون جاريةً تجرى الزحاف ، وإذا لحق التغير جزءاً منها فقد لا يشتبه بغيره أصلاً وقد يشتبه ، وإذا اشتبه فقد يكون الاشتباه مخصوصاً بجزء سالم من تلك الأجزاء العشرة ، وقد يشتبهُ بجزء آخرٍ مغير ، وقد يجتمع فيه الأمران فيشتبه بسالم ومغير معاً . ويتضح ذلك بالكلام أولاً على ما يدخل كلَّ جزء منها من التغيرات ، وثانياً بتفصيل الكلام على وجوه الاشتباه ومراتبه ، فنقول :

الجزء الأول من الأجزاء العشرة السالبة من التفسير : «فعولان» ، ويدخله من الزحاف نوع واحد وهو القبض بالطويل والمتقارب فيصير فعولٌ بتحريك اللام ، ولا ينفك عن هذه الصيغة .

ويدخله من العلة المحضة ثلاثة أشياء في المتقارب خاصة ، أحدها القصر فيصير فعولٌ بإسكان اللام ، وهكذا يُتلفظ به ، وثانيها الحذف فيصير فعوٌ فينقل إلى فَعَلٌ ، وثالثها البترُ فيصير فَعٌ ، وبعضهم يبقيه على هذه الصيغة وبعضهم يعبر عنه بفعلٌ .

ويدخله من العلة الجارية مجرى الزحاف ثلاثة أشياء : أحدها الحذف بالمعروض الأولى من المتقارب فيعبر عنه بفَعَلٌ كما سبق ، وثانيها التلم بالطويل والمتقارب فيصير عولٌ فيعبر عنه بفَعْلُنْ بإسكان العين ، وثالثها التزم فيهما أيضا فيصير عولٌ فيعبر عنه بفَعْلٌ ، فهذه ستة أجزاء فرعية نشأت عن فعولان .

الجزء الثاني «مفاعيلن» ، ويدخله من الزحاف القبض في الطويل والهزج والمضارع ، فيصير مفاعِلن فلا تُنقل هذه الصيغة إلى شيء آخر ، والكف فيهن جميعا فيصير مفاعيلٌ فيبقى على هذه الصيغة أيضا .

ويدخله من العلة المحضة أمر واحد وهو الحذف بالطويل والهزج فيصير مفاعي فينقل إلى فعولان .

ويدخله من العلة الجارية مجرى الزحاف ثلاثة أشياء أحدها الخرم بالهزج فيصير فاعيلان فينقل إلى مفعولان ، وثانيها الشتر بالهزج والمضارع فيصير فاعِلن ويبقى على هذه الصيغة . وثالثها الخرب فيهما فيصير فاعيلٌ فينقل إلى مفعولٌ . فهذه ستة أجزاء تفرعت عن مفاعيلان .

الجزء الثالث «مفاعلتن» وليس إلا في الوافر ويدخله من الزحاف

العصب بالصاد المهملة ، فيصير مفاعلتن ياسكان اللام فينقل إلى مفاعيلن ،
والعقل فيصير مفاعلتن فيعبر عنه بمفاعلن ، والنقص فيصير مفاعلتن ياسكان اللام
فيعبر عنه بمفاعيلن .

ويدخله من العلة المحضة أمر واحد وهو القطف فيصير مفاعل فينقل
إلى فعولن .

ويدخله من العلة الجارية مجرى الزحاف أربعة أشياء : أحدها العصب ،
بالضاد المعجمة ، فيصير فاعلتن ، فيعبر عنه بمفعلتن ، وثانيها القضم فيعبر
فاعلتن ، ياسكان اللام ، فينقل إلى مفعولن ، وثالثها الجمم فيصير فاعلتن ،
فينقل إلى فاعلن ، ورابعها التقص فيصير فاعلتن فينقل إلى مفعولن . فهذه
ثمانية أجزاء متفرعة من هذا الأصل .

الجزء الرابع فاع لاتن ذو الوجد المرفوق ، وإتما يكون في المضارع ،
ولا يدخله من الزحاف غير الكف فيصير فاع لات فتبقى هذه الصيغة على
حالتها ، ولا تدخله علة أصلاً ، فهذا جزء واحد متفرع من هذا الأصل .

الجزء الخامس فاعلن ويدخله من الزحاف الخبن بالمديد والبسيط فيصير
فعلن ، وبهذا يعبر عنه ويدخله من العلة المحضة القطع بالبسيط خاصة فيصير
فاعل فينقل إلى فعلن ياسكان العين ، فهذان جزآن تفرعا من هذا الأصل .

الجزء السادس مستفعلن ذو الوجد المجموع ، ويدخله من الزحاف بالبسيط
والرجز والسريع والمنسرح الخبن فيصير متفعلن فيعبر عنه بمفاعلن ، والطن بها
أيضا وبالمقتضب فيصير مستعلن فيعبر عنه بمفعلتن ، والخبل بما عدا المقتضب
فيصير متعلن فينقل إلى فعلتن .

ويدخله من العلة المحضة شيان أحدهما التذليل بالبسيط فيصير مستفعلنن ،

بنون ساكنين ، فيُنقل إلى مُستَعْلان ، ويُخبّن هذا اللذيلُ فيصير مُتَعْلانُ .
 فيُنقل إلى مُنْعالان ، ويُطوى فيصير مُسْتَعْلانُ . فيُنقل إلى مُفْتَعْلان ، ويُخبّل
 فيصير مُتَعْلانُ فيُنقل إلى فَعْلَتان . وثانيتها القطع بالبيسط والرجز فيصير
 مُسْتَفْعِلُ فيُنقل إلى مفعولن ، ثم قد يُخبّن هذا المقطوعُ فيصير مَعولُن فيُعبّر
 عنه بمفعولن .

فهذه تسعة أجزاء تفرّعت من هذا الأصل .

الجزء السابع فاعلاتن ذو الوند المجموع ، ويدخله من الزحاف بالمديد
 والرمّل والخفيف والمجثّ الخبّن فيصير فَعْلَاتُن فيبقى على هذه الصيغة ،
 والكفّ فيصير فاعلاتُ فيبقى على ذلك ، والشكلُ فيصير فَعِلَاتُ فلا يُحوّل
 إلى صيغة أخرى .

ويدخله من العلة المحضة أربعة أشياء : أحدها التسيبُ بالزمل فيصير
 فاعلاتن بنون مشددة موقوف عليها فيُعبّر عنه عند الأكثرين بفاعليّان ،
 وبعضهم يعبر عنه بفاعلاتان ، ثم قد يُخبّن هذا المتيبُ فيُعبّر عنه بفعلّيان .
 وثانيتها التصرُّ بالمديد والرمّل فيصير فاعلاتُ بإسكان التاء فيُعبّر عنه بفاعلان بالنون
 الساكنة ، ويُخبّن هذا التصورُ بالزمل فيصير فَعْلانُ ، وبذلك يُعبّر عنه .
 وثالثها الحذفُ فيهما وفي الخفيف فيصير فاعلا فيُنقل إلى فاعلن ، ويُخبّن هذا
 الحذوفُ فيصير فَعْلن ، وكذلك يُنطق بها . ورابعها البترُ بالمديد فيصير فاعلُ
 فيُنقل إلى فَعْلن .

ويدخله من العلة الجارية مجرى الزحاف التشعيبُ بالخفيف والمجثّ فيُنقل
 إلى مفعولان عند كل قائل . فهذه أحد عشر فرعاً لهذا الأصل .

الجزء الثامن متناعلن ولا يقع إلا في السكامل ، ويدخله من الزحاف

الإضمار فيصير مُتفاعِلان فيُعبر عنه بِمستعملن ، والوقصُ فيصيرُ مُفاعِلن بضم
الهم فَيُنقل إلى مَناعِلن بفتحها ، والجزلُ فيصير مُتفعِلان فَيُنقل إلى مُفتَعِلن .

ويدخله من العلة الحضة أربعة أشياء : أحدها الترفيلُ فيصير مُتفاعِلَتُن
فيُعبر عنه بِمفاعِلَتُن ، ويضمَر هذا الرقلُ فيُعبر عنه بِمستفعِلَتُن ، ويوقص
فيُعبر عنه بِمفاعِلَتُن ، ويُجزلُ فيُعبر عنه بِمفتَعِلَتُن . وثانيها التذيلُ فيصير
مُتفاعِلان بِشدِّد النون فيُعبر عنه بِمَفاعِلان ، ويضمَر فيُعبر عنه بِمستفعِلان ،
ويوقص فيُعبر عنه بِمفاعِلان ، ويُجزلُ فيُعبر عنه بِمفتَعِلان . وثالثها القطعُ
فيصير مُتفاعِلان فَيُنقل إلى فَعِلَتُن ، ويضمَر هذا المقطوعُ فيصير فَعِلَتُن بِاسكان
العين فَيُنقل إلى مفعولن . ورابعها الحذفُ فيصير مُتفا فَيُنقل إلى فَعِلن مكسور
العين ، ويضمَر هذا الأحذُ فيصير مُتفا فَيُنقل إلى فَعِلن بسكون العين . فهذه
خمسَ عشرَ فرعاً تفرعت من هذا الأصل .

الجزءُ التاسعُ مفعولاتُ ، ويدخله من الزحاف الخبنُ بالمنسرح . والمقتضب
فيصير مَعُولاتُ ، فَيُنقل إلى فَعُولاتُ ، والظيُّ فيهما فيصير مَفْعَلاتُ فَيُنقل
إلى فاعِلاتُ ، والخبيلُ في المنسرح فيصير مَعَلاتُ فَيُنقل إلى فَعِلاتُ .

ويدخله من العلة الحضة ثلاثة أشياء : أحدها الوقفُ بالسرير والمنسرح
فيصير مفعولاتُ بِاسكان التاء فيُعبر عنه بِمفعولان ، بالنون الساكنة ، ويخبِن
فيها فيصيرُ مَعُولان فيُعبر عنه بِمفعولان ، ويَطوى في السريع فيصير مَفْعَلاتُ
فَيُنقل إلى فاعِلان .

وثانيها السكفُ بالسرير والمنسرح فيصير مفعولا فيُعبر عنه بِمفعولان ،
ويُخبِن فيصير مَعُولان فيُعبر عنه بِمفعولان ، ويَطوى بالسرير فيصير مَفْعَلان فَيُنقل
إلى فاعِلن ، ويُخبِل فيصير مُعَلان فَيُنقل إلى فَعِلن بتحريك العين .

ونالها الصلح بالسرّيع فيصير مفعوفيعبر عنه بفعلن ياسكان العين ، فهذه
أحد عشر جزءاً تفرعت من هذا الأصل .

الجزء العاشر مستفع لن ذو الوند المفروق ، ويدخله من الزحاف بالخفيف
والمجثّ الخبئ فيصير مُتَفَعْلُن فيُعبّر بمَفَاعِلُن ، والكفّ فيصير مستفع لُ
فيُعبّر عنه بذلك ولا تغيّر الصيغة ، والشكل فيصير مُتَفَعْلُن فيُعبّر عنه بمَفَاعِلُن .
ويدخله من العلل المحضة علّة واحدة وهي التصرُّ مقروناً بالخبئ فيصير مُتَفَعْلُن
فَيُنْتَقَلُ إلى فعولن ، ولا يكون ذلك إلا في الخفيف إذا كان مجزوءاً . فهذه
أربعة أجزاء فروع نشأت عن هذا الأصل .

وهنا انتهى التفريعُ وقد استبان لك أن جميع الفروع ثلاثة وسبعون جزءاً
ناشئة عن العشرة الأصول السالمة من التغير فتكون جملة الأجزاء التي يؤزن
بها عند العروضيين في البحور الخمسة عشر ثلاثة وثمانين جزءاً ما بين أصلي
وفرمي . ثم هذه الفروع كما أسلفناه على قسمين :

القسم الأول مالا يشبهه بغيره أصلاً وهي تسعة عشر جزءاً : فَعُولٌ وفَعُولٌ
وَفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَلٌ وفَعْلَتُنْ وفَعْلَتَانْ وفَعْلَانْ وفَاعِلَتَانْ وفَعْلِيَانْ ومُتَفَاعِلَتَانْ
ومُسْتَفَاعِلَتَانْ ومَفَاعِلَتَانْ ومُفَعَّلَتَانْ ومُتَفَاعِلَانْ ومَفَعُولَانْ وفَعُولَانْ ومُسْتَفَعْلٌ
ومَفَاعِلٌ .

القسم الثاني ما يشبهه بغيره ، ثم هو على ثلاثة أضرب : ما يشبهه بسالم فقط ،
وما يشبهه بمغيّر فقط ، وما يشبهه بمغيّر وسالم . فالضرب الأول جزآن ليس إلا ،
وهما مفاعِلَتُنْ المعصوب يشبهه بمفاعيلن ومُتَفَاعِلُنْ المضمر يشبهه بمُسْتَفَعْلُنْ .
وأما مالا يكون مختصاً بالاشتباه بالسالم فإنه على خمس مراتب :

المرتبة الأولى أن يكون الجزء المغيّر له مثل واحد ، ولها سبعة أجزاء

الأول : مفعولٌ أُخربُ مفاعيلن وأعقصُ مفاعلتن ، الثانى مستفعلنٌ مذيلٌ مستفعلنٌ ومضمرٌ متفاعِلنُ المذال ، الثالثُ مفاعِلانٌ مخبونٌ مستفعلنٌ المذيل ، وموقوصٌ متفاعِلنُ المذيل ، الرابعُ مفتعلانٌ مطوىٌ مستفعلنٌ المذيل . ونحزولُ متفاعِلن المذيل ، الخامسُ فعِلانٌ مخبونٌ فاعِلانٌ ومقطوعٌ متفاعِلن ، السادسُ فعِلاتٌ مشكولٌ فاعِلانٌ ومخبولٌ مفعولاتٌ ، السابعُ فاعِلانٌ مقصورٌ فاعِلانٌ ومطوىٌ مفعولاتٌ الموقوف .

المرتبة الثانية أن يكون الجزء المغير له مثلاً ، وفي هذه المرتبة ثلاثة أجزاء : الأول مفاعيلٌ مكفوفٌ مفاعيلن وممقوصٌ مفاعِلتن ومخبونٌ مفعولاتٌ ، الثانى مفتعلانٌ مطوىٌ مستفعلنٌ وممعصوبٌ مفاعِلتن ونحزولُ متفاعِلن ، الثالثُ فاعِلاتٌ مكفوفٌ فاعِلانٌ ذى الوتد المجموع ومكفوفٌ فاعِلانٌ ذى الوتد المفروق ومطوىٌ مفعولاتٌ .

المرتبة الثالثة أن يكون الجزء المغير له ثلاثة أمثال ، وهذه المرتبة جزآن : الأول فاعِلنٌ أشتر مفاعيلن وأجَمٌ مفاعِلتنٌ ومحذوفٌ فاعِلانٌ ومطوىٌ مفعولاتٌ المكشوف ، الثانى فعِلنٌ بتحريك العين مخبونٌ فاعِلنٌ ومخبولٌ مفعولاتٌ المكشوف ومخبونٌ فاعِلانٌ المحذوف وأحذُ متفاعِلن .

المرتبة الرابعة أن يكون الجزء المغير له أربعة أمثال ، وهذه المرتبة ثلاثة أجزاء : الأول فعِلنٌ بإسكان العين ، أثلَمُ فعولنٌ وممطوعٌ فاعِلنٌ وأبتر فاعِلانٌ وأصلَمُ مفعولاتٌ ومُضمرٌ متفاعِلن الأخذ . الثانى مفاعِلنٌ مقبوض مفاعيلن ومخبونٌ مستفعلنٌ ذى الوتد المجموع وذى الوتد المفروق ومممولٌ مفاعِلتن وموقوصٌ متفاعِلن . الثالثُ فعولنٌ محذوفٌ مفاعيلنٌ ومخبونٌ مستفعلنٌ المقطوع ومقطوفٌ مفاعِلتنٌ ومخبونٌ مفعولاتٌ المكشوف ومخبونٌ مستفعلنٌ المتصور .

المرتبة الخامسة: أن يكون الجزء المغير له خمسة أمثال ، ولهذا المرتبة جزء واحد وهو مفعولن ، فإنه يكون أخرم مفاعيلن ومقطوع مستعملن ومشعث فاعلاتن وأقصم مفاعلتين ومضمر متفاعلين المقطوع ومكشوف مفعولات.

وهنا انتهى تعداد المراتب . ولا يخفى عليك أن الأجزاء الثلاثة والثمانين التي قدمنا أنها جملة التفاعيل الموزون بها إنما يأتي تعديدها كذلك باعتبار ما طرأ من التغيرات التي أسلفناها مع قطع النظر عن الاشتباه وعدمه ، فإن رُمّت ضبطها بغير تكرار فاعلم أنها ثلاثة وأربعون جزءاً ليس إلا ، وهو الأصول العشرة والتسعة عشر فرعاً التي لا تشبه بغيرها ، وأجزاء المرتبة الأولى وهي سبعة ، وأجزاء المرتبة الثانية مفاعيلن ومفتعلن وفاعلاتن ، والجزء الثاني من المرتبة الثالثة وهي فعلن المتحركة العين ، وجزآن من المرتبة الرابعة وهما فعلن الساكن العين ومفاعيلن ، وجزء المرتبة الخامسة وهو مفعولن .

فإذا أراد عروضي أن يزن شيئاً من الشعر العربي لم يخرج عن هذه الثلاثة والأربعين جزءاً ، ولا يمكنه إلا الإتيان ببعضها عند التفعيل فتأمل ذلك والله تعالى أعلم بالصواب .

ولنختم الكلام في فن العروض بفصل ذكره ابن برّي التازي في شرحه لعروض ابن السقاط فورده برمته لاشتغاله على فوائد لا بأس بالإحاطة بها علماً . قال : وقد تجافى بعض المتعسفين عن هذا العلم ووضعوا منه واعتقدوا أن لاجدوى له واحتجوا بأن صانع الشعر إن كان مطبوعاً على الوزن فلا حاجة له بالعروض كما لم يحتج إليه من سبق الخليل من العرب وإن كان غير مطبوع فلا يتأى له نظم العروض إلا بتكلف ومشقة ، كما قال أبو فراس الحمداني : ^(١)

تناهض الناسُ للعمالي لما رأوا نجومها نهوضي
تكلفوا المكرماتِ كذا تكلفَ النظم بالعروضِ

ولأن بعض كبراء الشعراء لم يقف عندما حذَّه الخليل وحصره من
الأعاريض بل تجاوزها . ولما قال أبو العتاهية أبياته التي أولها :

عُثِبُ ما للخيالِ خبريني ومالي

فيل له إنك خرجتَ عن العروض فقال أنا سبقتُ العروض . ولأنه يخرج
بديع الألفاظ ورائق السبك إلى الاستبراد والركاكة ، وذلك حالة التقطيع
والتعجيل ، وربما أوقع المرء في مهوى الزلل ومقام الخجل بما يتحول إليه صوغ
البنية من منكر الكلام وشنيع الفحش ، كما جرى في مداعبة أبي نواس
وعنان جارية الناطقي حين قالت له : إن كنتَ تحسن النظر في العروض فتقطع
هذا البيت :

حوّلوا عنا كنيستكم يا بني حمالة الحطبِ

فقطعه فضعكتُ منه ، وفعل بها مثل ذلك في تقطيع قوله :

أكلتُ الخردلَ الشامي في صحفة خباز^(١)

وقد صرح الجاحظ وهو من علماء اللسان بدم علم العروض فقال : هو
علم مولد وأدب مستبرد ومذهب مردول يستنكد العقول تستغلن وفعل من
غير فائدة ولا محصول .

والجواب أن الحق الذي يعترف به كل منصف أن لهذا العلم شرفاً على ما سواه من
علوم الشعر لصحة أساسه واطراد قياسه ونبل صنعته ووضوح أدلته . وجدواه

حصرُ أصول الأوزان ومعرفة ما يعترىها من الزيادة والنقصان وتبيين ما يجوز منها على حسن أو قبح وما يمتنع ، وتفقدُ محالِّ المعاقبة والمراقبة والخرم والخزم وغير ذلك مما لا يترن على اللسان ولا تنفطن إليه الفطْرُ والأذهان ، فالجاهل بهذا العلم قد يظن البيت من الشعر صحيحَ الوزن سليماً من العيب وليس كذلك ، وقد يعتقد الزحاف السائع كسراً وليس به كقوله :

قلتُ استجِبي فلما لم تُجِبي سالتُ دموعي على ردائي
وقول الآخر : (١)

عينك دمعها سجالُ كأن شائئها أو شالُ
وقول الآخر :

النشرُ مسكٌ والوجهُ دنا نير وأطرافُ الأكفِ عَمَ
وقول الآخر :

منازلُ عفا هنّ بذى الأرا ك كلُّ وابلٍ مُسبلٍ هَطِلِ

وقول الآخر :

صَرَمَتَكَ أَسْمَاءُ بَعْدَ وَصَالِهَا فَأَصْبَحَتْ مَكْتُبًا حَزِينًا

فهذه أبيات كلها صحيحة الوزن سائغة مستعملة عند العرب مع أن الطبع ينبو عنها ، ولا يدرك جوازها إلا من نظر في هذا العلم . وهل علمُ العروض للشعر إلا بمثابة علم الإعراب للكلام ؟ فكما أن صنعة النحو وُضعت ليعاق بها اللسان من فضيحة اللحن فكذلك علمُ العروض وُضع ليعاق به الشعر من

حلل الوزن ، فلولا لاختلفت الأوزان واختلفت الألحان وانحرفت الطباع عن الصواب انحرف الألسنة عن الإعراب . وقد وقع الخلل في شعر العرب كثيراً ، وأنشد الأصمعي وأبو عبيدة وابن دُرَيْد وابن قُتَيْبَة وغيرهم من كبار الأئمة يَتَ عَمِيد بن الأبرص هكذا مكسوراً : ^(١)

هِيَ الْحُمْرُ تُكْنَى الْطَّلَا كَمَا الذَّنَبُ يُكْنَى أبا جَعْدَةَ

ووقع في شعر علقمة قوله في فكه أخاه شاساً : ^(٢)

دَافَعْتُ عَنْهُ بِشَعْرِي إِذْ كَانَ فِي الْفِدَاءِ جَحَدًا

فَكَانَ فِيهِ مَا أَتَاكَ وَفِي تَسْعِينَ أُسْرِي مُقَرَّنِينَ صَفَدًا ^(٣)

دافع قومي في الكتيبة إِذْ طَارَ لِأَطْرَافِ الظُّبَاةِ وَقَدْ ^(٤)

فَأَصْبَحُوا عِنْدَ ابْنِ حَفْنَةَ فِي الْأَغْلَالِ مِنْهُمْ وَالْحَدِيدُ عُقْدًا ^(٥)

إِذْ تُحْنَبُ فِي الْمُخْنَبِينَ وَفِي النَّهْكَ غَيٌّ بَادِيٌّ وَرَشَدًا ^(٦)

فهذه القطعة مما أدخلت في جملة شعره وهي مختلة الوزن حتى قال بعضهم

إنها ليست بشعر .

وأنشد ابن إسحق في كتاب السيرة لأمية بن أبي الصلت يبكى زَمْعَةَ

ابن الأسود وقتلى بنى أسد : ^(٧)

(١) ديوانه : ٣ .

(٢) ديوانه : ١١٢ .

(٣) كذا في الديوان ، وفي جميع النسخ : مقرنين في صفد .

(٤) في د « بالكتيبة » . وفي « م » و « د » بأطراف .

(٥) في « د » أبي حَفْنَةَ .

(٦) في جميع النسخ « ياد » .

(٧) سيرة ابن هشام ، ٣ : ٣٤ . وأنساب الأشراف : ٣٠٧ . وجمهرة نسب قريش ،

عَيْنِي بِكُنَى بِالْمُسْبِلَاتِ أبا الحارث لا تَذْخَرِي عَلَى زَمَعَةٍ
 ابكي عقيلَ بنِ الأسودِ أَسَدَ البأسِ ليومِ الهياجِ والدَّفْعَةِ
 تلكِ بنو أَسَدٍ إِيْخُوَّةُ الجوزاءِ لا خَانَةَ ولا خَدَعَةَ
 وَهم الأُسْرَةُ الوَسِيطَةُ مِنْ كَغَبٍ وَهُمْ ذِرْوَةُ السَّتَامِ وَالْقَمَعَةُ^(١)
 وَهم أُنْبَتُوا مِنْ مَعَاشِرِ شَعَرِ الرَّأْسِ وَهم أَلْحَقُوهُمْ النَّمْعَةَ
 أَمْسَى بنو عَمِّهم إِذْ حَضَرَ البَاسُ أَكْبَادُهُمْ عَلَيْهِمْ وَجَمَعَهُ^(٢)
 وَهُمْ هُمْ الْمُطْعَمُونَ إِذْ قَحِطَ الْقَطَرُ وَحَالَتْ فَلَا تَرَى قَزَعَهُ

ولا حجة في ذم الجاحظ لهذا العلم، فقد مدحه أيضا وإنما أراد بذلك إظهار
 الاقتدار على جمع المدح والذم في شيء واحد فقال في مدحه : هو علمُ الشعرِ
 ومعياره ، وقطبُه الذي عليه مداره ، به يُعرف الصحيحُ من السقيم والعليلُ
 من السليم ، وعليه تُبْتَنَى قواعدُ الشعرِ ، وبه يَسْلَمُ مِنَ الأَوْدِ والكُفْرِ .
 وإنما يضعُ مِنْ هذا العلمِ مَنْ كَتَبَا طِبْعُهُ البليدُ عن قبوله ونأى به فهمُه البعيدُ
 عن وصوله . كما حَكَى الأَصْمَعِيُّ أَنَّ أَعْرَابِيَا مَبْتَدِئَا كانَ يَجَاسُ إِلَى بَعْضِ الأَدْبَاءِ
 وكَلَّا أَخَذُوا فِي الشَّعْرِ أَقْبَلَ بِسَمْعِهِ عَلَيْهِمْ ، حَتَّى أَخَذُوا فِي العُرُوضِ وَتَنَطَّعَ
 الأَبْيَاتُ وَلَّى عَنْهُمْ وَهُوَ يَنْشُدُ :

قَدْ كَانَ إِنْشَادُهُمُ لِلشَّعْرِ يَعْجِبُنِي حَتَّى تَعَاطَوْا كَلَامَ الزَّيْجِ وَالرُّومِ
 وَلَيْتُ مُنْقَلَبَا وَاللَّهِ يَمْصُمُنِي مِنْ التَّقَحُّمِ فِي تِلْكَ الْجَرَائِمِ
 وَلَمَّا وَضَعَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ كِتَابَ العُرُوضِ ، وَأَعْمَلَ فِكْرَهُ فِي تَنْطِيعِ

(١) وجميع النسخ « وهم الأسود » .

(٢) في دو « إذا » .

الآيات وفكّ الدوائر دخل عليه أخوه وهو مُكَبّ على دائرة خطها وجعلها
نُصْبَ عَيْنِيهِ وهو يعالجُ فكّها بأجزاء التفعيل نادى قومه فقال هلموا فقد جُنَّ
الخليلُ فلما فرغَ مما كان يحاوله من ذلك صرف وجهه إلى أخيه وأنشد :

لو كنتُ تعلمُ ما أقولُ عَذَرْتَنِي أو كنتُ أَجْهَلُ ما أقولُ عَذَرْتُكَ
لكنْ جهلتُ مقالتي فعَذَرْتَنِي وعلمتُ أَنَّكَ جاهلٌ فعَذَرْتُكَ

وحكى صاحب العمد أن الخليلَ إنما أنشد هذين البيتين حين سألَه ابنُ
كيسان عن شيءٍ فكُفِّرَ فيه الخليلُ بحميه فلما استفتح الكلامَ قال ابنُ كيسان :
لا أدري ما تقول ، فأَنشده إياهما . ورأيتُ في كتاب « الزينة » أن بعضَ أهلِ
العلم ذكر أن الخليلَ أخذَ رسمَ العروض من أصحاب محمد بنِ عليٍّ ومن أصحاب
عليٍّ بن الحسين .

انتهى هذا الفصلُ الخاتمُ بِفَصِّهِ وانقضى سَوَقُ الحديثِ على نصِّهِ . فلنعد
إلى كلامِ الناظم رحمه الله تعالى .

قال :

القوافي وعيوبها

أقول : جرت عادة أكثر العروضيين بأن يذكروا علم القوافي بعد علم العروض لأنه كالرديف له ، وبينهما شدة اتصال واشتباك ، لكن قال بعضهم إن علم القوافي علم جليل لا يصلح أن يُجعل علاوة على علم العروض حتى قال ابن جني : علمُ القوافي وإن كان متصلاً بالعروض وكالجزء منه لكنه أدق وألطف من علم العروض . والناظر فيه محتاج إلى مهارة في علم التصريف والاشتقاق واللغة والإعراب .

قلت : وعلى تقدير تسليم ذلك كله فالنظر فيه متأخر عن النظر في العروض ضرورة أن القافية إنما يُنظر فيها من حيث هي مُنتهى بيت الشعر ، فلما لم يتحقق كون اللفظ الذي هي آخره شعراً لم يَتَأَنَّ النظر فيها ، فلا جَرَمَ جعلوا الكلام عليها متأخراً عن الكلام فيه ، فتأمل .

قال :

وقافية البيت الأخيرة بل من المحرّك قبل الساكنين إلى انتهـ

أقول : اعلم أنهم اختلفوا في مُسمى القافية اختلافاً كثيراً ، والناظم اقتصر على قولين منها فلم يقتصر على الكلام عليهما تبعاً له . وينبغي أن نحقق أولاً محلّ النزاع فنقول : قال الصفّاقسي : ليس نزاعهم في مُسمى القافية لغةً ، ولا فيما يُصطاحُ على أنه قافية ، وإنما النزاع في القافية المُضاف إليها العلم في قولهم « علم القافية » ما المرادُ بها .

فذهب الأخفش إلى أنها الكلمة الأخيرة من البيت ، وهذا هو الذي أَراده الناظم بقوله أولاً « وقافية البيت الأخيرة » أي الكلمة الأخيرة ،

فُذِفَ الموصوفَ لحصول العلم به .

وذهب الخليلُ وأبو عمرو الجرمي إلى أنها عبارة عن الساكنين اللذين في آخر البيت مع ما بينهما من الحروف المتحركة ومع المتحرك الذي قبل الساكن الأول ، وهذا هو الذي أراده الناظم بقوله « بل من المتحرك قبل الساكنين إلى انتها » وبعضُ العروضيين يعبر عما قبل الساكن الأول بالمتحرك كما فعل الناظم ، وبعضهم يعبر بالحركة فيقول : من الحركة التي قبل الساكن الأول . ووجه أبو الفتح ابنُ جنِّي قولَ من عُبِّرَ بالحركة بأن القصد أن لا يُسمى قافيةً إلا ما تلزم إعادته من كل وجه ، والحركة التي قبل الساكن الأول بهذه المثابة ، بخلاف حرفها فإن له أن يأتي بمثله أو بحرف آخر متحرك : واعترضه الصفاقسي بأن هذه الحركة التي قبل الساكن الأول كحرفها ، فإنها إذا كانت في البيت الأول ضمة جاز أن تكون في البيت الثاني فتحة أو كسرة وبالعكس ، كما أن حرفها يكون ميمًا في بعض البيوت وفاء في الآخر أو غير ذلك ، ألا ترى إلى قول امرئ القيس :

قَفَانِيكِ مِنْ ذَكَرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسَقَطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ
تَرَى بَعَرَ الْأَرَامِ فِي عَرَصَاتِهَا وَقِيَعَانِهَا كَأَنَّهَا حَبٌّ فَلَقْلِقِلِ

فالأولُ حاء مفتوحة موضعها في الثاني فاء مضمومة ، فينبذ ما ذكره من أن الحركة تلزم إعادتها من كل وجه وهم ، بل هي كحرفها .

واعترضه أيضاً أبو العباس بن الجعاج [بعدم] لزوم^(١) ذلك في الدخيل لأنه لا يلزم إعادته من كل وجه ، وكذا غيره من حروف القافية إلا الروي والتأسيس ، وهو لم يتعرض لذكر شيء منها .

وأضرب الناظم عن القول الأول وهو قول الأخفش لأنه غير مُرتضى

(١) في جميع النسخ « بلزوم » ، وما بين المعقوفين من عندي .

عنده ، ولا شك أنه مقدوح فيه ، وقد اعترضه ابن جني بأن الاتفاق قائم على أن في القوافي قافية يُقال لها التكاوس ، وهو ما توالى فيه أربعة أحرف متحركة بين ساكنين نحو فَعَلْتَنَ النخبول ، وذلك نحو قول المعجاج : ^(١)

قد جَبَرَ الدينَ الإلهَ فَجَبَرُ

ألا ترى أن قوله « هُفَجَبَرُ » وزنه « فَعَلْتَنَ » ، وقد سُلِّمَ أنه قافية مع تركبه من كلمتين وبعض أخرى .

ورُجِّحَ مذهبُ الأخفش بأن العرب يقولون البيت حتى إذا لم يبق منه إلا الكلمة الأخيرة قالوا : بقيت القافية ، وإذا قال الشاعرُ اجمعوا إلى قوافي الطاء مثلاً فإنما يُجمع له كلماتٌ أو آخرها طاء والأصل في الإطلاق تحميتة .

ورده الصفاقسي بأن تسمية هذه الكلمات قوافي إنما هو بالمعنى اللغوي ، وليس محلّ النزاع على ما عرفت أولاً ، ولئن سُلِّمَ فلمَ لا يجوز أن يكون ذلك لأن القافية لا تخرج عن تلك الكلمات ، إما لأنها هي القافية إذا اجتمع فيها ما ذكرناه ، أو بعضها إذا كان فيها بعضه ، أو تشتمل عليه وتزيد إن كانت أكثر منه ، وهذا وإن كان مجازاً فيجب الخلل عليه جمعاً بين الدليابين ، لأن العمل بكل واحد منهما من وجهٍ أولى من إلغاء أحدهما مطلقاً .

واشتقاقُ القافية من « قفايقفو » إذا تَبَعَ ، فهي تقفو أثر كل بيت ، أو تقفو أثر أخواتها . والأول أولى لأن البيت الأول لا يصح فيه المعنى الثاني ، وعلى كلا التولين فهي فاعلة على بابها . وقيل : لأن الشاعر يقفوها لأنها تجري له في البيت الأول على السجية ثم يتبهما في سائر الأبيات ، فهي فاعلة بمعنى

مفعولة ، كمشئة «راضية» أى «مرضية» . ويُعزى هذا القولُ إلى أبى موسى الحامض ، قاله ابنُ برى .

ثم القافيةُ عند الخليل قد تكون بعضَ كلمة كقوله : ^(١)

وَيُلَوِّى بِأَثْوَابِ الْعَنيفِ الْمُثَقَّلِ

وقد تكون كلمة كقوله :

إِذَا جَاشَ فِيهِ حَمِيهِ غَلِيٌّ مِرْجَلٍ

وقد تكون كلمتين كقوله :

كَجَامُودِ صَخْرٍ حَطَّ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ

وقد تكون أكثر كقوله :

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الْإِلَهَ فَجَبَرَ

قال :

تَحَوُّزٌ رَوِيًّا حَرْفًا أُتْسَبَتْ لَهُ وَتَحْرِيكُهُ الْمَجْرَى فَإِنْ قُرْنَا بِمَا
يَدَانِي فَذَا الْإِكْفَاءُ وَالْإِقْوَاوُ بَعْدَهُ الْإِجَازَةُ وَالْإِصْرَافُ وَالْكَلِّ مَتَقَى

أقول : الضميرُ المستترُ فى «تحوز» عائد إلى القافية ، يعنى أن القافية تحوز رويًّا لأنها تتضمنه وتشتمل عليه ، فهو فى حَوْزِهَا ، فلذلك قال «تحوز» . قال الشريف : والروى هو الحرف الذى تُبنى عليه القصيدةُ وتُنسبُ إليه ، فيقال قصيدةٌ رائية وقصيدةٌ دالية ، وهذا هو الذى أراد الناظمُ بقوله «حرفاً اتسبت له» . قلت : يَرِدُ عَلَى تعريف الروى بما ذكرناه لزومُ الدَّورِ ضرورةً تَوَقَّفَ

(١) هذا واللذان بعده من معلقة امرئ القيس .

معرفة الروى حينئذ على ما أخذ في تعريفه وهو نسبة القصيدة إليه ، وتوقف النسبة حينئذ على معرفة حرف الروى إذ لا تُنسب القصيدة إلى حرف حتى يُعلم أنه حرفُ رويها . قال ابن جني : وأحوط ما يقال في حرف الروى أن جميع حروف المعجم تكون رويًا إلا الألف والياء والواو الزائدة في أواخر الكلم غير مبنيات فيها بناء الأصول ، نحو ألف « الجرعا » ، وياء « الأيامي » ، وواو « الخيامو » ، وإلا هائي التانيث والإضمار إذا تحرك ما قبلهما ، نحو « طلحه » « وضربه » ، وكذلك الهاء التي تُتبع بها الحركة نحو « أرمه » « واغزم » و « فيمه » « وله » ، وكذلك التنوين اللاحق آخر الكلام للصرف كان أولغيره ، نحو زيد « أوصه » و « غاق » و « يومئذ » ، وقوله :

أقلّ اللومَ عاذلَ والعتابن

وقول الآخر : (١)

داينتُ أرؤى والديون تُقضن

وقول الآخر : (٢)

يحسبه الجاهلُ ما لم يعلمن

وقول الأعشى : (٣)

ولا تعبدِ الشيطانَ والله فاعبدن

وقول عمر بن أبي ربيعة : (٤)

(١) لرؤية ، ديوانه : ٧٩ .

(٢) للعجاج ، ديوانه : ٨٨ .

(٣) ديوانه : ١٠٣ ، والرواية فيه مختلفة .

(٤) ديوانه : ٩٢ .

وَقَعِيرٍ بَدَا ابْنُ خُدْسٍ وَعَشْرِينَ لَهُ قَالَتِ الْفَتَاتَانِ قَوْمَنْ
 وَقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرِّ: ^(١)

مَتَى تَأْتِنَا تُلَعِّمُ بِنَافِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجُنْ
 وَكَذَلِكَ الْأَلْفَاتُ الَّتِي تُبَدِّلُ مِنْ هَذِهِ النُّونَاتِ نَحْوُ قَوْلِهِ :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ

وقوله :

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

وكذلك الهمزة التي يبدلها قوم من الألف في الوقف ، نحو : رأيت رجلاً
 وهذه خُبْلًا ، ويريد أن يضربها ، وكذلك الألف والياء والواو اللواتي يلحقن
 الضمير نحو : رأيتها ، ومررت بهي ، وهذا غلامهو ، ورأيتهما ، ومررت بهمي ،
 وكأتمهو . فإذا جاءك بيت فانظر إلى آخر حرف منه ، فإن كان واحداً منها
 فتجاوزهُ إلى الذي قبله ، فإن لم يكن واحداً منها فاجعله رويًا ، وإن كان واحداً
 منها فتعدَّهُ إلى ما قبله ، فإنه لا بد أن يكون رويًا ، وذلك أنه لا يمكن أن
 يلحق بعد حرف الروي أكثر من حرفين الأول هاء الوصل والآخر خروج .
 ونحن نعرض من ذلك ما يثبت به غرضنا . من ذلك قول رؤية ^(٢) :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ

فآخر البيت القاف وليست واحداً من الحروف المستثناة فهي حرف الروي ،
 والقصيدة لذلك قافية . وبلى ذلك قول زهير بن أبي سلمى ^(٣) :

(١) سيبويه : ١ / ٣٦٤ ، والخزانة : ٣ / ٦٦٠ .

(٢) ديوانه : ١٠٤ .

(٣) ديوانه : ١٢٤ .

صَحَّ الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ بِاطْلُهُ وَ عُرَى أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ
فَآخِرَ الْبَيْتِ الْهَاءُ إِلَّا أَنَّهَا مِنَ الْحُرُوفِ الْمُسْتَثْنَاءِ ، أَلَا تَرَاهَا هَاءَ إِضْمَارٍ ،
مُتَحَرِّكٌ مَا قَبْلَهَا فَلَا يَكُونُ رَوِيًّا ، فَقَدْ اضْطَرَّرْتَ إِلَى اعْتِبَارِ مَا قَبْلَهَا وَهُوَ اللَّامُ
وَلَيْسَتْ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُسْتَثْنَاءِ فِيهِ الرُّوْيُ ، وَالْقَصِيدَةُ لِذَلِكَ لَامِيَّةٌ . وَلِي ذَلِكَ
قَوْلُ الْأَعَشَى ^(١) :

قَطَمْتُ إِذَا خَبَّ رِيْعَانُهَا بِعُرْفَاءِ تَنْهَضُ فِي آدِهَا —

فَآخِرَ الْبَيْتِ الْأَلْفُ ، وَلَا تَكُونُ رَوِيًّا لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِهَاءِ الْإِضْمَارِ ، فَقَدْ اضْطَرَّرْتَ
إِلَى اعْتِبَارِ مَا قَبْلَ الْهَاءِ وَهُوَ الدَّالُ وَلَيْسَتْ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُسْتَثْنَاءِ ، فَهِيَ إِذَنْ
الرُّوْيُ وَالْقَصِيدَةُ لِأَجْلِ ذَلِكَ دَالِيَّةٌ . وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ أَصَحُّ الطَّرِيقِ إِلَى مَعْرِفَةِ
الرُّوْيِ وَأَجْلَاهَا وَأَوْضَحُهَا ، وَلَا شَيْءَ يَقُومُ فِي اسْتِخْرَاجِ عِلْمِهِ مَقَامَهَا .
انْتَهَى كَلَامُهُ .

وُسُمِيَ رَوِيًّا أَخْذًا لَهُ مِنَ الرُّوْيَةِ وَهِيَ الْفِكْرَةُ ، لِأَنَّ الشَّاعِرَ يَرُوِيهِ فَهُوَ فَعِيلٌ
بِمَعْنَى مَفْعُولٍ . وَقِيلَ : هُوَ مَا خُوِذَ مِنَ الرُّوَاءِ وَهُوَ الْحَبْلُ يَضُمُّ شَيْئًا إِلَى شَيْءٍ ،
فَكَانَ الرُّوْيُ شَدَّ أَجْزَاءِ الْبَيْتِ وَوَصَلَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ . وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : هُوَ مِنْ
قَوْلِهِمْ « لَرَجُلٍ رُوَاءٌ » أَيْ مَنْظَرٌ حَسَنٌ ، فَسُمِيَ رَوِيًّا لِأَنَّهُ بِهِ عِصْمَةُ الْأَبْيَاتِ
وَتَمَاسُكُهَا ، وَلَوْلَا مَكَانُهُ لَتَفَرَّقَتْ عُصَبًا ، وَلَمْ يَتَّصِلْ شِعْرًا وَاحِدًا .

ثُمَّ الرُّوْيُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكًا أَوْ سَاكِنًا ، فَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا
فَحَرَكَتُهُ تُسَمَّى بِالْمَجْرَى سَوَاءٌ كَانَتْ فَتْحَةً كَحَرَكَةِ النُّونِ مِنْ قَوْلِهِ :

أَلَا هُبِّي بِصَحْنِكَ فَاصْبِحِينَا

أو ضمة كحركة الميم من فواء^(١)

سُقِيتِ النَيْثَ أَيْتَهَا الْخِيَامُ

أو كسرة كحركة الياء من قوله :^(٢)

كَلَيْنِي لَهْمَ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ

فقد علم أن سکون الروى المقيد لا يسمى عندهم تجرى ، وإن كان سيبويه قد قال هذا باب مجارى أو آخر الكلم من العربية وهى تجرى على ثمانية مجارفلم يقصر المجارى هنا على الحركات فقط كما قصر العروضيون المجرى فى التافية على حركة الروى دون سکونه ، وإنما فعل العروضيون ذلك لأنهم إنما يسمون ما يُستخرج منه علمٌ ويتفرغُ عاينه حکمٌ ، والحركة يتفرغ عاينها النظر فى الإقواء والوصل والتعدي وغير ذلك ، بخلاف السكون . وقال أبو الفتح : هو مفعل من الجريان لأنه مبدأ الوصل ومنبعه ، ألا ترى أنك إذا قلت :^(٣)

قتيلان لم يعلم لنا الناسُ مضرعا

ففتحة العين هى ابتداء جريان الصوت فى الألف . وكذلك فقولك :^(٤)

يادارميّة بالعلياء فالسند

تجد الكسرة هى ابتداء جريان الصوت فى الياء . وكذلك قولك :^(٥)

هريرة ودّعها وإن لام لائم

(١) ديوانه : ٥١٢ ، وشرح الحاشية : ٨٦/٢

(٢) لثابغة ، ديوانه : ٥٤ (دار الفكر) .

(٣) لامرى القيس ، ديوانه : ٢٤٢

(٤) لثابغة ، ديوانه : ٢ (دار الفكر) .

(٥) الأعشى ، ديوانه : ٥٦ .

تجد ضمة الميم منها ابتداء جريان الصوت في الواو .

وقوله « فَإِنْ قُرْنَا بِمَا يَدَانِي فَذَا الْإِكْفَاءُ وَالْإِقْوَاءُ » ضمير الاثنين من قوله « فَإِنْ قُرْنَا » عائد إلى الروى وتحريكه ، وحرف الجر من قوله « بما » متعلق بالفعل . « وما » إما موصولة أو موصوفة ، والجملة من قوله « يداني » إما صلة فلا محل لها وإما صفة فجعلها الجر . وعلى كل حال ففي كلام الناظم العيب المسمى بالتضمنين كما ستعرفه ، وإفاء رابطة جواب الشرط ، والجملة الاسمية بعدها هي الجواب ، واسم الإشارة راجع إلى المصدر المفهوم من الفعل ، أى فهذا يقران هو الإكفاء والإقواء . والإكفاء راجع إلى اختلاف نفس الروى ، والإقواء راجع إلى اختلاف مجراه ، على طريق اللف والنشر المرتب ، والمعنى أن حرف الروى متى قرُن بحرف آخر مخالف له ، إلا أنه قريب منه في المخرج ، فهذا هو الإكفاء . والمجرى وهو تحريك الروى متى قرُن بحركة أخرى مخالفة لما قبلها ، إلا أنها قريبة منه ، فهذا هو الإقواء . والإكفاء كتوبه : (١)

بَنَى إِنْ الْبَرَّ شَيْءٌ هَيْنَ الْمَنْطِقُ اللَّيْنُ وَالطَّعِيمُ

فجمع بين النون والميم وهما متقاربان في المخرج .

وكتوبه : (٢)

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْتَا وَطَالَمَا عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ

فجمع بين التاء والكاف ، وهما كذلك متقاربان في المخرج .

والإقواء كتوبه : (٣)

(١) الكامل : ٤٨٠ .

(٢) لراجز من حميد ، الحزاة : ٢٥٧/٢ ، ونوادر أبي زيد ، ١٠٥ ، وفيها « عصىكا » .

(٣) للنايفة ، ديوانه : ٣٤ : ٥٥ (دار الفكر) .

سَقَطَ النَصِيفُ وَلَمْ تُرْدِ إِسْقَاطُهُ فِتْنَاوَاتُهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ
بِمُخَضَّبٍ رَخِيصٍ كَأَنَّ بِنَانَهُ عَنَّمْ يَكَاذُ مِنَ اللَّطَافَةِ يُعْقَدُ
وقوله « وبعده الإجازة والإصراف » يعني فإن قُرْنِ حرف الروى بما هو
بعيد منه في المخرج فذلك هو الإجازة ، وإن قُرْنِ المجرى وهو تحريك الروى
بما هو بعيد منه وهو الفتحة مع الضمة أو مع الكسرة فذلك هو الإصراف ،
ففيه أيضا لف ونشر مرتب .

فالإجازة كقوله :

خَلِيلِي سِيرَا وَاتْرَكَ الرَّحْلَ إِنِّي بَمَهْلِكَةٍ وَالْمَافِيَاتُ تَدُورُ
فَبَيْنَاهُ يَشْرَى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ
فجمع بين الراء والياء وبينهما تباعد في المخرج .

والإصراف أنشد منه قدامة في كتاب النقلة : ^(١)

عَرَيْنٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مِنْهَا بَرِثْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرَيْنِ
عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنَى عُيَيْدٍ وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَا
وأنشد ابن الأعرابي منه :

لَا تَنْكَحْنِ عَجُوزًا أَوْ مُطَلَّقَةً وَلَا يَسُوقَنَّهَا فِي حَبْلِكَ الْقَدْرُ
وَأِنْ أَتَوْكَ وَقَالُوا إِنَّهَا نَصَفٌ فَإِنْ أَطِيبَ نَصْفِهَا الَّذِي غَبَرَا
وقوله « والكل مُتَقَيٌّ » يعني أن جميع ما ذكره من الإكفاء والإقواء
والإجازة والإصراف عيوبٌ تُتَقَيُّ ويجب اجتنابها وعدم الوقوع فيها . وفي

نسخة الشريف : « وَالْكَلُّ مُنْتَعَى » مِنَ النَّعْيِ . وَمَعْنَاهَا قَرَبٌ مِنَ الْأَوَّلِ .
 أَيْ وَالْجَمِيعُ مُعِيبٌ مِنْ قَوْلِكَ « نَعَيْتَ عَلَى فُلَانٍ فَعَلَهُ » إِذَا عَيْبْتَهُ .
 وَمَرَاتِبُ هَذِهِ الْعُيُوبِ مُتَفَاوِتَةٌ ، فَلِلْإِجَارَةِ أَشَدُّ عَيْبًا مِنَ الْإِكْفَاءِ ،
 وَالْإِصْرَافِ أَشَدُّ عَيْبًا مِنَ الْإِقْوَاءِ ، وَلِلْعَلِّ فِي قَوْلِ النَّاطِمِ « يَدَانِي » وَبَعْدَهُ
 إِشَارَةٌ لَذَلِكَ .

وَالْإِكْفَاءُ مَاخُذٌ مِنَ الْإِنْكَفَاءِ وَهُوَ الْإِنْتِقَالُ ، لِأَنَّ الشَّاعِرَ يَنْقَلِبُ
 بِالرُّوْيِ عَنْ طَرِيقِهِ . وَالْإِقْوَاءُ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَقْوَى الرَّبْعُ إِذَا عَقَى وَتَغَيَّرَ وَخَلَا
 مِنْ سَكَانِهِ ، فَكَذَلِكَ الرُّوْيُ تَغَيَّرَتْ جَرِيقُهُ وَخَلَا مِنْ حَرَكَتِهِ .
 وَالْإِجَارَةُ بِالزَّائِ مِنْ التَّجَوُّزِ ، وَعَامَّةُ الْكُوفِيِّينَ يَسْمُونَهُ الْإِجَارَةَ ، بِالرَّاءِ ،
 مِنَ الْجَوْرِ وَالتَّعْدِي . وَالْإِصْرَافُ مِنْ صَرْفِ الشَّيْءِ عَنْ طَرِيقِهِ ، وَيُسَمَّى أَيْضًا
 إِسْرَافًا مِنَ السَّرْفِ ، وَفِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
 قَالَ :

فَوَصْلًا بِهَا لَيْنًا وَهَاءُ النَّفَازِ وَالْخُرُوجُ بَذَى لَيْنٍ لَهَا الْوَصْلُ قَدْ قَفَا
 أَقُولُ : تَسْكُمُ النَّاطِمُ فِي هَذَا الْبَيْتِ عَلَى الْوَصْلِ وَالنَّفَازِ وَالْخُرُوجِ ، فَأَمَّا
 الْوَصْلُ فَإِنَّهُ حَرْفُ لَيْنٍ يَنْشَأُ عَنْ إِشْبَاعِ حَرَكَةِ الرُّوْيِ أَوْ هَاءِ تَلَى حَرْفَ الرُّوْيِ ،
 فَالْأَوَّلُ كَالْإِنْفِ مِنْ قَوْلِهِ : ^(١)

يَادَارُ عِبْلَةً مِنْ مُحْتَلَّهَا الْجَرَعَا
 وَالْيَاءُ فِي قَوْلِهِ : ^(٢)

كَانَتْ مَبَارَكَةً مِنَ الْأَيَّامِ

(١) لَلْقَيْطِ بْنِ يَعْمَرَ الْإِبَادِي ، مَخْتَارَاتُ ابْنِ الْجَعْفَرِيِّ : ١

(٢) اللَّسَانُ (قَوَا) ، وَسَيِّدُهُ : ٢ / ٢٩٩

والواو في قوله : (١)

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُ

والهاء التي تكون وصلاً هاء الإضمار كقوله :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمَقَامُهَا

وهاء التأنيث كقوله :

ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهَا رَابِعٌ الْمَاءُ وَالْبُسْتَانُ وَالْخَمْرَةُ

وهاء السَّكْتِ كقوله :

بِالْفَاضِلِينَ أُولَى النَّهْيِ فِي كُلِّ أَمْرٍ فَاقْتَدِهِ

وتقع أيضاً الهاء الأصلية المتحركة ما قبلها وصلاً . قال ابن جني : وهو كثير عنهم ، كقوله : (٢)

أَعْطَيْتُ فِيهَا طَائِعًا أَوْ كَارِهًا حَدِيقَةً غُلْبَاءَ فِي جِدَارِهَا

وَفَرَسًا أَنَّى وَعَبْدًا فَارَهَا

وتد علمت بذلك أن الوصل مختص بالروى المطلق ، أى المتحرك ، وأنه لا يكون في الروى المقيد ، أى الساكن . والله دَر السراج الوراق حيث يقول :

قُلْتُ صَلْنِي فَقَدْ تَقَيَّدْتُ فِي الْحَبِّ بِهِ وَالْإِسَارُ فِي الْحَبِّ ذُلُّ
قَالَ يَا مَنْ يَجِيدُ عِلْمَ الْقَوَافِي لَا تَغَالُظْ مَا لِلْمَقِيدِ وَصَلُّ

(١) انقضيّات ، رقم : ١١٩ ، والدمهري ينسب لعقمة بن عبدة ، الحاشية الكبرى ٩٢

(٢) اللسان (صور) و (فَرِه) .

واعلم أن حرف المدّ واللين إن لم يكن أصله الهمزة وكان ساكناً محضاً فلا إشكال في وقوعه وصلاً كما تقدم ، وكذا إن كانت الحركة متدرةً سواء كانت مما ينطق به في حال السّعة أو لا . فالأولى كقوله : ^(١)

وأخفى الذى لولا الأسى لقضانى

والثانى كقوله : ^(٢)

وما إن أرى عنك الغواية تنجلي

وأما إن كان أصله الهمزة فإن كانت الهمزة ساكنة وقع وصلاً لأنها حينئذ أبدلت إبدالاً محضاً ، وإن كانت متحركة « كواجى » من « الوج » ، فيجوز وقوعها أيضاً مع حرف اللين الأصلي نحو « هاج » من الهجو ، كقوله : ^(٣)

ولولاهم لكنت كحوت بحرٍ هوى فى مظلم الغمرات داجى
وكنت أذلّ من وتيدٍ بقاعٍ يشججُ رأسه بالفهرواجى
ويحمل على أنها أبدلت إبدالاً محضاً ، وكذا قدرها سيبويه فى هذا البيت ولم يقدّر لها مخففة التخفيف القياسى لأنه لو خففها لكانت فى حكم الهمزة ، فكما لا يوصل بالهمزة نفسها كذلك لا يوصل بما هو تخفيفها . وقد جرّم ابن جنى فى قول الشاعر :

كيفما شيتم فقولوا إنما الفتح للولو

(١) لأعرابى من بنى كلاب ، الكامل ٢١/١ ، صدره : « نحن فتىدى ما بهامن صباة »

(٢) لامرى القيس من معلقته .

(٣) لعبد الرحمن بن حسان ، الوحيات رقم : ٣٥٩ ، والكامل ١ : ١٥٠ ، ٣٠٠ .

بأن حرف الروى منه الواو دون اللام ، وذلك أنه لو كان روية اللام
لكانت الواو بعدها وصلاً ، ولا يخو حينئذ إما أن تكون مخففة أو مُبدلة ،
فإن كانت مخففة امتنع جعلها وصلاً إذ المخففة كالمخففة على ما قررناه آنفاً ، وإن
كانت مُبدلةً إبدالاً محضاً وأخرجت عن الهززة البتة لزم أن تجرى مجرى واو
دلو وعرفوة^(١) إذا صار إلى أدل وعرق لأنه ليس في الأسماء ما آخره واو قبلها
ضمة ، فكان يجب على هذا أن يقال « إنما الفتح للوى » فتعين بما ذكرناه أن
يكون روية الواو دون اللام ، وقل من يتفطن له .

إذا تقرر ذلك فقول الناظم « وصلاً » معطوف على المنصوب من قوله
« تمحوز روياء » ، وأتى بالفاء ليفيد أن الوصل عقب الروى لافاضل بينهما . وضمير
المؤث من قوله « بها » عائد إلى التافية ، وقوله « ليناهوا » بدل من قوله
« وصلاً » ، وحذف التنوين من قوله « وهاء » لالتقاء الساكنين على حد قوله :

ولا ذا كر الله إلا قليلاً^(٢)

وقوله « النفاذ والخروج بذى لين لها الوصل قد قفا » قال الشريف : لما
فرغ من ذكر حرف الروى وحركته ، وذكر أن تلك الحركة توصل بحرف
لين أو بهاء السكت استأنف كلاماً آخر عرّف فيه أن النفاذ والخروج تابعان
لهما الوصل ، فالنفاذ مبتدأ والخروج عطوف عليه ، وقوله « لها الوصل قد قفا »
جملة في موضع الخبر ، « وبذى لين » متعلق بالخروج . وقال « قفا » ولم يقل
« قفوا » ، وهو ضمير النفاذ والخروج ، لأنهما لما كانا متلازمين صيرهما
كاشئاً الواحد فعاملهما معاملة الفرد .

قلت : هو أحد الوجوه في قوله تعالى : ﴿ والله ورسوله أحق أن يرضوه ﴾ .
إذ إرضاء الله تعالى إرضاء لرسوله عليه الصلاة والسلام ، وبالعكس . وهما

(١) في النسخ « عرق » . وهو أصل عرفوة . انظر اللسان (دلا) و (عرف) .

(٢) لأبي الأسود الدؤلي ، تفسير الطبري ٣/٣٠٦ . صدره : « فألفيته غير مستعقب » .

متلازمان فساغ إفراد الضمير . وقيل : « أحق » خيرٌ عن اسم الله تعالى وحذف مثله خيراً عن رسوله أو بالعكس ، فكذلك يُقال في البيت إن قواه « لها الوصل قد قفا » إما خبرٌ عن قوله « الخروج » أو عن « النفاذ » ، وحذف خبر الآخر لدلالة المذكور عليه . ولا يخفى أن الهاء ممدود لكن الناطم قصره في قوله « لها الوصل » ضرورة ، وهو لأجلها جائز .
إذا تقرر ذلك فالنفاذ حركة هاء الوصل ، نحو فتحة الهاء من قوله :

عفت الديار محلها فمقامها

وكسرة الهاء من قوله : (١)

تجرّد المجنون من كسائه

وضمة الهاء من قوله : (٢)

وبلّد عامية أعماؤه

سميت حركة الهاء نفاذاً لأنها منفذٌ إلى الخروج . وبعضهم يقول : النفاذ ، بالذال المُقْل ، وهو التمام ، كأن هذه الحركات هي تمام الحركات وبها يقع نفاذها .

والخروج هو الحرف الذي يتبع حركة هاء الوصل إن فتحة فالف ، وإن كسرة فياء ، وإن ضمة فواو . ولم يصح الناطم بتفسير النفاذ ، لكن أوماً إليه إيحاءً لأنه لما ذكر أن النفاذ والخروج تابعان لهاء الوصل وقدم النفاذ في الذكر ، وترتيب الذكر معتمدٌ عنده حسبما تقدم في غير موضع ، علّم أن الذي يتقدم حرف اللين بعد الهاء ليس إلا الحركة ، وهذا ظاهر ، كذا قال الشريف . ونسب هذا الحرف خروجاً لأنه به يسكون الخروج عن البيت

(١) شرح الحماسة : ١٣٥/٤ .

(٢) لرؤية ، ديوانه : ١ .

قال :

وردفًا حروف اللين قبل الروى لاسوى ألفٍ معها التَّحْرُكُ حَدُّوَذَا

أقول قوله : « ردفاً » معطوفٌ على « رويًا » ، فإن قلت : إذا تعددت المعطوفات كقولك « قام زيد وعمر و بكر » فهل يُعْطَفُ الأخير على المعطوف عليه أولاً وهو زيد ، أو على المعطوف المجاور له ، وهو عمرو في مثلنا ، قولان ، فما بالألف عَيِّنَتْ قَوْلَهُ « رويًا » لكونه عَطَفَ عليه « ردفاً » ولم تجعله معطوفاً على ما قبله وهو « وصلاً » فهل فعلت ذلك بناءً على أحد القوانين ، أو فعلته بمعنى آخر ؟ قلت : فعلته لمعنى آخر ، وذلك أنا لو جَوَزْنَا عَطْفَ قَوْلِهِ « ردفاً » على قوله « وصلاً » فسُدَّ المعنى ، وذلك لأن « وصلاً » مدخولٌ لِنَاءِ العطفِ المقتضيةِ للتعقيب الموجب لكون الوصل واقعاً بعد الروى ، فإذا جُعِلَ الردف معطوفاً على مدخول الفاء لزم أن يكون واقعاً بعد الروى ، وهو باطل ، فتعين الأول . ولا يكون هذا من محل الخلاف في شيء .

وقوله « حروف اللين » بدلٌ من قوله « ردفاً » ، والردفُ عندهم حرفٌ مدٌّ ولينٌ ، أو حرفٌ لين قبل الروى وليس بينها حائل ، مأخوذاً من رَدَفِ الراكب لأنه خافَ الروى . فقد يكون ألفاً كقوله ^(١) :

الْأَعِمُّ صَبَاحاً يَهَا الظُّلُّ الْبَالِي

وقد يكون ياء كقوله ^(٢) :

وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نَصَحَهُ بَلِيْبٍ

وقد يكون واواً كقوله :

(١) لامرئ القيس ، ديوانه : ٢٧ .

(٢) لأبي الأسود الدؤلى ، ديوانه : ٢٠٨ .

طحا بك قلب في الحسان طروب

ويجوز أن تتعاقب الواو والياء في التصيدة الواحدة، كقوله: ^(١)

طحا بك قلب في الحسان طروب بُعَيْدَ الشَّبابِ عَصْرَ حَانَ شَيْبُ
تكلّفني ليلي وقد شطّ وَلَيْهَا وعادت عوادٍ بيننا وخطوبُ
ولا تتعاقبهما الألفُ لبعدها. منها بكثرة مَطْلَها ، وهو المرادُ بقول
الناظم « لا سوى ألف معها » ولذلك أنكر البردُ روايةَ مَنْ روى
قوله: ^(٢)

حنينَ ثكلِي فَقَدَتْ حِمِيَا فهي تنادى بأبي وابناما
وأما الردف بحرف اللين فكقوله في الواو: ^(٣)

يأَيُّهَا الرَّاكِبُ المَرْخِي طَيْتَهُ سائلُ بني أسدٍ ما هذه الصَّوْتُ
وقلْ لهم بادروا بالْمُذِرِ والْتَمِسُوا قولاً يَبْرِّثُكُمْ إني أنا الموتُ
وقوله في الياء: ^(٤)

لَعَمْرُكَ مَا أَخْزَى إِذَا مَا نَسَبَتْنِي إِذَا لَمْ تَقُلْ بُطْلًا عَلَى وَمَيْنَا
ولكنما يَخْزِي أَمْرٌ تَكَلِّمُ اسْتَهُ قَبْلَ قَوْمِهِ إِذَا الرِّمَاحُ هَوَيْنَا

(١) انظر س: ٢٤٨ .

(٢) لرؤبة ، ديوانه : ١٨٥ ، وهو في سيبويه ، ١ / ٣٢٢ ، وذكر الشنفرى أنه في بعض النسخ « وابناما » فكأن هذا هو الذى أنكره أبو العباس المبرد ، ولكنه في نسخة سيبويه الطبوعة (وابنيا) ، وكذلك في المختضب للمبرد ٢٧٢ / ٤ .

(٣) لرويشد بن كثير الطائى ، شرح الحماسة ٨٧ / ١ .

(٤) لجابر بن رألان ، شرح الحماسة : ١٢٥ / ١ .

وبحوز تعاقبهما أيضاً كقوله : (١)

كنتُ إذا ما جئتُهُ من غَيْبٍ يشمّ رأسى ويشمّ ثوبى
وقوله « قبل الروى » يعنى أعمّ من أن يكون متصلاً بالروى فى كلمته
أو منفصلاً عنه فى كلمة أخرى ، كقوله : (٢)

أَتَتْهُ الخِلافةُ مُنْقَادَةً إِلَيْهِ تَجَرَّرُ أَذْيَالَهَا
فَلَمْ تَكُ تَصْلَحْ إِلَّا لَهُ وَلَمْ يَكُ يَصْلَحْ إِلَّا لَهَا
وعليه جاء قول ابن المعتز : (٣)

غَبَرُوا عَارِضَهُ بِالمَسْكِ فى خَدٍّ أُسِيلِ
تَحْتَ صَدْغَيْنِ يُشِيرَانِ إِلَى وَجْهِ جَمِيلِ
عِنْدَى الشَّوْقُ إِلَيْهِ وَالتَّنَائِي عِنْدَهُ لِي

ليكن قال أبو العلاء المعرى : « إلا أنهم لم يفرقوا بين الروى المطلق والمقيّد
فى هذا » ، يعنى فى اجتماع الواو والياء ردفاً فى القصيدة الواحدة . قال :
« وأنا أرى أنه فى المقيّد أشدّ ، إذ ليس للروى بعده ما يعتمد عليه ، كقوله : (٤)

إِنْ تَشْرَبَ الْيَوْمَ بِحَوْضٍ مَكْسُورٍ فَرُبَّ حَوْضٍ لَكَ مَلَأَ الشَّوْرُ
مُدَوَّرٍ تَدْوِيرَ عَشِّ المَصْفُورِ خَيْرُ حَيَاضٍ الْإِبِلِ الدَّعَاثِيرُ
قال : فهذا عندى أقبح من المطلق . قلت : قضية هذا أن يكون

(١) لأبى ذؤيب ، شرح أشعار الهذليين : ٢٠٧ .

(٢) لأبى العتاهية ، ديوانه : ٦١٢ (مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٥) .

(٣) ديوانه : ٩٦ / ٣ .

(٤) مقدمة اللزوميات : ١٤ ، وى اللسان (دعتز) رجز يشبه البيت الأخير .

اجتماع الواو والياء في أرداف القوافي المطلقة قبيحاً وليس كذلك . وبعض الجماعة يفرق في حروف العلة بين ما كان قبله حركة مجانسة له فيسميه حرف مَدّ واين ، وبين ما كان قبله حركة غير مجانسة له كالفتحة مع الواو والياء فيسميه حرف لين . وبعضهم يطلق حرف اللين على الجميع ، كما فعل الناظم .

وقوله « المتحرك حذوذا » يعنى أن حركة الحرف الذى قبل الردف تسمى حَذْوًا ، لأن الشاعر يحذوها في القوافي لتتفق الأرداف . وحكمها في الاطراد والاختلاف حكم الردف ، فإن كان الردف ألفاً فلا تكون هي إلا فتحة ضرورة أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، وإن كان واواً أو ياء فحيث جاز تعاقبهما جاز اختلاف الحذو .

قال بعضهم : وهذه التسمية تدل على أن الردف بالواو والياء المفتوح ما قبلهما غير أصيل ، لعدم صدق هذه التسمية عليه ، وكأنهم إنما وضعوا الاسم على ماهو أصيل في الباب . ووجه تنزيل ما قلناه في تفسير الحذو على كلام الناظم أن تقول : الإشارة بقوله « ذا » إلى الردف ، فأخبر بأن الحركة حذو الردف ، ولا يمكن أن تكون حذوه من الحرف الذى بعده ، لأن ذاك هو الروى وحركته الجرى ، وقد تقدم الكلام عليها ، فلم يبق إلا أن تكون حذوه باعتبار المتحرك الذى قبله ، وذلك لأنه قد سبق أن القافية عبارة عن المتحرك الذى قبل الساكنين اللذين في آخر البيت إلى انتهائه ، ففى مثل قوله : (١)

جرداء معروقة اللحيين سرحوب

القافية من الحاء إلى منتهى البيت ، والواو هي الردف ، والياء بعدها حرف الروى ، وحركته الجرى ، والواو التى بعدها هي الوصل ، فلم يبق إلا

المتحرك الذى هو الهاء السابقة على الرفع فتكون حركتها هي الحذو . وكذا إذا كان الروى موصولا بالهاء نحو « مقامها » ، فالألف الأولى ردف ، والميم روى ، والهاء وصل ، وحركتها نفاذ ، والألف بعدها خروج . وكل ذلك قد عُلِمَ من كلامه فيما تقدم ، فلم يبق إلا المتحرك الذى قبل الرفع ، وهو القاف هنا ، فحركتها هي الحذو ، والله تعالى أعلم .

قال :

وتأسيساً الهاوى وثالثه الروى من كلمة أو آخر إضمار ما تلا

أقول : قوله « تأسيساً » معطوف على « روى » ، أى تحوز القافية رويًا وما ذكره بعده ، وتحوز أيضاً تأسيساً . والمراد به ألف تكون قبل الروى بينهما حرف واحد . مأخوذ من تأسيس البناء ، لأن الشاعر يبنى القصيدة عليه . وأراد الناظم بالهاوى الألف ، لأن الهاوى من صفاته ، وهو منصوب على أنه بدل من قوله تأسيساً إلا أنه سكته للضرورة ، وهو من الضرائر المستحسنة كقوله : ^(١)

رُدَّتْ عليه أقاصيه ولبَّدهُ

وقوله « وثالثه الروى » يريد به ما قدمناه من أنه قبل حرف الروى بحرف فيكون الروى ثالثاً له ، كقوله : ^(٢)

أهاجلك من أسماء رسم المنازل

وقوله « من كلمة أو آخر إضمار ما تلا » يريد أنه لا بد أن يكون حرف

(١) للنايبة ، ديوانه : ٤ (دار الفكر) .

(٢) للنايبة ، ديوانه : ٦٥ (دار الفكر) .

الروى الذى هو ثالث التأسيس من كلمة هى كلمة التأسيس . أى أن يكونا جميعاً فى كلمة واحدة كما تقدم ، أو يكون الروى من كلمة أخرى غير كلمة التأسيس إلا أنها ذات إضمار ، بحيث يكون الروى بعضاً منك الكلمة التى هى من الضمائر ، كما فى قوله : ^(١)

فإن شتّمَا ألقحتمَا ونتجتُمَا وإن شتّمَا مثلٌ بمثلٍ كما هُمَا
وإن كان عقلٌ فاعقلا لأخيكما بنات المخاضِ والفصالِ المقاحما

فجعل ألف « كما » تأسيساً لما كان الروى بعض اسم مضرو وهو الميم من « هما » . أو يكون الروى هو الكلمة المضمرة كما فى قوله :

ألا ليتَ شعرى هل يرى الناسُ ما أرى من الأمرِ أو يبدؤ لهم ما بدا ليا
بدا لى أنى لستُ مدركٌ مامضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جاثيا

فجعل ألف « بدا » وإن كانت منفصلة تأسيساً لما كان الروى جملة اسم مضمر ، وهو الهاء من « لى » .

وقول الناظم « أو آخر » أراد به « أخرى » فحذف الألف لإقامة الوزن وهو قبيح جداً . وقوله « إضمار ماتلا » بدل من « أخرى » ، أى ذات إضمار ماتلا .

وفى تنزيل كلام الناظم على ما قاله القوم فى هذا المحل قلق ، وذلك لأنهم قالوا إن الألف قد تكون فى كلمة وحرف لروى فى أخرى ، وقد يكونان معاً فى كلمة واحدة ، فإن كان الأول فيما أن يكون فى الكلمة التى فيها

(١) لعوف بن عطية بن الحرج . الأسمعيات : ١٩٢

حرف الروى ضمير أولاً ، فإن لم يكن فيها ضمير فالألف ليست تأسيساً بوجه
فلا يلزم إعادتها ، بل يجوز في موضعها غيرها من الحروف ، كقول عنزة: (١)

ولقد خشيتُ بأزاء موتٍ ولم تَدْرُ للحرب دائرةٌ على ابني ضَمَمِ
الشاتى عِرضى ولم أَشْتَمِها والناذرينِ إذا لَمْ أَلْقِها دِي
وقول الآخر :

حَنَنْتَ إِلَى رِيَاوِ نَفْسِكَ بَاعَدْتَ مزاركَ من رِيَا وشعبا كما مَعَا
فَمَا حَسَنُ أَنْ تَأْتِيَ الْأَمْرَ طَائِعًا وتَجْزَعُ أَنْ دَاعِيَ الصَّبَابَةِ أَسْمَا
واختار أبو العباس جواز التزامهما تأسيساً ، واستدل بما أشده ابنُ
جنى في « الخصائص » من رواية أبي زيد : (٢)

وَأُطْلِسَ يَهْدِيهِ إِلَى الزَادِ أَنْفُهُ أَطَافَ بِنَا وَاللَّيْلُ دَاجِي الْعَسَاكِرِ
فَقُلْتُ لِعَمْرٍو صَاحِبِي إِذْ رَأَيْتُهُ وَنَحْنُ عَلَى خُوصٍ دِقَاقِ عَوَى سِرِّ

أى عوى الذئب سِرِّ ، فأسس بآلف « عوى » مقابلاً لآلف « العساكر »
التي لا تقع إلا تأسيساً . وأما إذا كانت كلمة الروى ضميراً والروى هو
الضمير ، أو بعضه كما سبق ، فلك أن تجعل الألف تأسيساً إلحاقاً لها بالكلمة
الواحدة ، فيلزم حينئذ في القصيدة كلها ، وهو الكثير في أشعارهم ، ولك أن
لا تجعلها تأسيساً إلحاقاً لها بالكلمتين الظاهرتين . فمن الأول قوله :

أَلَا لَيْتَ شَعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى مِنَ الْأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَالِيَا
بِدَالِي أَنَّى لَسْتُ مَدْرَكَ مَاضِي ، وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

ومن الثانى قوله :

أَيَّةُ جَارَاتِكَ تَلَاكَ الْمُوصِيَّةُ
قَائِلَةً لَا تُسْقَيْنِ بِخَبْلِيَّةِ
لَوْ كُنْتُ حَبْلًا لَسَقَيْتُهَا بِيَّةَ
أَوْ قَصْرًا وَصَلْتُهُ بِثَوِيَّةِ^(١)

فقد استبان أن تكون الكلمة ذات إضمار أمر يقتضى جواز جعل الألف الواقعة فى آخر الكلمة الأولى تأسيساً لا لزوم كونها تأسيساً ، وكون الروى وألف التأسيس من كلمة واحدة أمرٌ يقتضى لزوم جعل الألف تأسيساً . وكلامُ الفاظ لا ينطبق على ذلك فتأمله .

وإنما امتنع أن تكون الألف تأسيساً إذا لم يكن فى الكلمة الثانية إضمار ، وجاز الأمران مع رجحان كونها تأسيساً إذا كان فيها إضمار لأن بُعد الألف عن آخر القافية قاض بعدم التزامها لولا ما فيها من فضل المد المقصود عند إظهار الاعتناء به ، فإذا انضم إلى البعد الانفصال قوى المانع وضعف الموجب فلم تجعل تأسيساً حينئذ . أما إذا كان فيها إضمار فشدّة احتياج المضمّر لما قبله يعارض الانفصال ولو كان المضمّر منفصلاً لا احتياجه إلى ما يفسره ، ولهذا جعلوه رابطاً فى الصلة والصفة والحال والخبر لطلبه لما قبله ، فبقى المقصد إلى إظهار ما فيها من فضل الصوت سالماً عن المعارض ، وكان عدم جعلها تأسيساً نظراً إلى جهة الانفصال قليلاً لضعفها .

فإن قيل : الإضمار إذا كان قبله حرف جر كقوله « ولا ليا » ليس متصلاً بالكلمة التى فيها الألف وإنما هو متصل بحرف الجر ، فهو مع حرف الجر حينئذ ككلمة لا إضمار فيها فلم لا يلحق بها فلا تكون الألف تأسيساً ؟ والجواب أنه لما كان حرف الجر الموصل للفعل ينزل منه منزلة همزة التعدية

والتضعيف حيث كان معطياً لما يعطيه صار كلمةً صل بها قبله، ولهذا لم يحيزوا في « زيداً مررتُ به » أن يدخلَ عليه حرفُ جرٍ ويكون من باب الاشتغال، لما مرَّ من أن حرف الجر في التعمدية كالمهمزة، فهو حينئذ كالجزم من الفعل فيؤدي إضمارُ الفعل وبقاؤه إلى إضمار بعض الكلمة . وهذا ظاهر في باء الفعل المجزئية^(١) وحل باقي حروف الجر عليها ليجرى الكلُّ على سَنَنِ واحد .

وحكى الزجاجي أن الخليل زعم أن ألف التأسيس إذا كانت في كلمة والروى في كلمة مضمرة سناد^(٢)، وأنكر أبو العباس هذه الرواية لكثرة ماورد عنهم من ذلك .

قال :

وفتحة قبل الرّسّ بعد الدخيلُ حرّكوه بإشباع فمن ساند اعتدى أقول : يعنى أن الفتحة التي قبل ألف التأسيس تُسمى الرّس ، نحو فتحة واو « الرّواحل » ونون « المنازل » . وحكى ابن جنى أن الجرمى أنكر تسمية هذه الحركة ، ووجه الإنكار أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً فلا فائدة في ذكره . قال ابن جنى : سُمي بذلك من قولهم « رسستُ الشيء » ابتدأته على خفاء، ومنه رَسُّ الحِمى، ورسيْسُها، وهو فَرَّطُها وأولُ ما يوجد منها، ومنه الرّسّ للبئر القديمة، سُميت بذلك لتقدّمها ولأنها أخفى آثار العمارة . فإذا كان معنى « رس » إنما هو إما خفى وقُدِّمَ سُميت الفتحة قبل ألف التأسيس رسّاً لأنه اجتمع فيها الخفاء والتقدّم . أمّا التقدّم فلترأخيه عن حرف الروى وبعْدِها عنه، وأمّا الخفاء فلائها بعضُ حرف خفى وهو الألف ، وإذا كان الكلّ خفياً فالبعْضُ أولى بالخفاء من الكل . ويدل على خفاء الألف أنها لا اعتمدها على موضع من مخارج الحروف، وإنما هي كالنفس، ولذلك بُدِنتُ بالهاء في الوقف في نحو « بازيداه » و « يارباه » كما تبين الحركات نحو « رِامة » و « عمة » و « فيمة » .

وقوله « بعد الدخيل » يعنى أن الحرف الذى بعد ألف التأسيس يسمى «الدخيل» نحو جاء « الرواحل » وزاى « المنازل » وبدل على أن الدخيل هو الحرف قوله « حركوه » لأن الحرك حرف قطعاً ، وسُمى دخيلاً لأنه دخيل فى القافية ، ألا تراه يحى مختلفاً بعد الحرف الذى لا يوز اختلافه وهو ألف التأسيس ، فلما جاء مختلفاً بعد متفق وفارق بذلك أحكام ما فى القافية صار كأنه مُحقق بها ومُدخل فيها .

ووقع فى كلام الناظم جملُ القايةِ خبراً ، وذلك لأن قوله « الدخيل » مبتدأ وقوله « بعد » غاية ، وقد نصَّ سيبويه وجماعة من المحققين على أن الغايات لا تقع أخباراً ولا صلاتٍ ولا صفاتٍ ولا أحوالاً . فإن قلت : فما تصنع بقوله تعالى فى سورة الروم ﴿ كيف كان عاقبة الذين من قبل ﴾ ؟ قلت : هذا السؤالُ استشكل به ابن هشام فى المغنى قولَ المحققين ولم يجب عنه . ويمكن الجوابُ بأننا لانسلم أن قوله تعالى « من قبل » صلة « الذين » بل الصلة هى قوله تعالى ﴿ كان أكثرهم مشركين ﴾ و« من قبل » ظرفٌ لفو متعلقٌ بخبر « كان » وقُدِّم عليه ولا مانع ، فلا إشكالَ حينئذ على سيبويه ولا على غيره من المحققين .

وأضاف الناظم « فتحة » إلى قوله « قبل » مع أنه غاية ، وإنما مراده : وفتحة الحرف الذى قبل التأسيس ، ففيه ما تقدم من الإشكال وزيادة حذف الموصولِ وبقاء صلاته ، فتأمل .

وقوله « وحركوه بإشباع » يعنى أنهم حركوا الدخيل بحركة هى الهمزة عندهم بالإشباع ككسرة الجاء والزاي من « الرواحل » و « المنازل » . وسُمى بذلك من قبل أنه ليس قبل الروى حرفٌ مسمى إلا ساكناً ، أعنى التأسيس والردف ، فلما جاء الدخيلُ محركاً مخالفاً للتأسيس والردف صارت الحركة كالإشباع له ، وذلك لزيادة المتحرك على الساكن لاعتماده بالحركة وتمكينه بها .

وقوله « فمن ساند اعتدى » يريد أن السناد عيب إذا ارتكبه الشاعر اعتدى لكونه تجاوزَ حدَّ ما يُستحسن إلى ما يُعاب ويقبح . وبعضُ علماء هذا الفن يقول : هو كلُّ عيب يلحق القافية ، أى عيب كان .

وقيل : هو كلُّ عيب سوى الإقواء والإكفاء والإيطاء ، وبه قال الزجاجي ، وقيل : هو اختلافُ ما قبلَ الروي وما بعده من حركةٍ أو حرف ، وبه قال الرماني . وقيل : هو اختلافُ الإرداف فقط ، وبه قال أبو عبيد . وقيل : هو كلُّ عيب يحدث قبل الروي خاصةً ، وبه قال ابنُ جني ، وهو الصحيح وإياه اعتمد الناظم كما تراه .

قال :

بذا وبتأسيسٍ وحذوٍ وردفها وتوجيهها مثلُ ارتدغٍ دَع وَرْعُ فَشَا
أقول : أشار بقوله « ذا » إلى الإشباع ، يعنى أن السناد يكون في الإشباع وفي التأسيس وفي الحذو وفي الردف . فمنادُ الإشباع اختلافه كقوله :

وكنّا كفصني بانه ليس واحدٌ يزولُ على الحالات عن رأى واحدٍ
تبدّلَ بي خلاً نخلالتُ غيرهُ وخليته لما أراد تبسّاعدي

وسنادُ التأسيس تركه في بيت دون آخر كقوله :

لو أن صدورَ الأمرِ يريدون للفتى كأعقابه لم تَلَقَهُ يتندّم
إذا الأرضُ لم تجهل على فروجها وإذ لي عن دار الهوان مُراغم
وأما قولُ المعجاج :^(١)

يادارَ سلمى ياسلمى ثم أسلمى فخنّدفُ هامةُ هذا العالمُ

فإن كان من من اعته همز مثل هذه الألف وهمزها كما يحكى عن أبيه
رؤبة في الاعتذار عنه جاز، وإلا كان سناداً .

وسناد الحدو تعاقب الفتحة مع الضمة أو مع الكسرة قبل الردف كقوله: ^(١)
كَأَنَّ سَيُوفَنَا مَتَا وَمِنْهُمْ غَارِيْقُ بِأَيْدِي لَاعِيْنَا
مع قوله :

كَأَنَّ مَتَوْنَهُنَّ مَتَوْنٌ غَدِرٌ تَصَقَّقُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرَيْنَا
وسناد الردف تركه في بيت دون آخر، كقوله : ^(٢)

إِذَا كُنْتُ فِي حَاجَةٍ مُرْسِلًا فَأَرْسِلْ حَكِيمًا وَلَا تُوصِهِ
وإن بَابُ أَمْرِ عَلَيْكَ التَّوَى فَشَوْرٌ حَكِيمًا وَلَا تَمْصِهِ
وأما التوجيه فهو حركة ما قبل الروى المقيد وأشار إليه الناظم بالمثل التي
ذكرها ، فإن اختلف التوجيه كما في مثل الناظم فهو سنادٌ عند الخليل ، بل
راه أفحش من سناد الإشباع . والأخفش يرى أن اختلاف الإشباع أفحش
مستنداً إلى كثرة تعاقب الحركات قبل الروى المقيد في أشعار العرب كقول
امرئ القيس ^(٣) :

فَلَا وَأَيُّكَ ابْنَةُ الْعَامِرِ لَا يَدْعَى الْقَوْمُ أَنِّي أَفِرُّ
إِذَا رَكَبُوا الْخَيْلَ وَاسْتَلَّوْا تَحَرَّتِ الْأَرْضُ وَالْيَوْمُ قَرُّ
وإلى حجة الأخفش أشار الناظم بقوله «وتوجيهها مثل ارتدع دعرع فشا» .
وعليه فتوجيهها مبتدأ خبره «مثل ارتدع دعرع» ، وقوله «فشا» خبر آخر .
وأما الأسماء الواقعة قبل قوله «وتوجيهها» فكلها مخفوض بالعطف على المجرور

(١) لعمرو بن كلثوم من معلقته .

(٢) لعبد الله بن معاوية بن جعفر ، أو لصالح بن عبد القدوس ، حسانة البحرى : ١٣٢ .
وطبقات غول الشعراء : ٢٠٥ .

(٣) ديوانه : ١٥٤ .

المتقدم وهو «ذا» من قوله «بذا» . وينبغي أن يكون الجار متعلقاً بمحذوف يدل عليه ما تقدم ، أى ساند في هذا وفي تأسيس وحذو وردفها .

فإن قلت : لم لا يتعلق «بساند» المفوظ به في البيت السابق ؟ قلت : أما أولاً فلما يلزم عليه من الإخبار عن الموصول قبل تمام صلته ، وأما ثانياً فلما يلزم عليه من عيب التضمين ولا يرتكب ما وجد عنه مندوحة .

وأحسن ما قيل في وجه تسمية السناد أنهم يقولون «خرج بنو فلان متساندين» ، أى خرجوا على رايات شتى ، فمنهم مختلفون غير متفقين ، فكذلك قوافي الشعر المشتمل على السناد اختلفت ولم تأتلف بحسب جاري العادة في انتظام القوافي واستمرارها .

قال :

ومستكمل الأجزاء العديم سنادُهُ هو البأو ثم النَّصْبُ يُؤْمَنُ يُخْتَشَى

أقول : صرح الأخفش في كتاب القوافي له بأن البأو والنصب هو ما كان من القصائد سالماً من الفساد وهو تام البناء ، فإذا جاء الشعر المجزوء لم يسموه بأو ولا نصباً . ولا يريد الاقتصار على المجزوء ، بل المشطور والمنهوك أيضاً متى وجد فلا بأو ولا نصب ، وذلك هو مراد الناظم بقوله «ومستكمل الأجزاء» إلى آخره ، أى أن الشعر الذي استكمل أجزاء دائرته فلم يكن مجزئاً ولا مشطوراً ولا منهوكاً وعدم السناد فهو البأو ثم النصب . وظاهر كلام الأخفش أن البأو والنصب مترادفان .

وقال ابن جني : لما كان البأو أصله الفخر ، والنصب من الانتصاب وهو المثول والتناول ، لم يقع النصب ولا البأو على ما كان من الشعر مجزئاً لأن جزأه علة وعيب لحقه ، وذلك ضد الفخر والتناول .

لكن قال بعضهم : البأؤ ماعدم السناد المستحسن كوقوع الغم مع الكسر ، والمستقيح كوقوع الفتحة مع ضم أو كسر . وطاهره أن النصب تجنب المستقيح من السناد دون المستحسن ، والبأؤ تجنبهما .

قال الشريف : فلذلك جاء الناظم «بشم» إشارة إلى أنه ذونه في الرتبة . وقوله «يومن يُختشى» فيه لفٌّ ونشْر مرتب ، «فيؤمن» راجع إلى ما يقتضيه البأؤ ، يعني أن البأؤ مأمون معه السناد من حيث فقدان العيب مطلقاً ، «ويُختشى» راجع إلى ما يقتضيه النصب ، أي أن النصب يُختشى معه السناد من حيث أنه ربما يكون معه ما هو معيب عند بعض العلماء .

وقد بان لك أن الضمير الذي تحمله كل واحد من قوله «يومن» «ويُختشى» عائد على السناد .

قال :

ومطلقها باللين والهاء سثها وتبلغ تسمأ بالمقيد عكس ذا
فجرّذها أردفها أسسّنها والأول قديولى الخروج فيُحتذى
أقول : يعني أن صور القوافي لا تعد وتسع صور ، منها ست مطلقّة وثلاث مقيدة ، فالماطلق ما كان موصولاً ، والوصل كما مرّ يكون تارة بحرف لين وتارة بهاء ، وكلّ منهما إما مردف أو مؤسس أو مجرد من الردف والتأسيس ، فهذه ست صور حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة . فالردف الموصول بحرف اللين كقوله :

ومن أين للوجه المليح ذنوب

والردف الموصول بالهاء كقوله :

عفت الديار محلها فقامها

والمؤسس الموصول بحرف اللين كقوله : (١)

كَلَيْنِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ

والمؤسس الموصول بالهاء كقوله : (٢)

فِي لَيْلَةٍ لَا تَرَى بِهَا أَحَدًا يَخْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

والمجرد الموصول بحرف اللين كقوله : (٣)

وَلَمْ أَعْطِكُمْ فِي الطَّوْعِ مَالِي وَلَا عَرْضِي

والمجرد الموصول بالهاء كقوله :

أَلَا فَتَى نَالَ الْعَمَلَا بِهِمْ

والمقيد ثلاث صور ، لأنه إما مجرد أو مُردف أو مؤسس فالجرد كقوله : (٤)

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الْإِلَاهُ فَجَبَرُ

والمردف كقوله : (٥)

كُلَّ عَيْشٍ صَائِرٌ لِلزَّوَالِ

والمؤسس كقوله : (٦)

وَعَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَا بَنَ فِي الصَّيْفِ تَامِرُ

وقول الناظم «فجردهما» إلى آخر البيت يُفهم منه وجهُ الحصر في الصور

التسع ، وذلك لأن ضمير الاثنين راجع إلى المطلق والمقيد . وذَكَرَ لهما ثلاث

(١) للداينة ، ديوانه : ٥٤ (دار الفكر) .

(٢) لعدى بن زيد ، أو أحيحة بن الجلاح ، سيديويه : ٣١٦/١ ، والخزانة : ١٨/٢ ،

٢١ ، والأغاني : ٣٦/١٤ .

(٣) لطرفة ، ديوانه : ١٤٢ .

(٤) انظر ص : ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٥) انظر ص : ١٥١ .

(٦) للحطيفة ، ديوانه : ١٦٨ .

حالات وهي الإرداف والتأسييس والتجريد . والمطلق نارة يكون باللين وتارة بالماء ، فإذا اعتبرت ذلك جاءت الصور التسع كما تقدم .

وقوله « والأول قد يولى الخروج » يعنى أن الأول ، وهو المطلق ، قد يولى الخروج ، أى يجعلُ الخروجُ والياء له ، وقد سبق أن الخروج هو حرف اللين الذى يقفو حركة ماء الوصل كالألف فى « مقامها » « والواو » فى « أعمازه » والياء فى « كسانه » .

قال الشريف : وأراد بقوله « فيحتذى » أى يحتذى به حركة الوصل إذ هو تابع لها ، فإن كانت الحركة فتحة كان ألفا ، وإن كانت ضمة كان واوا ، وإن كانت كسرة كان ياء . وقد تقدم ذلك .
قال :

ورُودف بالسَّكْنَيْنِ حَدًّا وَبَيْنَ ذَا نَادُونَ خَمْسِ حُرُكَتٍ فَصِلُوا ابْتِدَاءَ
فَوَاتِرٍ وَدَارِكٍ رَاكِبٍ أَجْفُتْ تَكَوَسًّا وَتَضَمُّنِهَا إِخْرَاجَ مَعْنَى لَذَا وَذَا
أقول : القوافى ننحصر باعتبار آخر غير ما تقدم فى خمس صور ، كل صورة منها تزيد على التى بعدها حركة . فالأولى قافية المتكاسوس ، وهى ما اجتمع فيه أربعة أحرف متحركة ، كقوله :

وَقِيلَ مَنْعَ خَيْرٍ طَلَبٍ وَعَجَلٍ مَنْعَ خَيْرٍ تُؤَدَّهَ

وهى لا تلزم لأنها تفسأ عن حبل مستعملين . واشتقاقها من تكاوس الإبل . وهو ازدحامها على الماء ، فسميت بذلك لازدحام الحركات فيها . وقيل من تكاوس التبت مال بعضه على بعض .

الصورة الثانية قافية المتراكب ، وهى ما اجتمع فيه ثلاثة متحركات بين ساكنين كقوله :

بأن الخليط ولم يَأوُوا لمن تركوا

الصور الثالثة قافية المتدارك وهي متحركان بين سا كنين ، كقوله :

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وربما اجتمعت هذه الصور الثلاث في قطعة كقول الراجز قاتل الحسين
قاتله الله (١) :

أَوْقِرْ رِكَابِي فِضَّةً وَذَهَبًا إِنِّي قَتَلْتُ الْمَلَكَ الْمُحْجِبًا

خَيْرَ عِبَادِ اللَّهِ أُمًّا وَأَبَا

الصورة الرابعة قافية المتواتر ، وهي متحرك بين سا كنين كقوله (٢) :

حنانيك بعض الشر أهون من بعض

الصورة الخامسة قافية المترادف وهي سا كنان ملتقيان ، كقوله (٣) :

أَبْلَغُ النِّعْمَانِ عَنِّي . أَلْكَأَ أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارُ

إذا تقرر ذلك فنقول : قول الناطم « ورودف بالسكين » حديث عن قافية
المترادف ، والمراد بالسكين السا كنان ، وأصله ذو السكين أى ذو السكونين .
وقوله « حدًا » أى إنما يُجعلان قافية إذا التقيا على حدّهما ، وهو أن يكون
الأول منهما حرف لين كما في تمودّ الثوب ، ففيه إشعار بأنهما متى التقيا على
غير هذا الحد لا يكونان من القوافي في شيء . وحمله الشريف على أن معناه أن
ذلك حدّ من حدود الشعر ، وهذا خالٍ عن الفائدة التي آثرناها قبل .

(١) قاتل الطالبيين : ١١٩ . ويقال إنه لشمر بن ذى الجوشن .

(٢) لطرفة ، وصدره : أبا منذر أفتيت فاستبق بعضنا ، ديوانه : ١٤٢ .

(٣) انظر ص : ٧٢ ، ١٩١ .

وقوله « وبين ذا » أى فصلوا بين الساكنين بما دون خمسة أحرف متحركة، وهى الأربعة .

فإن قلت : مقتضى هذا أن تكون الإشارة « بذا » إلى الساكنين فكيف و « ذا » للمفرد المذكور والساكنان مثنى ؟ قلت : جُمِلَ إشارة له على تأويل ما ذكر أو ما تقدم كما يقال فى قوله تعالى ﴿ عوانٌ بين ذلك ﴾ .

وقوله « ابتداء » قال الشريف : « هو راجع إلى « رودف » ، تقديرُ الكلام « ورودف ابتداءً بالسكّين فى حد الشعر » . وقوله « وبين ذا بما دون خمس حركات فصلوا » جملة اعتراض دون ذلك ، أى أن المترادف هو الأول الذى يُبتدأ به لقلة حروفه ، ثم يُعدّ بعده المتواترُ ثم المتداركُ ، هكذا على الترتيب . فقوله « فواتر » إشارة إلى المتواتر . وبُستفاد كونه حرفاً واحداً بين ساكنين من الترتيب ، لأنه أتى به والياً للمترادف وهو الأول الذى وقع الابتداء به حسبما شرحته ، وبُستفاد كون المتدارك حرفين بين ساكنين من قوله « دارك » بعد ذكر المتواتر ، وهكذا على التوالى أن ينتهى إلى المتكافؤ . ويتصور فى قوله « ابتداء » وجه آخر وهو أن يكون الكلام قد انتهى عند قوله « فصلوا » ويكون قوله « ابتداء » يتعلق بقوله « فواتر » من البيت الذى بعده ، كأنه قال : فواتر ابتداءً ، أى ابتداءً بالمتواتر ، ويكون البيت مضمناً ، فعلى الوجه الأول يُعلم ما أراد فى بيان الحدود التى بعد المترادف من ترتيب الوضع ، لأن الواحد قبل الاثنين ، وعلى الوجه الثانى يُعلم من ترتيب الذكر ، لأنه قد نصّ على أن المترادف يُبتدأ به . انتهى كلام الشريف .

قلت : فى تجويزه أن يكون « ابتداء » من متعلقات البيت التى بعده ، وأن أصل التركيب « فواتر ابتداءً » ثم قدّم نظراً لما يلزم عليه من تقديم ما فى حيز انفاء عليها وهو ممتنع . ثم قال الشريف وأحسن : وقوله « اجف »

تكاوساً « هكذا وقع بهذا اللفظ في هذه النسخة الواصلة إلى ، وله عندى تفسيران : أحدهما أن يكون « اجف » بضم الفاء ويكون من الجفاء ، عَبرَ به عن الثقل إذ كان هذا الحد من القوافي فيه ثقلٌ لكثرة توالى الحركات .

والتفسيرُ الثانى أن يكون « اجف » مكسورَ الفاء ، وتكون همزة همزة قطعٍ منقولةً الحركة إلى الساكن قبلها ، ويكون مأخوذاً من قولك « أجفيت الماشية » فهى مُجفأة ، إذا أتعبتها ولم تدعها تأكل ، وذلك أن المتكاوسَ لما توالى فيه الحركات الأربع ولم يُفصل بينها بساكنٍ يستريح اللسانُ فيه كان شبيهاً بإتعاَب الماشية التى تتعبُ بتوالى المشى من غير أن تُترك لتستريح ، وهذا الثانى عندى أحسنُ من الأول . « هذا كلامه رحمه الله تعالى .

وقوله « وتضمينها إخراج معنى لذاوذاً » الذى يظهر لى أن يُضبط « تضمينها » بحركة النصب ويُجعل معطوفاً على قوله « تكاوساً » على أن يكون « اجف » بضم الفاء من الجفاء ، أى « اجف المتكاوس والتضمين » لأن كليهما قبيح ، ويُضبط « إخراج معنى » بالنصب عن أن يكون بدلاً من « تضمينها » . وبما ذكرناه يُستفاد أن التضمين عيب ، وإلاً لفرغ على أن يكون مبتدأ خبره « إخراج معنى لذا وذا » لا يفيدُ إلا تفسير المعنى ، ولا يصير فى اللفظ إشعاراً بكون التضمين عيباً فتأملهُ . وفسروا التضمين

بأن تتعلق قافية البيت الأول باليت الثانى ، كقول النابغة :^(١)

وَهُمْ وَرَدُّوا الْجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَاظٍ إِنِّى
شَهِدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَادِقَاتٍ شَهِدْنَ لَهُمْ بِصَدَقِ الْوَدِّ مِنِّى

قال الشريف : « وإنما سمي تضميناً لأنك صممت البيت الثاني معنى البيت الأول ، لأن الأول لا يتم إلا بالثاني . وهذا هو الذي أراد الناظم بقوله « إخراج معنى لداوذا » ، أى لهذا البيت وهذا البيت ، لما كان المعنى لا يستقل به كل واحد من البيتين صار كأنه خرج من كل واحد منهما إلى الآخر . انتهى . قلت : وفي بعض النسخ « إحواج » بالحاء والواو ، من الحاجة ، كأنك أحوجت المعنى إلى البيتين جميعاً وهو أظهر من الأول . وكلام الناظم منتقداً من جهة شمول تفسيره التضمين لما ليس منه ، وذلك لأن أول البيت إذا كان مفتقراً إلى أول البيت الثاني فليس بتضمين ، نصّ عليه أبو العباس ، وسماه تعليقاً معنوياً . ووجه بأن القافية محل الوقف والاستراحة ، فإذا كانت مفتقرة لما بعدها لم يصح الوقف عليها ، أما إذا سلمت هي من الافتقار فلا عيب لانقفاء هذا المعذور ، كقوله : (١)

وما شئتُ خرقاءَ واهيةَ الكلَى سقى بهما ساقٍ ولما تبدّلا
بأضيقَ من عينيكَ للدمعِ كلما تذكرتَ ربّماً أو توهمتَ منزلاً
و كقوله : (٢)

وما وجدُ أعرابيةٍ قدّفتَ بها صروفُ النوى من حيث لم تكُ ظنّتي
نمتتُ أحاليبَ الرعاءِ وخيمةً بنجدٍ فلم يُقدّر لها ماتمتتِ
إذا ذكّرتُ ماءَ العضاةِ وطيبه وزيحَ الصّبّا من نحو نجدٍ أرنتِ
بأكثرَ منى لوعةً غيرَ أننى أطامنُ أحشائي على ما أجنتِ

(١) زيادات ديوان ذى الرمة : ٦٧١ ، وفي النسخ « واهيتا » و « تبدلا » .

(٢) في الآيات تداول ، انظر الأغاني ٥ : ٣٥٨ ، ٩٠ ، ٣٦٠ ، ٢٨٣ ، والمجتبى : ٨٣ ، والزهرة : ٢٠١ ، وأمالى الناجى : ١٢ ، وأمالى القالى : ٢٣٠١ ، وفي (أ) « القضاء » بدلا من « العضاة » .

ومثله كثير . وربما عدَّ بعضُ أهلِ لبيان مثلَ هذا من فنِ البديع وسموه بالتفريع . وقد كرّر الناظم كلمة « ذا » في قوافي أبياتٍ متقاربة هنا ، وذلك حيث قال « حذوذا » ثم قال بعد أربعة أبيات « عكس ذا » ثم قال بعد بيتين « لذا وذا » ومثله إبطاء بالنسبة إلى البيذين الآخرين وهو عيب .

قال :

وتكريرُها الإبطاءُ لفظاً ورجحوا ومعنى ويزكو قبحه كلّما دنا

أقول : يعنى أن تكرير القافية هو الإبطاء ، أخذ من التواطؤ وهو التوافق ، سُمي بذلك لاتفاق اللفظين . ونقل بعضهم عن الخليل أنه تكريرُها من غير تباعد ولو اختلف معناها . وضعفَ ابن جني هذه الحكاية عنه . قال : أو يكونُ رأياً رآه وقتاً دون وقت . وحكى الرماني عنه أنه يقول بالإبطاء في مثل « العين » و « العين » مما يجتمعان في الاسمِية ، فأما « ذهب » ماضى « يذهب » و « ذهب » مراسلُ الفضة فغيرُ إبطاء عنده . وظاهرُ هذا أن الاتفاق في الفعلية « كوجد » من الوجدان « ووجد » من الحزن إبطاء .

وحكى الأخفش عنه أنه قال بخلافه لأنه جوازُ « الرجل » علماً مع « الرجل » يعنى به الرجولية . وزعم الأخفش أن الكلمة إذا اختلف معناها فلا إبطاء ، وهو الحق لأن اتحاد اللفظ مع اختلاف المعنى من محاسن الكلام .

وأيضاً فإن سبب قُبْحِ الإبطاء دلالتُه على ضعف طبع الشاعر ونزارة مادته حيث أحجم طبعه وقصّر فكره أن يأتي بقافية غير الأولى واستروح إلى إعادة الأولى ، والطبعُ موكلٌ بمعادة المعادات ، وكلاهما مفقود عند اختلاف المعنى . وقد أشار الناظم إلى تقرير المذهبين ، وأن الثانى هو المرجح .

وقوله « ومعنى » عطفٌ على مقدرٍ تقديرُه « لفظاً ومعنى » . وقوله « ويزكو »

قبحه كلما دنا ، يعنى أن القافية المتكررة كلما قُرِبت من آخرها تزايد القبح
وفحش العيب ، كقول توبة (١) :

لَمَّاكَ يَا فَحْلًا نَزِي بِمَرِيرَةٍ تَعَاقِبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا
عَلَى دَمَاءِ الْبُذْنِ إِنْ كَانَ بَعْلُهَا يَرَى لِي ذَنْبًا غَيْرَ أَتَى أَزُورُهَا
وحدد بعضهم البعد بسبعة أبيات ، وبعضهم بعشرة . قال صاحب
العمدة : وتكرير قافية التصريع ليس بعيب ، كقوله : (٢)

خَلِيلِي مُرًّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ نَقَضَى لُبَانَاتِ الْفُؤَادِ الْمَعَذِّبِ
فَإِنْ كَمَا إِنْ تُنْظَرَانِي سَاعَةً مِنَ الدَّهْرِ تَنْفَعْنِي لَدَى أُمِّ جُنْدَبٍ
قلت : وهذا في الحقيقة غير محتاج إلى التنبيه عليه لأن الكلام مفروض
في تكرير قافية البيت ، وآخر النصف الأول من البيت المصارع ليس بقافية
البيت قطعاً فهو غير ما الكلام فيه ، والله الموفق للصواب .

قال :

وَالْإِقْعَادُ تَنْوِيعُ الْعُرُوضِ بِكَامِلٍ وَقُلْ مِثْلُهُ التَّحْرِيدُ فِي الضَّرْبِ حَيْثُ جَا
أقول : استطرد الناظم من ذكر عيوب القافية إلى ذكر غيرها فذكر أن
الإقعاد عبارة عن اختلاف العروض من بحر الكامل ، ولا شك أنه معيب
وإن كان وقع لبعض فحول الشعراء ، أنشدوا منه لأمريء القيس (٣) :

(١) البيت الأول من قصيدة توبة بن الحمير ، انتهى المطالب رقم (٢١) ، وليس فيها
البيت الثاني .

(٢) لأمريء القيس : ٤١ .

(٣) ديوانه : ٢٣٨ ، والذي بعده : ٢٣٦ ، وفي (أ) والديوان طابت وصلاتها .

اللهُ أَنجَحُ مَا طَلَبْتُ بِهِ وَالْبَرْ خَيْرُ حَقِيقَةِ الرَّجُلِ

بعد قوله :

يَا رَبَّ غَانِيَةً تَرَكْتُ وَصَالَهَا وَمَشَيْتُ مُتَتَدًّا عَلَى رِسْلِي

فجمع بين العروض الحذاء والعروض التامة. وأنشده من الخليلي التبريزي :

إِنَّا وَهَذَا الْحَيَّ مِنْ يَمَنِ عِنْدَ الْهَيَاجِ أَعَزُّ أَكْفَاءِ

قَوْمٌ لَهُمْ فِينَا دِمَاءٌ جَمَّةٌ وَلَنَا لَدَيْهِمْ إِحْنَةٌ وَدِمَاءُ

وَرِيعةُ الْأَذْنَابِ فِيمَا بَيْنَنَا لَيْسُوا لَنَا سَلَامًا وَلَا أَعْدَاءُ

مُتَرَدِّدُونَ مُذْبَذَبُونَ فَتَارَةً مُتَنَزِّرُونَ وَتَارَةً حُلَفَاءُ

إِنْ يَنْصُرُونَا لَا نَعِزُّ بِنَصْرِهِمْ أَوْ يَخْذُلُونَا فَالْسَمَاءُ سَمَاءُ

فجمع أيضاً بين العروضين ، فاليات الأول عروضه حذاء وسائر الأبيات عروضها تامة . ومنه قول الآخر : (١)

أَفْبَعْدَ مُقْتَلِ مَالِكِ بْنِ زُهَيْرٍ تَرْجُو النِّسَاءَ عَوَاقِبَ الْأَطْهَارِ

فاستعمل عروضه مقطوعة ، ثم قال :

مَنْ كَانَ مَسْرُورًا بِمُقْتَلِ مَالِكٍ فَلْيَأْتِ نِسْوَتَنَا بِوَجْهِ نَهَارِ

يَجِدُ النِّسَاءَ حَوَاسِرًا يَنْدَبْنَهُ بِالصَّبْحِ قَبْلَ تَبَاجِ الْأَسْحَارِ

فاستعمل العروض فيها تامة ، وعلى ذكر هذين البيتين فنقول : قال

الشيخ جمال الدين بن نباتة المصري خاتمة الأدباء الفضلاء بالديار المصرية في

(١) للربيع بن زياد ، الحزاة : ٥٣٨ / ٣ ، وشرح الحماسة : ١٩٤ / ٢ ، ٢٥٠ / ٣ ، ورسائل أبو الملاء : ٧٢ ، وتهذيب الألفاظ : ٢٧٢ .

كتاباه المسمى « بجمع الفرائد » : « كانت العربُ إذا قُتل منها قتيلٌ شريف لا يُكسى عليه ولا تندبه النساء إلى أن يُقتل قاتله ، فإذا فُعل ذلك خرجت النساء وندبته ، فأراد : من كان مسروراً بمقتل مالك معتقداً أنه لم يقتل قاتله فليأت نسوتنا ليكذب ظنّه ويزيل شماتته وسروره إذا وجد من يلطمن ويندبن علماً بأن قاتله قد قُتل . وخصّص وجه النهار لأنه أوضح للأمر وأثبت لمعرفة النساء . وقال قوم : إنما أراد التفعّل والتوجع ، يعنى أنه من كان مقتلُ مالك يسره ويمجبه فليأت نسوتنا وهن يندبته ليجد مثله قد صبح ، وهذا كلامٌ غير عارف بمذاهب العرب ، وما أكثر من يقنع من كلامهم بالظاهر وتفوته هذه الدقائق » . قلت : فإنه رحمه الله تعالى مع تنبيهه لهذه الدقائق [لم يورد] ^(١) ما غرض به بعضهم من أبى تمام في اختياره لمثل قوله « فليأت نسوتنا » مع ما فيه من البشاعة ، وهو نقد رائج . ثم قال : « وأما قوله :

بالصبح قبل تبلّج الأسحار

فإن فيه سؤالاً لطيفاً ، وذلك أن الصبح لا يكون إلا بعد تبلّج الأسحار فكيف يقول قبله ؟ والجواب أنه أراد بقوله يندبته بالصبح أى يصفنه بالخلال المضيفة والمناقب الواضحة التى هى كالصبح ظهوراً ومعرفةً ، ولم يرد الصبح الذى هو دليل على النهار .

ويروى « فى الصبح » وعنى بذلك فى الأمر الواضح من قتل قاتله . وبعد هذين البيتين يتّصل بتعلق به حكاية ، وهو أن أبا عمرو الجرمي قال يوماً فى مجلس الأصمعى : ما بقى شيء من الغريب فى الشعر والعربية إلا وقد أحكته . فسمعه الأصمعى فقال له : كيف تشد هذا البيت : ^(٢)

(١) ما بين المعوقين من عندى .

(٢) التصحيف والتعريف للمعكرى : ١١١ .

قد كُنَّ يَخْبَأْنَ الوجوهَ تَسْتَرَأْ فالآن حين بدان للنظارِ

فقال « بدئين » ، فقال له أخطأت ، فقال « بد أن » فقال أخطأت ، إنه هو « بدا يبدو » إذا ظهر . انتهى كلامه .

وقوله « وقل مثله التحريد في الضرب حيث جا » يعني أن التحريد بالنسبة إلى الضروب كالإقعاد بالنسبة إلى الأعارض فيكون المراد به اختلافها والإتيان بها على وجوه متباينة لا يجوز الجمع بينها ، إلا أن التحريد يخالف الإقعاد من حيث أن التحريد اختلاف الضروب حيث كانت من البحور لا يختص ببحر دون بحر ، والإقعاد في العروض يختص ببحر السكامل كما عرفت . ثم هو بالحاء المهملة ، مأخوذ من قولهم « رجل حريد » أى منفرد معتزل ، و « كوكب حريد » للذى يطلع منفرداً . فلما كان لهذا الضرب انفراد عن نظائره سُمي جعله كذلك تحريداً . وقال أبو الحسن هو من الحرود في الرجلين لما كان عيباً عندهم شبهوا هذا العيب به .

قال :

وقد كملت ستاً وتسعين فالذى توسط في ذا العلم توسعه حياً

أقول: أنت « ستاً » وإن كان مراده ستة وتسعين بيتاً ، إما لأنه أراد القوافي فإن البيت يُطابق عليه قافية ، وكذا على القصيدة أيضاً ، أو يكون أنه لحذف المحدود وإن كان مذكراً بناء على مذهب الكسائي ومن تبعه كما سلف غير مرة . وربما يكون في هذا البيت إقامة بعض العذر للناظم في كونه يوصى إلى المقاصد إيماء خفياً ، وذلك لأنه لم يضع قصيدته هذه للبتدئين حتى يُعاب عليه ذلك ، وإنما وضعها للمتوسط في هذا العلم ، ومثله لا ينبغي عليه المقصود إذا تأمل حتى التأمل .

قال :

وَيَسْأَلُ عَبْدُ اللَّهِ ذَا الْخُرُوجِ مِنْ
مُطَالِعِهَا إِتْحَافَهُ مِنْهُ بِالذُّعَا
أَقُول :

خُوزَى بِالْحُسْنَى وَعَنْهُ إِلَهُهُ عفا فلقد أحيا من العلم ماعنا
وَقَابِلُهُ يَوْمَ الْحِسَابِ بِجَبَرِهِ وعامله بالصفحة عنه وبالرضا
وَسَاقَ لِمُثَوَاهِ حَقَائِبَ رَحْمَةٍ تَفْضُ خَتَامَ الْمَسْكَ عَنْ أَطْيَبِ الشِّذَا
وَنَوَّلَنَا حَسَنَ الْخَوَاتِيمِ إِنَّهَا لَحَلِيَّةُ أَعْمَالِ الْوَرَى حِينَ تُجْتَلَى
وَوَالَى عَلَى خَيْرِ الْأَنَامِ صَلَاتُهُ وَتَسْلِيمُهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَا

قال مؤلفه رحمه الله : وكان الفراغ من تبليض هذه النسخة بعد العصر
من يوم الاثنين ثاني شهر رجب الفرد سنة سبع عشرة وثمانمائة بتقادة من
بلاد الصعيد . وكان ابتداء تصنيف هذا الشرح بها يوم السبت أول يوم من
جمادى الآخرة من السنة المذكورة أحمد الله تعالى عتباها . ثم قال : قال هذا كله
وكتبه مؤلف الشرح المذكور محمد بن أبي بكر بن عمر الخزومي الدماميني
المالكي أضعف خلق الله وأحوجهم إلى عفوه ومغفرته حامداً ومصلياً على
رسوله محمد وآله وصحبه ومسلماء ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم . وعلمته عبد اللطيف بن عبد القادر الشافعي مذهباً
والأشعري عقيدة ، القادري طريقتاً ، الحلبي مولداً وموطناً ، غفر الله ذنوبهما
وستر حيواتهما ولين طلب المغفرة لهما ولكل المسلمين ، والحمد لله رب العالمين .

الفحص

(١) فهرس الشعر

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
١٨	نحيته	١٩٠	انتحاب	٥٧	بالقرب	٧٣	الأحياء
١٩	لقيته	١٩١	اشتبه	٦٧	والقرب	٧٣	الذكاء
١٦٦	هلمكت	١٩٣	أصابه	٦٧	عجب	١٤٠	النواء
١٧٢	الحصنات	٢١١	كتب	٦٧	الكسب	١٦٠	ردائي
١٧٦	ولانتا	٢٣٢	الخطب	٦٧	اللـب	٢٣٣	
١٩٣	عرييات	٢٤١	العتابن	٦٧	للضرب	١٦٣	الولاء
١٩٨	نسيت	٢٤٤	ناصر	٦٧	قطب	١٦٦	الشتاء
٢١٣	ستموت	٢٦٦		٧١	ترب	١٧٦	للأواء
٢٣٦	عذلتنا	٢٤٦	نحيب	١٧١		٢٠٨	ثناء
٢٣٦	فمذرتنا	٢٤٨	طروب	١٠١	الأبواب	٢٥١	كسائه
٢٥٣	الصوت	٢٥٣		١١٤	فاذهبوا	٢٥١	أعماؤه
٢٥٣	للوت	٢٥٣	مشيب	١٤١	بليب	٢٧٤	أكماء
٢٧١	ظنت	٢٥٣	خطوب	١٤٣		٢٧٤	دماء
٢٧١	تمت	٢٥٤	توبى	٢٥٢		٢٧٤	أعداء
٢٧١	أرنت	٢٥٤	غيب	١٥٢	غائباً	٢٧٤	خلفاء
٢٧١	أجنت	٢٦٥	ذنوب	١٥٣	ارباب	٢٧٤	سماء
		٢٦٦	كواكبها	١٥٦	سرحوب		
		٢٦٨	ذهبا	٢٥٥			
		٢٦٨	المحجبا	١٥٩	الحضاب	٣٦	يتذبذب
		٢٦٨	أبا	١٦٠	أوبه	٤٢	السكر
		٢٧٣	المعذب	١٦٣	قريب	٦٧	
		٢٧٣	جندب	١٦٤	الخطوب	٤٢	للضرب
				١٧٣	نحجب	٤٥	العتاب
				١٨٤	حسبا	٥٦	أجابوا

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
١٧٢	نحر	٤٨	عند	٢٠٣	خد	١٥١	الواحي
١٧٤	تامر	٤٩	نفورا	٢٠٣	ود	١١٢	الرياح
٢٦٦		٤٩	الديار	٢٠٧	سعاد	***	
١٧٤	للخطر	٥٩	الدهور	٢٠٨	زيد	١٢	مفيد
١٧٤	ومر	٧١	الزبر	٢١٠	كابر	١٢	قصيد
١٧٤	زهر	٧٢	انتظار	٢٣٤	جمده	٣٩	تزود
١٧٤	نسر	١٩١		٢٣٤	جحد	٧٢	
١٧٥	للقابر	٢٦٨		٢٣٤	صفد	١٣٨	
١٧٦	المشيرة	٧٨	أجر	٢٣٤	قد	٥١	فؤادي
١٧٦	النهار	١٠١	للعذر	٢٣٤	عقد	٦٠	موته
١٧٨	قالمر	١٠٨	للقطر	٢٣٤	رشد	٦٠	يردده
١٧٩	عبره	١٢٨	للمسحور	٢٤١	فاعبدن	٧١	مجهود
١٨٢	الزبر	١٤٧	للقطر	٢٤٢	فاعبدا	١٨٣	
١٨٣	مقفور	١٥٠	غمر	٢٤٣	دها	١٤٢	معد
١٨٥	خير	١٥٠	السهر	٢٤٤	فالسند	١٤٧	سعد
١٨٧	المهر	١٥٠	فاتنتر	٢٤٦	باليد	١٥٧	الوادي
١٩٢	الزبور	١٥٠	ظهر	٢٤٦	يعقد	١٦٠	واحد
٢٠١	الدار	١٥١	الفرار	٢٤٨	فاقنده	١٦١	يزيد
٢٠٣	محفر	١٥٢	للغار	٢٥٦	لبده	١٨٠	توده
٢٠٥	يسع	١٥٨	زمر	٢٦٢	واحد	٢٦٧	
٢٠٦	أخيار	١٦١	تغار			١٩٣	حديد
٢١١	للندير	١٦٦	سطور	***		٢٠١	سعدا
٢١٣	خمارا	١٦٦	قفار	١٩	تفره	٢٠١	حدا
٢١٣	الحيار	١٦٦	محجر	١٩	أمره	٢٠١	محدا
٢١٤	الأحجار	١٦٩	الحيار	١٩	بسحره	٢٠١	معدا
٢١٤	مدار	١٧١	القطر	٤٠	الصبرا	٢٠١	مسدا
٢١٤	بالهار	١٧١	الذعر	٤٥	للشر	٢٠٣	الوجد

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
١٥٨	عنه	١٦٤	تستطيع	١٧٨	باس	٢٣٩	فجر
١٦٥	خلق	١٦٥		١٧٩		٢٤٠	
١٧٤	اللقا	١٨٣	جذع	١٨٧	المروس	٢٦٦	
١٧٤	الشقا	١٨٩	أضع	١٨٧	بعرسه	٢٤٦	تدور
١٧٧	أشواق	١٩٦	أسماعي	٢٠٣	إنس	٢٤٦	القدر
١٨٨	مشققا	٢٠٨	بأعا	* * *		٢٤٦	غبرا
١٨٨	غراق	٢٣٥	زمنه	١٧٥	مثنى	٢٤٨	الخمرة
١٨٨	رقراق	٢٣٥	الدفعه	١٧٥	وشا	٢٤٨	جدارها
١٨٨	إسحق	٢٣٥	خدعه	* * *		٢٥٤	مكسور
١٨٨	التراق	٢٣٥	القمعه	٤٦	قيصا	٢٤	السور
١٩٧	للطريق	٢٣٥	المنحه	١١٠	القميص	٢٥٤	المصفور
٢٠٦	علق	٢٣٥	وجمه	١٦٣		٢٥٤	الدعائير
٢٤٢	المخترق	٢٣٥	فزعاه	٢٦٣	توصه	٢٥٨	العساكر
* * *		٢٤٤	هصرعا	٢٦٣	تمصه	٢٥٨	سر
٧٢	ملك	٢٤٧	الجرعا	* * *		٢٦٣	أفر
١٥٦		٢٥٨	أسمعا	١٣٧	عرضى	٢٦٣	قر
١٠١	لايقبكا	* * *		٢٢٣		٧٣	أزورها
٢١٧	يانيسكا	٣٣	ترحف	٢٦٦		٢٧٤	الأطهار
٢٤٥	إليسا	٣٣	بترق	٢٣٢	نهوضى	٢٧٤	نار
٢٦٨	تركوا	٧٣	العرفا	٢٣٢	بالدروض	٢٧٤	الأسحار
* * *		٢٠٠		٢٤١	تقضن	٢٧٥	الأسمار
١٧	طول	١٧٥	خاف	٢٦٨	بعض	* * *	
١٧	تصول	١٨١	لطفه	* * *		١٠٨	عزيز
١٧	مفول	١٤٨	مخوفها	٢٦	خليع	١٠٨	يجوز
١٧	افضل	٢٠٢	أنقوا	٢٦	النقطيع	٢٣٢	خباز
١٨	أمل	٢٠٢	بسولاف	١٤٧	بالدمع	* * *	
٢١	الشمال	.	* * *	١٦١	المراع	٣٨	الرؤوسا
		١٩٥	عراق ٧٢				
		١٥٣	تلاق				

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
٢٥٤	أزيا لها	١٩٦	عول	١٥١	ختاك	٢١	مائل
٢٥٤	لها	١٩٦	بالأبوال	١٥٣	بعقل	٤٠	جهول
٢٥٤	أسيل	١٩٧	قليل	١٥٨	دولا	٤١	طويل
٢٥٤	جميل	٢٠٢	هطل	١٥٩	وصال	٤١	خليل
٢٥٤	لى	٢٠٢	جمله	١٦٠	الأمل	١٥١	
٢٥٦	المنازل	٢٠٤	بالسخال	١٦١	جهول	٤٢	الزوال
٢٧١	تبلا	٢٠٦	مالى	١٦٣	المزال	٢٦٦	
٢٠١	منزلا	٢١٢	الملال	١٦٤	عقلا	٤٥	عيب
٢٧٤	الرجل	٢١٤	للأمول	١٧١	خيالا	٤٩	نصلا
٢٧٤	رسلى	٢١٥	فقولوا	١٧٢	نجم	٥٦	للاستكمل
*	*	١١٥	ثقل	١٧٣	بالنصل	٥٩	رجل
٤٨	أعلام	٢١٦	السعال	١٧٣	الحرمل	٨٩	طال
٦٠	الأدم	٢١٩	فأفضل	١٧٤	شكلا	١٠٠	لمثله
٧٠	تكرى	٢٣٢	مالى	١٧٤	الأحلا	١٠٠	أهله
١٧٠		٢٣٣	أوشال	١٧٦	الأعمال	١٠٠	جمال
٧٢	اسم	٢٣٣	هطل	١٧٦	مشغول	١٠١	مزم
٢٠٥		٢٣٨	فلفل	١٧٧	عقل	١٠٦	بالمنز
١٠٠	المخوم	٢٤٠	للتقل	١٧٨	الذلول	١١٤	فشل
١٠٢	علم	٢٤٠	مرجل	١٨٢	عقالها	١٣٨	الحالى
١٠٢	عدمه	٢٤٠	عل	١٨٧	عذلى	١٤١	خومل
١٠٢	قدمه	٢٤٣	رواحله	١٩٧		٢٣٨	
١٥٢		٢٤٨	ذل	١٨٩	خبل	٢٦٨	
١١٣	حرىها	٢٤٨	وصل	١٨٩	الحجل	١٤٥	فعل
١١٤	اليامه	٢٤٩	تنجلى	١٨٩	الرجل	١٤٨	الحايل
١٤١	الصوارم	٢٤٩	لولو	١٨٩	احتفل	١٥١	فهلك
١٤١	قديم	٢٥٠	قليلا	١٨٩	بصل	١٩٢	
١٤٥	بغرامة	٢٥٢	البالى	١٩١	الشمال	١٥١	قللك

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
٢٧٠	إني	١٥٩	تبعثون	٢٤٤	الحيام	١٥٣	استقاموا
٢٧٠	منى	١٦٠	الأموه	٢٤٤	لائم	١٥٤	المقام
٢٧١	ظنت	١٦٣	العين	٢٤٥	الطعيم	١٥٦	نميم
٢٧١	تمت	١٦٥	تعصبي	٢٤٧	الأيام	١٦٣	
٢٧١	أرنت	١٦٨	إخوان	٢٤٨	فقامها	١٥٧	مستعجم
٢٧١	أجنت	١٦٩	لقرون	٢٦٥		١٦٣	نهاى
		١٧٥	العالمين	٢٥١		١٦٧	أما
		١٧٥	ميسران	٢٥٣	ابنما	١٦٩	حماه
١٧٧	مآقيا	١٧٧	غريان	٢٥٧	ها	١٨٣	يحمى
١٧٩	رضيناه	١٨١	أسنان	٢٥٧	القاحا	١٧٥	يكلم
١٨٨	إليها	١٨١	غرثان	١٥٨	ضمضم	١٧٨	برى
١٩٣	فخواها	١٩١	بمفان	٢٥٨	دى	١٨٧	البنعامه
١٩٣	قضاها	١٩٢	نمن	٢٦٢	يتندم	١٩٠	مدام
٢١٩	عليها	٢٠٣	تغنيها	٢٦٢	مراغم	١٩٠	الظلام
٢٤٨	كارها	٢٠٥	أمرنا	٢٦٢	العالم	١٩٦	عنم
٢٤٨	فارها	٢٠٦	حزينا	٢٦٦	همه	١٩٨	
		٢٣٣				٢٢٣	
		٢٠٨	معان			١٩٧	يستقيم
٧٢	رووا	٢٤٣	فاصبحينا	١٩	موزون	١٩٨	تعلم
٢١٦		٢٤٥	مين	٤٥	المسلمينا	١٩٨	يعلم
٢٠٦	يبدو	٢٤٦	عربن	١٢٩		٢٠٨	حامه
٢٤٩	لولو	٢٤٦	آخرينا	٥٩	الوان	٢١٦	نياما
		٢٤٩	لقضاني	٦٠	الدمن	٢٣٥	الروم
		٢٥٣	مينا	١٣٩	يماني	٢٣٥	الجرايم
٧٣	العصى	٢٥٣	هوين	١٤٢	أرمان	٢٤١	يملن
١١٧	غاربه	٢٦٣	لاعينا	١٤٥	غمران	٢٤٢	قومن
١٧٨		٢٦٣	جربنا	١٥٢	دهقان	٢٤٢	يلما
١٥٩	أخيه						

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
١٣٢	يبتدى	٨٥	مجتوى	٢٦	سوا	١٦٠	خاويه
١٣٤	قطا	٨٨	دا	٢٦	الوف	١٦٢	تصوى
١٣٤	الفصا	٢٠٧		٤١	تنا	١٨١	ريا
١٣٦		٢٥٢		٤٦		١٩٢	يدميه
١٣٧	عفا	٢٦٥		٤٦	طلا	١٩٧	ارقبين
١٤٩	اعتدى	٢٦٧		٤٦	تري	٢١٦	منه
١٤٩	مرتوى	٩٠	جا	٦٢		٢١١	رايا
١٥٥	الجوى	٢٧٣		٦١	وطا	٢٥٧	ليا
١٥٥	علا	٩٣	دعا	٦٥	باعتنا	٢٥٨	
١٦٢	أذى	٩٥	تشا	٦٨	وقا	٢٤٧	جاثيا
١٦٢	للطا	٩٧	النهى	٦٩	المجلى	٢٥٨	
١٦٩	ذكرى	٩٨	اعتدى	٧٤	طرا	٢٥٩	الموصيه
١٧٠	إلى	٩٨	عرا	٧٥	ذكا	٢٥٩	محبليه
١٧٠	ولا	١٠٠	برى	٧٥	جری	٢٥٩	بيه
١٧٠	كفى	١٠٤	انقرى	١٣٠		٢٥٩	بنويه
١٧٥	مشى	١٠٤	فابتدا	٧٥	مرا		
١٧٥	وشا	١٠٥	انتفى	٧٥	اعتدى	* * *	
١٧٧	دنا	١٠٧	للمصا	١١١		١٤	الفتى
٢٧٢		١٠٨	سوى	١٣١		٢٢	سوى
١٨٢	شجا	١٠٩	ارتدى	٢٢٠		٢٣	بدا
١٨٣		١١٢	الدعا	٧٥	اعتدى	١١٣	
١٨٢	أسا	١١٨	انقرى	٧٧	احتسى	٢٣	امترا
١٩٠	دوا	١٢٢	خفا	٨٠	الولا	٢٤	أتى
١٩٠	القنا	١٢٤	مضى	٨٠	اقتضى	٢١٠	
١٩٤	نما	٢٢٢		٨٢	نجا	٢٤	تري
١٩٤	الرضا	١٢٦	سوى	٨٣	اقتضى	٩١	
٢١٢		١٣٠	الكفى	٨٥	فتى	٢٦	حوى

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
٢٧٧	بالدعا	٢٥٦	تلا	٢١٧	الغضا	٢٠٠	برى
٢٧٧	عفا	٢٦٢	فشا	٢٢١	انبنى	٢٠٤	الردى
٢٧٧	بالرضا	٢٦٤	يخمشى	٢٣٧	اتها	٢٠٤	حى
٢٧٧	الشذا	٢٦٥	يخندى	٢٤٠	بما	٢٠٤	معا
٢٧٧	نجنلى	٢٦٧	ابتدا	٢٤٠	متقى	٢١٥	قضى
٢٧٧	الانها	٢٧٦	حبا	٢٤٧	قفا	٢١٥	حلا

ب - فهرس الأعلام

ابن السيد ، ١١٠	ابن أبي الإصبع ، ٢١٩
ابن سيده ، ٦٥	ابن الأعرابي ، ٢٤٦
ابن شعوب القتي ، ١٦٣	ابن إسحق ، ٢٣٤
ابن عبد ربه ، ١١٠ ، ١٩٧ ، ٢٣٦	ابن الأسك ، ١٩٦
ابن قتيبة ، ٢٣٤	ابن برى ، ١٠٩ ، ٩٩ ، ٩٣ ، ٨٦ ، ١٠٩
ابن القطاع ، ١٨٥ ، ١٢٤ ، ٥٨	١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣
ابن قيم الجوزية ، ٤١ (الهامش)	١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٦٧ ، ١٦٨
ابن كيسان ، ٢٣١ ، ٨٨	١٦٩ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١
ابن مرزوق ، ١٤ (الهامش) ، ١٨	١٨٤ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٣
ابن المقر ، ٢٥٤	١٩٤ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢
ابن مالك ، ٣٥ ، ٦٩	٢٠٣ ، ٢١٠ ، ٢٣١ ، ٢٤٠ ، ٢٤١
ابن نباتة للمبرى ، ٢٧٤ ، ٢١٥ ، ١٧	٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠
ابن هشام ، ٢٢ ، ١٨٩ ، ٣٦ ، ٢٠١	٢٤٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩
٢٦١	٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣
ابن واصل ، ٦٣ ، ٧٧ ، ٩٣ ، ١١٣	ابن الحاجب ، ١٦ ، ٣٧ ، ٩٣ ، ١٠٣
١١٢	١٨٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩
* * *	ابن الخطيب ، ١٠٨
أبو تمام ، ١١٨ ، ٢٧٥	ابن خلدون ، ٥
أبو الجراح ، ٣٠	ابن دريد ، ١٨٢ ، ٢٣٤
أبو الحسن ، ١٩٧ ، ٢٧٦	ابن رشيقي ، ١١٨ ، ٢٧٣
أبو الحكم ، ٤٨ ، ٥٦ ، ٨٢ ، ١٠٣	ابن الرءلاء النسائي ، ١٧٦
١١٦ ، ١٢٦ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١	ابن الرومي ، ١٧ (الهامش) ، ٢٠٣
١٥٤ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥	ابن زيدان ، ١٥٠
١٧٩ ، ١٨٠ ، ٢١٨	ابن سعد ، ١٨ (الهامش)
	ابن السقاط ، ١٢٨ ، ١٩٨ ، ٢٣١

١٥٦ ، ١٦٢ ، ١٩١ ، ٢١٩ ،

٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ،

٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦٣ ،

٢٧٣

أمية بن أبي الصلت ، ٢٣٤

أمية بن أبي عائذ ، ٢١٦

أوس بن حجر ، ١٨٢

* * *

بجير بن عبد الله القشيري ، ١٦٣

(الهامش)

برهان الدين القيراطي ، ٢٦

بشر بن أبي خازم ، ٢١٥

البصروي ، ١٥ (الهامش) ، ١٨ ،

٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠

البكري ، ١٨٨

البهاء زهير ، ٢١

الباقلائي ، ١٨

* * *

التبريزي ، ١٠ ، ٤ ، ٦١ ، ٧١ ،

١٢ (الهامش) ، ١٨٤ ، ١٩٦ ،

١٩٨ ، ٢٠٣ ، ٢١٤ ، ٢٧٤

التفتازاني ، ٢٥

التلساني ، ١٩

توبة بن الحخير ، ٢٧٣

* * *

جديس ، ١٨٧

أبو حيان ، ١٥ (الهامش) ، ٣٢ ،

٣٤ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٠

أبو حاتم ، ١٨٢

أبو دؤيب ، ٢٥٤

أبو زيد ، ٢٥٨

أبو الأسود ، ١٤١ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢

أبو العباس بن الحجاج ، ٢٣٨

أبو عبيد ، ٢٦٢

أبو عبيدة ، ٢٣٤

أبو العنانية ، ٢٠٦ ، ٢٣٢ ، ٢٥٤

أبو علي الفارسي ، ٤٥ ، ٨٨ ، ١١٥

١٤٣ ، ٢٤٣

أبو عمرو الجرمي ، ١٤٣ ، ٢٣٨ ،

٢٦٠ ، ٢٧٥

أبو الفتح البستي ، ١٩٠

أبو فراس ، ٢٣١

أبو موسى الحامض ، ٢٤٠

أبو نواس ، ١٩ ، ٢٣٢

* * *

أحيحة بن الجلاح ، ٢٦٦

الأخطل ، ١٧٠ ، ١٧٥

الأسود بن يعفر ، ١٥٦

الأصمعي ، ٨٦ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٧٥

الأعشى ، ٢٠٢ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤

امرؤ القيس ، ٧٣ ، ٧٨ ، ١٠١ ،

١٠٦ ، ١٢٨ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ،

١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ،

١٨٧ ، ١٨٢ ، ١٨١ ، ١٨٠ ،
 ١٩٧ ، ١٩٤ ، ١٩٠ ، ١٨٩ ،
 ٢٠٩ ، ٢٠٧ ، ٢٠٤ ، ٢٠٠ ،
 ٢١٨ ، ٢١٧ ، ٢١٥ ، ٢١٢ ،
 ٢٣٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣١ ، ٢٣٠ ،
 ٢٦٠ ، ٢٤٠ ، ٢٣٨ ، ٢٣٦ ،
 ٢٧٢ ، ٢٦٣

* * *

دريد بن الصمة ، ١٨٩ ،
 الدهموري ، ٢٤٨ ، (الهامش)
 الدمايني ، ٢٧٧ ، ١٢ ، ٦ ، ٥ ،

* * *

ذو الرمة ، ١٧١

* * *

رؤية ، ٢٤١ ، (الهامش) ، ٢٤٢ ،
 ٢٥٣ ، ٢٥١
 الربيع بن زياد ، ٢٧٤ ، (الهامش)
 الرماني ، ٢٧٢ ،
 رويشد بن كثير الطائي ، ٢٥٣ ،
 (الهامش)

* * *

الزجاج ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٤٨ ، ٥٦ ،
 ١١٨ ، ١١٣ ، ٩٩ ، ٥٩ ، ٥٨ ،
 ١٣٩ ، ١٣٧ ، ١٣٠ ، ١٢٦ ،
 ١٥١ ، ١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٦ ،
 ١٧٠ ، ١٦٢ ، ١٥٥ ، ١٥٣ ،
 (١٩)

جرير ، ٤٥٠ ، (الهامش) ، ٢٤٦ ،
 جابر بن رالان ، ١٦٤ ، ٢٥٣ ،
 الجاحظ ، ٢٣٢ ، ٢١٩ ، ٢٣٥ ،
 الجوهري ، ٢٠٨ ، ٤٦ ،
 * * *

الحصري ، ٦٠ ،
 الخطيئة ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ٢٦٦ ،
 الحارث بن حلزة ، ١٤٠ ،
 حارثة بن بدر الغدافي ، ١١٤ ،
 * * *

الحزرجي ، ٤ ، ١ ،
 الأخفش ، ١٥ ، (الهامش) ، ٢٢ ،
 ١١٦ ، ١١٧ ، ١٣٠ ، ١٣٩ ،
 ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ،
 ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ،
 ١٨٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ،
 ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ،
 ٢٣٨ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٧٢ ،
 خلف الأحمر ، ٢١٧ ،

الحليل ، ١٧ ، ٢٢ ، ٣٩ ، ٤٤ ، ٤٨ ،
 ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ١٠٧ ،
 ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٠ ،
 ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،
 ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٧ ، ١٤٦ ،
 ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ،
 ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ،
 ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ،

الشداخ بن يعمر الكنانى ، ١١٤
(والهامش)

الشريف ، ١٢ ، ١٦ ، ٣ ، ٣١ ،

٣٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥١ ، ٥٢ ،

٦٠ ، ٦٢ ، ٥٠ ، ٦٦ ، ٧٣ ،

٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٧ ،

١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ،

١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ،

١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،

١٦٠ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٩٤ ،

٢٢١ ، ٢٤٠ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ،

٢٥١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ،

٢٧١ ، ٢٠٩

الشلوبين ، ١٤٣

شمر بن ذى الجوشن ، ٢٦٨ (الهامش)

الشماخ ، ١١٤ (الهامش)

الشتيمرى ، ٢٥٣ (الهامش)

شهاب الدين السمين ، ٣٤

* * *

الصفاقسى ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ،

٥٨ ، ٦٥ ، ٨٢ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ،

١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٥ ،

١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٦ ، ١٣٧ ،

١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ،

١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٦١ ، ١٦٣ ،

١٦٤ ، ١٩٠ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ،

١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ،

١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ،

٢٠٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ ،

٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٦٠ ،

٢٢

زكريا الأنصارى ، ٥

الزخشرى ، ١٥ (الهامش) ، ١٦ ،

٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٦٦

زمنة بن الأسود ، ٢٣٤

زهير ، هامش ٧١ و ٧٢ و ١٥٦ ، ٢٤٢

* * *

السبكي ، ٢٠ ، ٤١ ،

السراج الوراق ، ١٠٠ ، ٢٤٨

السليك ، ١٥٠ ، ١٦٣ ،

السموأل ، ٤٠ (الهامش)

السهيلي ، ١١٣ ، ١١٤

سيبويه ، هامش ١٤ و ٣٣ و ٤٥ و ٨٩

و ١٠٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ،

هامش ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٣ و ١٦٤

و ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ (الهامش) ،

٢٤٩ ، ٢٥٣ (الهامش) ، ٢٦١ ،

٢٦٦ (الهامش)

السيرافى ، ٨٨ (الهامش)

* * *

عمر بن أبي ربيعة ، ٢٤١

عمرو بن كلثوم ، هامش ٢٠٣

عمرو بن معد يكرب ، هامش ١٦٤

عنقرة ، ٧٠ ، ٢٥٨ ، هامش ١٧٠ ،

١٧٣

عوف بن عطية بن الحرج ، هامش ٢٥٧

* * *

فخر الدين بن مكانس ، ١٧٤

الفرزدق ، ١١٠

الفراء ، ٣٠

* * *

قدامة ، ٢٤٦

قطرب ، ١١٣ ، ١٢٦

القللوسى ، ١٧ ، ١٤٠ ، ١٨١

القاضى الفاضل ، ١٧٤

* * *

كثير ، هامش ٨٩

الكسائى ، ٣٠ ، ٦٩ ، ٩٥

كعب بن زهير ، هامش ٤٦ ، ٧١

الكنانى ، ٣٢

* * *

ليبد ، هامش ١٠٠

لقيط بن يعمر الإيادى ، هامش ٢٤٧

* * *

المبرد ، ١٢٩ ، ٢٥٣ (الهامش) ، ٢٥٨٦

٢٦٠ ، ٢٧١

٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ،

٢٣٩

صالح بن عبد القدوس ، ٢٦٣

* * *

الطبرى ، هامش ١٨ ، ١١٤ ، ٢٠٢ ،

٢٥٠

طرفة : ١٠٢ ، هامش ٣٩ ، ١٣٧ ،

١٢ ، ١٧٨ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨

الطرماح ، ٥٨ ، ١٥٣

* * *

عبد الرحمن بن حسان ، ٢٤٩ (هامش)

عبد الغفار الخزاعى ، هامش ٢٠٣

عبد الله بن الحر ، ٢٤٢

عبد الله بن رواحة ، هامش ١٨

عبد الله بن الزبيرى ، هامش ١٧٨

عبد الله بن طاهر ، ١١٨

عبد الله بن معاوية بن جعفر ،

هامش ٢٦٣

عبد الصمد بن المعتدل ، ١٨٩

عبيد بن الأبرص ، ٥٨٦ ، ١٩٠ ، ٢٣٤

المعجاج ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٦٢

عدى بن زيد ، هامش ٧٢ ، ١٥٢ ،

٢٦٦

علقمة بن عبدة ، ٥٨ ، ٢٣٤ ، هامش

٢٤٨

على بن الحسين ، ٢٣٦

المحلى ، ٢٧ ، ٦٢

محمد بن علي ، ٢٣٦

محمود محمد شاكر ، ١١٦

المرقش ، ١٩٦ ، ٥٨ (الهامش) ، ١٩٨

المعري ، ٥٨ ، ٦٣ ، ١٦٧ ، ٢٥٤ ،

هامش ٢٧٤

منظور بن مرند الأسدي ، هامش ٤٥

المهلل ، ٥٨ ، هامش ١٥١

مالك بن زهير ، ٢٧٤ ، ٢٧٥

مالك بن عجلان ، هامش ٢٠٢

• • •

التديم ، ٢١٨

النقاوسي ، هامش ١٤ ، ٨٨

نهار بن توسعة اليشكري ، هامش ١٦٣

النايفة ، ٢٧٠ ، هامش ١٤٥ ، ٢٤٤ ،

٢٤٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٦

• • •

هند بن عتبة ، هامش ٢٠١

• • •

الوليد بن المغيرة ، هامش ١٨

• • •

يزيد بن خذاق ، ١٣٨

اليزيد بن الوليد ، ١٧٦

فهرس مصطلحات العروض

الأعقص ، ٢٣٠، ٢١	الابتداء ، ١٣٠ ، ١٣١
الأفاعيل ، ٣٢	الآبتر ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٣١ ، ١٥١
الأقسام ، ٢٣١ ، ١٦٦	١٥٢ ، ٢١٧ ، ٢٣٠
الإقصاد ، ٢٧٦ ، ٢٧٣	الأنرم ، ٢٣٠
	الأنم ، ١٤٧ ، ٢٣٠
	الأجم ، ١٦٧ ، ٢٣٠
	الأخذ (والخذاء) ، ١٠٩ ، ١١٠
البتر ، ١١٢ ، ١١٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧	١٦٠ ، ١٧١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٨
البحر ، ٢٢ ، ٤٣ وغيرها	٢٣٠ ، ٢٧٤
البرىء ، ٩٣	الأخرب ، ٢٣٠
البسيط ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٦٣	الأخرم ، ٢٣١
٦٤ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٧٧	الأرجوزة ، ١٨٧ ، ١٨٨
٨٢ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٩	الأزدواج ، ١٨٦
١٣٥ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٥٥	الإسباغ ، ٩٩
١٦٠ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧	الأشتر ، ٢٣٠
	الأصل ، ٢٢ ، ٢٥ ، إلى ٢٩ ، ٣١
	٤٤ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ١٤٠ ، ١٤٧
التجميع ، ١٤١	١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٢٦ ، إلى ٢٣٣
التحريد ، ٢٧٣ ، ٢٧٦	الأصلم ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٣٠
التذليل ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٣٢ ، ١٨٥	الإضمار ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٥ ، إلى
٢٢٦ ، ٢٢٨	٨٨ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١١٥ ، ١٢٧
الترفيل ، ٨ ، ١٣٢ ، ١٨٥ ، ٢٨٨	١٧٢ ، إلى ١٧٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩
التركيب ، ٣٠ ، ٦٢ ، ٦٣	٢٢٨
التسبيغ ، ٩٩ ، ١٣٢ ، ١٨٨ ، ٢٢٧	الاعتماد ، ٨ ، ١٣١ ، ١٤١ ، ١٥٦

الجمع ، ١٢٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ٢٢٦
الحذف ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٨٨ ، ١٩٨

٢٢٨

الحذف ، ٢٧ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٨٠ ،

٩١ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ،

١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،

٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ،

الحركة (أو المتحرك) ، ٣٩ ، ٤١ ،

٤٢ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٦ ،

٨٠ إلى ٨٤ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٩ ،

١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ١٢٠ ،

١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ،

١٤٤ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦١ ،

١٦٤ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ،

١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ،

٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٢٣ ، ٢٣٨ ،

٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ،

٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ،

٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ إلى ٢٦٣ ،

٢٦٧ إلى ٢٧٠

الحشو ، ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٨ ،

٧٢ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ،

٥٥ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ،

١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٦٠ ، ١٧٣ ،

○ ○ ○

الجيل ، ٢٣ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٧ ،

التشعيب ، ٦٠ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ،

١٢٦ إلى ١٢٩ ، ١٤٠ ، ٢٠٦ ،

٢٢٧

التصريح ، ١٣٩ (والعامش) ،

١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥١ ، ١٦١ ،

١٦٤ ، ٢٧٣ ،

التفريع ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٢٩ ،

التفصيل (والتفاعيل) ، ٢٣٠ ، ٢٥ ،

٢٨ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٨ ، وغيرها

التقطيع ، ٢٦ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ ،

٤٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ،

التمام ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٠ إلى ٧٤ ،

١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٩ ،

١٥١ ، ١٥٥ ، ١٧٧ ، ١١٩ ،

١٧٤

* * *

الترم ، ١٢١ ، ١٤٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٥ ،

النلم ، ١٢٠ ، ١٤٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٥ ،

○ ○ ○

الجدد ، ١١٠

الجزء (بضم الجيم) ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ،

٢٤ وغيرها

الجزء (بالفتح) ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ،

١٣٧ ، ١٥٧ ، ١٧٨ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ،

١٩٩ ، ٢٦٤ ،

الجزل ، ٨٥

٢٢٩، ٢٢٧

الدائرة، ٢٣، ٤١، ٤٣، ٤٤،
٤٦ وغيرها

الرجز، ٣٣، ٥٢، ٥٣، ٧٠،
٧٣، ٧٦، ٩٥، ١٠٩، ١١٤،
١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٣،
١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢،
١٨٦ إلى ١٨٩، ١٩٩، ٢٢٦،

٢٢٧

ركض الخيل، ٦٠

الركن، ٣٢

الرمل، ٥٣، ٥٦، ٧١، ٧٢، ٩٢،
٩٩، ١٠٦، ١٠٨، ١٤٩،
١٥١، ١٩٠، ٢٠٢، ٢٢٧

الزحاف، ٢٤، ٢٧، ٤٧، ٤٨، ٦٠،
هامش ٧٧، ٧٣ إلى ٨٧، ٩٣، ٩٧،
٩٨، ١٠٥، ١٠٧، ١٢٨ إلى ١٣٢،
١٣٦، ٢٢٢ إلى ٢٢٦، ٢٣٣

الزحف، ٧٨

١٣١، ١٥٨، ١٥٩، ١٨٤،

١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠١،

٢٠٢، ٢١٦، ٢٢٨، ٢٦٧،

الحبن، ٧٢، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٨٧،

٩٠، ٩٢، ١٢٧، ١٣٠،

١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٨،

١٥٩، ١٦٠، ١٦٨، ٢٧٣،

١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ١٨٥،

١٩٢، ١٩٣، ١٩٧، ١٩٨،

٢٠١ إلى ٢٠٦، ٢١٦ إلى ٢١٤،

٢٢٦ إلى ٢٢٩

الحرم، ٢١، ٤٨، ٧٧، ١٠٠،

١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١١٣ إلى

١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢،

١٧٨، ١٧٩، ١٩٩، ٢٠٨،

٢٢٥، ٢٣٣

الحرب، ١٢٣، ١٧٨، ٧٩، ٢٠٨،

٢٢٥

الحزل، ٨٥، ٨٦، ١٧٣، ١٧٥،

٢٢٨

الحزم، ٩٧، ١٠٠ إلى ١٠٤، ١١٥،

١١٦، ٢٣٣

الحفيف، ٥٥، ٥٨، ٦٤، ٧١،

٧٢، ٧٣، ٧٦، ٧٨، ٩٢،

١٠٦، ١٠٨، ١٢٨، ١٥٤،

١٧٠، ١٨٠، ٢٠٤، ٢١٢، ٢١٤

الساكن ٢٣٤ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٩ إلى

٤٣ ، ٤٩ ، ٧٨ إلى ٨٤ ،

٩٩ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ١١٩ ،

١٢٠ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٤٢ ،

١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٦٨ ، ١٨١ ،

٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٣٨ ،

٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ،

٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ،

٢٦٠ إلى ٢٦٣ ، ٢٦٧ إلى ٢٧٠

السالم ٢٣ ، ٩٥ ، ١٢٠ ، ١٣٢ ،

١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٨٠ ، ٢٢٤ ،

٢٢٥ ، ٢٢٩

السبب ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ،

وغيرها

السرير ٥٤ إلى ٥٩ ، ٦٤ ، ٧١ ،

٦٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٩٥ ، ١١٠ ،

١١١ ، ١٨٧ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ،

١٩٩ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩

* * *

الشر ٢ ، ١٢٣ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ،

٢٠٨ ، ٢٢٥

السطر ٢٢ ، ٧٤ ، ٧١ ، ٩٤ ، ١٨٥ ،

١٨٨ ، ١٨٩

الشكل ٨٥ ، ٨٧ ، ٩١ ، ١٥٢ ،

١٥٣ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٥ ،

٢٠٦ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٢٧ ،

٢٢٩

* * *

الصحيح ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٥١ ،

١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٥

الصدر ٢١ ، ٦٥ ، ٧٤ ، ٧٥ ،

٩١ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٥٨ ، ٢٠٥ ،

٢١٢

الصلح ١١٠ ، ١١١ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ،

٢٢٩

صوت الناقوس ، ٦٠

* * *

الضرب ٤٧ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٦ ،

وغيرها

* * *

الطرفان ٩١ ، ٩٣ ، ١٥٣ ، ١٩٣ ،

٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٢ ، ٢١٣

الطويل ٢١ ، ٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ،

٥٣ ، ٦٣ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ ،

٧٧ ، ٧٨ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩٢ ،

١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٩ ، ١٢١ ،

١٣١ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤١ ،

١٤٣ إلى ١٤٦ ، ١٥٥ ، ١٨٠ ،

١٨١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥

الطى ٧٣ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٥ ،

الغاية ٦٦ ، ٣١

الفرع ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ إلى ٣١

٢٢٧ ، ١٨٠ ، ١٦٧ ، ٦٣ ، ١٢

إلى ٢٣١

الفصل ٦٦ ، ٣١

الفك ٣٠ ، ٣١ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٧

٥٨

الفاصلة ٢٢ ، ٢٣ ، ٣١ ، ٥١

١٦٢ ، ١٦٩

القبض ٢١ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٧٨

٨٣ ، ٨٥ ، ١٠٥ ، ١٢١

١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣١ ، ١٣٨

١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٦١ ، ١٦٣

١٦٤ ، ١٧٨ إلى ١٨١ ، ٢٠٧

٢٠٨ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩

٢٢٣ ، ٢٢٥

القصر ٩٧ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨

١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٤٢ ، ١٤٤

١٥٤ ، ٢٠٥ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧

٢٢٩

القسم ١٢٤ ، ١٦٦ ، ٢٢٦

القصيد ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٦ ، ١٨٨

٢٤

١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٧٣ ، ١٨٤

١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢

٢١١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨

* * *

المعجز ٢١ ، ٦٥ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٩١

١٠٠ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ٢٠٥

٢١٢ ، ٢١٣

العروض (العلم) ١٣ إلى ١٧ ، ٢٢

٤٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ١٦٦

٢٠٦ ، ٢٣١ إلى ٢٣٧

العروض (آخر الشطر الأول)

٤٧ ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٧٧ ، ٢٧٣

٢٧٤ ، ٢٧٦

العصب ٨٣ ، ٨٦ ، ٨٧

هامش ٨٨ ، ١٠٧ ، ١٢٤

١٢٥ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨

٢٢٦

العصب ١٢٤ ، ١٦٦ ، ٢٢٦

العقص ٢١ ، ١٢٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧

٢٢٦

المقل ٧٨ ، ٨٣ ، ١٢٥ ، ١٦٥ إلى

١٦٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٢٦

العله ٦٠ ، هامش ٧٣ ، ٧٧ ، ٧٨

٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٥ ، ١٠٧

١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٦٠ ، ١٨٧

٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ إلى ٢٢٨

* * *

قطر الميزاب ، ٦٠

القطع ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٤ ، ١٠٩

١٢٦ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١١٠

١٤٢ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١٢٧

٢٢٦ ، ٢٠٥ ، ١٨٧ ، ١٧٢

٢٢٨ ، ٢٢٧

القطعة ، ٦٥ ، ٦٦

القطف ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٦٨

٢٢٦

* * *

الكسر ، ٢٣٣

الكشف ، ١١١ ، ١٠٤ ، ١٩٨

٢٢٨ ، ١٩٩

الكف ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩٢

١٣٠ ، ١٢٥ ، ١٢٣ ، ١٢٢

١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٤٨ ، ١٤٧

١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٧٩ ، ١٧٨

٢١٣ ، ٢١٢ ، ٢٠٨ ، ٢٠٥

٢٢٩ ، ٢٢٥

الكامل ، ٣٣ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٣

٩٨ ، ٩٢ ، ٧٦ ، ٧٣ ، ٧٠

١١٣ ، ١٠٩ ، ١٠٢ ، ٩٩

١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٢ ، ١١٤

٢٢٧ ، ١٩٨ ، ١٧٦ ، ١٧٣

٢٧٦ ، ٢٧٣

* * *

المؤلف ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٣

٦٣ ، ٦٢

المتدارك ، ٢٢ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٢٢٠

المنفق ، ٤٣ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢

٢٢٠ ، ٦٤

المتقارب ، ٦١ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٧١

١١٠ ، ١٠٨ ، ١٠٦ ، ٧١ ، ٧٣

١٢١ ، ١١٩ ، ١١٣ ، ١١٢

٢١٥ ، ١٣١ ، ١٢٩ ، ١٢٨

٢٢٥ ، ٢٢٠

المتوفر ، ٥٢

البحث ، ٩٢ ، ٧٦ ، ٥٨ ، ٥٥ ، ٤٤

٢٠٩ ، ٢٠٧ ، ١٦٩ ، ١٢٨

٢٩ ، ٢٢٧ ، ٢١٤ ، ٢١٢

المثال ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٠

المجتنب ، ٤٣ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٦١

١٩٣ ، ٦٣ ، ٦٢

المجزوء ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٧٥

١٤٩ ، ١٠٦ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٤

١٦٥ ، ١٦٠ ، ١٥٧ ، ١٥٦

١٧٧ ، ١٧٦ ، ١٧٢ ، ١٦٧

١٨٦ ، ١٨٣ ، ١٨٠ ، ١٧٩

٢٠٥ ، ١٩٩ ، ١٩٢ ، ١٩١

٢١٨ ، ٢١٧ ، ٢١٠ ، ٢١١

٢٦٤ ، ٢٢٩

المحدث ، ٥٩

المحذوف ، هامش ٧١ و ٧٣ ، ١١٠

١٣١ ، ١٢٨ ، ١١٣ ، ١١٢

١٣٨ ، ١٤٥ ، ١٥١ ، ١٥٢

المرآة ، ٥ ، ١٧١ ، ١٧٣ إلى
٢٢٨ ، ١٧٦

للراقبة ، ٥٨ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٤ ،
٢٣٣ ، ٢١١ ، ٢٠٨ ، ٢٠٧

للزردوح ، ١٨٦ ، ٨٨

للزاحف ، ٢٣ ، ١٤ ، ١٤٨

للسيف ، ١٠٩ ، ١٩١ ، ٩٣ ، ٢٢٧ ،
للمستطيل ، ٤٨ ، ٥٠

للمشقة ، ٤٣ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٢ ،
٢١٤ ، ٢١٢ ، ٢١٤

المشمت ، هامش ٧٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٤ ،
٢٣١

المشطور ، ٧٤ ، ١٠٩ ، ١٦٠ ،
١٨٥ ، ١٨٣ ، ١٨٢ ، ١٧٦
إلى ١٨٨ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ،
٢٦٤

المشكول ، ١٥٣ ، ١٦٩ ، ١٩٣ ،
٢٣٠ ، ٢١٣ ، ٢٠٩ ، ٢٠٦ ،
المصراع (والمصراع) ، ٤٤ ، ٥٥ ،
١٠٢ ، ١٠٠ ، ٩٥ ، ٦٥ ، ٦
١٠١ ، ١٣٩ ، ١١٨ ، ١١٧ ،
١٨٦

المضارع ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ،
١٣٧ ، ١١٩ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٧٦ ،
٢٢٥ ، ٢١١ ، ٢٠٩ ، ٢٠٧ ،
٢٢٦

١٩٢ ، ١٩١ ، ١٩٠ ، ١٨١ ، ١٧٨

٢١٧ ، ٢١٦ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥

٢٣٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٠ ، ٢١١

المحبول ، ٣١ ، ٨٥ ، ١٥٨ ، ١٨٤

٢٣٠ ، ٢٠٢ ، ١٩٧ ، ١٩٦

٢٣٩

المحبون ، ٥٩ ، هامش ، ٧١ ، ١٥٢

١٦٠ ، ١٥٨ ، ١٥٥ ، ١٥٣

١٩٧ ، ١٩٣ ، ١٨٤ ، ١٨٠

٢١٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٢

٢٣٠

المخترع ، ٥٩

المختلف ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٣

٦٣ ، ١٢ ، ٥٤

المحروم ، ١٧٩

المحزول ، ٢٣٠

المخلع ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١

للديد ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٠

١٠٦ ، ١٠٢ ، ٩٣ ، ٩٠ ، ٧٦

١٣٠ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١٠٨

١٥٥ ، ١٥١ ، ١٤٩ ، ١٤٦

٢٢٧ ، ٢٢٦ ، ٢

للذال ، ١٥٦ ، ٢٣٠

للذيل ، ٥٩ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٧٢

١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ٢٢٢

٢٣٠

١٨٣٦ ١٧٦٦ ١٧٥٦ ١٧٢٦
 ٢٢٧٦ ٢٢٤٦ ٢٠٣٦ ١٨٧٦
 ٢٣١٦ ٢٣٠٦ ٢٢٨٦
 المقطوف ١٦٩٦ ١٦٨٦ ١٦٢٦ ١٦٩٦
 ٢٣٠٦ ٢٠١٦
 المكسور ٢٣٤٦
 المكشوف ١٩٥٦ إلى ١٩٠٦ ١٨٩٦
 ٢٣١٦ ٢٣٠٦
 المكفوف ١٤٧٦ ١٥٣٦ ١٧٨٦
 ١٩٣٦ ٢٠٨٦ ٢٠٦٦ ٢٣٠٦
 المسكافة ٨٨٦ ٩٠٦ ٩٦٦
 الممتد ٤٩٦ ٥٠٦
 المنسرح ٥٤٦ ٥٨٦ ٦٤٦ ٧١٦
 ٧٢٦ ٧٥٦ ٧٦٦ ٩٢٦ ٩٥٦
 ١١١٦ ١١٤٦ ١٣١٦ ٢٠٠٦
 ٢٢٨٦ ٢٢٦٦ ٢١٠٦
 للمقوص ٨٦٦ ٢٣٠٦
 المنهوك ٦٨٦ ٧٤٦ ١١٤٦ ١٨٣٦
 ١٨٥٦ ١٨٦٦ ١٨٧٦ ٢٠١٦
 ٢٦٤٦
 الموفور ١٤٦ ١٣١٦ ١٣٢٦
 الموقوص ٢٣٠٦
 الموقوف ٧١٦ ١٩٥٦ ١٩٦٦
 ١٩٧٦ ٢٠١٦ ٢٣٠٦
 المهمل ٢١٦ ٢٢٦ ٢٧٦ ٣٠٦
 ٣١٦ ٤٨٦ إلى ٥٢٦ ٥٤٦ إلى
 ٥٩٦ ٦٤٦

المضمّر ١٠٩٦ ١٧١٦ ١٧٣٦
 ٢٣١٦ ٢٣٠٦ ٢٢٩٦
 المطوى ٧١٦ ١٥٨٦ ١٨٤٦
 ١٩٥٦ ١٩٦٦ ١٩٧٦ ١٩٩٦
 ٢٠٠٦ ٢٠٢٦ ٢١٠٦ ٢٣٠٦
 المعرى ١٣٢٦ ١٧٢٦ ١٩٢٦ ١٩٧٦
 المصوب ١٦٥٦ ١٦٨٦ ١٨٠٦
 ٢٣٠٦ ٢٢٩٦
 المعقول ٢١٦ ١٨٠٦ ٢٣٠٦
 المعلوم ٥٨٦
 المعاقب ١٥٠٦
 المعاقبة ٨٨٦ ٩٠٦ إلى ٩٦٦ ١٣١٦
 ١٤٧٦ ١٥٣٦ ٢٠٥٦ ٢١٢٦
 ٢٣٣٦ ٢١٣٦
 المقبوض ٦٥٦ ٧١٦ ١٣٧٦
 ١٣٨٦ ١٣٩٦ ١٤٥٦ ١٤٧٦
 ١٧٨٦ ٢٠٨٦ ٢١٩٦ ٢٢٣٦
 ٢٣٠٦
 المقتضب ٤٤٦ ٤٨٦ ٥٥٦ ٥٨٦ ٧٦٦
 ٩٤٦ ٩٥٦ ٢٠٧٦ ٢٠٩٦ ٢١٠٦
 ٢١٢٦ ٢٢٦٦ ٢٢٨٦
 المقصور ٧١٦ ١٠٧٦ ٨٦١٦
 ١٤٤٦ ١٤٥٦ ١٤٦٦ ١٥١٦
 ١٥٣٦ ١٨١٦ ١٩١٦ ١٩٣٦
 ٢٠٥٦ ٢٠٦٦ ٢١٦٦ ٢١٩٦
 ٢٢٤٦ ٢٢٧٦ ٢٣٠٦
 المقطوع ١١٢٦ ١١٣٦ ١٥٦٦
 ١٥٧٦ ١٥٩٦ ١٦٠٦ ١٧٠٦

١٤٨ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ،

٢٠١ ، ٢٢٤ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ،

٢٣٤ ، ٢٥٧

الوقف ، ٨١ ، ٨٢ ، ١٠٢ ، ١١٤ ،

١١٥ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ٢٢٨

الوقف ، ١١١ ، ٢٢٨

الوافر ، ٢١ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ٥٢ ،

٧١ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٩٢ ، ١٠٦ ،

١٠٧ ، ١١٩ ، ١٣٧ ، ١٦٢ ،

١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٩ ،

١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٠٩ ، ٢٢٥

الواقى ، ٦٨ إلى ٧٤ ، ١٧٥ .

النقص . ٨٥ ، ٨٦ ، ١٢٥ ، ١٦٥ ،

١٦٦ ، ٢٢٦

النهك ، ٧٤ ، ٧٦ ، ١٨٦ ، ١٨٩ .

النوع ، ٢٢

المزج ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ ،

٧٦ ، ١٠٠ ، ٩٢ ، ١٠٦ ، ١١٩ ،

١٣٧ ، ١٦٨ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ،

١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٠٧ ، ٢٢٥

الوتد ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، وغيرها

لوزن ، ٣٢ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٩٧ ،

١٠٣ ، ١٠٤ ، ١١٦ ، ١١٨ ،

فهرس مصطلحات القافية

التوجيه ، ٢٦٣	الإجارة ، ٢٤٧
* * *	الإجارة ، ١٨ ، ١٨٨ ، ٢٤٦ ، ٧٤٧
الحذو ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤	الإرداف ، ٢٦٧
* * *	الإسراف ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣
الحروج ، ٢٤٢ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١	الإشباع ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣
٢٦٧ ، ٢٥٦	الإصراف ، ١٨٨ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧
* * *	الإطلاق ، ٤٥ ، ١٦٤ ، ١٨١ ، ١٨٩
الدخيل ، ٢٣٨ ، ٢٦١	الإقواء ، ١٤٦ ، ١٨١ ، ١٨٨ ، ١٨٩
* * *	٢٤٤ إلى ٢٤٧ ، ٢٦٢
الرذف ، ١٤١ إلى ١٤٥ ، ٢٥٢ إلى	الإكفاء ، ١٨ ، ١٨٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦
٢٥٦ ، ٢٦١ إلى ٢٦٥	٢٤٧ ، ٢٦٢
الرس ، ٢٦٥	ألف التأسيس ، ٢٥٦ إلى ٢٦١
الروى ، ١٤١ ، ١٤٦ ، ٢٦٤ ، ١٨٨	الإبطاء ، ٢٦٢ ، ٢٧٢
٢٣٨ ، ٢٤٠ إلى ٢٤٨ ، ٢٥٠	* * *
٢٥٢ ، ٢٥٤ إلى ٢٦٣	البأو ، ٢٦٤ ، ٢٦٥
* * *	* * *
السناد ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ إلى ٢٦٥	التأسيس ، ٢٣٨ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨
سناد الإشباع ، ٢٦٢ ، ٢٦٣	٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧
سناد التأسيس ، ٢٦٢	التجريد ، ٢٦٧
سناد الحذو ، ٣٦٣	التضمن ، ٢٥٠ ، ٢٤٥ ، ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧١
سناد الرذف ، ٢٦٣	التعدى ، ٢٤٤
* * *	التعليق للعنوى ، ٢٧١
	التقفية ، ١٤٠ ، ١٨٥
	التسكوس ، ٢٧٠

للردف (أو المردوف) ، ١٤١ ،

٢٠٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦

المضيق ، ٢٦٩

المطلق ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٦٥

٢٦٦ ، ٢٦٧

المقيد ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٦٣

٢٦٥ ، ٢٦٦

الموصول ، ٢٦٥ ، ٢٦٦

• • •

النصب ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

النفاذ ، ٢٥١

النفاذ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٦

* * *

الوصل ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٥٢ إلى

٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧

القافية ، ١٧ ، ١٨ ، ١٨٩ ، ٢٣٧ إلى

٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ،

٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ،

٢٧

* * *

المؤسس ، ٢٦٥ ، ٢٦٦

المتدارك ، ٢٦٨ ، ٢٦٩

المترادف ، ٢٦٨ ، ٢٦٩

المتراب ، ٢٦٧

المتكاوس ، ٢٣٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ،

٢٧٠

المتواتر ، ٢٦٨ ، ٢٦٩

المجرد ، ٢٦٥ ، ٢٦٦

المجرى ، ٢٤٣ إلى ٢٤٦ ، ٢٥٥

فهرس المراجع

حاشية البحتري ، بيروت ، ١٩١٠
الحاشية الكبرى على متن الكافي ،
للمنهورى ، مكتبة محمود توفيق
١٣٥٣ هـ
الحيوان ، الحلبي .

• • •

الحزاة ، بولاق .
الخصائص ، دار الكتب

• • •

ديوان أبى العنايه ، مطبعة جامعة
دمشق ، ١٩٦٥
ديوان أبى الأسود ، بغداد .
ديوان أبى فراس ، بيروت ، ١٩٤٤ .
ديوان الأعشى ، فينا ، ١٩٢٧ .
ديوان الأعشين ، طبعة أوربا .
ديوان بشر بن أبى خازم ، دمشق ،
١٩٦٥ .

ديوان ابن الرومى ، كيلانى .
ديوان ابن العفيف التلمسانى .
ديوان ابن المعتز ، طبعة سوربة وأوربا .
ديوان البهاء زهير ، طبع حجر .
ديوان جرير ، المكتبة التجارية ١٩٣٥ .

الأصمعيات ، دار المعارف .
إعجاز القرآن ، دار المعارف .
الأغاني ، الساسى ودار الكتب .
أمالى الزجاجى ، المؤسسة العربية
الحديثة ، ١٣٨٢ هـ .
الأمالى للقالى ، دار الكتب
الأمالى والنوادر ، دار الكتب
أنساب الأشراف للبلاذرى ، دار المعارف

• • •

البيان والتبيين ، لجنة التأليف والترجمة
والنشر ، ١٩٤٨

• • •

تحرير التحرير لابن أبى الإصبع ،
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
تهذيب الألفاظ لابن السكيت ، للطبعة
للكائنوليكية .
تاريخ الطبرى ، دار المعارف .

• • •

جمهرة أشعار العرب ، بولاق .
جمهرة نسب قرش ، للزير بن بكار ،
دار العروبة .

• • •

سيرة ابن هشام ، الحلبي .

• • •

شرح ديوان الحماسة ، للتبريزي ،
بولاق .

شرح ديوان علقمة بن عبدة ، نلقمة
الفحل ، للشتنمري ، خزانة
الكتب العربية ، الجزائر .

شرح ما يقع فيه الصحيح والتجريف ،
للعسكري ، مصطفى البابي الحلبي .

طبقات فحول الشعراء ، دار المعارف

• • •

فتح الباري لابن حجر العسقلاني ،
بولاق .

• • •

كتاب سيبويه ، بولاق .

الكافي في العروض والقوافي ،
للتبريزي ، مجلة معهد المخطوطات .

• • •

لزوم ما لا يلزم ، مطبعة الجمالية .
لسان العرب .

• • •

الجنثي ، حيدر آباد ، ١٣٤٢ هـ .
مختارات ابن الشجري ، مطبعة الاعتماد ،
١٩٢٥ .

المخصص لابن سيده ، بولاق .
مسند أحمد ، المطبعة الميمنية .

ديوان جمال الدين بن نباتة المصري .

ديوان الخطيئة ، الحلبي ، ١٩٥٨ .

ديوان ذي الرمة ، كبر دج ، ١٩١٩ .

ديوان رؤبة ، مجموعة أشعار العرب

ليبرج ، ١٩٠٣ .

ديوان زهير ، دار الكتب ، ١٩٤٤ .

ديوان الشماخ .

ديوان طرفة ، الشنتمري ، طبعة

أوربا ، ١٨٩٩ .

ديوان الطرماح ، لندن ، ١٩٢٧ .

ديوان عبيد بن الأبرص ، طبعة أوربا .

ديوان العجاج ، مجموعة أشعار العرب ،

ليزج ، ١٩٠٣ .

ديوان عدي بن زيد ، بغداد .

ديوان عمر بن أبي ربيعة ، طبعة

أوربا .

ديوان كثير ، طبعة الجزائر ، ١٩٣٠ .

ديوان كعب بن زهير ، دار الكتب .

ديوان امرئ القيس ، دار للمعارف .

ديوان النابغة الذبياني ، دار الفكر .

ديوان الهذليين ، دار العروبة .

* * *

رسائل أبي العلاء ، اكسفورد ، ١٩٢٨

ومكتبة اثني ، بغداد .

• • •

الزهرة ، بيروت ، ١٩٣٢

• • •

الموشح ، المكتبة السلفية ، ١٣٤٣ هـ

نقد الشعر ، طبعة أوربا .

نواذر أبي زيد ، بيروت ، ١٨٩٤ .

الوحشيات ، دار المعارف .

المفضليات ، دار المعارف ، ١٩٥٢ .
المقتضب المبرد ، المجلس الأعلى للشئون
إسلامية .

مقاتل الطالبين ، عيسى الحلبي .

منتهى الطلب ، مخطوط بمكتبة الأستاذ
محمود شاكر .

فهرس الموضوعات

٣	مقدمة
٦٨	ألقاب الأبيات
٧٧	الزحاف المنفرد
٨٥	الزحاف المزدوج
٨٨	المعاقبة والمراقبة والمكافئة
٩٧	علل الأجزاء
١٢٦	ما أجرى من العال مجرى الزحاف
١٣٧	الطويل
١٤٩	المديد
١٥٥	البسيط
١٦٢	الوافر
١٧٠	الكامل
١٧٢	الهرج
١٨٢	الرجز
١٩٠	الرمل
١٩٤	السريع
٢٠٠	المنسرح
٢٠٤	الخفيف
٢٠٧	المضارع
٢١٠	المقتضب
٢١٢	المجثث
٢١٥	المتقارب
٢٣٧	القواف وعيوبها
٢٧٩	الفهارس